عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ

فِي إعْرَابِ الحَدِيثِ النَّبَوِي

لِجَلَالِ الدِّينِ السَّيُوطِي

(ت ٩١١ هـ)

الجُزْءُ الثَّالِثُ

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

دكتور سَلْمَان القُضَاة

دَارُ الجِيل

بيروت

تابع مسند أبي هريرة

[١٢٨٤] حديث: «سُؤَالِ القَبْرِ»[١].

قوله: (فَيَجْلِسُ فِي قَبْرِهِ غَيْرَ فَزِعٍ).

قال الطيبي: (غير فزع)، (فزع) صفة مشبهة.

قوله: (وَمَا هٰذَا الرَّجُل). (ما) استفهام، مبتدأ، وهذا الرجل الصفة والموصوف خبره، و(ما) يسأل به عن الوصف ولذلك سماه ووصفه. أي صاحب ذلك الاسم المفخم المشتهر لا يخفى على كل أحد، وهو أنه رسول الله ﷺ[٢].

فقوله: رسول الله، يحتمل أن يكون خبراً، (وجاءنا) جملة استئنائية مبيِّنة للجملة الأولى، أو أن يكون صفة، (وجاءنا) خبراً، والأول أوجه.

وذكر ضمير النار في إليه لتأويل العذاب وانتهاء في قوله: يحطم بعضها بعضاً نظراً إلى اللفظ.

[١٢٨٥] حديث: «**إِذَ صلَّى أحدُكم فَلا يَضَعُ نعْلَيْهِ عن يَمِينِهِ ولا عَنْ يَسَارِهِ فيكونَ عن (يَمِينِ)[٣] صَاحِبِهِ**»[٤].

قال الطيبي: (فيكون) بالنصب جواب النهي.

---

(١) المسند ٦/١٤٠، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤٢٦ باب ذكر القبر ـ والبلى.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٣) (يمين) ساقطة من أ. والتصويب من ب، جـ.

(٤) أبو داود ـ صلاة ١/٢٧٢ باب المصلي إذا خلع نعليه أين يضعهما، حديث ٦٥٤.

[١٢٨٦] حديث: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتَالَ بالمِكْيالِ الأَوْفَى إِذَا صَلى علينا أَهْلَ البَيْتِ فَلْيَقُلْ. . . »[١].

قال الطيبي: (أَهْلِ البَيْتِ)، مجرور بدلاً من الضمير المجرور في علينا كما في قوله:

عَلَى حالةٍ لو أنَّ في القومِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حَاتِمُ[٢]

ويجوز أن يكون منصوباً بتقدير: أعني.

وقوله: (إِذَا صَلّى أَحَدُكُمْ)، شرط، جزاؤه (فَلْيَقُلْ) فالشّرط مع الجزاء جواب الشرط الأول، ويجوز أن يكون (إذا) ظرفاً، والعامل (فليقل) على قول من ذهب إلى أنّ ما بعد الفاء الجزائية يعمل فيما قبله، كما في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[٣]. فإنه معمول لقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾[٤].

[١٢٨٧] حديث: «وَأَوْمَأَ أَنْ كَمَا أَنْتُمْ»[٥].

قال الطيبي: (أَنْ) مفسّرة، لأن في (أومأ) معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية، والجار محذوف، أي أشار إليهم بالكون على حالهم.

[١٢٨٨] حديث: «أَسْرِعُوا بالجنازةِ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونها إِلَيْهَا»[٦].

---

(١) أبو داود ـ صلاة ١/٢٧٢، باب الصلاة على النبي ﷺ حديث ٩٨٢.

(٢) الشاهد للفرزدق في إعراب القرآن ٥٧٧، والعيني ٤/١٨٦، والكامل ١/١٣٨، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢٤٥.

(٣) سورة قريش ١. (٤) سورة قريش ٣.

(٥) في ب، جـ: (وأومأ إليهم أن كما أنتم)، المسند ٢/١١١، ٥/٣ والبخاري ـ أنبياء ٢٧،٨، ٦/٣٦١ ـ طلاق ٩/٣٤٥، ومسلم ـ طهارة ١/٢٠٢ حديث ٨١، وأبو داود ـ ملاحم ٤/٤٧١.

(٦) المسند ٢/٢٤٠، ٢٨٠، ٣/٤١، ٥٨، والبخاري ـ جنائز ٣/١٠٩ باب السرعة بالجنازة حديث ١٣١٥، ومسلم ـ جنائز ٢/٦٣١ باب الإسراع بالجنازة، حديث ٥٠، وأبو داود ـ جنائز ٣/٤٦٧ باب الإسراع بالجنازة حديث ٣١٨١.

قال ابن مالك[1]: أنّث الضمير العائد[2] على الخبر وهو مذكر، وكان القياس (إليه) لكن المذكر[3] يجوز تأنيثه إذا أوّل بمؤنث، كتأويل الخير الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى، كقوله تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾[4]، وكقوله: ﴿**فسنيسّره لليسرى**﴾[5].

ومن إعطاء المذكر حكم المؤنث باعتبار التأويل، قوله - ﷺ - في إحدى الروايتين: «فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحيهِ دَوَاءً والأُخْرَى شِفَاءً»[6]، والجناح مذكر، ولكنه من الطائر بمنزلة اليد، فجاز تأنيثه مؤولاً بها.

ومن تأنيث المذكر لتأويله بمؤنث قوله تعالى: ﴿**مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَة فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾[7]، فأنَّث عدد الأمثال وهي مذكرة لتأويلها[8] بحسنات.

وقال الكرماني قوله: (فخير) خبر مبتدأ محذوف أي: فهو خير، أو مبتدأ خبره محذوف أي: فلها خير، أو فهناك خير.

[١٢٨٩] حديث: «لا تُصَرّوا الإبلَ»[9].

قال القاضي عياض والنووي: المشهور في الرواية ضم التاء وفتح الصاد ونصب الإبل بوزن (تزكّوا) مِنْ يصرِّي يصرّى تصرية. وروي بفتح التاء وضمّ الصاد من

---

(١) شواهد التوضيح ٨٤.

(٢) في ب، جـ: (بالعائد على الخبر).

(٣) (المذكر) ساقطة من أ.

(٤) سورة يونس ٢٦.

(٥) سورة الليل ٧.

(٦) البخاري - ٥٩ كتاب بدء الخلق - ١٧ باب إذا وقع الذباب.

(٧) سورة الأنعام ١٦٠.

(٨) (لتأويلها) ساقطة من ب، جـ.

(٩) المسند ٢/٢٤٢ز٣/٤٦، والبخاري - بيوع ٤/٢٨٧ باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم حديث ٢١٤٨، ومسلم - بيوع ٣/١١٥١ باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه حديث ١١، والموطأ - بيوع باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة حديث ٩٦.

الصروري (لا تصر الإبل)[1]، بضم التاء بغير واو بعد (الراء)[2]، ورفع الإبل على ما لم يسم فاعله من الصرّ أيضاً والصحيح الأول.

قال القرطبي: أصل (تصروا)، تصريوا، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ماقبلها، لأن واو الجمع لا يكون ماقبلها إلا مضموماً[3]، فانقلبت الياء واواً. فاجتمع ساكنان، فحذفت الواو الأولى وبقيت واو الجمع، لا يكون ما قبلها إلا مضموماً، فانقلبت الياء واواً فاجتمع ساكنان، فحذفت الواو الأولى وبقيت واو الجمع. هذا أحسن ما قيل في هذا، (وإجرائه على غير قياس التصريف)[4].

قوله: وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر.

قال الكرماني: فإن قلت: الرد بعد الأخذ فما معنى الرد في الصاع، قلت هو من قبيل:

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً. ... ...

بأن يقال إن ثَمَّ إضمار: أي: وسقيتها، أو يجعل علفتها مجازاً عن فعل شامل للعلف والسقي نحو أعطيتها.

[١٢٩٠] حديث الجمعة: «... وَفِي آخِر ثَلاثِ سَاعَاتٍ مِنْهَا سَاعَةٌ مَنْ دَعَا اللهَ فِيهَا اسْتُجِيبَ لَهُ»[5].

---

(١) في ب، جـ (لا يصروا).

(٢) في أ (الواو) والتصويب من ب، جـ.

(٣) في ب، جـ (منصوبان).

(٤) في ب، جـ (وأجراه على قياس التصريف).

(٥) المسند ٣/٤٣٠، ٥/٢٨٤، ٤٥٠. والبخاري ـ جمعة ٢/٣٥٣ باب الساعة التي في يوم الجمعة حديث ٩٣٥، ومسلم ـ جمعة ٢/٥٧٩ باب في الساعة التي في يوم الجمعة حديث ١٣-١٦، والترمذي ـ جمعة باب في الساعة التي تُرْجى في يوم الجمعة حديث ٤٨٧.

قال الطيبي: (في) هنا تجريدية، إذ الساعة في نفس آخر ساعات كما في قولك: في البيضة عشرون رطلاً من حديد، والبيضة نفس الأرطال.

[١٢٩١] حديث: «فِي كُلّ كبد رَطْبَة أَجْرٌ»[١].

قال الكرماني: فإن قلت: لِمَ أنّث رطبة؟ قلت: لأن الكبد مؤنث سماعي. فإن قلت: الكبد ليست ظرفاً للأجر، فما معنى (كلمة الظرفية؟ قلت تقديره: الأجر ثابت في إرفاء)[٢] أو في رعاية كل حي.

أو الكلمة للسببية كما قال بعضهم: في النفس المؤمنة مائة إبل، أي بسبب قتل النفس المؤمنة.[٣].

[١٢٩٢] حديث: «نهى عنِ الصَّلاةِ نِصْفَ النَّهَارِ»[٤].

قال الطيبي: (نصف) ظرف للصلاة على تأويل أن يصلي.

[١٢٩٣] حديث: «نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ، قال: لا، إلاّ مِنْ طِين»[٥].

قال ابن مالك[٦]: فيه شاهد على حذف المجزوم بلا التي للنهي، فإن مراده، لا تبنوها إلّا من طين.

---

(١) المسند ٢/٣٧٥، ٥١٧. والبخاري ـ مساقاة ٥/٢٩ باب فضل سقي الماء حديث ٢٣٦٣ بلفظه ـ مظالم ٥/٩٥ حديث ٢٤٦٦، ومسلم ـ سلام ٤/١٧٠٣ باب فضل سقي البهائم... حديث ١٥٣، والموطأ ـ صفة النبي باب جامع ما جاء في الطعام والشراب حديث ٢٣.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٣) ورد في (أ) كلام مبتور في هذا الموضع أنظر العيني على البخاري ١٢/٢٠٧.

(٤) أبو داود ـ صلاة ١/٢٧٢، والنسائي ـ مواقيت ٤٠.

(٥) ٢/٣٠٧، ٣٨٥ والبخاري ـ أنبياء ٦/٣٦١ باب قول الله تعالى: (واذكر في الكتاب مريم..) حديث ٣٤٣٦. بلفظه، ومسلم ـ بر ٤/١٩٧٤ باب تقديم برّ الوالدين حديث ٨.

(٦) شواهد التوضيح ٩٥.

[١٢٩٤] حديث: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ صَلَاته إلى قوله: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَيُكْمَلَ بِهَا**»[١].

قال الطيبي: أنّث ضمير التطوع نظراً إلى معنى الصلاة، والظاهر نصبه على جواب الاستفهام على أنه من كلام الله تعالى، وتؤيده رواية فكملوا بها، فريضته، وهو عطف على انظروا.

[١٢٩٥] حديث: «**لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُد ذهباً ما يَسُرُّني أن لا يَمُرَّ عَلَيَّ ثلاثٌ وعِنْدِي مِنْهُ شَيْء**»[٢].

قال ابن مالك[٣]: تضمّن هذا الحديث ثلاثة أوجه أحدها ـ وهو أسهلها ـ: وقوع تمييز بعد مثل، ومنه قول الشاعر:

وَلَـوْ مِثْـلَ تُرْبِ الأَرْضِ دُرّاً وَعَسْجَـداً بَذَلْـتُ لِوَجْـهِ اللهِ كَانَ قَلِيلاً[٤]

والثاني وقوع جواب لو مضارعاً منفياً بما. وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً نحو: لو قام لقمت، أو منفيّاً بلَمْ نحو: لو قام لم أقم.

ولنا في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابان:

أحدهما: أن يكون وضع موضعه وهو شرط كقوله تعالى: ﴿**لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْـرِ لَعَنِتُّمْ**﴾[٥]، والأصل: لو أطاعكم، فكما وقع يطيع موقع أطاع وهو شرط، وقع

---

(١) المسند ٢/٢٩٠، ٤/٦٥، ٥/٧٢، وأبو داود ـ صلاة ١/٢٧٢ باب قول النبي ﷺ: (كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه حديث ٨٦٤، والنسائي ـ صلاة باب المحاسبة على الصلاة.

(٢) المسند ٢/٢٥٦، ٣١٦، ٣٤٩، ١٤٩٥، ١٥٢، ١٦١، والبخاري ـ استعراض ٥/٥٣ باب أداء الديون حديث ٢٣٨٩ بلفظه، ومسلم ـ زكاة ٢/٦٧٣ حديث ٣١، والدارمي ـ رقاق باب في قول النبي ﷺ (لو أن لي مثل أحد ذهباً).

(٣) شواهد التوضيح ١٢٧ (ط العراق).

(٤) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح (ط العراق) ١٢٧.

(٥) سورة الحجرات: ٧.

يسرني موقع سرّني وهو جواب.

والثاني: أن الأصل، ما كان يسرني، فحذف كان وهو جواب لو، وفيه ضمير هو الاسم، ويسرني خبر. وحذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها، كثير في نثر الكلام ونظمه.

فمن النثر قوله - ﷺ - «المرءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِهِ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وإنْ شَرّاً فَشَرٌّ» ، أي: إنْ كان عملُه خيراً فجزاؤه خيرٌ، وإن كان عملُه شرّاً فجزاؤُه شرٌّ.

ومن النظم قول الشاعر:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِماً أَبَداً وإنْ مَظْلُومَا[1]

أي: إنْ كنت ظالماً فيهم وإنْ كنت مظلوماً.

وأشبه شيء بحذف (كان) قبل يسرني، حذف (جعل) قبل يجادلنا في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾[2]، أي: جعل يجادلنا في قوم لوط. لأن (لمّا) مساوية للَوْ في استحقاق جواب لفظ الماضي. فلمّا وقع المضارع في موقع الماضي دعت الحاجة إلى أحد أمرين: إمّا تأويل المضارع بماض، وإمّا تقدير ماض قبل المضارع، وهو أولى الوجهين.

الثالث: وقوع (لا) بين (أَنْ) و(يَمُرّ) والوجه فيه أن يكون (لا) زائدة كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[3] أي: ما منعك أن تسجد، لأنه امتنع من ثبوت السجود لا من انتفائه.

---

(١) الشاهد لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠٩، وسيبويه والشنتمري ١/١٣٢، وشرح التصريح ١/١٩٣، والعيني ٢/٤٧، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٠، وهو بلا نسبة في الهمع ١/١٢١. وشاهد هذه المسألة في شواهد التوضيح قول النابغة:

حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها إن ظالماً فيهمْ وإن مظلوما

(٢) سورة هود ٧٤.

(٣) سورة الأعراف ١٢.

وكذا (ما يسرني أن لا يمرّ)، معناه ما يسرني أن يمر، و(لا) زائدة.

وقوله: (إلّا شيء أرصده لدين)

قال الطيبي: استثناء من قوله: (شيء)، وجاز لأن المستثنى منه مطلق عام، والمستثنى مقيّد خاص.

ووجه رفعه: أنّ المستثنى منه في سياق النفي في جواب لو، على معنى أنه يجوز أن يحمل (لا) في (أن لا يمر) على النفي، وأن تحمل بألّا على الصفة.

[١٢٩٦] حديث: «**مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمْسِي: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ، لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ القِيَامَةِ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ، إلَّا أَحَدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ**»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: في الكلام حذف يدلّ عليه سياقه وتقديره والله أعلم: لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به أو بمثله إلّا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه، (ليكون)(٢) قائل (الزائد آتيا بأفضل)(٣)، والقائل مثل ما قال بالمثل. ولولا التقدير، لزم أن يكون الآتي بالمثل آتياً بأفضل وليس كذلك.

قال: والأصل أن يستعمل أحد في النفي وواحد في الإثبات، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر، وعلى هذا(٤) الحديث.

قلت: الأولى أن يجعل (أو) بمعنى الواو، أي قال مثل ما(٥) قال وزاد عليه، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير.

وقال الطيبي: الاستثناء في قوله: (إلّا أحد)، منقطع والتقدير: لم يأت أحد

---

(١) المسند ٢/ ٣٧٠ الترمذي ـ دعوات ٦٠، ومسلم ـ الذكر ٢٩.

(٢) في ب، جـ (فيكون) وكلاهما جائز يصح به المعنى.

(٣) في أ (الزائد أفضل) والتصويب من ب، جـ.

(٤) (هذا) ساقطة من أ.

(٥) (ما) ساقطة من أ.

بأفضل مما جاء به، ولكن رجل قال مثل ما قاله، فإنه يأتي بمساويه، ولا يستقيم أن يكون متّصلاً إلاّ على التأويل نحو قوله:

وَبَـلْدَةٍ لَيْسَ بِهَـا أَنِـيسُ إِلاَّ الـيَعَـافِـيرُ وإِلاَّ الـعِـيسُ[1]

[١٢٩٧] حديث: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[2].

قال ابن مالك[3] (رحمه الله)[4]: هذا من باب حذف الفاعل، فإن الضمير لا يرجع إلى الزّاني، بل الفاعل مقدر دلّ عليه ما قبله أي: ولا يشرب الشارب.

قال الزركشي: ورواه بعضهم بكسر الباء على النهي بقوله: إذا كان مؤمناً فلا يفعل[5].

[١٢٩٨] حديث: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العملُ أحبّ إلى اللهِ أنْ يتعبّد له فيها (مِنْ)[6] عَشْرِ ذِي الحِجَّة»[7].

قال الطيبي: (لو قيل)[8]: (أن يتعبد) مبتدأ و(أحبّ) خبره و(من) متعلقة بأحب،

---

(١) البيتان لجِرَانِ العَوْد في ديوانه ٥٢، وهما في ابن السيرافي ٥٣٨ لنزال بن غلاب أو جران العود، وهما لجران في العيني ٣/١٠٧، والخزانة ٤/٥٤، ١٩٧ والدرر ١/١٩٢، وبلا نسبة في سيبويه والشَّنْتَمري ١/١٣٣، ٣٦٥، وشرح المفصل ٢/٨٠، والهمع ١/٢٢٥، ٢/١٤٤.

(٢) المسند ٢/٣١٧، ٦/١٣٩، والبخاري ـ ٤٦ كتاب المظالم والغصب ـ ٣٠ باب النهي بغير إذن صاحبه.

(٣) شواهد التوضيح ١٢٩.

(٤) (رحمة الله) ساقطة من أ.

(٥) يوجد في أ، ب كلام مبتور في هذا الموضع.

(٦) في أ (في) والتصويب من ب، جـ.

(٧) المسند ١/٢٢٤، ٣٣٨، ٢/٧٥، ١٣٢، وابن ماجه ـ باب صيام العشر حديث ١٧٢٧، ١٧٢٨.

(٨) في أ (قيل: لو قيل) والتصويب من ب، جـ.

لزم الفصل بين أحب ومعموله بأجنبي ، فالوجه أن يقرأ أحب بالفتح ، ليكون صفة أيام ، (وأن يتعبد) فاعله ، و(من) متعلق بأحب، والفصل لا يكون بأجنبي .

وهو مثل قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد. وخبر (ما) محذوف .

قال الطيبي :لو ذهب إلى أن أحبَّ خبر (ما)، وأنّ (أن يتعبد) متعلق بأحب بحذف الجار، فيكون المعنى : ما من أيام أحب إلى الله بأن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة ، لكان أولى من حيث اللفظ والمعنى .

أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فإن سَوْق الكلام لتعظيم الأيام وتفخيمها والعبادة لها لا عكسه، وعلى ما ذهب إليه القائل، يلزم العكس مع ارتكاب ذلك التعسف .

[١٢٩٩] حديث: **«مَا يُصِيبُ المُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلاَ وَصَبٍ إلى قوله: حتّى الشَّوْكَة يُشَاكها»**[١] .

قال المظهري : يجوز رفع (الشوكة) على الابتداء والخبر يشا كها، وجرها على أن حتى عاطفة أو بمعنى الضمير في يشاكها مفعوله الثاني ، والمفعول الأول مضمر أقيم مقام الفاعل .

المعنى : حتى الشوكة يشاك المسلم تلك الشوكة .

[١٣٠٠] حديث: **«أَكْثِرُوا (ذِكْرَ)[٢] هَاذِمِ اللَّذاتِ»**[٣] .

---

(١) المسند ١/٤٤١، ٣/٢٣، ٤/٥٦، ٦/٣٩، ٤٢، ٤٣، ١٦٠، ١٨٥، ٢٥٧، والبخاري ـ مرض ١٠/١٠٣ باب (أشدّ الناس بلاء الأنبياء . . .) حديث ٥٦٤٨، ومسلم ـ برّ ٤/١٩٧٤ باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض. . . ، حديث ٤٩، ٥٢، والموطأ ـ عين باب ما جاء في أجر المريض حديث ٦ .

(٢) (ذكر) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ.

(٣) المسند ٢/٢٩٣ بلفظه، والنسائي ـ جنائز، وابن ماجه ـ زهد ٢/٤٢٥٨ .

قال المظهري: (الموتِ)[1] بالجر عطف بيان وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وبالنصب على تقدير أعني.

حديث الموت: قوله «فَيَخْرُجُ كَأَطْيَبِ رِيحِ المِسْكِ»[2].

قال الطيبي: (الكاف) صفة مصدر محذوف، أي يخرج خروجاً مثل ريح المسك، يفق فارقها وقد فاق على سائر أرواح المسك[3].

قوله: (فَلَهُمْ[4] أَشَدُّ فَرَحاً)، اللام للابتداء مؤكدة و(هم) مبتدأ و(أشدّ) خبره، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾[5].

ولا يبعد أن تكون اللام جارة، (أي)[6]: لهم فرح أشدّ فرحاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾[7]، والفاء داخلة على الجملة كما في قوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[8]، لكنها جزائية، وهذه للتعقيب.

وقوله: (بِغَائِبِه) متعلق بمحذوف، و(يقدم) حال من غائبه، أي من فرح أحد بغائبه حال قدومه.

وقوله: (ذهب به)، لا بد من تقدير الفاء كما في قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا[9]

---

(١) يشير إلى قوله في الحديث نفسه: هاذم اللذات الموت.

(٢) المسند ٢/١١٢، ٣/٣٨٤، ٤/١٦١، ٣٠٩، ٥/٢٥١، ٣٩٠ والبخاري ـ مناقب ٦/٥٢٥، وأبو داود ـ حدود ٤/٥٢٠ والنسائي ـ جنائز ٤٢.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٤) في ب، جـ (فإنهم).

(٥) سورة النحل ١٢٦.

(٦) في أ (أن).

(٧) سورة النساء ٧٧.

(٨) سورة الواقعة ٨٩.

(٩) قائله عبد الرحمن بن حسان بن ثابت في المغني (ط بيروت) ٨٠، ١٣٣، وينسب الشاهد لأبيه وليس في ديوانه، وينسب لكعب بن مالك، وهو في سيبويه ١/٤٣٥، والخزانة ٣/٦٤٤، ٦٦٥، ٤/٥٤٧.

أي: إذا كان الأمر كما قلت: إنه مات ولم يلتحق بنا ذهب به.

وقوله: (إلى أمّه الهاوية الهاوية)، بدل أو عطف بيان لأمه.

[١٣٠١] حديث: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ الّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِل (منه)[١]»[٢].

قال ابن مالك في توضيحه[٣]: يجوز في (ثم يغتسل)، الجزم عطفاً على يبولنّ، لأنه مجزوم الموضع بلا التي للنهي ولكنه بني على الفتح لتوكيده بالنون، ويجوز الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل، والنصب على إضمار (أنْ)، وإعطاء ثُمَّ حكم واو الجمع.

ونظيره في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِه ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾[٤]، فإنه قرئ بجزم (يُدْرِك) ورفعه ونصبه. والجزم هو المشهور، والذي قرأ به السبعة، وأما الرفع والنصب فشاذان.

وقال النووي في شرح مسلم: الرواية، (يغتسل) مرفوع أي لا يبل ثم هو يغتسل منه.

وذكر شيخنا أبو عبدالله بن مالك أنه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع يبولنّ ونصبه بإضمار (أَنْ) وإعطاء ثمّ حكم واو[٥] الجمع.

فأما الجزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز لأنه يقتضي (أنّ النهي عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما وهذا لم يقله أحد بل)[٦] البول منهي عنه أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا.

---

(١) في ب، جـ (فيه) والتصويب من المسند.

(٢) المسند ٢/٢٥٩، ٢٦٥، ٣١٦، ٤٣٣، ٤٦٤، ٤٩٢، ٥٢٩، والبخاري ـ وضوء ٢١/٢٣٢ باب البول في الماء الدائم حديث ٢٣٩ بلفظه، ومسلم ـ طهارة ١/٢٠٣ باب النهي عن البول في الماء الراكد حديث ٩٦.

(٣) شواهد التوضيح ١٦٢.

(٤) سورة النساء ١٠٠.

(٥) في ب، جـ (وام الجمع).

(٦) ما بين الهلالين ساقط من أ.

وقال الكرماني: لا يقتضي الجمع، إذ لا يريد بتشبيه (ثمّ) بالواو المشابهة من جميع الوجوه، بل هو في جواز النصب بعده فقط. سلمنا، لكن لا يضر، إذ كون الجمع منهيّاً يعلم من هنا، وكون الإفراد منهياً يعلم من دليل آخر بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالْبَاطِلِ (وتَكْتُمُوا)[1] الحق﴾[2]، على تقدير النصب.

وقال ابن مالك[3]: هذا التعليل الذي علل به النووي ـ امتناع النصب ـ ضعيف، لأنه ليس فيه أكثر من كون هذا الحديث لا يتناول النهي عن البول في الماء الراكد بمفرده، وليس يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة بلفظ واحد (فيؤخذ)[4] النهي عن الجمع من هذا الحديث ويؤخذ النهي عن الإفراد من حديث آخر.

وقال القرطبي في شرح مسلم: الرواية الصحيحة (يغتسل) برفع اللام، ولا يجوز نصبها إذ لا ينصب بإضمار (أَنْ) بعد ثمّ، وبعض الناس قيده ثم يغتسل مجزومة اللام على العطف على (لا يبولنّ) وهذا ليس بشيء إذْ لو أراد ذلك لقال: ثم لا يغتسلن، لأنه إذ ذاك يكون عطف فعل على فعل، لا عطف جملة على جملة، وحينئذ يكون الأصل مساواة الفعلين في النهي عنهما، وتأكيدهما بالنون الشديدة، فإن المحل الذي تواردت[5] عليه شيء واحد وهو الماء، فعدوله عن (ثمّ لا يغتسلن) إلى ثم يغتسل دليل على أنه لم يرد العطف وإنما جاء ثم يغتسل على التنبيه على مثال الحال.

ومعناه إذاً[6]: أنه إذا بال فيه قد يحتاج إليه فيمتنع عن استعماله لما أوقع فيه من البول، وهذا مثل قوله ـ ﷺ ـ «لَا يَضْرِبْ أَحَدُكُم امرأته ضَرْبَ الأَمَةِ ثُمَّ يُضَاجِعُهَا[7]»،

---

(١) في أ (ولا تكتموا) وهو سهو من الناسخ.

(٢) سورة البقرة ٤٢.

(٣) في ب، جـ (قال ابن دقيق العيد) ويبدو أنه الصواب إذ لم نجد ما نسب إلى ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح.

(٤) (فيؤخذ) ساقطة من أ.

(٥) في ب، جـ (تواردوا).

(٦) (إذا) ساقطة من ب، جـ.

(٧) المسند ٤ / ١٧، ومسلم ـ جنة ٤٩.

برفع «يضاجعها» ولم يروه أحد بالجزم، ولا يتخيله فيه، لأن المفهوم منه أنه نهاه عن ضربها لأنه يحتاج إلى مضاجعتها في ثاني حال فتمتنع عليه لما أساء من معاشرتها، فيتعذر المقصود لأجل الضرب.

وتقدير اللفظ: هو يضاجعها، وثم هو يغتسل.

وقال الحافظ ابن حَجَر: قد تعقب كلام القرطبي بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن يعطف عليه نهي آخر غير مؤكد لاحتمال أن يكون التأكيد في أحدهما.

وقال البيضاوي في شرح المصابيح: ثم يغتسل فيه عطف على الصلة.

قال الطيبي في شرح المشكاة: لعله امتنع من العطف على (يبولنّ)، وارتكب هذا التعسف للاختلاف بين الإنشائي والخبري والمعنى عليه أظهر، فيكون (ثمّ) مثل الواو في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا (يكن منك أكل السمك وشرب اللبن)[1] أي لا تجمع بينهما لأن الاغتسال في الماء الدائم وحده غير منهي، أو مثل الفاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي﴾[2]، أي لا يكن من أحد البول في الماء الموصوف، ثم الاغتسال فيه، فثُمَّ استبعادية، أي يبعد من العاقل الجمع بين هذين الأمرين.

فإن قلت: عَلاَمَ تعتمد في نصب يغتسل حتى يتمشى لك هذا المعنى.

قلت: إذا قوي المعنى لا يضرّ الرفع، لأنه حينئذ من باب (أَحْضُر الوَغَى)[3].

وقوله: (الَّذِي لَا يَجْرِي)، صفة مؤكدة للدائم. ذكره النووي وابن دقيق العيد والبيضاوي وغيرهم.

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٢) سورة طه ٨١.

(٣) من بيت لطرفة بن العبد تمامه:

ألا أيهذا اللائمي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أشهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدي

وقال الشيخ ولي الدين العراقي: الذي يظهر لي أنه إنما أتى بقوله (الذي لا يجري) بعد (الدائم)، لأن الدائم من الأضداد يطلق على الجاري أيضاً كما نقله القاضي عياض في المشارق والأنباري.

قلت: قد وقعت على كتاب الأنباري: الأضداد، فوجدته قاله فيه.

[١٣٠٢] حديث: «كَانَ رَسُولُ اللهِ يسكت بين التكبير والقراءة اسكاتة ـ أحسبه هنئة»[١].

قال القاضي عياض: رواية الجمهور بهاء مضمومة وهمزة.

وقال النووي: بتشديد[٢] الياء بلا همزة تصغير (هنة) أي قليلاً من الزمان ويقال هنيهة أيضاً.

وقال الكرماني: (هنيّه) بضم الهاء وفتح النون وتشديد التحتيه بغير همز، وهي تصغير (هنة) أصلها (هنوة) وهي كلمة كناية، ومعناها شيء، فلما صغّرت قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء. ومن همز فقد أخطأ. وروي هنهة بابدال الياء الثانية هاء، أي يسكت شيئاً قليلاً بينهما.

قوله (فقلت: بأبي وأمي يا رسول الله).

قال في النهاية: (الباء) متعلقة بمحذوف إمّا اسم فيكون تقدير: أنت مفدّى بأبي، وإما فعل فالتقدير: فديتك بأبي وحذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به.

قوله: (إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟)

قال المظهري في شرح المصابيح: (إسكاتك) بالنصب مفعول فعل مقدر، أي

(١) المسند ٢/٤٤٨٧، ٥/٧، ١٥، ٢/٢٣١، والبخاري ـ أذان ٨٩، والنسائي ـ طهارة باب الوضوء بالثلج.

(٢) (بتشديد) ساقطة من ب، جـ.

أسألك إسكاتك ما تقول فيها، أو في إسكاتك ما تقول، فنصب على نزع الخافض.
وفي رواية: أرأيت سكوتك.

قال الشيخ تاج الدين الفاكهاني: روايتنا في (أرأيت) بضم التاء.

قال ابن فرحون: هذا غريب. فإن جميع ما جاء من أرأيت بمعنى أخبرني في القرآن، التاء فيه مفتوحة.

قوله: (اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ (خَطَايَاي)[1]).

قال الكـرماني: فإن قلت: لم كرر لفظ الـ (بين) ههنا ولم يكرر بين المشرق والمغرب، قلت: إذا عطف على المضمر أعيد الخافض.

[١٣٠٣] حديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»[2].

قال أبو حيان: (أحد) هنا بمعنى واحد، وليس هو المقصود على النفي وشبهه في نحو قام أحد، والفرق بينهما، أن أصل هذا، أي المقصود على النفي همزة وحاء ودال، والآخر واو وحاء ودال، الهمزة فيه بدل من واو.

وقال ابن فرحون: يجب هنا تقدير حتى بإلى التي للغاية، أي إلى أن يتوضأ ولا يجوز تقديرها بـ(إلّا أن) (يتوضأ)، لأنه يصير مفهومه: أنه لو صلى قبل الوضوء ثم توضأ قبلت، فيفسد المعنى بتقديرها.

[١٣٠٤] حديث: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَر اللَّهُمَّ اجعلْها عليهم سنين كسنيّ يوسف»[3].

---

(١) في أ (خطاي) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٣١٨/٢ بلفظه، والبخاري ـ وضوء ٢، وأبو داود ـ طهارة باب فرض الوضوء حديث ٦٠ بنفس الألفاظ.

(٣) المسند ٢٥٥/٢، ٤١٨، والبخاري ـ أذان ١٢٨، ومسلم ـ مساجد ٢٩٤، ٢٩٥، وابن ماجه ـ إقامة باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر حديث ١٢٤٤.

قال البيضاوي: الضمير في (اجعلها) للوطأة أو للأيام، وإن لم يسبق لها ذكر لما دلّ عليها المفعول الثاني الذي هو سنين جمع التي هي بمعنى القحط وهي في الأسماء الغالبة كالبيت والكتاب.

وقال الزركشي: قوله: (كسنيّ يوسف بالتشديد)، وجاء على اللغة الغالبة من إجراء السنين مجرى الجمع المذكر[1] في الإعراب فيما قبل النون وسقوطها عند الإضافة وتخفيف الياء. قيده النووي وغيره.

وقال الكرماني: (اجعلها)، أي الوطأة كالسنين التي كانت في زمان يوسف مقحطة، وجمع السنة بالواو والنون شاذ من جهة أنه ليس لذوي العقول، ومن جهة تغير مفرده بكسر أوله. ولهذا جعل بعضهم حكمه حكم المفردات في جَعْل نونه معقب الإعراب كقول الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بِنَا شِيبا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[2]

وقال ابن فرحون: يجيء (جعل) بمعنى (صيّر) فيتعدى لمفعولين، وبمعنى (خلق) نحو ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[3]، وبمعنى(سمّى) نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾[4]، وبمعنى (ألقى) نحو: ﴿وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[5]، ومنه الحديث «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء». أي فليلق، ويجوز أن يكون بمعنى صيّر، أي فليصير في أنفه ماء.

---

(1) (المذكر) ساقطة من ب، جـ.

(2) الشاهد للصِّمَّةِ بن عبدالله القُشَيري في الخزانة ٣/٤١١ والعيني ١/١٦٩، وهو بلا نسبة في ابن عقيل ١/٥٨، والمفصل ٨٩، والأشموني ١/٨٦ وشرح المفصل ٥/١١، ومعاني القرآن ٢/٩٢.

(3) سورة الأنعام ١.

(4) سورة الزخرف ١٩.

(5) سورة الأنفال ٣٧.

[١٣٠٥] حديث: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ»(١).

قال البيضاوي: (لولا) كلمة تدل على انتفاء الشيء لانتفاء غيره، و(لا) نافية، فدلّ الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة، لأن انتفاء النفي ثبوت، فيكون الأمر منفيّاً لثبوت المشقة..

[١٣٠٦] حديث: «مَنْ حَجَّ هٰذَا البيتَ ـ فَلَمْ(٢) يَرْفُثْ ولَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْم وَلَدَتْهُ أُمُّه»(٣).

قال الطيبي: (الفاء) في قوله: (فلم يرفث) عاطفة على الشرط وجوابه (رجع). أي صار، والجار والمجرور خبر له.

ويجوز أن يكون حالاً، أي: صار مشابهاً لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم ولدته أمه.

و(كيوم) بالفتح والكسر جائز.

[١٣٠٧] حديث: «شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شُحٌّ هَالِعٌ وَجُبْنٌ خَالِع»(٤).

(قال الطيبي) : (هالع)، أي: ذو هلع، كيوم عاصف وليل نائم، ويحتمل أن يكون (هالع) بمكان (خالع)، للازدواج.

وقال الطيبي: يحتمل أن يحمل على الإسناد المجازي، فيسند إلى الشحّ ما هو

---

(١) المسند ١/ ٨٠ بلفظه وزاد: (عند كل صلاة)، ١٢٠، ٢/ ٢٤٥، ٢٥٩، ٤٠٠، ٤/ ١١٤، ٥/ ١٩٣، ٦/ ٣٢٥، والبخاري ـ جمعة ـ باب السواك يوم الجمعة، ومسلم ـ طهارة ـ باب السواك حديث ٤٢، والموطأ ـ طهارة ـ باب ما جاء في السواك حديث ١١٤.

(٢) في أ (ولم).

(٣) المسند ٢/ ٤١٠، ٢٢٩، ٢٤٨، والبخاري ـ حج ٤ ومسلم ـ ٤٣٧٨، وابن ماجه ـ مناسك ٢/ ٩٦٤ باب فضل الحج والعمرة حديث ٢٨٨٩.

(٤) المسند ٢/ ٣٠٢، ٣٢٠ بلفظه، وأبو داود ـ جهاد باب في الجرأة والجبن حديث ٥٢١١ بلفظه.

مسند إلى صاحبه مبالغة.

[١٣٠٨] حديث: «**أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَم**»(١).

قال الزركشي: (أيّ) مبتدأ، وأعظم خبره.

قوله: (أَنْ تصدقَ وأنتَ صحيحٌ شحيح ولا تهمل).

قال الزركشي: فيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والإسكان.

وقال الطيبي: (ولا تهمل) عطف على تصدق، وكلاهما خبر مبتدأ محذوف. أي: أفضل الصدقة أن تصدق.

[١٣٠٩] حديث: «**لَا تَقُومُ السَّاعةُ حَتَّى يكثرَ فِيكُمُ المَالُ فيفيضُ، حتى يُهِمّ ربَّ المالِ من يقبل صدقته**»(٢).

قال الزركشي: بضم الياء وكسر الهاء من الهمّ، وهو الحزن، يقال أهمّه، إذا أحزنه، و(ربّ المال بالنصب) مفعول، و(من يقبل) هو الفاعل.

ومنهم من قيده بضم الهاء من (همّ)، بمعى قصد، ورب المال مرفوع فاعل ومن يقبل، مفعول، أي يقصده وهذا حكاه عياض والنووي وغيرهما، وليس بشيء والمعنى على الأول.

وقال النووي: الأول أجود وأشهر.

قوله: (وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا أرب لي فيه).

---

(١) المسند ٢/٢٣١، ٢٥٠، ٤١٥، ٤٤٧، ومسلم زكاة حديث ٩٣، وابن ماجه ـ وصايا ـ باب الإمساك في الحياة والتبذير عند الموت حديث ٢٧٠٦.

(٢) المسند ١/٨٩، ٩٣، ٢/١٩٩، ٢٣١، ٢٧١، ٣٠٣، ٣/١٧، ٣١، ٣٨٩، والبخاري ـ فتن ٣/١٣ باب ٢٥ حديث ٧١٢١ ـ زكاة باب الصدقة قبل الرد، حديث ١٤١٢، بلفظه، ومسلم ـ إيمان حديث ٢٤٨، وابن ماجه ـ فتن باب أشراط الساعة حديث ٤٠٤٧.

قال الزركشي: (فيقول) بالنصب عطفاً على ما قبله.

[١٣١٠] حديث: «**العمرةُ إلى العمرةِ كفّارةٌ لِمَا بينهما**»[١].

قال ابن السني: (إلى) بمعنى (مع) أي: العمرة مع العمرة.

[١٣١١] حديث: «**الصَّلواتُ الخَمْسُ والجمعةُ إلى الجمعةِ ورمضان إلى رمضان مكفّرات لما بينهنّ إذا اجتنبَ الكبائرُ**»[٢].

قال الطيبي: قوله: (والجمعة)، المضاف محذوف، أي صلاة الجمعة منتهية إلى الجمعة، وصوم رمضان منتهياً إلى صوم رمضان، و(مكفرات) خبر عن الكل و(لما بينهنّ) معلول لاسم الفاعل، ولذا دخلت اللام فيه، و(إذا اجتنب) شرط وجزاء دلّ عليه ما قبله.

[١٣١٢] حديث: «**لاَ يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ إلاّ يوماً قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ**»[٣].

قال الكرماني: فإن قلت: ما وجه هذا الكلام إذْ لا يصح استثناء (يوماً) من (يوم الجمعة)، ولا يصح أيضاً جعله ظرفاً ليصوم.

قلت: هو ظرف ليصوم المقدر، أو (يوماً)، منصوب بنزع الخافض وهو باء المصاحبة أي بيوم.

---

(١) المسند ٢/٢٤٦، ٤٦١، ٤٦٢، ٣/٤٤٧، والبخاري ـ عمرة باب وجوب العمرة وفضلها حديث ١٧٧٣ بلفظه، ومسلم حج حديث ٤٣٧، والموطأ ـ حج باب ما جاء في العمرة.

(٢) المسند ٢/٤٠٠، ٤١٤، ٥٠٦، ٣/٣٩، ٧٥، ٤٣٩، ومسلم طهارة ١٦، ١٤، ١٥، والترمذي ـ صلاة باب ما جاء في فضل الصلوات الخمس حديث ٢١٤.

(٣) المسند ١/٢٨٨، ٢/٢٤٨، ٢٨٦، ٣/٢٩٦، ٥/٥٢٥، والبخاري ـ صوم ٤/١٠٣ باب صوم يوم الجمعة حديث ١٩٨٥ بلفظه، ومسلم ـ صيام ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، وأبو داود ـ صوم ٢/٧٣٦ باب النهي عن أن يخص يوم الجمعة بصوم حديث ٢٤٢٠.

[١٣١٣] حديث: «**لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إلَّا فِي المَسْجِدِ**»[١].

قال ابن الدهان في الغرة: هذا الحديث يقرره جماعة بكامله، وهذا نقض لما[٢] أصّلناه من أن الصفة لا يجوز حذفها والتقدير عندي: لَا كمالَ صلاةٍ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

[١٣١٤] حديث: «**مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - ﷺ - أحدٌ أَكْثَر حديثاً عنه منّي إلَّا مَا كانَ مِنْ عبدِاللهِ بنِ عَمْرو[٣] فإنّه كانَ يكتبُ ولا أكتبُ**»[٤].

قال الكرماني: (أكثر) بالنصب ويحتمل الرفع أيضاً، وهو أفعل التفصيل وجاز وقوع المفاضلة بينه وبين لفظ (مني) لأنها ليست أجنبية.

فإن قلت: (إلَّا مَا كَانَ) أهو استثناء متصل أم منقطع؟

قلت: يحتمل الانقطاع، أي: لكن الذي كان من عبدالله - أي الكتابة - لم يكن مني، والخبر محذوف بقرينة باقي الكلام.

ويحتمل الاتصال نظراً إلى المعنى، إذ (حديثاً) وقع تمييزاً والتمييز كالمحكوم عليه، فكأنه قال: ما أحد حديثه أكثر من حديثي إلا أحاديث حصلت من عبدالله.

[١٣١٥] حديث: «**الإيمانُ بضعٌ وسبعونَ شعبةً فأفضلُها قولُ لَا إلـهَ إلَّا الله**»[٥].

قال الطيبي: فإن قلت: ما معنى الفاء في (فأفضلها).

---

(١) البيهقي ٣/٧٥، ١١١، والدارقطني ١/٢٠.

(٢) في ب، جـ (إلى) والتصويب من أ.

(٣) في ب، جـ (ابن عمر) والتصويب من أ.

(٤) المسند ٢/٢٤٩، والبخاري - علم ١/١٤٠ باب كتابة العلم حديث ١١٣ بلفظه، والترمذي - علم باب في الرخصة في كتابة العلم، حديث ٢٨٠٦.

(٥) المسند ٢/٤١٤، ٤٤٥، والبخاري - إيمان باب أمور الإيمان حديث ٩، ومسلم - إيمان ٥٧، ٥٨، وابن ماجه - مقدمة باب في الإيمان حديث ٥٧.

قلت (هي)[1] جزاء محذوف، كأنه قيل: إذا كان الإيمان ذا شعب.

[١٣١٦] حديث: «فَلَمَّا قَدِمَ جاءَهُ بِالْأَلْفِ دِينَارٍ»[2].

قال ابن مالك[3]: في[4] وقوع دينار بعد الألف ثلاثة أوجه أحدها ـ وهو أجودها: أن يكون أراد (بالألف) ألف دينار، على إبدال ألف المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف وهو البدل، لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الخبر كما حذف المعطوف المضاف، وترك المضاف إليه على ما كان عليه من الخبر قبل الحذف، في نحو: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة. وفي الحديث الآخر: «ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ العَشْرَ آياتٍ»[5] يحمل أيضاً على أن المراد: فقرأ العشر عشر آيات على البدل، ثم حذف البدل وبقي ما كان مضافاً مجروراً.

ومن حذف[6] البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه، ما جاء في جامع المسانيد من قول النبي ـ ﷺ ـ «خَيْرُ الخَيْلِ الأدهمُ الأقـرحُ الأرثمُ المحجـلُ ثلاث»[7] أي المحجّل محجّل ثلاث، وهذا أجود من أن يكون على تقدير المحجل في ثلاث.

ومن حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه قول الراجز:

الآكِلُ المالَ اليتيمِ بَطَرَا يَأْكُلُ ناراً وَسَيَصْلَى سَقَرَا[8]

---

(١) في أ (في) والتصويب من ب، جـ.

(٢) البخاري ٣/١١٨ برواية: (.. أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل.. ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار..).

(٣) شواهد التوضيح (ط العراق) ١١٢.

(٤) (في) ساقطة من ب، جـ.

(٥) البخاري ـ كتاب العمل في الصلاة ـ باب استعانة السيد في الصلاة.

(٦) في ب، جـ: (ومن ثم حذف البدل) ولا يستقيم السياق عليه.

(٧) ابن ماجه ـ جهاد ١٤.

(٨) الشاهد بلا نسبة في الهمع ٢/٥٢، والدرر ٢/٦٥، وشواهد التوضيح (ط العراق) ١١٣.

أراد: الآكل المالَ (مالَ)[1] اليتيم.

ومثله قول الشاعر:

المـالُ ذِي كرمٍ تنمي محامدُه ... مَا دَامَ يبـذُلُـهُ فِي السـرِّ والعَلَنِ[2]

أراد المال مال ذي كرم.

وقد يحذف (المضاف)[3] باقياً عمله، وإن لم يكن بدلاً كقوله عليه (السّلام)[4]: «فضلُ الصلاةِ بالسّواك على الصلاةِ بغيرِ سواكٍ، سبعين صلاةً». أي (فضل)[5] سبعين صلاة.

ويجوز أن يكون الأصل بسبعين صلاة فحذفت الباء وبقي عملها.

الوجه الثاني: أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار والمراد بالألف الدنانير. فأوقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿**أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى**﴾[6]، ثم حذفت اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكتب على اللفظ كما كتب: (ولا الدّار الآخرة)[7] في الأنعام على صورة (ولدار الآخرة).

الوجه الثالث: أن يكون الألف مضافاً إلى دينار، والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة.

---

(١) (مال) ساقطة من (أ) والتصويب من ب، جـ و شواهد التوضيح.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٦٦، والهمع ١/٨٨، وشواهد التوضيح (ط العراق) ١١٣.

(٣) (المضاف) ساقطة من أ.

(٤) في ب، جـ (عليه الصلاة والسلام). والحديث في المسند ٦/٢٧٢.

(٥) في أ (فضله) والتصويب من ب، جـ.

(٦) سورة النور ٣١.

(٧) سورة الأنعام ٣٢.

ذكر جواز الوجه أبو علي الفارسي وحمل عليه قول الشاعر:

تُولِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِناً كالأقحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي[1]

قال أبو علي: (أراد رشاش المستقي)، فزاد الألف واللام ولم يمنعا من الإضافة.

ولقوله (فقرأ العشر آيات) من هذا الوجه نصيب، أعني كون الألف واللام زائدتين غير مانعتين من الإضافة.

[١٣١٧] حديث: «لَا يُلْدَغ المؤمنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ»[2].

قال الخطابي: يروى على النهي بالسكون وكسر الغين لالتقاء الساكنين، وعلى الخبر بالرفع.

[١٣١٨] حديث: [«إنّكم فِي زَمَانٍ مَنْ تَرَكَ عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ»[3].

قال الطيبي: الجملة الشرطية صفة الزمان، والراجع محذوف أي من ترك منكم فيه][4].

[١٣١٩] حديث: «السَّاعِي عَلَى الأَرملَة والمِسْكِينِ كالقَائِمِ لَا يَفْتُرُ»[5].

قال الكرماني: (لا يفتر). صفة لقائم كقوله:

---

(١) الشاهد للقطامي في ديوانه ٤٣٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤، وبلا نسبة في شواهد التوصيح ١١٤، ومعجم شواهد النحو العربية ١/ ٢٥٤. وهو في المخطوطات غير واضح.

(٢) المسند ٢/ ١١٥، ٣٧٩، والبخاري ـ أدب باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين حديث ٦١٣٣، ومسلم ـ زهد ٦٣، وابن ماجه ـ فتن ٢/ ١٣١٨ باب العزلة حديث ٣٩٨٣.

(٣) الترمذي ـ فتن ٧٩، وانظر كشف الخفاء ١/ ٢٥٢.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) المسند ٢/ ٣٦١، ٤/ ٢٨٢، والبخاري ـ نفقات باب فضل النفقة على الأهل حديث ٥٣٥٣، ومسلم ـ زهد ٤١، وابن ماجه ـ تجارات ٢/ ٢٧٤ باب الحث على المكاسب حديث ١٢٤٠.

وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَى الَّـلئِيمِ يَسُـبُّنِي[1] ... ...

[١٣٢٠] حديث: «**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمّا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللهِ لاَ يَتعَلَّمُه إلاّ ليصيبَ بِهِ عَرَضاً مِنَ الدُّنيا**»[2].

قال الطيبي قوله: (لا يتعلّمه) حال، إمّا من فاعل (تعلّم) أو من مفعوله لأنه تخصص بالوصف، ويجوز أن يكون صفة أخرى لـ(علماً)[3].

[١٣٢١] حديث: «**إذا نُودِيَ للصَّلاَةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ**»[4].

قال الكرماني: قوله: (له ضراط) جملة اسمية وقعت حالاً بدون الواو، وهو ليس بضعيف، لحصول الارتباط.

وقد ورد في القرآن، قال تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[5].

وقوله: (حتّى يظلَّ الرجلُ إنْ يدري كَمْ صلّى)

قال أبو البقاء[6]: الصواب في (إنْ) هنا الكسر وتكون نافية بمعنى (ما)[7]، أي يظل لا يدري كم صلى كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ**﴾[8].

وقال غيره: وهي موافقة لرواية (لا يدري).

---

(١) الشاهد لعُمَيرة بن جابر الحَنَفي في الحماسة ١٧١، وهو لرجل من سلول في سيبويه والشنتمري ١/٤١٦، والعيني ٤/٥٨، والخزانة ١/١٧٣ وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣٣٠، وابن عقيل ٢/٢٦١، والهمع ١/٩.

(٢) المسند ٢/٣٣٨، وابن ماجه ـ مقدمة باب الانتفاع بالعلم حديث ٢٥٢.

(٣) في ب، جـ (تعلما).

(٤) المسند ٢/٣١٣: ٣٩٨، والبخاري ـ أذان ٤، ومسلم ـ صلاة ١٧، ١٩ والموطأ ـ نداء باب ما جاء في النداء حديث ٦. وأبو داود ـ صلاة باب رفع الصوت بالأذان، حديث ٥١٦.

(٥) سورة البقرة ٣٦، سورة الأعراف ٢٤.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٣٥.

(٧) (ما) ساقطة من أ.

(٨) سورة الأنبياء ١١١.

قال عياض: وروي بالفتح.

قال ابن عبد البر: وهي رواية أكثرهم.

قال القرطبي: وليست بشيء إلا مع رواية (يضلّ) بالضاد، فيكون إنْ مع الفعل بتأويل المصدر، ومفعول (يضل) (إنْ يدري) بإسقاط حرف (الجرّ)[1]، أي: يضل عن درايته وينسى عدد ركعاته.

قال: وهذا أيضاً فيه بعد.

قال الطيبي: كرر حتى خمس مرات: أولهن، والرابعة والخامسة بمعنى كي: والثانية والثالثة دخلتا على الجملتين الشرطيتين وليستا للتعليل.

[١٣٢٢] حديث: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ يَأْتُونَكُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ بِمَا لاَ تَسْمَعُوا فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لاَ يُضِلُّونَكُمْ وَلاَ يُفَتِّرُونَكُمْ»[2].

قال الطيبي: (النون) مانعة من أن يكون جواباً للأمر ففيه وجهان: أحدهما أن يكون إخباراً فكأنه لما قيل: احذروا أنفسكم عنهم، واحذروهم أن يتعرضوا لكم، قيل ماذا يكون هذا الحذر؟ فأجيب لايضلونكم. كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ﴾[3]، إذا قرئ بالرفع على إرادة الإخبار.

وثانيهما: أن يكون خبراً بمعنى النهي كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثاق بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ﴾[4].

---

(١) في أ (الجزاء) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ١١٨/٢، ٢٣٧، ٣١٣، ٣٤٩، والبخاري ـ فتن ٢٥، ومسلم ـ فتن ٨٤، وابن ماجه ـ فتن باب ما يكون في الفتن حديث ٣٩٥٢.

(٣) سورة المائدة ١٠٥.

(٤) سورة البقرة ٨٣.

وهذا أبلغ[1] من صريح النهي، كأن المطلوب قد حصل وهو يخبر عن حصوله فيكون النهي تأكيد اللام كأنه قيل: احذروهم ولا تتعرضوا لما أن تعرضتم لهم يضلونكم. كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[2]، وقوله: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾[3].

[١٣٢٣] حديث: «الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَذَرُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ (مِنْ أَجْلِي)[4]»[5].

قال في النهاية: أي: من أجلي، وأصله من جزاي فحذف النون وخفف الكلمة وكثيراً ما يرد هذا.

[١٣٢٤] حديث: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ باللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»[6].

قال القاضي عياض: فيه حجة لمن صحح إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم وحكموا فيها قول من قال من العرب وهم بنو الحارث: أَكَلُوني البَرَاغِيثُ. وعليه حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[7]، وأكثر النحاة يأبون هذا ـ وهو مذهب سيبويه ـ ويتأولون هذا ومثله، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعونه بالفعل، كأنه قال: لما أسرّوا النجوى، قال: من هم؟ قال: الذين ظلموا.

وقال القرطبي: الواو في قوله: (يتعاقبون) علامة الفاعل المذكر المجموع على

(١) في ب، جـ أنفع.
(٢) سورة الأنفال ٢٥.
(٣) سورة طه ١٦.
(٤) في ب، جـ (مجراي).
(٥) المسند ١/٤٤٦، ٢/٢٥٧، ٣/٤٠، والبخاري ـ صوم ٢ ومسلم ـ صيام ١٦٠ ـ ١٦٤، والموطأ ـ صيام ـ باب جامع الصيام حديث ٥٨. وابن ماجه ـ أدب باب فضل العمل حديث ٣٨٢٣.
(٦) المسند ٢/٢٧٥، ٣١٢، والبخاري ـ مواقيت ١٦، ومسلم ـ مساجد ٢١٠، والموطأ ـ سفر ـ باب جامع الصلاة حديث ٨٢.
(٧) سورة الأنبياء ٣.

لغة بني الحارث، وهم القائلون: أكلوني البراغيث، وهي لغة فاشية عليها حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

وقد تعسف بعض النحاةِ في تأويلها وردها للبدل وهو تكلف مستغنى عنه، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح.

قال الحافظ ابن حجر: وقد توارد جماعة من الشراح على أنّ حديث الباب من هذا القبيل ووافقهم ابن مالك، وناقشه أبو حيان قائلاً: إن هذا الطريق اختصرها الراوي، وقد أخرجه البزار بلفظ: «إنَّ لِلَّهِ مَلاَئِكَةً يتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَة بالليلِ وملائكة بالنهار».

وهو عند البخاري في بدء الخلق بلفظ: «المَلاَئِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

وعند النسائي بلفظ: «إنَّ الملائكةَ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ» فقرئَ بخط أبي حيان.

قلت: قد سبق أبا حيان إلى هذا (الاستدراك)[1] السهيلي.

وأما ابن مالك فإنه سمّىٰ هذه اللغة في تصانيفه لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة) وتبعه الرضي على ذلك بعد أن كان النحاة يسمونها: لغة أكلوني البراغيث.

[١٣٢٥] حديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتّى يَكُونَ أَبواهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ»[2].

قال الأندلسي في شرح المفصل: فيه أوجه:

أحدها: أن يكون (أبواه) مبتدأ و(هما) مبتدأ ثان، و(اللذان) خبرها، والجملة

---

(١) في أ (الاستدراك) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٣١٥، ٣٤٦ بلفظ (ما من مولود)، وانظر البخاري ـ جنائز ٨٠، ومسلم ـ قدر ٢٢، ٢٣.

في موضع خبر (أبواه)، أو أبواه[1] وما بعده في موضع خبر كان، واسم كان مضمر فيها يعود على المولود ومثله قول الشاعر:

إِذَا ما الـمَـرْءُ كَانَ أَبُــوه عبس   فحـسْـبــك مَا تريدُ إلـى الـفَـخَــارِ

الثاني: أن يكون في (يكون) ضمير المولود[2] و(أبواه) مبتدأ، (وهما) فصلاً[3] وخبر (أبواه) (اللذان) بصلتها، والجملة أيضاً في موضع خبر كان.

الثالث: أن يكون في كان ضمير الشأن والجملة خبرها، و(هما) يحتمل الوجهين هنا أيضاً.

الرابع: أن ينصب (اللذين) على خبر كان ويكون (هما) فصلاً لا غير، واسم كان (أبواه) فإن ثنيت على إضمار المولود في كان، قلت: كل مولودين يولدان على الفطرة حتى يكـون أبـواه، وحتى يكـونوا في الجمع. وتفرد على قول من جعل اسم كان (أبواه). وعلى من جعل في كان ضمير الشأن. لأنه لا يثنى ولا يجمع.

وقـال ابن هشـام الخضـراوي: في الحديث عندئذٍ أنه يجوز أن يكون (على الفطرة) حالاً من الضمير، و(يولد) في موضع الخبر و(حتى) بمعنى: إلّا أن المنقطع، كأنه قال: إلّا أن يكون أبواه يهودانه والمعنى: لكن أبواه يهودانه.

وفي فتح الباري: ذكر ابن هشام في المغني، عن ابن هشام الخضراوي: أنه جعل هذا الحديث شاهداً لورود حتى للاستثناء.

وذكر بلفظ: كُلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، حَتّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ.

---

(١) في ب، جـ (وأبواه).

(٢) (المولود) مكررة في أ.

(٣) في أ (فعلًا) والتصويب من ب، جـ، أي: ضمير فصل.

وقال: ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي: يولد على الفطرة، ويستمر على ذلك، حتى يكون، يعني: فتكون الغاية على ما بها.

وقال صاحب المغني في موضع آخر: إلّا أنه ضمّن يولد معنى (ينشأ) مثلاً.

قال الحافظ ابن حجر: وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الأسود بن سريع بلفظ: «لَيْسَتْ نَسَمَةٌ[1] تُولَدُ إلّا ولدتْ عَلَى الفِطْرةِ، فَمَا أَنْ يَزَال عَلَيْهَا حَتّى يبين عنها (لسانُها)[2]».

(وهو) يؤيد الاحتمال المذكور.

قال: واللفظ الذي ساقه الخضراوي لم أره في الصحيحين، ولا غيرهما، إلّا عند مسلم، ما من مولود إلّا يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه، وفي مستخرج أبي نعيم: «ما من مولود يولد في بني آدم إلّا يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه».

[١٣٢٦] حديث: **«مَا مِنْ مَوْلُودٍ إلّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهوّدانه أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ كَمَا تُنْتَج البهيمة بهيمةً (جَمْعَاء)[3] هل تُحِسُّون فِيها مِنْ جَدْعَاء»[4]**.

قال الطيبي ثم الكرماني: (مِنْ) زائدة، و(مولود) مبتدأ، و«يولد» خبره.

وتقديره: من مولود يوجد على أمر إلّا على الفطرة، و(الفاء): إمّا للتعقيب وإمّا للسببية، أو جزاء شرط مقدر، أي: إذا تقرر ذلك من تغير كان بسبب أبويه، إما بتعليمهما إيّاه، أو ترغيبهما، أو كونه تبعاً لهما في الدين.

و(تُنْتَج) على بناء المفعول، قال الجوهري: نُتجت الناقة[5] على ما لم يسم

---

(١) في ب، جـ (بسمية) والتصويب من أ.

(٢) في ب، جـ (شأنها).

(٣) في ب، جـ (جمعا) والتصويب من أ.

(٤) المسند ٢/٣١٥، ٣٤١، والبخاري ٢/١١٨، ٦/١٤٣، ومسلم ـ القدر٢٢.

(٥) (الناقة) ساقطة من ب، جـ.

فاعله، تنتج نتاجاً.

ولفظ (كما) إمّا حال من الضمير المنصوب في (يهودانه)، (أي: يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة تشبيهاً بالبهيمة التي جدعت بعد أن خلقت سليمة)[1].

وإمّا صفة مصدر محذوف. أي يغيّرانه تغييراً مثل تغييرهم البهيمة السليمة. والأفعال الثلاثة تنازعت في (كما) على التقديرين و(بهيمة) مفعول ثان لقوله (تنتج).

(وهل تحسّون)، صفة أو حال، أي: بهيمة مقولاً فيها هذا القول.

أي: كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامتها.

[١٣٢٧] حديث: «**خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنى**»[2].

قال الخطابي: (الظّهر) قد يزاد في مثل هذا إشباعاً للكلام.

وقال البغوي: أي: غنى يستظهر به على النوائب التي تنوبه.

وقال التوربشتي: هو مثل قولهم: هو راكب متن السلامة، ونحوه من الألفاظ التي يعبر بها عن التمكن من الشيء والاستعلاء عليه.

وقال بعضهم: (عنْ) للسببية، و(الظّهر) زائد. أي خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق.

[١٣٢٨] حديث: «**مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ إلاّ مَلَكَانِ يَنْزِلاَنِ، فَيَقُولُ أحدُهما: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنفقاً خَلَفاً، ويقولُ الآخرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكاً تَلَفاً**»[3].

قال الطيبي: (ما) بمعنى ليس، و(يوم) اسمه، و(مِنْ) زائدة، و(يصبح العباد)، صفة ليوم، و(ملكان) مستثنى من محذوف هو خبر (ما).

---

(١) ما بين الهلالين ساقطة من أ.

(٢) المسند ٣٧٨/٢، ٤٠٢، ٤٧٩، ٥٢٤، البخاري ١٣٩/٢، ٨١/٧، ومسلم ـ الزكاة ٢٥.

(٣) البخاري ١٤٢/٢، ومسلم ـ الزكاة ٥٧.

المعنى: ليس يوم موصوف بهذا الوصف ينزل فيه أحد إلّا ملكان يقولان كيت وكيت، فحذف المستثنى منه ودلّ عليه بوصف المَلَكَيْن ينزلان.

ونظيره في مجيء الموصوف مع الصفة بعد إلا في الاستثناء المفرغ قولك: ما اخترت إلّا رفيقاً منكم. التقدير: ما اخترت منكم أحداً إلّا رفيقاً. وهو من أمثلة كتاب المفتاح.

قال الكرماني: (في حديث: «مَا مِنْ يَومٍ يصبحُ العبادُ فِيهِ الخ»)[1].

فإن قلت: ما المستثى منه، قلت خبر (ما) محذوف وهو «يقول[2] أحدهما»، أي: ليس يوم موصوف بكذا، ينزل أحد إلا ملكان.

فحذف المستثنى منه بقرينة دلالة وصف الملكين عليه.

قال: وقوله في الثاني: (أَعْطِ) مشاكلة للأول إذ التلف لا يُعْطَى.

[١٣٢٩] حديث: («إنّ خِيَارِكُمْ أحسنُكم قَضَاءً»[3].

قال الكرماني: في خياركم يحتمل أن يكون مفرداً بمعنى المختار، وأن يكون جمعاً.

فإن قلت: (أحسن)، كيف يكون خبراً له لأنه مفرد، قلت: أَفْعَل التفضيل المضاف، المقصود به الزيادة، جائز فيه الإفراد والمطابقة (لمن حوله)[4].

وقوله في الحديث: (أَوْفَيْتِني، أَوْفَى اللهُ بِكَ) إن قلت كان القياس في مقابلته أوفاك الله.

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ (ينزل) والتصويب من أ.

(٣) المسند: ٣٩٣/٢، ٥٠٩. البخاري ١٥٣/٢، ٢٠٢، ومسلم ـ الساقة ١٢٠، والترمذي رقم ١٣١٧، وابن ماجه رقم ٢٤٢٠.

(٤) في أ (بمن) والتصويب من ب، جـ.

قلت: (زيد الباء في المفعول توكيداً)[1].

[١٣٣٠] حديث: «**إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ يَنْزِلُ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ**»[2].

قال الشيخ أكمل الدين: الباء في (بها) للسببية، و(أبعد) إمّا منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، معناه: نزولاً أبعد، أو مجرور، على أنه صفة للنار الواقعة موقع المنكّر.

والمعنى: أبعد قعراً، و(ما) موصول، والظرف صلته، ومعناه أبعد من البعد الذي بين المشرق والمغرب.

[١٣٣١] حديث: «**إِنَّمَا ورثَ هذا المالَ كابراً عَنْ كَابِرٍ**»[3].

قال الطيبي: هو حال.

وقال الشيخ أكمل الدين: هو منصوب بنزع الخافض أي ورث هذا المال عن كبير ورثه عن كبير.

ومثله قولهم: وروى هذا الحديث ثقةً عن ثقة، عدلاً عن عدل.

[وقال الصفّار في شرح كتاب سيبويه: في قوله: زيد سادة كابراً عن كابر. (عن كابر) متعلق بسادة، أي آباؤه ورثوا السيادة عن آبائهم، ولا يصح تعلقها بكابر، لأنه يصير المعنى: أنهم سادوا آباءهم في السيادة، وفاقوا عليهم، والكلام ليس موضوعاً لذلك، لأن فيه انتقاصاً لآبائهم، وموضوع الكلام مدح زيد، والانتقاص بالانتقاص بالآباء ليس مدحاً للأبناء].

---

(١) ما بين المعقوفتين متأخر عن هذا الموضع في أ.

(٢) المسند ٢/٣٧٩، البخاري ٨/١٢٥، ومسلم ـ الزهد ٦/٤٩.

(٣) البخاري ـ الأنبياء ٥١، ومسلم ـ الزهد ١٠.

فإن قلت: فـ(كابراً) نصب على ماذا؟ فالجواب أنه على الحال من الواو في سادة..

فإن قلت: فكان ينبغي أن يكون جمعاً ولا يكون بلفظ الإفراد: قلت: هو اسم جمع لا مفرد، كالحامل والباقر والسامر، قال تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ﴾[1].

فإن قلت: هل يجوز أن يكون من باب وضع المفرد موضع الجمع، فالجواب، [أنه لا يجوز، لأن ذلك إنما يكون في الضرورة][2].

[١٣٣٢] حديث: «إِنَّهُم قَالُوا: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا[3] يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ»[4].

قال القرطبي: كذا صحّت الرواية، (وقد) بالواو ومعنى الكلام الاستفهام. فيحتمل أن تكون همزة الاستفهام محذوفة، والواو للعطف، فيكون التقدير: أو قد وجدتموه؟

ويحتمل أن تكون الواو عوض الهمزة كما قرأ قنبل عن (ابن)[5] كثير: (قَالَ فِرْعَوْنُ وآمَنْتُمْ)[6]، قال أبو عمرو الداني: هي عوض من همزة الاستفهام، وهذه الواو مثلها، والضمير في وجدتموه عائد على التعاظم الذي دل عليه يتعاظم.

[١٣٣٣] حديث: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَساءَلُونَ، حَتَّى يَقُولُونَ: هَـٰذَا اللهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ (فَمَنْ خَلَقَهُ)[7]»[8].

---

(١) سورة (المؤمنون) ٦٧.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٣) (ما) ساقطة من ب، جـ.

(٤) مسلم ـ الإيمان ٢٠٩، وأبو داود ـ الأدب ١١٩.

(٥) في أ (أبي) وهو تصحيف.

(٦) سورة الأعراف ١٢٣ بلفظ (آمنتم) بلا واو.

(٧) (فمن خلقه) ساقطة من أ.

(٨) مسلم ـ الإيمان ٢١٢.

قال النـووي: روي (يقـولون) بالنون، و(يقولوا) بغير نون، وكلاهما صحيح، وإثبـات النون مع الناصب لغة قليلة ذكرها جماعة من محققي النحويين، وجاءت متكررة في الأحاديث الصحيحة.

قال زين العرب: (هذا) مبتدأ، و(الله)[١] عطف بيان لهذا، و(خلق الخلق) خبر هذا.

وقال الطيبي: قيل هذا يعرب على وجهين:

أحدهما أن يكون مفعولاً، والمعنى: حتى يقال هذا القول: والآخر أن يكون مبتدأ حذف خبره، (أي)[٢]: هذا القول: أو قولك: [(هذا الله) مبتدأ وخبر، أو هذا: مبتدأ][٣] والله عطف بيان، وخلق خبره[٤]. وأولى الوجوه أنه مبتدأ حذف خبره، لكن تقديره أن يقال: هذا مقرر أو مسلّم، وهو أن الله خلق الخلق، فما تقول في الله، فعلى هذا، (الفاء) رتّبت ما بعدها على ما قبلها.

وقوله: (الله خلق الخلق) بيان لقوله: هذا مسلّم. وما بعده بيان له. لأن الفاء تدفعه.

(ووجـه)[٥] أخر، وهو أن يقدر هذا القول مفرداً[٦] فوضع (خلق الله الخلق)[٧] موضع القول، كقوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾[٨].

[١٣٣٤] حديث: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»[٩].

(١) لفظ (الجلالة) ساقط من أ.

(٢) في أ (إلى) والتصويب من ب، جـ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) في أ (ويجوز أن يكون هذا الله مبتدأ وخبراً وهذا مبتدأ والله عطف بيان عليه، وخلق خبر).

(٥) في أ (فوجه).

(٦) في أ (مقرر) والتصويب من ب، جـ.

(٧) في ب، جـ (الله حتى الخلق).

(٨) سورة البقرة ١١.

(٩) البخاري ـ الإيمان ٢، باب قيام ليلة القدر من الإيمان ٢٥.

قال ابن مالك في توضيحه[1]: تضمن هذا الحديث وقول عائشة رضي الله عنها: «إنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ (رَقَّ)»[2]، وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً (لفظاً لا معنى)[3].

والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء كقول نَهْشَل بن ضَمْرَة:

يَا فَارِسَ الحَيِّ يومَ الرَّوْعِ قَدْ عَلِمُوا ... ومِدْرَهَ الخَصْمِ لَا نِكْساً وَلَا وَرَعَا
ومُدْرِكَ التَّبْلِ والأعداءُ تطلبه ... وما يَشَأْ عندهم منْ تَبْلِهِم مَنَعَا[4]

وكقول أعشى قيس:

وَمَا يُرِدْ مِنْ جميعٍ بعدُ فَرَّقَهُ ... وما يردْ بعد مِن ذِي فُرْقَةٍ جَمَعَا[5]

وكقول حاتم:

وإنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[6]

---

(١) شواهد التوضيح ١٤.

(٢) (رق) ساقطة من أ.

(٣) في أ (لا لفظاً بل معنى).

(٤) البيتان لنهشل بن ضَمْرَة في شواهد التوضيح (ط العراق) ٦٧، ولنهشل بن حريّ من قصيدة له في كتاب وقعة صفين ٢٦٧.

(٥) الشاهد لأعشى قيس في ديوانه ١١١ برواية (لَمَّا يُرِدْ..) ٢ وشواهد التوضيح ٦٧، ٦٨، وانظر شرح العمدة لابن مالك ص٣٧٤.

(٦) الشاهد لحاتم الطائي في ديوانه ١٧، والدرر ١/١٨٦، ٢/٧٣، والسيوطي ٢٥٣، وشواهد التوضيح ١٥، والأشموني ٤/١٢، والهمع ٢/٥٧.

وكقول رؤبة:

مَا يُلْقَ في أشـدَاقِـهِ تَلَهَّـمَـا إذَا أعَـادَ الـزُّؤْدَ أوْ تَنْـهَّـمَـا[1]

ومثله:

إنْ تَسْـتَجِيرُوا أَجَـرْنَـاكُمْ وإنْ تَهِنُـوا فَعِـنْـدَنَـا لَكُـمُ الإنْـجَـادُ مَبْـذُولُ[2]

ومثله:

مَتَـى تَأْتِـهِ أَلْـفَـيْتَـهُ مُتَـكَـفِّـلاً بِنُـصْـرةِ مَذْعُـورٍ وَتَـرْفِيهِ بَائِسِ[3]

ومثله:

إنْ تَصْـرِمُـونَـا وَصَلْنَـاكُمْ وإنْ تَصِلُوا مَلأْتُـمُ أَنْـفُسَ الأعـداءِ إرْهَـابَـا[4]

ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿**إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم منَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ**﴾[5]، فعطف على الجواب الذي هو (ننزل عليهم)[6] ظلّت.

وهو ماضي اللفظ، ولا يعطف على الشيء غالباً إلّا ما يجوز أن يحلّ محله، وتقدير حلوله: (ظلت)، محل (ننزل) إن نشأ ظلّت أعناقهم لما ننزل خاضعين.

---

(١) الشاهد لرؤبة في شواهد التوضيح ٦٨، وبلا نسبة في تهذيب اللغة للأزهري ٣١٨/٦، (شطره الأول).

(٢) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح (ط العراق) ٦٨.

(٣) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح (ط العراق) ٦٨.

(٤) الشـاهد بلا نسبة في الدرر ٧٤/٢، والهمع ٥٩/٢ والأشموني ١٧/٤، والعيني ٤٢٨/٤١ وشواهد التوضيح ١٦.

(٥) سورة الشعراء ٤.

(٦) عليهم ساقطة من ب، جـ.

ولهذا الاستعمال أيضاً مؤيد من القياس، وذلك أن محلّ الشرط أصله للتقدير ومحل الجواب غير مختص بذلك، ويجوز أن يقع فيه جملة اسمية وفعل أمر دعاء أو فعل مقترن بقد أو حرف تنفيس، أو بلَنْ، أو بما النافية، فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا (الأصل)[1]. لأن المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع[2] عليه موافقة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه.

وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل، وحسّنهما وجود التشاكل.

وإذا كان أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً حصلت الموافقة من وجه، والمخالفة من وجه آخر.

وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف، لأن المخالف نائب عن غيره، والموافق ليس مستقبل المعنى فهو ذو تغيير في اللفظ دون المعنى على تقدير كونه في الأصل مضارعاً، (فردته الأداة ماضي اللفظ)[3] ولم يغير معناه.

وهذا هو مذهب المبرد، وهو ذو تغيير في المعنى دون اللفظ على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى، فغيرت الأداة معناه دون لفظه، وهذا هو المذهب المختار.

وإذا كان ذا تغيير فالتأخر أولى به من التقدم لأن تغيير الأواخر[4] أكثر من تغيير الأوائل.

قلت: الحديث رواه البخاري أيضاً بلفظ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ»، فعرف أن ذلك من تصرف الرواة، والأليق بما ينسب إلى لفظ النبوة ما وافق الفصيح.

---

(١) (الأصل) ساقطة من أ.

(٢) في ب، جـ (الماضي).

(٣) في ب، جـ (فردته الأداة بما في اللفظ) وهو تصحيف.

(٤) في ب، ب، (تغيير الأواخر الأواحد).

وكذا قال الحافظ ابن حجر: عندي في الاستدلال بهذا الحديث نظر لأنني أظنه من تصرف الرواة بالمعنى.

[١٣٣٥] حديث: «نِعْمَ الرَّجُلُ»[١].

قال الأندلسي في شرح المفصل: قال ابن برهان، العامة تذهب في (نعم) و(بئس) إلى أنهما للاقتصاد في المدح والذمّ، ومذهب العربية خلاف ذلك.

وكان شريك بن عبدالله قاضياً على الكوفة، فذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال له جليس له من بني[٢] أمية: نِعْمَ الرَّجُلُ عَلِيٌّ، فأغضبه قوله، وقال له: أَلِعَلِيٍّ تقوله: نِعْمَ الرّجلُ عليّ، فأمسك القائل حتى سكن غضب شريك، ثم قال له: يا أبا عبدالله، ألم يقل الله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[٣]، ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾[٤]، ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[٥].

قال شريك: بلىٰ، قال: أفلا ترضى لعليّ ما رضيه الله لنفسه ولأنبيائه، فتنبه على موضع غلطه.

[١٣٣٦] حديث: «شرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الوَلِيمَةِ يُدْعى لَهَا الأَغْنِيَاءُ ويُتْرَكُ الفُقَرَاءُ»[٦].

قال الزركشي: جملة (يُدْعَىٰ) في موضع الحال من (طعام الوليمة)، فلو دُعِيَ إليه عامّاً لم يكن شرّ الطعام.

---

(١) كنز العمال ٢٨٩٠٧، والأحاديث الضعيفة ٢/٧.

(٢) في ب، جـ (ابن).

(٣) سورة المرسلات ٢٣.

(٤) سورة الصافات ٧٥.

(٥) سورة ص ٣٠، ٤٤.

(٦) البخاري ـ نكاح ٧٢، ومسلم ـ نكاح ١٠٧، وأبو داود ـ أطعمة ١، وابن ماجه ـ نكاح ٢٥، والموطأ ـ نكاح ٥٠، وانظر المسند ٢/٢٤١، ٢٦٧.

وقال البيضاوي: (مِنْ) مقدرة، أي: من شرّ الطعام كما يقال: شر الناس من أكل وحده، أي من شرهم.

وقال البيضاوي[1]: التعريف في الوليمة للعهد الخارجي، إذ كان من عادتهم دعوة الأغنياء وترك فقرائهم، و(يدعى.. الخ: استئناف بيان لكونها شرّ الطعام، فلا يحتاج إلى تقدير (مِنْ)[2].

وقوله: (وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ) حال، والعامل (يدعى).

يعني: يدعى الأغنياء لها، والحال أنّ الإجابة واجبة، فيجيب المدعو، ويأكل شر الطعام.

[١٣٣٧] حديث: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي عمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا»[3].

[قال القاضي عياض والنووي والقرطبي: ضبط العلماء (أنفسها) بالنصب والرفع، وهما ظاهران، إلاّ أن النصب أشهر وأظهر، على أنه مفعول (حدثت).

وفي [(حدثت) ضمير فاعل عائد على الأُمة][4]، ويدل عليه قوله: «إنَّ أحدَنا يُحَدِّثُ نفسَه».

قال الطحاوي: وأهل اللغة يقولون: (أنفسُها) يرفعون السين، على أنه فاعل (حدثت). يريدون بغير اختيارها كما في قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾[5].

---

(١) في ب، جـ الطيبي.

(٢) (مِنْ) ساقطة من ب، جـ.

(٣) المسند ٢/٤٢٥، ٤٧٤، والبخاري ـ عتق ٦، والطلاق ١١، ومسلم ـ إيمان ٢٠١، ٢٠٢، وأبو داود ـ طلاق ١٥، والترمذي ـ طلاق ٨، والنسائي ـ طلاق ٢٢.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) سورة قٓ ١٦.

وقال الشيخ أكمل الدين في شرح المشارق:

ضبط قولـه: (أنفسها) بالرفع والنصب، والرفع أظهر، والنصب أشهر، ووجه: محادثة المرء نفسه، المسماة عند البلغاء بالتجريد.

وفي رواية البخاري: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا وَسْوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا». رواه الأصيلي وغيره بالضم.

وفي رواية لأحمد: (تجوّز لأمّتي) بالبناء للمفعول.

[١٣٣٨] حديث: «كخ كخ أَمَا شَعَرْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»[١].

قال القاضي عياض: يقال: بفتح الكاف وكسرها وسكون الخاء وكسرها معاً. وبالتنوين مع الكسر، وبغير تنوين، وهي كلمة لزجر الصبيان عن الشيء يأخذونه ليتركوه.

قال الداوديّ: هي كلمة أعجمية عربتها العرب بمعنى (بئس).

[١٣٣٩] حديث: «مَا أَسْفَلَ الكعبين[٢] مِنَ الإِزارِ فَفِي النَّارِ»[٣].

قال الـطيبي والكـرماني: (ما) موصولة، و(بعض) صلته محذوف وهو (كان)، و(أَسْفَلَ) منصوب خبره.

ويجوز أن يرفع (أسفل)، أي: ما هو أسفل، أي: الذي هو (أسفل)[٤]، وعلى التقديرين: (أفعل)[٥] يجوز أنْ يكون فعلاً ماضياً.

---

(١) البخاري ٢/١٥٧، ومسلم ـ الزكاة ١٦١، والنسائي ـ طهارة ١٠٥.

(٢) في ب، جـ (من الكعبين)، وكذا في المسند ٢/٤٦١.

(٣) المسند ٢/ ٤٦١، ٩٩٥، وانظر البخاري ٧/١٨٣، وابن ماجه ٣٥٧٣، والنسائي ـ الزينة ٩٨.

(٤) في أ (أفعل).

(٥) في ب، جـ (هذا فعل) وهو تصحيف.

وقال الزركشي: (من) الأولى لابتداء الغاية، والثانية للبيان[1].

[١٣٤٠] حديث: «إِذَا شَرِبَ الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ»[2].

قال الكرماني: ضُمِّنَ (شرب) معنى (ولغ)، فعدّي تعديته.

وقوله: «(وَعَفِّرُوه)[3] الثَّامِنَةَ».

قال ابن فرحون: أي: في الثامنة: فهو نصب على تقدير الخافض، ويجوز أن يكون بدلاً من الضمير، أي: عَفِّروا الثامنةَ.

[١٣٤١] حديث: «إِنَّ رَجُلاً رَأَىٰ كَلْباً يَأْكُلُ الثَّرَىٰ مِنَ العَطَشِ»[4].

قال الكرماني: (يأكل) إمّا صفة أو حال، لا مفعول ثانٍ، لأنّ الرؤية بمعنى الإبصار.

وقوله: «فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ»: (جعل) هنا بمعنى طَفِقَ.

وقوله: (فشكر الله له): يقال: شكرت له وشكرته، وباللّام أفصح.

وقوله: (فأدخله الجنة): (الفاء) تفسيرية، نحو: ﴿فتوبوا إلى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[5].

[١٣٤٢] حديث: «كُلُّ كَلْمٍ يُكْلَمُهُ المسلمُ فِي سَبِيلِ اللهِ يَكُونُ يَوْمَ القِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إذا طعنت»[6].

---

(١) لعله يشير إلى الرواية الأخرى: (ما أسفل الكعبين).

(٢) المسند ٢/٤٦٠، والبخاري ١/٥٤، ومسلم ـ طهارة ٢٧٩، والنسائي ـ طهارة ٥٢، والبيهقي ١/٢٤٠، ٢٥٦.

(٣) في أ (وعفر).

(٤) المسند: ٢/٥٢١ فتح الباري ١/٢٧٨.

(٥) سورة البقرة ٥٤.

(٦) المسند ٢/٣١٧، البخاري ١/٦٨، ومسلم ـ الإمارة ١٠٦.

قال الكرماني: (يكلمة) أي: يكلم به: فحذف الجار، وأوصل المجرور إلى الفعل.

و(المسلم) هو مفعول مالم لم يسم فاعله، وأعاد الضمير في (كهيئتها)[1] إلى (الكلم) مؤنثاً باعتبار الجراحة.

فإن قلت: ما وجه التأنيث في طعنت، والمطعون هو المسلم؟

قلت: أصله: طعن بها، وقد حذف الجار، ثم أوصل الضمير المجرور إلى الفعل، وصار المنفصل متّصلاً.

وفي رواية مسلم: (إذا طعنت).

فإن قلت: (إذا) للاستقبال، ولا يصح المعنى عليه.

قلت: هو هنا لمجرد الظرفية، إذْ هو بمعنى إِذْ، وقد يتقارضان، أو هو لاستحضار صورة الطعن، إذ الاستحضار كما يكون بصريح لفظ المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾[2] يكون أيضاً بما في معنى المضارع، كما فيما نحن فيه.

[١٣٤٣] حديث: «**مَنْ آتاهُ اللهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مثّلَ له ماله يومَ القيامة شجاعاً أَقْرَع**»[3].

قال السهيلي: هو بالنصب على الحال، أي: في مثل هذه الحال.

وقال الطيبي: هو نصب مجرى المفعول، أي: صور له ماله شجاعاً أقرع[4].

---

(١) في ب، جـ (هيئتها).

(٢) سورة الروم ٤٨.

(٣) البخاري ١٣٢/٢، ٩٤٦، ومسلم ـ مساقاة ٢٩، والنسائي ـ زكاة ٢٠.

(٤) (أقرع)، ساقطة من ب، جـ.

ضُمِّنَ (مثّل) معنى التصيّر، أي: صيّر ماله على صورة شجاع.

قال الكرماني: وروي بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، أي: والمصوّر شجاع.

ورأيت في مجاميع الشيخ شمس الدين القماح بخطه ما نصه: سئل الشيخ جمال الدين بن مالك عن قوله ﷺ: (إلاّ جاء كَنْزُه يوم القيامة شجاع أقرع).

فأجاب: فاعل (جاء)،(الكَانز)، (كنزه) مبتدأ، و(شجاع أقرع)، خبره، والجملة حالية، لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالاً، واقترانها بالواو كثير، وقد جردت منه في قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[1].

ويجوز جعل (كنزه) فاعل (جاء) و(شجاع خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال، أي: جاء وهو شجاع، أو صورته شجاع، ولا بعد فيه، لأن فيه حذف المبتدأ والواو.

إذ الاهتمام بهذه الواو، أقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ جواب شرط، وقد حذفا معاً [في قوله:

أَأبِـيُّ لا تبـعـدْ فَلَيْسَ بخـالـدٍ حيٌّ ومَـنْ تُصِـبِ الـحِمَـامُ بَعِـيدُ[2]

فهو بعيد][3] فحذف الفاء وهي ألزم من الواو.

[١٣٤٤] حديث: «تَبْلُغُ الحِلْيَةُ مِنَ المُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الوُضُوء»[4].

---

(١) سورة البقرة ٣٦.

(٢) لعبد الله بن عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ في الخزانة ٣/٦٤١، والمرزوقي ١٠٤١، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٣٤، وانظر معجم شواهد النحو العربية ٥٥٧.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من أ.

(٤) المسند ٢/٣٧١ برواية: (إلى حيث)، ومسلم ـ طهارة ٤٠.

قال الطيبي في شرح المشكاة: ضمن (تبلغ) معنى تمكن، وعديّ بمن، أي: تتمكن من المؤمن الحلية مبلغاً يتمكنه الوضوء منه.

[١٣٤٥] حديث: «أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ وعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ قِيَاماً، فقالَ لنَا رَسُولُ اللهِ - ﷺ - مكانكم»(١).

قال أبو البقاء(٢): (قياماً) حال من الصفوف، و(مكانكم) اسم نائب عن الأمر، أي: الزموا مكانكم وقفوا، كقوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾(٣).

[١٣٤٦] حديث: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَة»(٤).

قال أبو البقاء(٥): (حسنة) بالرفع على أنه مفعول (كُتبت)، كما تقول: أثبتت له حسنة، أي حدثت له. (وبالنصب على أنّه المفعول الثاني، أي: كتبت همّته حسنة)(٦)، وكذلك في باقي الحديث.

[١٣٤٧] حديث: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى(٧) العبدَ في ثمنِ رقبته غيرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»(٨).

قال أبو البقاء(٩): (غيرَ) هنا منصوبة على الحال، وصاحب الحال (العبد) والعامل فيهما (سعى)، والتقدير: سعى العبد مرفّهاً أو مسامحاً.

---

(١) المسند ٢/٥١٨.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٤٤.

(٣) سورة يونس ٢٨.

(٤) المسند ٢/٢٣٤، ٤٩٨.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٤.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ، وإعراب الحديث ١٤٤.

(٧) في ب، جـ (استقى) وهو تصحيف انظر المسند ٢/٢٥٥.

(٨) المسند ٢/٢٥٥.

(٩) إعراب الحديث النبوي ١٤٥.

[١٣٤٨] حديث: «**الفِضَّةُ بالفِضَّةِ وزناً بوَزْنٍ**»[١] الحديث.

قال أبو البقاء[٢]: انتصاب (وزناً) فيه وجهان: أحدهما: أنه مصدر في موضع الحال، والتقدير: الفضّة بالفضّة تباع بالفضة وزناً، أي موزوناً بموزون.

والثاني: أن يكون مصدراً، أي توزن وزناً، فيكون مصدراً مؤكداً دالًّا على الفعل المحذوف، كما قالوا: فلان شُرْبَ الإبل، أي: شَرِبَ شُرْبَ الإبل، وكذلك في قوله: مِثْلاً بمثْل.

[١٣٤٩] حديث: «**مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ كتبت لَهُ عِشْرِينَ حسنةً، ومَنْ قَالَ: اللهُ أكبرُ فَمِثْل ذلك**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: يجوز الرفع في (مِثْل) على أن يكون الخبر محذوفاً أي: فله مثل ذلك.

والنصب على تقدير: فيعطى مثل ذلك.

[١٣٥٠] حديث: «**مرَّ رجلٌ بِجِذْلِ شَوْكٍ، فقالَ: لأُمِيطَنَّ هـذَا أنْ لَا يَعْقِرَ**»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: التقدير: لأن لا يعقر، (فأن) هذه هي الناصبة للفعل، والمعنى: كي لا يعقر.

---

(١) المسند ٢/٢٦٢، ولفظه: (الفضة بالفضة مِثْلاً بِمِثْلٍ وزناً بوزْن).

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٤٥.

(٣) المسند ٣/٣٠٢، بلفظ: من قال: (سبحان الله. كتب الله له عشرين حسنة...).

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٤٥.

(٥) المسند ٢/٣٤١، ولفظه: مرّ رجل بجذل شوك في الطريق فقال: لأميطن هذا الشوك عن الطريق ألا يعقر رجلاً مسلماً، قال فغفر له).

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٤٦.

[١٣٥١] حديث: «إِذَا اكتحلَ أحدُكم (فليكتحلْ)[1] وِتْراً»[2].

قال أبو البقاء[3]: في انتصاب (وتراً) وجهان: أحدهما: هو حال، أي: موتراً، والثاني أن يكون صفة لمحذوف، أي: اكتحالاً وتراً.

[١٣٥٢] حديث: «لا يؤمنُ العبدُ الإيمانَ كُلَّهُ حَتّى يَتْرُكَ الكَذِبَ فِي المُزاحة»[4].

قال أبو البقاء[5]: (الإيمان) مصدر معرّف، كما تقول: قمت القيام الذي تعرف. و(كلّه) توكيد له.

[١٣٥٣] حديث: «إنّه نَهى عَنِ قِيلَ وَقَال»[6].

قال أبو البقاء في كتاب التيمن: يروى بالجر والتنوين على أنهما اسمان، وبالحكاية على أنّه من قبيل التسمية بالجمل، نحو: تأبّط شرّاً.

وقال بعضهم: هو من حكاية (ألفاظ الأفعال)[7] مع دخول عوامل الأسماء عليها، كما قالوا: هذا شأنه من شب إلى أدب.

وقال في الإعراب[8]: الذي يظهر لي عند أهل اللغة أن تكون الكلمتان اسمين معربين بوجوه الإعراب ويدخلهما الألف واللام.

والمشهور في هذا الحديث بناؤهما على الفتح، على أنهما فعلان ماضيان،

---

(١) في أ (فليملل) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٣٥١، ٣٥٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٤٦.

(٤) المسند ٢/٣٥٢، ٣٦٤.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٦.

(٦) المسند ٢/٣٢٧، ٣٦٠، برواية: كره لكم قيل وقال.

(٧) في أ (الألفاظ أي الأفعال).

(٨) إعراب الحديث ١٤٧.

فعلى هذا يكون التقدير: نهى عن قول قِيلَ وقَالَ، وفيهما ضمير فاعل مستتر ولو روي: عن قِيلٍ، بالجر والتنوين جاز.

وقال الرضي: قوله (نهى عن قيل وقال) هما محكيان، والمعنى: نهى عن قول: قيل وقال كذا، وقال فلان كذا، يعني: كثرة المقالات.

[١٣٥٤] حديث: «**جاءَ ناسٌ إلى النّبي - ﷺ - فَسَألُوهُ: إنّا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدُنا أنْ يتكلّم بِهِ**»[1].

قال الطيبي: قوله: [إنّا نجد في أنفسنا][2] واقع موقع الحال، أي: سألتموه مخبرين أنّا نجد، أو قائلين، على احتمال موقع الحال، أي: سألتموه، على احتمال فتح الهمزة وكسرها، والكسر أوجه، حتى يكون بياناً للمسؤول. (وتعاظم): تفاعل[3]، بمعنى المبالغة، لأن زيادة اللفظ لزيادة المعنى، فإن الفعل الواحد إذا جرى بين أن يكون مزاولته أشق من مزاولته وحده.

وقوله: (أحدنا).

قال المظهري: المرويّ (أحدنا) برفع الدال: ومعناه: يجد أحدنا التكلم به عظيماً، ويجوز النصب، أي: يعظم ويشق التكلم به على أحدنا.

قوله: (أو قد وجدتموه).

قال الطيبي: الهمزة للاستفهام، والواو للعطف على مقدر، أيْ: حصل ذلك، وقد وجدتموه، تقريراً وتأكيداً.

والمعنى: حصل ذلك الخاطر، أو مصدر (يتعاظم).

---

(١) مسلم - إيمان ٢٠٩.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٣) في ب، جـ (فاعل).

[١٣٥٥] حديث: «مَنْ جَاءَ مَسْجِدِي هـٰذَا لَمْ يَأْتِ إلا بخير يتعلّمه»[١].

[١٣٥٦] حديث: «لا صلاةَ بعدَ الإقامة إلّا المكتوبة»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: الوجه هو الرفع على البدل من موضع (لا)، والنصب ضعيف، ومثل ذلك (لا إلهَ إلّا اللَّهُ).

[١٣٥٧] حديث: «عَلَيْكَ السَّمْعُ والطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ ويُسرك ومنشطك ومكرهك»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: بالرفع على أنه مبتدأ، وما قبله الخبر، وهذا اللفظ لفظ الخبر ومعناه الأمر، أي: اسمع وأطع على كل حال.

وإن جاء في بعض الروايات منصوباً فهو على اغراء كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[٦].

[١٣٥٨] حديث: «كَفَى بِالمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[٧].

قال القرطبي: الباء في (بالمرء) زائدة هنا على المفعول، وفاعل (كفى): أن يحدث)، وقد تزاد هذه الباء على فاعل (كفى): (أن يحدث) وقد تزاد هذه الباء على فاعل (كفى) كقوله تعالى: ﴿وكفى باللهِ شَهِيداً﴾[٨]. و(كذباً) و(شهيداً) منصوبان على التمييز.

[١٣٥٩] حديث: «يُحْشَرُ النَّاسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصنافٍ»[٩].

---

(١) المسند ٢/٤١٨، وابن ماجه ٢٢٧.

(٢) المسند ٢/٣٣١، والبخاري ـ أذان ٣٨، وأبو داود ـ تطوع ٥، والترمذي ـ صلاة١٩٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٤٨.

(٤) المسند ٢/١٧، ٥/٣١٤، ٣١٥، بلفظ مختلف، ومسلم ـ إمارة ٤١، والموطأ ـ جهاد، وابن ماجه ـ جهاد ٤١.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٨.

(٦) سورة المائدة ١٠٥.

(٧) مسلم ـ المقدمة ٥.

(٨) سورة النساء ٧٩.

(٩) المسند ٢/٣٥٤ بلفظه، والترمذي ٣١٤٢.

قال أبـو البقاء[1]: انتصاب (ثلاثة) على الحال، وهو نعت في الأصل، أي: أصنافاً ثلاثة، ثم قدم العدد وأضافه، فجرى مجرى المضاف إليه في انتصابه.

[١٣٦٠] حديث: «**لَيَخْتَصِمَنَّ كُلُّ شَيْءٍ يومَ القيامةِ (حتى الشاتين فيما انتطحتا)**[2]»[3].

قال أبو البقاء[4]: الصواب: حتى الشاتان أي: تختصم الشاتان، فهو معطوف على (كل)، ووقع في هذه الرواية بالنصب فإن صحت، فالوجـه فيه أن يكون التقدير: حتـى يرى اختصام الشاتين، فحذف الفعل والمضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، و(في) تتعلق بالاختصـام المحـذوف، و(ما) بمعنى الذي، أي: في الشيء الذي انتطحتا من أجله، ويجوز أن يكون (الشاتين) جرّ على تقدير: إلى الشاتين.

[١٣٦١] حديث: «**مَا لِعَبْدِي المؤمنِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قَبَضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيا ثُمَّ احْتَسَبَهُ إلاّ الجَنّة**»[5].

قال أبو البقاء[6]: يجوز في (الجنة) الرفع على البدل من (جـزاء)، والنصب على أصل باب الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[7]. (بالرفع والنصب)[8].

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٤٦.

(٢) في أ (حتى الشاتان أي حتى يختصم الشاتان)، ولا إشكال في هذه الرواية.

(٣) المسند ٢/ ٣٩٠.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٤٧.

(٥) المسند ٢/ ٤١٧، بلفظه.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٤٧.

(٧) سورة النساء ٦٦.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ، وهو في إعراب الحديث ١٤٧.

[١٣٦٢] حديث: «أرأيتَ أنّه وضع في يَدي سِواران من ذهب فقطعتهما»[١].

قال في النهاية: هكذا روي متعدياً حملاً على المعنى، لأنه بمعنى كسرتهما وحطمتهمتا، والمعروف: قطعت به أو منه.

[١٣٦٣] حديث: «ما من بني آدم (مولود)[٢] إلاّ يمسّه الشيطان»[٣].

قال الطيبي: يحتمل أن يكون (ما) بمعنى: ليس، بطل عملها لتقديم الخبر على المبتدأ، و(إلاّ) لغو، لأن الاستثناء مفرغ، والاستثناء حال من الضمير المستتر في الظرف.

والوجه: أن يقال: إن (مولوداً)[٤] فاعل الظرف، لاعتماده على حرف النفي: والمستثنى منه عام الوصف، يعني: ما يوجد مولود متصف بشيء من الأوصاف، إلاّ بهذا الوصف، كأنه - ﷺ - يرد على من زعم أن بني آدم لا يمسّه الشيطان، فهو من مس القلب.

[١٣٦٤] حديث: «غزوتُ مَعَ رسولِ اللَّهِ - ﷺ - سبع غزوات أو ثماني»[٥].

قال ابن مالك في توضيحه[٦]: الأجود أن يقال: سبع غزوات، أو ثمانياً، بالتنوين، لأن لفظ ثمان، وإن كان كلفظ جوار (في)[٧] أنّ ثالث حروفه ألف بعدها حرفان، ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أن (جواري) جمع، و(ثماني) ليس بجمع، واللفظ بهما في الرفع والجرّ سواء.

---

(١) المسند ٢/١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٨ بلفظ مختلف. وأبو داود - زكاة ٤، والترمذي - زكاة١٢.

(٢) (مولود) ساقطة من أ.

(٣) البخاري ٤/١٩٩.

(٤) في أ (كل أي مولداً) والتصويب من ب، جـ.

(٥) البخاري - العمل في الصلاة (٢١)، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة (١١).

(٦) شواهد التوضيح ٤٧.

(٧) (في) ساقطة من أ.

ولكن تنوين (ثمان) تنوين صرف، كتنوين (يمان)، وتنوين (جوار) تنوين عوض كتنوين أعم. وإنما يفترق لفظ (ثمان)[1] ولفظ (جوار) في النصب، فإنك تقول: رأيت جواري ثمانياً، فتترك تنوين جوار لأنه غير منصرف. وقد استغنى عن تنوين العوض بتكمل لفظه، وتنّون (ثمانياً) لأنه منصرف لانتفاء الجمعية.

ومع هذا، ففي قوله: أو ثماني، بلا تنوين، ثلاثة أوجه: أحدها: وهو أجودها، أن يكون أراد: أو ثماني غزوات. ثمّ حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف. وحسّن الحذف دلالة ما تقدم من مثل المحذوف، ومثله قول الشاعر:

خَمْسُ[2] ذَوْدٍ أو ستُّ عُوِّضَ مِنْهَــا[3] ... ...

وهذا من الاستدلال بالمتقدم على المتأخر، وهو في غير الإضافة كثير.

الـوجـه الثاني: أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين (ثمان) لمشابهته جوارى، لفظاً ومعنى. أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلأن (ثمانياً)، وإن لم يكن له واحد من لفظه، فإن مدلوله جمع، وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظيّ في سراويل، فأجري مجرى سرابيل. فلا يتعذر إجراء (ثمان) مجرى (جوار).

ومن إجرائه مجراهُ قول الشاعر:

يَحْــدُو ثَمَــانِيَ مُولَعــاً بِلِقَــاحِهَــا[4]. ... ...

---

(١) (ثمان) ساقطة من ب، جـ.

(٢) (خمس) ساقطة من ب، جـ.

(٣) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٤٨. وعجزه (مائة غير أبكر وإفالِ).

(٤) الشــاهــد لابن ميادة في ديوانـه ٩١، والخزانة ١/٧٦، واللسان (ثمن) ١٦/٢٣٠، وسيبويه والشَّنْتَمري ٢:١٧، واللسان (رتج) ٣/١٠٤، والعيني ٤/٣٥٢، والأشموني ٣/٢٤٨، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٤٩ وهي في أ (بلعاقها).

الوجه الثالث: أن يكون في اللفظ (ثمانياً) بالنصب والتنوين، إلا أنه كتب على اللغة الربيعية، فإنهم يقفون على المنوّن المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم، إلى ألف، لأن من أثبتها في الكتابة لم يراع إلا جانب الوقف.

فإذا حذف كان يحذفها في الوقف كما يحذفها في الوصل لزمه أن يحذفها خطاً. ومن المكتوب على لغة ربيعة: (إنّ اللهَ حرّم عليكم عقوقَ[1] الأمهات، ووأد البنات، ومَنْعَ وهَاتِ)[2]، أي: ومنعاً وهات، فحذف الألف لما ذكرت لك، ولحذفها هنا سبب آخر لا يختص بلغة، وهو أن تنوين (منعاً) أبدل واواً، وأُدغم في الواو، فصار اللفظ بعين تليها واو مشددة، كاللفظ (يعول) وشبهه. فجعلت صورته في الخط مطابقة للفظه، كما فعل بكلم كثيرة في المصحف.

ويمكن أن يكون الأصل: ومنه حقّ وهات، فحذف المضاف إليه وبقيت هيئة الإضافة.

[١٣٦٥] حديث: **«وَلْيَبْصُقْ عَنْ يسَارِه أَوْ تَحْتَ قَدَمِه فَيَدْفِنها»**[3].

قال الكرماني: هو بالنصب، لأنه جواب الأمر، وبالرفع أي: فهو يدفنها، وبالجزم عطفاً على الأمر.

[١٣٦٦] حديث: **«إذَا كانَ يومُ الجُمُعَةِ وقفتِ الملائكةُ عَلَى بابِ المسجدِ يكتبون الأوّل فالأوّل»**[4].

قال الزركشي: نصب على الحال، أي: مترتبين، وجاز مجيئها معرفة على

---

(١) في ب، جـ (حقوق).

(٢) البخاري - (٧٨) كتاب الأدب - (٦) باب عقوق الوالدين من الكبائر.

(٣) المسند ٣/٦، ٢٤، ٥٨، ٦٥، والبخاري - صلاة ٣٤، ٣٦، ومسلم - زهد ٧٤، والنسائي - مساجد ٣٢، والدارمي - صلاة١١٦.

(٤) البخاري ٢/١٤.

الشذوذ كقراءة بعضهم: (لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ مِنْهَا الأذلّ)[1].

[١٣٦٧] حديث: «**ابْغِنِي أَحْجَاراً أَسْتَنْقِض بِهَا**»[2].

قال في التنقيح: (ابغني) بهمزة وصل، أي: اطلب لي، فإذا قلت (أبغني) بقطع الألف كان معناه: أعنّي[3] على الطلب.

يقال: بغيته الشيء، طلبته، وأبغيته: أعنته على طلبه، والأول المراد بالحديث.

وقال الكرماني: (أستنقض) مجزوم جواب الأمر ومرفوع بأنه استئناف.

[١٣٦٨] حديث: «**أَنَا سيّدُ**[4]**النّاسِ يومَ القيامةِ** ـ فلما رأى أصحابه لا يسألونه[5]قال ـ **أَلَا تَقُولُونَ كَيْفه؟ قَالُوا: كَيْفه؟**»[6].

قال القاضي عياض: هذه (الهاء): هاء السكت ـ عند أهل العربية ـ الملحقة في الوقف، وهي تلحق الأسماء والأفعال والحروف، لثلاث علل: لصحة الحركة التي قبلها آخر الكلمة، نحو: غلاميهْ وكتابيهْ و(لم يتسنهْ)[7] على قول بعضهم: وأينهْ وكيفهْ. أو لتمام الكلام المنقوص نحو: عَمّهْ ولِمَهْ، وقِهْ، أو للحاجة عند مدّ الصوت في النداء والندبة.

وفي رواية: «ألا تقولون كيف هو».

وقال النووي: قوله[8] (كيفه)، أثبتوا الهاء في حالة الدرج، وفيه وجهان، حكاهما صاحب التحرير وغيره:

أحدهما: أن من العرب من يجري الدرج مجرى الوقف، والثاني: أن الصحابة

---

(١) سورة (المنافقون) ٨.

(٢) البخاري ١/٥٠، ٥/٩٥.

(٥) في ب، جـ (أتمنى).

(٤) في ب، جـ (أنا أشد).

(٥) (يسألونه) مكررة في ب، جـ.

(٦) المسند ٢/٤٣٥، ٥٤٠ بلفظ مختلف

(٧) سورة البقرة ٢٥٩.

(٨) في ب، جـ (قوله قالوا كيفه).

قصدوا اتباع لفظ النبي - ﷺ - الذي ختم عليه.

فلو[1] قالوا؛ كيف؟ لما كانوا سائلين عن اللفظ الذي ختم عليهم.

[١٣٦٩] حديث: «**فَقَالَ[2] الذئب: هـٰذَا استنقذتها[3] مِنّي، فمن لها يوم السَّبع، يوم لا راعي لها غيري**»[4].

قال ابن مالك[5]: يجوز في (هذا) من قوله: (هذا استنقذتها)، ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون منادى محذوفاً منه حرف النداء، . وهو مما منعه البصريون وأجازه الكوفيون.

وإجازته أصح، لثبوتها في الكلام الفصيح كقول ذي الرُّمَّة:

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قالَ صاحِبِي ... بمثلك هذا لوعةٌ وغرامُ[6]

ومثله قول آخر:

ذا ارعواء[7] فليسَ بَعْدَ اشتعالِ الرَّأْ ... س شيباً إلى الصِّبا من سبيلِ[8]

---

(١) في، جـ (فلما).

(٢) في أ (فقالوا) والتصويب من ب، جـ.

(٣) في أ (استنفذها) والتصويب من ب، جـ.

(٤) البخاري - أنبياء - باب حدثنا أبو اليمان حديث ١١٦١.

(٥) شواهد التوضيح ٢١٠.

(٦) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ٥٦٣، والدرر ١/١٥٠، وشرح التصريح ٢/١٦٥، والعيني ٤/٢٣٥، وشواهد التوضيح ٢١١، وبلا نسبة في الهمع ١/١٧٤، والأشموني ٣/١٣٦.

(٧) في أ (امواء) والتصويب من ب، جـ.

(٨) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ٣/٦، والعيني ٤/٢٣٠، وشواهد التوضيح ٢١١، والأشموني ٣/١٣٦.

وكقول بعض الطائيين:

إن الأُلَىٰ وصفُوا قومي لهم فَبِهِمْ هذا اعتصمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ[1]

ومثله قول الآخر:

نَوّلِي قَبْلَ نَأْيِ دَارِي جُمَانَا وَصِلِينِي كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَا[2]

أراد: وصليني (الآن)[3] ياتا، أي: يا[4] هذه.

والثاني: أن يكون (هذا) في موضع نصب على الظرفية مشاراً به إلى اليوم، والأصل: هذا اليوم استنقذتها منّي.

والثالث: أن يكون (هذا) في موضع نصب على المصدرية، والأصل: هذا الاستنقاذ استنقذتها منّي.

والأصل في قوله: (يوم السبع): يوم السبُع، بضم الباء. فسكنها على لغة بني تميم، فإنهم يسكنون العين المضمومة من الأسماء والأفعال.

وكذلك يفعلون بالعين المكسورة، فيقولون في (نَمِر وإبِل): (نمْر وإبْل).

قوله: (فَإِنّي أؤمنُ بذلكَ وأبُو بَكْرٍ وعُمَر).

قال الطيبي: (الفاء) جزاء شرط محذوف، أي: إذا كان الناس يستغربون ذلك ويتعجبون منه، فإني لا أستغربه وأؤمن به.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ٣/٢٤٦، وشرح التصريح ٢١١، والأشموني ٣/١٣٦. وشواهد التوضيح ٢١١.

(٢) الشاهد لجميل بثينة في ديوانه ٢١٨، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٢١١، والإنصاف ٦٦.

(٣) في أ (إلا أن) والتصويب من ب، جـ.

(٤) (يا) ساقطة من ب، جـ.

[١٣٧٠] حديث: «دِينَارٌ تُنْفِقُهُ فِي سبيلِ اللهِ[١]، ودينارٌ تنفقُه فِي رقبةٍ، ودينارٌ تصدّق على مسكين، ودينار تنفقه على أهلك، فأعظمها أجراً الّذي أنفقْتَهُ على أهْلِكَ»[٢].

قال الطيبي: (دينـار) مبتدأ، و(تنفقه) صفته، وما بعده معطوف عليه، والخبر جملة قوله: (أعظمها أجراً الذي).. الخ.

[١٣٧١] حديث: «لَا تَخْتَصُّوا ليلةَ الجُمُعَةِ بقيامٍ ولا يَوْمَ الجُمُعَةِ بِصِيَامٍ»[٣].

قال الطيبي: (يوم)[٤] نصب مفعول به، كقوله: (ويوم شهدناه) و(الاختصاص) لازم ومتعد، وفي الحديث متعد.

قال ابن مالك[٥]: المشهور في (اختص) أن يكون موافقاً لـ(خصّ) في التعدي إلى مفعول وبذلك جاء قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[٦]، وقول عمر بن عبد العزيز: (ولم يختص قريباً)[٧]، وقد يكون (اختصّ) مطاوع (خصّ) فلا يتعدى كقولك: خصصتك بالشيء فاختصصت به.

[١٣٧٢] حديث: «ليسَ صلاةٌ أثْقَلَ على المنافقين مِنَ الفجْر والعِشَاءِ»[٨].

قال ابن مالك[٩]: (في الحديث إشكال)[١٠]:

---

(١) (لفظ الجلالة) ساقط من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٤٧٣، ٤٧٦ - ٤٧٧ بلفظ قريب.

(٣) المسند ٦/٤٤ برواية. (.. لا تختص ليلة الجمعة بقيام دون الليالي..) ومسلم - صيام ١٤٧.

(٤) (يوم) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٥) شواهد التوضيح ١٢٣.

(٦) سورة البقرة ١٠٥.

(٧) البخاري - كتاب فرض الخمس (٥٧) - باب - ومن الدليل على أن الخمس للإمام وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض (١٧).

(٨) البخاري - كتاب الأذان (١٠)، باب فضل العشاء في جماعة (٣٤).

(٩) شواهد التوضيح ١٤٠.

(١٠) في ب، جـ(في هذا الحديث بعض إشكال)، وهو موافق لما في شواهد التوضيح ١٤٠.

وهو أن يقال: (ليس) من أخوات (كان) فيلزم أن تجري مجراها، في أن لا يكون اسمها نكرة إلّا بمصحّح، كالتخصيص وتقديم ظرف. كما يلزم ذلك في الابتداء.

والجواب أن يقال: قد ثبت أن من مصحّحات الابتداء بالنكرة وقوعه بعد نفي، فلا يستبعد وقوع اسم كان المنفية نكرة محضة. كقول الشاعر:

إِذَا لَمْ يَكُـنْ أَحَـدٌ بَاقِـياً فإنّ الـتَّـأَسِّـي دواءُ الأَسَـى[1]

وأما (ليس) فهي بذلك أولى لملازمتها النفي، فلذلك كثر مجيء اسمها نكرة محضة، كـ(صلاة) في الحديث المذكور.

وكقول الشاعر:

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَـيَسَ شَيءٌ باقـياً مِنْ زَائِـرٍ طُرُقَ الـهـوى ومَـزورِ[2]

وفي (ليس صلاة أثقل على المنافقين)، شاهد على استعمال (ليس) للنفي العام المستغرق به الجنس، وهو مما يغفل عنه، ونظيره قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ**﴾[3].

[١٣٧٣] حديث: «**كُلُّ سُلاَمَى مِنَ النّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ**»[4].

قال ابن مالك[5]: المعهود في (كلّ) مضافاً إلى نكرة من خبر وضمير وغيرهما،

---

(١) قائلة مجهول في الهمع ١/ ١٢٠ ومعجم شواهد النحو العربية ١/١٩٦. وبلا نسبة في شواهد التوضيح ١٤١.

(٢) قائله مجهول، في الدرر ١/ ٨٩ «طرق الهوى»: «طيف الهوى» والهمع ٢/ ٩٨.

(٣) سورة الغاشية ٦.

(٤) المسند: ٢/ ٣١٦، البخاري ـ كتاب الصلح (٥٣)، باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم (١١).

(٥) شواهد التوضيح ٢٤٦ ط (العراق).

أن يجيء على وفق المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ﴾[1] و ﴿إنْ كُلُّ نَفْس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]، وقد يجيء على وفق (كلّ)، كقوله - ﷺ - «كُلّ سُلاَمَىٰ عليه صدقة»، فذكر الضمير موافقةً لـ (كلّ) لأنه مُذكّر. ولو جاء به على وفق (سلامى) لَأنّثه لأنها مؤنثة. ولو فعل ذلك لكان أولى.

وقال الطيبي: (كلّ سلامى) مبتدأ، و(من الناس) صفته، (عليه صدقة) الجملة خبر، والراجع إلى المبتدأ الضمير المجرور في الخبر.

قوله: (كل يوم تطله فيه الشمس):

قال الكرماني: [(كل يوم) بالنصب، ظرف لما قبله. وبالرفع، مبتدأ. والجملة بعده خبر، والعائد يجوز حذفه].

[قوله: (يعدل بين الناس صدقة)][3].

قال الكرماني: فاعل (يعدل) الشخص أو المكلف وهو مبتدأ على تقدير: العدل، نحو: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ﴾[4]- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ . . .﴾[5].

وكذا وقوله: (وتميط الأذى عن الطريق صدقة).

وقال الطيبي: (يعدل) على تأويل: أن يعدل، و(صدقة) خبره، و(ينصره) عطف.

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥.

(٢) سورة الطارق ٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) سورة فصلت ٣٩.

(٥) سورة الروم ٢٤.

قوله: (والكلمة الطيبة (صدقة)[1] عليه)، وكل هذه الجمل أخبار كقوله: (كل يوم تطلع فيه الشمس)، والرواجع من الأخبار محذوفة، أي: يعدل فيه مثلاً.

[١٣٧٤] حديث: **«والَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ وَدِدْتُ أنّي أقاتِلُ فِي سبيلِ اللَّهِ فاقتل، ثم أحيا ثم أقتل»**[2].

قال ابن مالك[3]: فيه شاهد على وقوع الفعل الماضي جواب قَسَم، عارياً من قد واللام، دون استطالة، وفيه غرابة، لأن ذلك لا يكاد يوجد إلا في ضرورة أو في كلام مستطال.

فمن الوارد في ضرورة قول الشاعر:

تَاللهِ (هَـانَ)[4] عَلَى السَّـالينَ ما ذَهَبَتْ   بِهِ نفـوسٌ أَبَـتْ إلَّا الـهَـوَى دِينَـا[5]

ومن الوارد في كلام مستطال قوله تعالى: **﴿والسَّماءِ ذَاتِ البُرُوجِ﴾** إلى قوله - **﴿قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ﴾**[6].

قلت: في بعض روايات البخاري: «لوددت» بإثبات اللام، فعلم أن حذفها من تصرف الرواة.

[١٣٧٥] حديث: **«يضحكُ اللهُ إلَى رَجُلَيْنِ قَتَلَ[7] أحدُهما الآخرَ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ»**[8].

---

(١) (صدقة) ساقطة من أ.

(٢) المسند ٢/٢٣١، والبخاري - إيمان ٢٦، ومسلم إمارة ١٠٣، ١٠٧، والموطأ - جهاد ٢٧.

(٣) شواهد التوضيح ١٦٦.

(٤) في أ (فإن) والتصويب من ب، جـ وشواهد التوضيح ١٦٦.

(٥) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٦٦.

(٦) سورة البروج ١ - ٤.

(٧) في ب، جـ (يقتل). وانظر مسلم ٦/٤٠.

(٨) البخاري - جهاد ٢٨، ومسلم إمارة ١٢٨، ١٢٩، وابن ماجه - مقدمة ١٣، والنسائي - جهاد ٣٨، والموطأ ٢٨.

قال الطيبي والكرماني: عدّي بـ (إلى) لتضمنه معنى الإقبال، يقال: ضحك إلى فلان، إذا توجهت إليه بوجه طلق، وأنت عنه راض.

[١٣٧٦] حديث: «من أنفق زوجين في سبيل الله»[١].

قال التوربشتي: يجوز أن يراد بالتثنية تكرير الإنفاق مرة بعد أخرى، بأن يتعوّد ذلك ويجعله دأباً، كقوله تعالى:

﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[٢].

قال الطيبي: [هذا هو الوجه][٣]، قوله: (دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب: أي (فل)[٤] هلمّ).

قال في النهاية: أي: فلان، وقد اختلف الجمهور، هل هو ترخيم فلان، والجمهور على أنه ليس ترخيماً لفتوحها، أو ضمومها.

قال سيبويه: ليست ترخيماً، وإنما هي صيغة ارتجلت في النداء، وقد جاء في غير النداء للضرورة.

قال:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ[٥]

---

(١) المسند ٤/٣٨٦، البخاري ٣/٣٢، ومسلم ـ الزكاة ٨٥، ٨٦، والنسائي ـ صيام ٤٢، وجهاد ١٨.

(٢) سورة الملك ٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) (فل) ساقطة من أ.

(٥) الشاهد لأبي النجم العجلي في سيبويه والشَّنْتَمري ١/٣٣٣، ٢/١٢٢، والدرر ١/١٥٤، والخزانة ١/٤٠١، والسيوطي ١٥٤، وهو بلا نسبة في: الهمع ١/١٧٧، وابن عقيل ٣/٢٣، والمقتضب ٤/٢٣٨، والأشموني ٣/١٦١، والمقرّب ١/١٨٢، والأصول ١/٢٧٧، وانظر معجم شواهد النحو العربية شاهد رقم ٣٥٧١.

فكسر اللام للقافية.

وقال الأزهري: ليس بترخيم (فلان) ولكنهما كلمة على حدة، فبنو أسد يوقعونها على الواحد والاثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد، وغيرهم يثني ويجمع، ويؤنث.

وقال قوم: إنه ترخيم (فلان)، فحذفت النون للترخيم، والألف لسكونها، وتفتح اللام وتضم على مذهبي الترخيم.

وقال الرضي: قد جاء اسماً، ولا تستعمل في غير النداء، وهي: (فل) و(فله)، وليس (فل) ترخيم (فلان)، وإلاّ لم يجز في المذكّر إلاّ (يا فلا)، ولو كان ترخيم فلان، لقيل في المؤنث، يا فلان، بحذف تاء فلانة.

وقال الشيخ أكمل الدين في شرح المشارق: (فل) بسكون اللام عند الأكثر، وروي بفتحها وضمها.

قوله: (كل خزنة باب)، بدل من (خزنة الجنة) بدل كل، و(أي) حرف نداء، و(هلمّ) يجيء متعدياً، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾[1]، ولازماً كما في الحديث، ومعناه: أقبل.

[١٣٧٧] حديث: «مَنْ صَامَ يَوْماً ابتغاءَ وَجْهِ اللَّهِ، بَعَّدَهُ اللَّهُ مِنْ جَهَنَّمَ كَبُعْدِ غرابٍ طَارَ وَهُوَ فَرْخٌ حَتّى مَاتَ هَرِماً»[2].

قال الطيبي: (طار) صفة (غراب)، (وهو فرخ) حال من الضمير في (طار). و(حتى مات) غاية الطيران، وهو حال من فاعل (مات)، مقابل لقوله: (وهو فرخ).

[١٣٧٨] حديث: «اختبأتُ[3] دَعْوتِي شفاعةً لأُمَّتِي، فهي نائلةٌ مِنْهُمْ مَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ

---

(١) سورة الأنعام ١٥٠.

(٢) المسند ٢/٥٢٦.

(٣) في ب، جـ (احتساب) وهو تصحيف، وانظر رواية ٢/٤٦٢.

بِاللَّهِ شَيْئاً»[1].

قال الأشرفي: (مَنْ مَاتَ) في محل نصب على (أنّه)[2] مفعول لـ (نائلة).

وقوله: (لا يشرك بالله) نصب على الحال من فاعل (مات)، أي شفاعتي نائلة مَنْ مات من أمتي غير مشرك بالله شيئاً.

[١٣٧٩] حديث: قوله صلى الله عليه وسلم لليهود: «إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فهل أَنْتُمْ صَادِقُونِي»[3].

قال ابن مالك[4]: كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ، ومقتضى الدليل: أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم، لنفيها خفاءَ الإعراب. فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، كقول الشاعر:

وليسَ (بِمُعْيِينِي)[5] وفِي اليأْسِ مُمْتِعٌ ... صديقٌ إِذَا أَعْيَا عليَّ صَدِيقُ[6]

وكقول الآخر:

وليس المُوَافِيني لِيُرْفَدَ[7] خَائِباً ... فإنَّ لَهُ أضعافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ[8]

---

(١) المسند ٢/٤٢٦ بلفظه، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (شفع) (دعو).

(٢) (أنه) ساقطة من أ.

(٣) المسند ٢/٤٥١ البخاري ـ الطب ٧٦ ـ باب ما ذكر في اسم النبي ﷺ رقم ٥٥.

(٤) شواهد التوضيح ١١٨.

(٥) في أ (يمنعني) والتصويب من ب، جـ.

(٦) الشاهد بلا نسبة في الأشموني ١/١٢٦. وشواهد التوضيح ١١٨.

(٧) في ب، جـ (أمرفد).

(٨) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٤٣، والهمع ١/٦٥، والعيني ١/٢٨٧، وشواهد التوضيح ١١٩ والأشموني ١/١٢٦.

ومنه قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقوني»، ولما كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة أيضاً في قوله ﷺ: «غيرُ الدّجالِ أَخْوَفُنِي عليكم»، والأصل فيه[1]: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل (أخوف) بها مقرونة بالنون، كما اتصل (معيي) و(الموافي) بها في البيتين المذكورين.

[١٣٨٠] حديث الموقف قوله: **«وهو آخرُ أهلِ الجَنَّة دخولاً الجنّة»**[2].

قال الكرماني: (دخولاً) إمّا تمييز، وإمّا بمعنى: الداخل حال.

قوله: (فما عسيتم)، (ما) استفهامية، و(أن تسأل) خبر (عسى)، و(إن أعطيت ذلك)، أي: التقدم إلى باب الجنة، جملة معترضة، وفي بعضها «لا تسأل» بزيادة لفظ «لا» وأما نافية، وفي النفي إثبات، أي: عسيت أن تسأل غيره.

قوله: (فإذا بلغ بابها (فرأى)[3] زهرتها وما فيها من النضرة والسرور فسكت).

قال الكرماني: فإن قلت: ما جواب (إذا بلغ بابها)؟، قلت: محذوف، أي: إذا بلغ تحيّر فسكت.

قوله: (ويحك)، منصوب بفعل مضمر، نحو: إلزم الله، و(ويح) كلمة رحمة، و(ويل) كلمة عذاب.

وقيل: هما بمعنى واحد.

قوله: (ما أعذرك)، فعل التعجب.

قوله: ((أليس)[4] قد أعطيت العهد والميثاق).

---

(١) (فيه) ساقطة من ب، جـ.

(٢) البخاري ـ الرقاق ٥١، ٥٢، بلفظ قريب، وانظر مسلم ـ إيمان ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٤.

(٣) في أ (رأى) والتصويب من ب، جـ.

(٤) (أليس) ساقطة من أ.

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه:

الفرق بين (العهد) و(الميثاق) و(اليمين)، أن العهد هو إلزام و«التزام» سواء كان فيه يمين أو لم يكن، والميثاق: هو العهد المؤكد باليمين، واليمين معروفة.

[١٣٨١] حديث: «**ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الأَمْوالِ بالدَّرَجاتِ العُلَى**»[١].

قال الكرماني: قوله: (من الأموال)، بيان لـ(الدّثور) وتأكيد أو وصف، لأن (الدثور) يجيء بمعنى الكثرة.

قوله: (تسبّحون وتحمّدون وتكبّرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين).

قال الزركشي: هذا من باب التنازع المتعدد، وهو تنازع ثلاثة أفعال في اثنين: ظرف ومصدر.

وقوله: (حتى يكون منهن كلِّهن) بكسر اللام تأكيد للضمير المجرور.

وقوله: (ثلاثاً وثلاثين).

قال الزركشي: كذا أثبت في أكثر الروايات، وروي: ثلاث وثلاثون، بالرفع وهو الوجه.

وقال الحافظ ابن حجر: وجه الأول بأن اسم كان محذوف، والتقدير: حتى يكون العدد منهن كلهن ثلاثاً وثلاثين.

وقال الطيبي: فإن قلت: ما معنى الأفضلية في قوله: (لا يكون أحد أفضل منكم) مع قوله: (إلّا من صنع مثل ما صنعتم)، فإن الأفضلية تقتضي المساواة؟.

قلت: هو من باب قوله:

---

(١) المسند ٢/٢٣٨، ٥/١٦٧، ١٦٨ بلفظ قريب، والبخاري ـ أذان ١٥٥، ودعوات ١٧، ومسلم ـ مساجد ١٤٢، وزكاة ٥٣، وأبو داود ـ وتر ٣٤، وابن ماجه ـ إقامة ٣٢، والدارمي ـ صلاة.

وَبَـلْدَةٍ لَيْسَ بهـا أنـيس إلاَّ الـيَعَـافِـيرُ وإلاَّ الـعِـيسُ[1]

يعني إن قدر أنّ المثلية تقتضي الأفضلية فتحصل الأفضلية.

وقد علم أنها لا تقتضيها، فإذن لا يكون أفضل منكم.

وقوله: (سمع إخواننا أهل الأموال بما عملنا) عدّى بالباء، لتضمنه معنى الإقبال، و(أهل الأموال) بدل من (إخواننا).

[١٣٨٢] حديث: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غسْلَ الجنابةِ»[2].

قال الزركشي: نصب على المصدر لـ(اغتسل)[3] والأصل: (مثل)[4] غسل الجنابة، فحذف المضاف.

وقال الحافظ ابن حجر: هو نعت لمصدر محذوف، أي: غسْلاً كغسْلِ الجنابة، وهو كقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾[5]، (تعالى الله)[6].

[١٣٨٣] حديث: «العَجْمَاء جُبَارٌ»[7].

---

(١) البيتان لجران العود في ديوانه ٥٢، وهما لنزال بن غلاب أو جران العود في ابن السيرافي ٥٣٨، هما لجران في: العيني ٣/١٠٧، والخزانة ٤/٥٤، وشرح التصريح ١/٣٥٣، والدرر ١/١٩٢، وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/١٣٣، وشرح المفصل ٢/٨٠، والأشموني ٢/١٤٧، والهمع ١/٢٢٥.

(٢) المسند ٢/٤٦٠ بلفظه، والبخاري ـ جمعة ٤، ومسلم ـ جمعة ١٠، وأبو داود ـ طهارة ٩٧، ١٢٧.

(٣) في ب، جـ (باغتسل).

(٤) (مثل) ساقطة من أ.

(٥) سورة النمل ٨٨.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٧) المسند ٢/٢٢٨ بلفظه، ٢٣٩ ومواضع أخرى، وانظر البخاري ـ ديات ٢٨، ٢٩، وأبو داود ـ ديات ٢٧، وابن ماجه ـ ديات ٢٧.

قال الكرماني: لا بد من تقدير مضاف، ليصح ربط الخبر بالمبتدأ، نحو: فعل العجماء جبار.

قلت: لفظ رواية النسائي: (العجماء جرحها جبار) وضبط بفتح الجيم (على المصدر لا غير)[1].

[١٣٨٤] حديث: «لا يتمنى أحـدُكم الموتَ إمّا[2] مُحْسِناً فلعلَّهُ يزدادُ، وإمَّا مُسِيئاً فلعلَّهُ يستعتب»[3].

قال ابن مالـك[4]: أصله: إمّا (يكون) محسناً وإمّا (يكون)[5] مسيئاً، فحذف (يكون) مع اسمها مرتين. وأبقى الخبر، وأكثر ما يكون ذلك بعد (إنْ) و(لَوْ).

(وفي قولـه: (فلعلّه يزداد)[6]، شاهـد على مجيء (لعـل) للرجاء المجرد من التعليل: وأكثر مجيئها في الرجاء إذا كان معه تعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[7].

[١٣٨٥] حديث: «طُوبَى لعبدٍ آخذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سبيلِ اللهِ أشعثَ رأسُه مُغْبَرَّة قدماه»[8].

---

(١) في ب، جـ (لا غير على المصدر).

(٢) في ب، جـ (أن).

(٣) البخاري ـ تمني باب ما يكره في التمنّي ٦، ومسلم ـ ذكر ١٠، ١٣، والمسند ٢/٢٦٣، برواية (مسيء، محسن) بالرفع، وكذاك في ٢/٣٠٩.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٩.

(٥) في ب، جـ (أنم يكون).

(٦) في أ (في قوله تعالى يزداد)، والتصويب من ب، جـ.

(٧) سورة البقرة ١٨٩، وآل عمران ١٣٠، ٢٠٠.

(٨) صحيح البخاري ـ جهاد ـ ٧٠.

قال الكرماني: (أشعث) بالجر، صفة لـ(عبد) و(رأسه) فاعل، وروي بالرفع.

قوله: (إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإنْ كان في الساقة كان في الساقة).

قال الكرماني: فإن قلت: ما فائدة هذه الملازمة والحال أنّ الشرط والجزاء متحدان.

قلت: فائدته التعظيم، نحو: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله».

أي: إن كان في (الساقة)[1] فهو في أمر عظيم، والمراد منه لازمه، نحو فعليه أن يأتي بلوازمه ويكون مشتغلاً بحمله أو قلة ثوابه.

وقال الشيخ أكمل الدين: (طوبى) مصدر من طاب، ومحله النصب. أو الرفع، وهو أدل على الثبوت، نحو﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[2].ولام الجر للبيان كما في قوله: سقياً لك.

وقال الطيبي: (طوبى) مصدر على وزن فُعْلى من الطيب، كبشرى وزلفى، ومعنى قولهم: طوبى لك، وطوباك، على الإضافة، أصبت خيراً على الدعاء، وفي محلها وجهان: النصب والرفع كقولك: طيباً لك، وطيبٌ لك، وسلاماً لك، وسلامٌ لك.

[١٣٨٦] حديث: «هَلَكَ كِسْرَى ثُمَّ لا يكونُ كِسْرَى بعدَه، وقيصر ليهلكنَّ ثمّ لا يكونُ قيصرُ بعدَه»[3].

---

(١) في ب، جـ (السابقة) والتصويب من البخاري ـ جهاد ٧٠، والنسخة أ.

(٢) سورة الرعد ٢٤، والنحل ٣٢، والأعراف ٤٦.

(٣) المسند ٢/٣١٣، ٤٦٧، ٥٠١، والبخاري ٤/٧٧، ومسلم ـ الفتن ٧٦.

قال الكرماني: يروى (قيصر) بعد النفي بالتنوين تنكير العلم، وكذا في (كسرى) لأن امتناع صرفه للعجمة والعلمية.

[١٣٨٧] حديث: «**أَنْفِقْ بِلَال، وَلاَ تَخْشَ مِنْ ذِي (العرش)**[١] **إِقْلَالاً**»[٢].

قال الطيبي: الذي يقتضيه مراعاة السجع، أن يوقف على إقلالا، بغير ألف، وإنْ كتب بالألف، أو يغير إلى (بلالا) ليزدوجا، كما في (قولك)[٣]: آتيك بالغدايا والعشايا، وقوله: ارجعْنَ مأزورات غير مأجورات.

[١٣٨٨] حديث: «**مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ**»[٤].

قال الطيبي: (من) هذه تحتمل أن تكون زائدة، أي: ما نقصت صدقة مالاً. ويحتمل أن تكون صلة لـ(نقصت)، والمفعول الأول محذوف أي: ما نقصت شيئاً من مال.

[١٣٨٩] حديث: «**لَيْسَ شَيْءٌ أكرمَ عَلَى اللهِ مِنَ الدُّعَاءِ**»[٥].

قال الطيبي: (أكرم) بالنصب خبر (ليس).

[١٣٩٠] حديث: «**(ثلاثةٌ دعوتُهم لا تُرَدُّ)**[٦]**: الصائمُ حينَ يُفْطِرُ**»[٧].

---

(١) (العرش) ساقطة من أ.

(٢) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى البزار.

(٣) (قولك) ساقطة من أ.

(٤) المسند ٢/٢٣٥، ٣٨٦، ٤٣٨، ومسلم ـ البر ٦٩، والترمذي ـ البر ٨٢، والدارمي ـ الزكاة ٣٤، والموطأ صدقة ١٢.

(٥) المسند ٢/٤٦٢، وانظر البخاري ـ أدب ٧١٢، والترمذي ٣٣٧، وابن ماجه ٣٨٢٩.

(٦) في ب، جـ (ثلاثة لا ترد دعوتهم).

(٧) المسند ٢/٤٤٥ بلفظ قريب، والترمذي ـ دعوات ١٢٨ رقم ٣٥٩٨، وابن ماجه صيام ٤٨ رقم ١٥٨٢. وقد سقط قوله: (حين يفطر) من أ.

قال الطيبي: (الصائم)، بدل من (دعوتهم) على حذف (المضاف)، أي: دعوة الصائم، ودعوة الإمام، بدليل عطف المظلوم عليه. وبنصبهما حال من ضمير الدعوة.

كذا قيل، والأولى أن تكون خبراً لقوله: (ودعوة المظلوم)، وقطع هذا القسم عن أخويه لشدة الاعتناء بشأنه. ونظير هذا الوجه قوله: «ويقول الرب، وعزتي لا يضرنّك» إلى قوله: ويفتح، لأن هذا حينئذ يستقيم على الوجه الأول.

[١٣٩١] حديث: **«رَأْسُ الكُفْرِ نَحْوَ المَشْرِق»**[١].

قال الزركشي: بنصب (نحو) لأنه ظرف وهو خبر، نحو: خلفك زيد.

[١٣٩٢] حديث: **«إذَا (وقع)[٢] الذبابُ في شرابِ أحدِكم فليغمسْه ثمّ لينزعْه، فإنّ في إحدى جناحيه داءً والآخر شفاء»**[٣].

قال الزركشي: بنصب (داء) اسم إنّ، وإنما قال: (إحدى)، لأن الجناح يذكر ويؤنث، فإنهم قالوا في جمعه: أجنحة، وأجنح، فأجنحة جمع المذكر كقذال وأقذلة، وأجنح جمع المؤنث كشمال وأشمل.

[١٣٩٣] حديث: **«أَلَا أَدلُّك على كَلِمَةٍ مِنْ تَحْتِ العَرْشِ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ»**[٤].

قال الطيبي: (من تحت العرش) صفة (كلمة)، ويجوز أن تكون (من) ابتدائية، أي: ناشئة من تحت العرش. وبيانية، أي: كائنة من تحت العرش ومستقرة فيه.

---

(١) البخاري ٤/١٥٥، ومسلم - الإيمان رقم ٩٠.

(٢) في أ (شرب) وانظر المسند ٢/٢٢٩.

(٣) المسند ٢/٢٢٩، ٢٦٣، ٣٤٦، ٣٤٠، ٣٣٥، ٣٨٨، ٣٩٨، ٤٤٣، والبخاري - بدء الخلق الخلق ١٧، طب ٥٨، وأبو داود - أطعمة ٤٨، وابن ماجه - طب ٣١، والدارمي - أطعمة ١٢.

(٤) البخاري ٢/١٧٠، ٨/١٠٢، ومسلم - الذكر ٤٤.

وأما (من الثانية فليست إلّا بيانية، فإذا ذهب إلى أن الجنة تحت العرش، والعرش سقفها، جاز أن يكون (من كنز الجنة) بدلاً من (تحت العرش).

وقوله: (يقول الله أسلم عبدي)، جزاء شرط محذوف، أي: إذا قال العبد هذه الكلمة يقول الله.

[١٣٩٤] حديث الشفاعة، قوله: «فَرَفَع إليهِ الذِّرَاع»[١].

قال الزركشي: قيل: صوابه (رفعت) فإن الذراع) مؤنث، إلا أنه جائز، فإنه غير حقيقي.

قلت: وخصوصاً مع (الوصل)[٢] بإليه.

قوله: (نفسي نفسي).

قال الكرماني: (أي: نفسي)[٣] هي التي تستحق أن يشفع لها، إذ المبتدأ والخبر، إذا كانا متّحدين، فالمراد بعض لوازمه، أو مبتدأ، والخبر محذوف.

[١٣٩٥] حديث: «هَلْ عَسَيْتَ إنْ فعلتُ ذلِك بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ»[٤].

قال الطيبي: (أَنْ تسأل) خبر (عسى) و(إن فعلت ذلك) معترض بينهما.

قوله: (تمنّى مِنْ كذا).

قال المظهري: (مِنْ) فيه للبيان، يعني: تمنى من كل جنس ما يستثنى منه.

قال الطيبي: نحوه ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[٥]، ويحتمل أن تكون (من) زائدة

---

(١) البخاري ـ الأنبياء ٩، والترمذي ـ القيامة ١٠.

(٢) في أ الفعل.

(٣) (أي نفسي) ساقطة من أ.

(٤) المسند ٣/٢٧، والبخاري ـ أذان ١٢٩، ومسلم ـ الإيمان ٢٩٩.

(٥) سورة نوح ٤.

في الإثبات على مذهب الأخفش.

وقوله: (أقبل يذكر ربه)[1]، بدل من الجملة السابقة على سبيل البيان، و(ربه) تنازع فيه الفعلان.

[١٣٩٦] حديث: «**لَوْ أخذتَ الخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ**»[2].

قال ابن مالك[3]: يظن بعض النحويين أن لام جواب (لو) في نحو: لو فعلت لفعلت، لازمة، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، كقوله تعالى: ﴿**لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ**﴾[4]، وكقوله تعالى: ﴿**أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ أَطْعَمَهُ**﴾[5].

ومنه قول رجل لرسول الله ـ ﷺ ـ: «وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمتْ تصدقتْ»[6].

[١٣٩٧] حديث: «**اغتسلَ مُوسَى عليهِ السّلامُ (ـ قوله: ثَوْبِي حَجَر)**[7]»[8].

قال الزركشي: بضم الراء على أنه منادى مفرد، حذف منه حرف النداء على الشاذ، كقوله: (أَطْرِقْ كَرَا)[9]، والقياس: أن لا يحذف مع النكرات ولا مع المبهم.

وقال ابن مالك [في شرح الكافية][10]: الأكثر أن لا يحذف الحرف في اسم

---

(١) في أ (أقبل يذكره ربه به)، وفي المسند «ويذكره الله».

(٢) البخاري ـ ٦٥ كتاب التفسير، ١٧ سورة بني إسرائيل، ٣ حدثنا عبدان.

(٣) شواهد التوضيح ١٧٩.

(٤) سورة الأعراف ١٥٥.

(٥) سورة يس ٤٧.

(٦) البخاري ـ (٢٣) كتاب الجنائز ـ (٩٥) باب موت الفجأة. وتمامه:
«فهل لها من أجر إن تصدقت عنها؟ قال: نعم».

(٧) في ب، جـ (قوله فجعل يقول: ثوبي حجر).

(٨) المسند ٢/٥١٥، والبخاري ـ أنبياء ٢٨، والترمذي ـ تفسير سورة ٣٣، ٢٤.

(٩) في ب، جـ (أطرق كذا)، وهو تحريف.

(١٠) ما بين المعوقفتين ساقط من أ.

(الجنس)[1] المعين، وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي - ﷺ - مترجماً عن موسى عليه السلام: (ثَوْبي حَجَر)، وكقوله ﷺ: «اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجي».

والبصـريون يرون هذا شاذّاً لا يقـاس عليه، والكـوفيون يقيسون عليه. قوله: (فطفق بالحجر ضرباً).

قال الطيبي: قوله (بالحجر)، متعلق بخبر (طفق)، أي: طفق يضرب الحجر ضرباً.

قولـه: (والله[2] إنّ بالحجـر ندباً ستة أو سبعة)، فـ (الستة) بيان وتفسير لاسم إنّ.

[١٣٩٨] حديث: «**اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا**»[3].

قال الطيبي: (الباء) متعلق بمحذوف وهو خبر (أصبح) ولا بد من تقدير مضاف، أي: أصبحنا ملتبسين بنعمتك، أو بذكرك.

وقوله: (وَبِكَ نحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ)، حكاية عن الحال الآتية، يعني يستمر حالنا على هذا، وفي جميع الأوقات وسائر الساعات.

[١٣٩٩] حديث: «**إنَّ النبي - ﷺ - كان إذا الإنسان تزوج[4] قال: بارك الله لك**»[5].

قال الطيبي: (إذا) الأولى شرطية، والثانية: ظرفية.

قوله: (بارك الله لك) جواب الشرط.

---

(١) في أ (الخبر) والتصويب من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ (فوالله).

(٣) المسند ٢/٣٥٤، وأبو داود - الأدب ١٠٩، وابن ماجه - دعاء ١٤.

(٤) في ب، جـ (إذا رفأ الإنسان إذا تزوج) وكذا رواية المسند ٢/٣٨١.

(٥) المسند ٢/٣٨١.

[١٤٠٠] حديث: «ولا أقول إنَّ أحداً أفضلُ مِنْ يُونسَ بن مَتّىٰ»[١].

قال ابن مالك[٢]: فيه استعمال (أحد) في الإيجاب، لأن فيه معنى النفي، وذلك أنه[٣] بمعنى، لا أحد أفضل من يونس، والشيء قد يعطي حكم ما هو في معناه وإن اختلفا في اللفظ.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[٤]، فأجري في دخول الباء على الخبر مجرى: (أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَـٰوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ)[٥]، لأنه بمعناه.

ومن إيقاع (أحد) في الإيجاب المؤوّل بالنفي قول الفرزدق:

ولو[٦] سَأَلَتْ عنّي نَوَار وأهلُها إذا أحدٌ لم تنطقِ الشَّفتانِ[٧]

فأوقع (أحداً) قبل النفي، لأنه بعده بالتأويل، كأنه قال: إذا[٨] لم ينطق منهم أحد.

---

(١) البخاري (٦٠) كتاب الأنبياء (٣٥) باب قوله تعالى: ﴿وإن يونس لمن المرسلين﴾ حديث ١٦٠٨، ومسلم ـ فضائل ١٥٩.

(٢) شواهد التوضيح ط العراق (٢٧١).

(٣) (أنه) ساقطة من أ.

(٤) سورة الأحقاف ٣٣.

(٦) في أ (ولئن)، ولا يستقيم به الوزن.

(٧) للفَرَزْدَق في ديوانِهِ ٢/ ٨٧٠ برواية:

ولو سَأَلَتْ عنّي النَّوَارُ وقومها إذا لم توار الناجز الشفتانِ

واللسان (ظرب) ١/ ٥٧٠، وشواهد التوضيح ط (العراق) ٢٧٢.

(٨) في ب، جـ (إذا).

[١٤٠١] حديث: «أيُّ العملِ أفضلُ عندَ اللهِ قال: إيمان بالله[1] والجهادُ وحجٌّ مبرور»[2].

قال الطيبي: هي أخبار مبتدأ محذوف، فإن قلت: لم لا تحملها على الابتداء محذوفة الأخبار؟ قلت: يأبى التنكير في الإيمان ذلك، على أن المقدر في الكل أفضل الأعمال، وهو أعرف من حج مبرور، ومن إيمان بالله، فأجرى الجهاد مجراها مراعاة للتناسب.

[١٤٠٢] حديث: «يَأْتِي عَلَى الناسِ زمانٌ لا يبالي المرءُ ما (أخذ من الحلال أم من الحرام)[3]»[4].

قال الطيبي: يجوز أن تكون (ما) موصوفة، أو موصولة، والضمير المجرور راجع إليها، و(مِنْ) زائدة على مذهب الأخفش، (وما) منصوب على نزع الخافض، أي: لا يبالي بما أخذ من المال، و(أم) متصلة، ومتعلق (من) محذوف، والهمز قد سلب عنها معنى الاستفهام، وجردت لمعنى الاستواء.

فقوله: (أمن الحلال أم من الحرام) في موضع الابتداء، و(لا يبالي) خبر مقدم، يعني: الأخذ من الحلال ومن الحرام مستو عنده، لا يبالي بأيهما أخذ، ولا يلتفت إلى الفرق بين الحلال والحرام، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[5]، أي: سواء عليهم إنذارك وعدمه.

---

(١) (بالله) ساقطة من أ.

(٢) المسند ٢/٢٦٤، والبخاري ـ الحج ٤، مسلم ـ الإيمان ١٣٥، ١٣٦، والترمذي ـ مواقيت١٣، والنسائي ـ زكاة٤٩.

(٣) في أ (أخذ المال أي من الحلال أم من الحرام).

(٤) النسائي ـ بيوع ٢/٥ برواية: (ما يبالي الرجل من أين أصاب المال).

(٥) سورة البقرة ٦، ويتس ١٠.

[١٤٠٣] حديث: «**يُؤْذِينِي ابنُ آدمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بيدي الأمرُ أقلّب الليلَ والنَّهَارَ**»[1].

قال النووي: (أنا الدهر) بالرفع، وقيل بالنصب على الظرف أي: أنا باق أبداً.

والموافق لقوله: (إنّ الله هو الدهر)، الرفع.

وقال الزركشي: كان أبو بكر بن داود الظاهري يراه بالفتح نصباً على الظرف أي: أنا طول الدهر بيدي الأمر.

وكان يقول: لو كان بالرفع لصار اسماً من أسماء الله تعالى، وقد جوز النصب جماعة منهم النّحاس.

وقال عياض: نصبه بعضهم على الاختصاص، والظرف أصحّ.

وقال الطيبي: روي نصب (الدهر)، أي أنا أقلب الليل والنهار في الدهر، والرفع أولى، لأنه لا طائل تحته على تقدير النصب. أما معنىً: فلأنه لا فائدة في قوله: أنا أقلّب الليل والنهار في الدهر، لأن الكلام مسوق للردّ على الساب، والإنكار عليه.

وأما لفظاً، فلأن تقديم الظرف، إمّا للاهتمام والاختصاص، ولا يقتضي المقام ذلك، لأن الكلام مفرغ في شأن المتكلم لا في الظرف، ولهذا عرف الخبر باللام لإفادة الحصر، فكأنه قيل: أنا أقلب الليل والنهار لا ما تنسبونه إليه.

وقيل: (الدهر) الثاني غير الأول، وإنما هو مصدر بمعنى الفاعل، ومعناه: الدهر المصرف المدبر المقبض لما يحدث.

وقيل: فيه إضمار المضاف، والتقدير: أنا مقلب الدّهر والمتصرف فيه.

---

(١) المسند ٢/٢٣٨، والبخاري ـ تفسير سورة الجاثية رقم ٤٨٢٦، وتوحيد ٣٥، وأبو داود الأدب ١٦٩.

[١٤٠٤] حديث: «ليأتينَّ على النّاسِ زمانٌ لا يَبْقَى[١] أحدٌ إلاّ أكلَ الرِّبَا»[٢].

قال الطيبي: المستثنى صفة لـ(أحد)، والمستثنى منه (أعم عام الأوصاف)[٣]، إلا الأكل.

[١٤٠٥] حديث: «لا يبعْ بعضُكم[٤] على بيعِ بَعْضٍ».

قال الطيبي: ضمن (البيع) معنى الغلبة والاستعلاء فعداه بعلى[٦].

قال في المغرب: باع عليه إذا كان على كره منه.

[١٤٠٦] حديث: «ثلاثةٌ أنَا خَصْمُهُم»[٧].

قال البيضاوي: (الخصم) مصدر خصمته أخصمه، نعت به للمبالغة كالعدل والصوم.

قوله: (رجل أعطى بي ثمّ غدر).

قال الطيبي: (أعطى) يقتضي مفعولاً.

وقوله: (بي)[٨] أي: موثقاً بي.

[١٤٠٧] حديث: «مَنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَى الجمعةَ فصلَّى ما قُدِّرَ له، ثمّ أنصت حتّى يَفْرُغَ

---

(١) في ب، جـ (لا يبقى فيه)، وروايته في أبي داود ـ بيوع ٣، موافقة للنسخة أ.
(٢) أبو داود ـ بيوع ٣.
(٣) في، جـ (أعم الأوصاف بفي جميع الأوصاف).
(٤) في ب، جـ (أحدكم).
(٥) المسند ٢/٧ بلفظه، والبخاري ٣/٩٠، ٩٢، ومسلم ـ النكاح ٤٩.
(٦) في ب، جـ (على ما).
(٧) المسند ٢/٣٥٨، والبخاري ـ بيوع ١٠٦، وإجازة ١٠، وابن ماجه ـ رهون ٤.
(٨) في ب، جـ (في حال).

من خطبته ثمّ يصلّي معه، غُفِرَ له ما بينَه وبينَ الجمعةِ الأُخْرَى وفضل ثلاثة أيام»[1].

قال الشيخ أكمل الدين: قوله: (ثمّ يصلي) معطوف على (يفرغ) لزيادة مناسبة بينهما.

وقوله: (غفرَ له يُحتمل أن يكون جزاء الشرط وأن يكون دعاء لهُ، وحينئذٍ يكون المشروط الإخبار باستحقاقه لذلك).

ونظيره في ذلك: حديث: «من أخذ أموالَ الناسِ يُريدُ أَدَاءَها، أَدّاها اللهُ عنه، ومن أخذها يُريدُ إتلافها أَتْلَفَهُ اللهُ»[2]، يحتمل أن يكون واحدة من الجملتين جزاء الشرط، أو خارجة مخرج الدعاء له والدعاء عليه.

وقوله: (وفضل) بالرفع معطوف على (فيما بينه)، ويجوز أن يكون مرفوعاً بفعل مقدر، أي وزيد ثلاثة أيام من أيام العبادة، يعني ثوابها.

وقال النووي: هو بنصب (فضل) على الظرف، وكذا قوله في الرواية الأخرى، (وزيادة ثلاثة أيام) منصوب على الظرف.

[١٤٠٨] حديث: «مَنْ تَصَدَّقَ بعدْلِ تمرةٍ من كَسْبٍ طَيّبٍ ـ فإنّ اللهَ يقبلها بيمينه»[3].

قال الشيخ أكمل الدين: (الكسب) في الحديث بمعنى المكسوب.

وقوله: (ولا يقبل الله إلاّ الطيب)، جملة معترضة بين الشرط والجزاء لتؤيد ما قبله.

[١٤٠٩] حديث: «أَيُّمَا رجلٍ جحدَ ولدَهُ وهو ينظرُ إليه، احتجبَ اللهُ وفضحه في الأولين والآخرين على رؤوس الخلائق»[4].

---

(١) مسلم ـ جمعة ـ ٢٦.

(٢) البخاري ـ استقراض ٢.

(٣) المسند ٢/٣٣١، ٣٨١، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣١، والبخاري ـ زكاة ٨، وتوحيد ٢٣.

(٤) الدارمي ـ نكاح ٤٢، وأبو داود ـ طلاق ٢٩، والنسائي ـ طلاق ٤٧.

قال الطيبي: قوله: (في الأولين) يحتمل أن يكون ظرفاً للفضيحة، و(على رؤوس الخلائق) حالاً من الضمير المنصوب، ويحتمل أن يكون حالاً مؤكدّة.

[١٤١٠] حديث: «إِخْوَانُكُم جَعَلَهُم اللهُ تحتَ أَيْدِيكم»(١).

قال الطيبي: (إخوانكم) فيه وجهان، أحدهما: خبر مبتدأ محذوف، أي: مماليككم إخوانكم، ويجوز أن يكون مبتدأ و(جعلهم الله) خبره.

[١٤١١] حديث: «نِعِمَّا للمملوكِ أَنّ يتوفَّاهُ اللهُ بحسنِ عبادةِ ربّه وطاعةِ سَيِّدِهِ»(٢).

قال الطيبي: في (نِعِمّا) ثلاث لغات: كسر النون وإسكان العين وكسرها، وفتح النون وكسر العين.

و(ما) في (نِعِمّا) نكرة غير موصولة ولا موصوفة، بمعنى شيء، و(أن يتوفاه) مخصوص بالمدح، تقديره: نعم شيء للمملوك يوفيه الله إيّاه.

[١٤١٢] حديث: «بعثَ النبيُّ - ﷺ - أبانَ عَلَى سَرِيَّةٍ»(٣).

قال ابن مالك(٤): ليس فيه إشكال، لأن (أبان) علم على وزن (أفعل)، فيجب أن لا ينصرف، وهو منقول من (أبان) ماضي يبين. ولو لم يكن منقولاً لوجب أن يقال فيه: أبين. بالتصحيح.

وفي روايته مفتوح النون شاهد على خطأ من ظنَّ أن وزنه فعال، إذ لو كان كذلك لنوّن، لأنه على ذلك التقدير عاد عن سبب ثان للعلمية.

قوله: (قال(٥) أبان وأنت بهدايا وبر).

---

(١) المسند ٥/١٦١، البخاري - إيمان ٢٢، وعتق ١٥، ومسلم - إيمان ٤٠.

(٢) المسند ٢/٣١٨ بلفظ قريب، ومسلم - إيمان ٤٦.

(٣) البخاري - مغازي (٦٤)، باب غزوة خيبر (٣٨).

(٤) شواهد التوضيح ١٥٦.

(٥) في ب، جـ (فإن).

قال الكرماني: أي: ملتبس بهذا القول، أو قائل بهذا.

[١٤١٣] حديث: **«مَنْ تطهّرَ في بيتِه ثُمَّ مَضَى إلى بيتٍ مِنْ بيوتِ اللهِ ليقضيَ فريضةً مِنْ فرائضِ اللهِ، كانتْ خُطْوَتَاهُ إحداها تَحُطُّ خَطِيئَةً والأخرى ترفعُ درجةً»**[١].

قال الشيخ أكمل الدين: (خطوتاه) اسم كان و(إحداها) بدل منه، و(تحط خطيئة) خبره.

[١٤١٤] حديث: **«أعددتُ لعبادي الصّالحين ما لا عين رأتْ ولا أذنٌ سمعتْ ولا خطرَ على قلبِ بَشرٍ ذخراً بَلْهَ ما اطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ»**[٢]

قال الكرماني: (ذخراً) منصوب متعلق بـ(أعددت) و(بله)، بفتح الموحّدة، وسكون اللام، وفتح الهاء، معناه: دَعْ. ويقال: معناه سِوىَ، أي: غير ما ذكر الله لكم في القرآن. الخطابي: كأنه يريد به: دَعْ ما اطلعتم عليه فإنه سهل يسير في جنب ما ادَّخرتُه لكم.

ويقال أيضاً بمعنى أجل.

وحكى الليث أنه قال: بمعنى: فضل، كأنه يقول: هذا الذي غيبته عن علمكم فضل ما أطلعتم عليه منها.

الصغاني: اتفقت جميع نسخ[٣] الصحيح على: (مِنْ بَلْهَ)، والصواب إسقاط كلمة (مِنْ) منه.

وقال ابن مالك في توضيحه[٤]: المعروف استعمال (بله) اسم فعل بمعنى اترك،

---

(١) مسلم ـ مساجد ٢٨٢، برواية (خطواته) وفي رواية (خطوتاه) وهي رواية المخطوط.

(٢) المسند ٢/٤٦٦، ٤٩٥، والبخاري ـ تفسير سورة ٣٢، ومسلم ـ جنة ٤/٣.

(٣) في ب، جـ (شيخ).

(٤) شواهد التوضيح ٢٠٥.

ناصباً لما يليه بمقتضى المفعولية، كقول الشاعر:

تمشي القــطوفُ إذا غَنَّى الحُـدَاةُ بِهَـا   مَشْـيَ الـجـوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَـا[1]

واستعماله مصدراً بمعنى الترك، مضافاً إلى ما يليه، والفتحة في الأول بنائية، وفي الثاني (إعرابية) وهو مصدر مهمل الفعل، ممنوع التصرف. وندر دخول (مِنْ) عليه زائدة في هذا الحديث.

وقال صاحب البسيط: المشهور في استعمال (بَلْهَ) وجهان: أحدهما: أن يكون اسماً للفعل مسماه دع، فينتصب المفعول وهو مبني، والثاني: أن يكون مصدراً مضافاً إلى مفعوله بمعنى الترك، وهو معرب على هذا الوجه، وهو من المصادر التي لا فعل لها، إلا على رأي العبدي.

وعن الأخفش أنها حرف جر يستثنى منها بمنزلة حَاشَا وعَدَا، وقيل: اسم بمعنى سِوَى.

وقال ابن هشام في المغني: (بَلْهَ) منصوب على ثلاثة أوجه؛ اسم لدع، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لكيف، وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث.

وفتحها بناء على الأول والثالث، وإعراب على الثاني.

ومن الغريب ورودها في هذا الحديث معربة مجرورة بـ(من)، وخارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى ما بعدها من ألفاظ الاستثناء.

---

(١) الشاهد لابن هرمة في شرح المفصل ٤/٤٩، وشروح سقط الزند ٢٧٠، واللسان (بله) وفي ديوانه ٥٧، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ٢٠٥.

[١٤١٥] حديث: «**(لَا يَفْتَرِق)**[١] **الْبَيِّعَانِ إلَّا عَنْ تَرَاضٍ**»[٢].

قال الطيبي: قوله: (عن تراض) صفة مصدر محذوف، والاستثناء متصل، أي: لا يتفرقان إلا تفرقاً صادراً عن تراض.

[١٤١٦] حديث: «**مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وهو بَرِيءٌ لما قال، جُلِدَ يَوْمَ القِيَامةِ إلَّا أَنْ يكونَ كَمَا قَالَ**»[٣].

قال الطيبي: الاستثناء مشكل، لأن قوله: (وهو بريء) يأباه (اللهم)[٤] إلا أن يؤوّل قوله: (وهو برىء).

أي: يعتقد ويظن براءته، ويكون العبد كما قال في الواقع، لا ما أعتقده، فحينئذ لا يجلد، لكونه صادقاً فيه.

[١٤١٧] حديث: «**لأَنْ يَلَجَّ أحدُكم بيمينِه فِي أهلِهِ آثَمُ لَهُ عندَ اللهِ مِنْ أَنْ يعطى كفارته**»[٥].

قال الطيبي: (آثم) إن كان بمعنى اسم الفاعل، فإنه يتعدى يقال، كما في قولهم، الناقص والأشج أعدلا بني مروان، ولا يستبعد أن يقال: إنه من باب قولهم: الصيفُ أحرُّ من الشتاء.

---

(١) في أ (يفرق).

(٢) المسند ٥٣٦/٢ برواية: (لا يتفرّق المتبايعانِ عن بيع إلا عن تراضٍ)، وأبو داود ـ البيوع ٥٣، والترمذي ـ بيوع ٢٧.

(٣) المسند ٤٣١/٢، ٥٠٠ بلفظ قريب، والبخاري ـ حدود٤٥، ومسلم ـ أيمان ٣٧، والترمذي ـ بر ٣٠.

(٤) (اللهم) ساقطة من أ.

(٥) أخرجه البخاري في: ٨٣ كتاب الأيمان والنذور، ١ باب قوله تعالى: (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم). ومسلم ـ الأيمان ٢٦، والمسند ٣١٧/٢ برواية: (أتمّ له)، واللؤلؤ والمرجان ١٧٤/٢ رقم ١٠٧٤.

[١٤١٨] حديث: «**يمينُك على ما يصدقك على صاحبك**»[١].

قال الطيبي: (يمينك) مبتدأ، و(على ما يصدقك) خبره، أي: لا يقع[٢] واقع عليه لا تؤثر فيه التورية.

[١٤١٩] حديث: «**مَنْ لَا يَرْحَم لا يُرْحَم**»[٣].

قال القاضي عياض: ضبْطهم فيه بالضمّ على الخبر، وقال أبو البقاء[٤]: الجيد أن تكون (من) بمعنى الذي فيرتفع الفعلان، وإن جعلت شرطاً تجزمهما جاز.

وقال السُّهَيْلِي: حَمْلُهُ على الخبر أشبه بسياق الكلام، لأنه مردود على قول الرجل: إن لي عشرة من الولد ما قبّلت منهم أحداً، أي: الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم.

ولو جعلها شرطاً، لانقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع، لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف، ولأن الشرط إذا كان بعده فعل منفي، فأكثر ما ورد منفياً بلم، لا بلا، كقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ لَمَ يُؤْمِنْ باللهِ**﴾[٥]، ﴿**وَمَنْ لم يَتُبْ**﴾[٦]، وإن كان الآخر جائزاً، كقول زهير:

... ... وَمَنْ لَا يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ[٧]

---

(١) المسند ٢/٢٢٨، ٣٣١ بلفظ (ما يصدقك به صاحبك)، ومسلم ـ أيمان ٢٠، وأبو داود ـ أيمان ٧، وابن ماجه ـ كفارات ١٤، والدارمي ـ نذور ١١.

(٢) (لا يقع) ساقطة من ب، جـ.

(٣) المسند ٣/٤٠: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله عز وجل».

(٤) إعراب الحديث النبوي ٩٨.

(٥) سورة الفتح ١٣.

(٦) سورة الحجرات ١١.

(٧) من معلقته، انظر ديوانه وجمهرة أشعار العرب ١٠٤.

وقال الشيخ أكمل الدين في شرح المشارق: روي بالسكون والرفع، أما السكون فيهما فعلى الشرط والجزاء، وأما الرفع في الأول فبجعل (مَنْ) موصولة، ويجرد الفعل حينئذ عن العوامل اللفظية، وكذلك في الثاني، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي فهو لا يرحم.

و(قــولـه): (من لا يرحم) على كل واحـد من التقـديرين يوجّـه على معنيين، أحدهما: أن ينزل[1] الفعل المتعدي منزلة اللازم، أي من لا يكون من أهل الرحمة كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ[2]﴾.

والثاني: أن يكون كنّى به عن الفعل مع مفعول، أي: من لا يرحم الناس.

وقد عرف ذلك في المعاني، ويؤيد هذا الوجه رواية جابر: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله».

[١٤٢٠] حديث: «**لأَنَا بِهِمْ أَوْ بِبَعْضِهِمْ أوثَقُ (مِنّي)[3] بِكُمْ أَوْ بِبَعْضِكُمْ**»[4].

قال المظهري، (أنا) مبتدأ و(أوثق) خبره و(منّي) صلة أوثق، والباء في (بهم) مفعوله، و(أو) عطف على (بهم)، والباء في (بكم) مفعول فعل مقدّر يدل عليه (أوثق) و(أو) في (أو ببعضكم) عطف على بكم، إما متعلق أيضاً إذ هو في قوة الوثوق وزيادة، فكـأنـه فعـلان جاز أن يعمـل في مفعولين أو بآخر دل عليه الأولّ والمعنى: وثوقي واعتمادي بهم أو ببعضهم أكثر من وثوقي بكم أو ببعضكم.

[١٤٢١] حديث: «**لَا تَصُوم المَرْأَةُ وبَعْلُها شاهدٌ إلَّا بِإِذْنِهِ**»[5].

---

(١) في ب، جـ (يقول) وهو تصحيف.

(٢) سورة الزمر ٩.

(٣) (مني) ساقطة من أ.

(٤) الترمذي ـ مناقب ٧٠.

(٥) المسند ٢/٣١٦، والبخاري ـ نكاح ٨٤، ٨٦، ومسلم ـ زكاة ٨٤، وأبو داود ـ صوم ٧٣، والترمذي ـ صوم ٦٤، والدارمي ـ صوم ٢٠.

قال السفاقسي: صوابه لا تصم لأنه نهي، والنهي يجزم الفعل فيلتقي ساكنان فتحذف الواو.

وقال الزركشي: يجوز الرفع على أنه خبر بمعنى النهي.

[١٤٢٢] حديث: «قسمَ النبيُّ - ﷺ - بيننا تمراً أصابني مِنْه خمس، أربع تمرة وحشفة»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: القياس أربع تمرات، قلت: إن كانت الراوية برفع تمرة فمعناه كل واحد من الأربع تمرة وأما بالجر فهو شاذ على خلاف القياس نحو: ثلاثمائة وأربعمائة.

[١٤٢٣] حديث: «إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْها الحدَّ»(٢).

قال الطيبي: (الحدّ) مفعول مطلق، أي فليجلدها الحدّ المشروع.

[١٤٢٤] حديث: «مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْراً يصبْ مِنْهُ»(٣).

قال أبو الفرج: عامة المحدثين يقرؤونه بكسر الصاد يجعلون الفعل لله، وسمعت أبا محمد بن الخشاب يفتحه وهو أحسن وأليق.

[١٤٢٥] حديث: «أرأيتمْ لَوْ أَنَّ نهراً ببابِ أحدِكم يغتسلُ مِنْهُ كلَّ يومٍ خمسَ مراتٍ، هَلْ يبقى من درنه قالوا لا»(٤).

قال القرطبي: صحت الرواية بفتح ياء (يبقى) مبنى وبإثبات (مِنْ) وبتمام الكلام

---

(١) المسند ٢/٢٧٩، ٣٢٤، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٤٤، ٤٦٧، ٤٧٦، والبخاري - أطعمة ٢٣/٤٠.

(٢) المسند ٢/٤٣١ برواية: (إذا زنت خادم أحدكم)، وانظر البخاري ٣/١٩٧، ٨/٢١٣.

(٣) المسند ٢/٢٣٧ بلفظه، والبخاري - مرضى ١، والموطأ - عين ٧.

(٤) المسند ٢/٣٧٩، والبخاري - مواقيت ٦، والترمذي - أدب ٨٠، والنسائي - صلاة٧.

على (درنه) من غير شيء ويحمل على أن (من) زائدة على الفاعل لأن الكلام قبلها موجب فكأنه قال: هل يبقى درنه.

قال: وقد تخيّل بعض الناس أن في الكلام حذفاً، فقال (هل يبقى من درنه شيء)، ولا تعضده الرواية ولا القانون النحوي.

[١٤٢٦] حديث: «مِنْ أشدِّ أُمَّتِي لِي حبّاً ناسٌ يكونون بَعْدِي يَوَدُّ أحدُهم لو رآني بأهلِه ومالِه»[١].

قال المظهري: الباء في (أهله) باء التصديق كما في قولهم: بأبي أنت وأمي، يعني. يتمنّى أحدهم أن يكون مفدياً بأهله، لو اتفق رؤيتهم إيّاي ووصولهم إليّ.

وقال الطيبي: (لو) هنا كما في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٢]، لا بدّ لقوله يودّ من مفعول فـ(لو) مع ما بعده نزل منزلته كأنه قيل: يودّ أحدهم ويحب ما يلازم.

قوله: (لو رآني بأهله)، أي يفدي بأهله وماله ليراني.

[١٤٢٧] حديث: «خلقَ اللهُ الخلقَ فلمّا فرغَ مِنْه قامتِ الرَّحِمُ فأخذتْ فقال: مَهْ»[٣].

قال الكرماني: (مه) اسم فعل معناه أكفف وانزجر وقيل (ما) للاستفهام حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت.

وقال ابن مالك[٤]: أصل (مه) في هذا الموضع (ما) الاستفهامية حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت، والشائع أن لا يفعل ذلك بها إلا وهي مجرورة.

---

(١) المسند ٥/١٥٦، ١٧٠، ومسلم ـ جنة ١٢.

(٢) سورة الحجر ٢.

(٣) البخاري ـ ٦٥ كتاب التفسير، ٤٧ ـ سورة محمد ﷺ حديث ٢٠٤٥.

(٤) شواهد التوضيح (ط العراق) ٢٧١.

ومن استعمالها هكذا غير مجرورة، قول أبي ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلّوا بالإحرام فقلت: مَهْ، فقيل لي: هلك رسول الله- ﷺ -.

ومثله قول الحَجَّاج لليلىٰ الأَخْيَلِيَّة: ثم مَهْ قالت: ثم لم يلبث أن مات.

وحكى الكسائي، أن بعض كنانة يقولون: مَعِنْدَكَ ومَصنعْتَ، فيحذفون الألف دون جرّ ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف.

وفي الاقتصار على الميم (في مَعِنْدَكَ)[1] و(مَصَنَعْتَ)، دليل على أن الهاء في قول أبي ذؤيب والحجاج هاء سكت لا بدل من الألف كما زعم الزمخشري، لأنها عوملت معاملة المتصلة بالمجزوم من السقوط وَصْلاً والثبوت وقفاً، ولو كانت بدلاً من الألف لجاز أن يقال في الوصل: مه عندك ومه صنعت.

[١٤٢٨] حديث: «**يدُ اللهِ مَــلأى لا تغيضها نَفَقَةٌ سَحَّاء الليل والنهار**»[2].

قال القاضي عياض: ضبطنا (سحّاء) على القاضي أبي علي وغيره بالمد على الوصف، وعند أبي بحر سحّاً على المصدر، وانتصب الليل والنهار على الظرف.

(السّحّ) الصبّ الدائم، ولا يقال في المذكر فيه أفعل، ومثله، دِيمَةٌ هَطْلَاء، لا يقال في مذكره هطل.

ووقع عند الطبري: لا يغيضها سحُّ الليلِ والنهارِ، بالإضافة، ورفعه على الفاعل، واليد مؤنثة، ووصفها بملأى هو الصواب وغيره خطأ.

---

(١) في ب، جـ (في ما عندك) وهو خطأ هنا.

(٢) المسند ٢/٣١٣، ٥٠٠ برواية: (يمين الله ملأى..) والبخاري تفسير سورة ١١، ٢، وتوحيد ١٩، ٢٢، ومسلم زكاة ٣٦، والترمذي ـ تفسير سورة ٥، ٣، وابن ماجه ـ مقدمة ١٣.

ورواه بعضهم (ملاء)[1] مثل ديماء، قيل يصح هذا على نقل الهمزة.

وقال النووي: ضبطوا سحّاء بوجهين، أحدهما: سحّاً بالتنوين على المصدر وهذا هو الأصح والأشهر.

والثاني: (سحّاء) بالمد على الوصف ووزنه (فعلاء) صفة لليد. و(الليل والنهار) في هذه الرواية منصوبان على الظرف.

وقال القرطبي: (سحّاء) بالمد والهمز والرفع على أنه خبر بعد خبر، والليل والنهار في هذه الرواية[2] منصوبان على الظرف متعلقان بما في (سحاء) من معنى الفعل، وهي الرواية المشهورة.

وروى: (سحّاً) منصوباً منوناً على أنه مصدر صدره محذوف يدل عليه قوة الكلام، كأنه قال سحّ سحّاً.

ويجوز أن يكون من باب قوله:

مَا إنْ يَمَسَّ الأَرْضَ إلاّ مَنْكِبٌ ... مِنْه وَحَرْفُ السَّاقِ طَيُّ المَحْمَلِ[3]

وروي لا يغيضها سحُّ الليلِ والنهار، برفع سح على أنه فاعل يغيضها، وخفض الليل والنهار بالإضافة على التوسع كما قالوا: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار.

وقال الطيبي: يجوز أن يكون (ملأى) و(لا يغيضها) و(سحّاً) و(أرأيتم) على تأويل مقول فيه، أخبار مترادفة ليد الله، وأن تكون الثلاثة الأخيرة وصفاً لملأى، وأن يكون أرأيتم استئنافاً، والهمزة للتقدير.

---

(١) في ب، جـ (بلا).

(٢) (في هذه الرواية) ساقطة من ب، جـ.

(٣) الشاهد لأبي كبير الهُذَلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٤، والخزانة ٣/٤٦٧، والخصائص ٢/٣٠٩ والسيوطي ٨١، وشرح التصريح ١/٣٣٤، وبلا نسبة في المرتجل ٣١١، والأشموني ٣/١٢١، والمقتضب ٣/٢٠٣.

و(عرشه على الماء) حال من ضمير خلق وكذا وبيده الميزان منه أو من االضمير في خلق وكذا وبيده الميزان منه أو من الضمير في خبر كان لأنّ في اسم كان خلافاً فهل يقع منه حال أم لا؟

وقال النووي: روي (ملأن)، وقالوا هذا غلط من رواه وصوابه ملأى بلا نون.

قال الطيبي: إن[1] أرادوا هذه الرواية نقلاً فلا نزاع، أو معنىً لعدم مطابقة خبر المبتدأ تأنيثاً وتذكيراً فلا، لأن معنى يد الله: إحسانه وإفضاله فاعتبر المعنى وذكر، أنشد صاحب الكشاف:

نبئتُ نعمىٰ عَلَى الهِجْرانِ عاتبة سقياً ورعياً لذاك العاتبِ الزَّارِي[2]

وقال الكرماني: يروى (سحّاً)، بلفظ المصدر، ويروى بالمد خبراً آخر.

وقوله: (وعرشه على الماء) جملة حالية عن فاعل (لم ينقص).

[١٤٢٩] حديث: «مَا مِنْ نَبِيٍّ مِنَ الأَنبياءِ إلَّا أعطيَ مَا مِثْلُهُ آمن عَلَيهِ البشرُ»[3].

قال الكرماني: فإن قلت: الإيمان تستعمل بالباء وباللام لا بعلى، قلت، فيه نضمن معنى الغلبة، أي مغلوباً عليه. مع أن حروف الجر يُقام بعضها مقام بعض.

قال الطيبي: لفظ (عليه)[4]، هو حال، أي مغلوباً عليه في التّحدي والمباراة، أي: ليس نبيّ إلا قد أعطاه الله من المعجزات الشيء الذي صفته أنه إذا شوهد اضطرَّ الشاهد إلى الإيمان به.

---

(١) في ب، جـ (إذا).

(٢) قائله النابغة الذبياني في ديوانه (دار المعارف) برواية: «أنبئت نعماً».

(٣) المسند ٣٤١/٢، ٤٥١ برواية: (ما من الأنبياء نبي..) والبخاري ـ فضائل القرآن ١، اعتصام١.

(٤) في ب، جـ (عمله).

[(قال)[1] و(مِنْ): الأولى زائدة والثانية بيانية و(ما) في (ما مثله) موصولة، وهي ثاني مفعولي (أعطى)، و(مثله) مبتدأ، و(آمن) خبره، والجملة صلة الموصول، والراجع إلى الموصول ضمير (عليه).

قوله: وإنما كان الذي أوتيت وحياً][2]، قال الكرماني، (إنّما) للحصر ومعجزته ما كانت منحصرة في القرآن.

قلت: المراد: النوع المختص به أو أعظمها وأفيدها، فإنه يشتمل على الدعوة والحجة.

[١٤٣٠] حديث: «**خَلَقَ اللهُ الرّحمة في مائةِ جُزْءٍ**»[3].

قال الكرماني: فإن قلت: ما معنى كلمة الظرفية والمعنى صحيح بدونها قلت: إمّا أن يقال: إنها زائدة كما في قوله:

وَفِي الرّحمنِ للضُّعَفَاءِ كَافٍ

أي: الرحمن لهم كافٍ، أو هي متعلقة بمحذوف وفيه نوع مبالغة، حيث جعلها مظروفاً لها، (يعني)[4] هو بحيث لا يفوق عليها شيء.

[١٤٣١] حديث: «**وكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانا**»[5].

قال الطيبي: يجوز أن يكون (إخوانا) خبراً بعد خبر، وأن يكون هو الخبر[6]،

---

(١) في أ (قال النووي) ووردت في موضع متأخر قليلاً.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد في موضع متأخر قليلاً في أ، ويبدو أنه سهو من الناسخ.

(٣) البخاري ـ رقاق ١٩ برواية: (إن الله خلق الرحمة).

(٤) في أ (معنى) والتصويب من ب، جـ.

(٥) المسند ١/٣، ٥، ٧، ٢/١٥٦، ٢٧٧، والبخاري ـ نكاح ٤٥، وفرائض ٢، أدب ٥٧، ٥٨، ومسلم ـ بر ٢٣، ٢٤، وأبو داود ـ أدب ٤٧، وابن ماجه ـ أطعمة ١.

(٦) في أ (أن يكون بدلاً وهو أن يكون الخبر)، والتصويب من ب، جـ.

و(عباد الله) منصوب على الاختصاص.

وقال الزركشي: انتصب (عباد الله) على النداء وحذف حرفه، و(إخوانا) خبر كان، ويجوز أن يكونا خبرين، ويجوز أن يكون (عباد الله) خبر (كان) وما بعده حال.

[١٤٣٢] حديث: «إنَّ اللهَ يَغارُ، وغيرةُ اللهِ أن لا يأتيَ المؤمنُ ما حَرَّمَ اللهُ»(١).

قال (النسائي)(٢): في جميع نسخ الصحيح: (أن لا يأتي) والصواب: (أن يأتي).

قال الكرماني: (لا) زائدة نحو: ﴿ما مَنَعَكَ أن لا تسجد﴾(٣).

وقال الطيبي: هو مبتدأ وخبر بتقدير اللام، أي: غيرة الله ثابتة لأجل أن لا يأتي.

[١٤٣٣] حديث: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أموالهم تكثّراً فإنّما هي جمر فليستقلّ منه(٤) أو ليستكثر»(٥).

قال الشيخ أكمل الدين: (أموالهم) بدل اشتمال من الناس، أي من سأل أموال الناس، و(تكثراً) مفعول، أي لأن يكثر ماله، لا للفقر والاحتياج(٦).

ويجوز أن يكون حالاً بمعنى متكثراً، و(تفعل) بمعنى (استفعل)، وضمير هي يعود إلى المسألة ويجوز أن يعود إلى الأموال.

---

(١) المسند ٢/٣٤٣، ٥٣٩ بلفظ قريب، والبخاري ـ نكاح ١٠٧، ومسلم ـ توبة ٣٦، والترمذي ـ رضاع ١٤.

(٢) في ب، جـ (الغساني).

(٣) سورة الأعراف ١٢، بلفظ (ألّا) بدل (أن لا).

(٤) (منه) ساقطة من أ.

(٥) المسند ٢/٢٣١، ٦/٤٥٤، ومسلم ـ زكاة ١٠٥، وأبو داود ـ زكاة ٢٤، وابن ماجه ـ زكاة ٢٦.

(٦) في ب، جـ (لا للفقر وأن لا يحتاج).

قوله: (فليستقلّ منه أو ليستكثر)، أمر بتهديد كقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾(1).

[١٤٣٤] حديث: «مَنْ سَلَكَ طريقاً يلتمسُ فِيهِ عِلْماً سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقاً إلى الجنّة»(2).

قال الشيخ أكمل الدين: (يلتمس) وما يتعلق به يجوز أن يكون (صفة)(3) لطريق ويجوز أن يكون حالاً من فاعل (سلك) وضمير (له) يعود إلى (من). وضمير (به) إلى السلوك المفهوم من (سلك) أو إلى الالتماس المفهوم من (يلتمس).

[١٤٣٥] حديث: «وأفضل الصيامِ بعدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شهرُ اللهِ المُحَرَّم»(4).

قال النحاس: دخلت الألف واللام في المحرم دون غيره من الشهور، وجاء من الشهور ثلاثة مضافات: شهر رمضان وشهرا ربيع، والباقي غير مضافات.

وقال الصلاح الصفدي: رأيت الفضلاء قد كتبوا بعض (الشهور)(5) بشهر كذا وبعضها لم يذكروا معه شهراً، وطلبت الخاصة في ذلك فلم أجدهم أتوا بشهر إلا مع شهر يكون أوله حرف (راء هو شهر ربيع وشهر رجب ورمضان)(6).

ولم أدر العلة في ذلك ولا وجه المناسبة، لأنه كان ينبغي أن يحذف لفظ شهر من هذه لأنه (يجتمع في ذلك راءان)(7).

---

(1) سورة الكهف ٢٩.

(2) ٢٥٣/٣، ٣٣٥، ٢٠٧، والبخاري ـ علم ١٠، وأبو داود ـ علم١، والترمذي ـ قرآن ١.

(3) (صفة) ساقطة من أ.

(4) المسند ٣٤٢/٢، ٣٤٤، ٥٣٥، ومسلم ـ صيام ٢٠٢، ٢٠٣، وأبو داود ـ صوم ٥٥، والترمذي ـ صلاة ٢٠٧، والنسائي ـ قيام الليل ٦.

(5) (الشهور) ساقطة من أ.

(6) في أ (راء الخاصة في ذلك وهو أشهر ربيع وشهراً رجب ورمضان). والتصويب من ب، جـ.

(7) في أ (يجتمع في ذلك وراء المناسبة أي وزان).

قلت: قد تعرض للمسألة من المتقدمين ابن درستويه فقال في الكتاب المتمم: الشهور[1] كلها مذكرة إلا جمادى وليس شيء منها يضاف إليه شهر إلا شهرا ربيع وشهر رمضان، قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ﴾[2]، وقال (الراعي)[3]:

شَهْـرَي ربـيعٍ ما تذوقُ لَبُـونـهـم إلّا حمـوضـاً وَخْـمَـةً ودَوِيلاَ[4]

فما كان من أسمائها اسماً للشهر أو صفة قامت مقام الاسم فهو الذي لم يجز أن يضاف الشهر (إليه)[5] ولا يذكر معه كالمحرم. إنّما معناه: الشهر المحرم وهو من الأشهر الحرم وكصفر[6]، وهو اسم معرفة كزيد من قولهم: صفر الإناء يصفر صفيراً إذا خلا. و(جمادى) وهي معرفة وليست بصفة وهي من جمود الماء. و(رجب) وهو معـرفة مثل صفر وهو من قولهم: رجبت الشيء أي أعظمته، لأنه أيضاً من الأشهر الحـرم، وشعبان وهو صفة بمنزلة عطشان من التشعبة والتفرق. وشوال، وهو صفة جرت مجرى الاسم وصارت معرفة، وفيها تشول الإبل.

و(ذي القعـدة) وهو صفة قامت مقام الشهر والقعود عن التصرف كقولك: هنا الرجل والجلسة، فإذا حذفت الرجل قلت: ذو الجلسة. وذو الحجّة مثلُه مأخوذ من الحجّ.

وأما الربيعان ورمضان فليست بأسماء ولا صفات له، فلا بد من إضافة شهر إليها

---

(١) في ب، جـ (والشهور).

(٢) سورة البقرة ١٨٥.

(٣) في أ (الأعشى) والتصويب من ب، جـ، وديوانه ٢٢٩.

(٤) ديوانه (راينهرت فايبهرت) ٢٢٩، من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان مطلعها:

ما بال دفـك بالـفـراش مذيلاً أقـذىً بعـينـك أم أردت رحـيلا

(٥) (إليه) ساقطة من أ.

(٦) في ب، جـ (وهو كصفر).

كقولك: شهر ربيع وشهر رمضان. ويدلك على ذلك أن رمضان (فعلان) من الرمضاء كقولك: الغليان. وليس الغليان بالشهر ولكن الشهر شهر الغليان وجعل رمضان اسماً معرفة للرّمضاء فلا يصرف لذلك.

فأما رواة الحديث فيرون أنه اسم من أسماء الله، وربيع إنما هو للغيث وليس الغيث بالشهـر ولكن الشهر شهر غيث، وصار ربيع اسماً للغيث معرفة كزيد. فإذا قلت: شهر ربيع الأول والآخر، صفتان لشهر وإعرابهما كإعرابه، ولا يكونان صفة لربيع، ولو كانا كذلك لكانا نكرتين ولكن مضافاً إلى معرفة وصار به معرفة.

[١٤٣٦] حديث: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهراً بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كلَّ يومٍ خمسَ مراتٍ ما تقول ذلك يبقي من دَرَنِه»[١].

قال ابن مالك[٢]: حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة في التذكير، ومن ثلاث إلى عشـر في التأنيث أن يضاف إلى أحد جموع القلة الستة، وهي أفعل وأفعال وفعلة وأفعلة، والجمع بالألف والتاء، وجمع المذكر السالم؛ فإن لم يجمع المعدود بأحد هذه الستة جيء بدله بالجمع المستعمل كقولك ثلاثة سِبَاع وثلاثة لُيُوث. ومنه قول أم عطية: جعلنا رأس بنت رسول الله ـ ﷺ ـ ثلاثة قرون. فإن كان للمعدود جمع قلة وأضيف إلى جمع كثرة لم يقس عليه كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٣]، فأضيفت ثلاثة إلى قروء وهو جمع كثرة مع ثبوت أقراء، وهو جمع قلة، ولكن لا عدول عن الاتّباع عند صحة السماع.

ومن هذا القبيل قول حمران: (ثم أدخل يمينه في الإناء ثلاث مرار)[٤] فإنّ مراراً

---

(١) البخاري ـ ٩ كتاب مواقيت الصلاة ـ ٦ باب الصلوات الخمس كفارة، برواية (خمساً)، والمسند ٢/٣٧٩، والنسائي ـ صلاة ٧.

(٢) شواهد التوضيح ٩٠.

(٣) سورة البقرة٢٢٨.

(٤) في شواهد التوضيح: (فأفرغ على كفيه ثلاث مرار)، وانظر البخاري ـ الوضوء ـ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً.

جمع كثرة وقد أضيف إليه ثلاث مع إمكان الجمع بالألف والتاء وهو من جموع القلة. فثلاث مرار نظير ثلاثة قروء.

وأما قوله ﷺ: (يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خمسِ مرات)، فوارد على مقتضى القياس لأن الجمع بالألف والتاء جمع قلة.

وأما قول عائشة رضي الله عنها: (ثمّ صبَّ على رأسه ثلاث غُرَفٍ) فالقياس عند البصريين أن يقال: ثلاث غرفات لأن الجمع بالألف والتاء جمعة قلة، والجمع على (فُعَل) عندهم جمع كثرة.

والكوفيون يخالفونهم فيرون (فُعَلاً)، و(فِعَلاً) من جموع القلة، ويعضد قولهم قول عائشة: ثلاث غرف وقول الله: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾.[1].

وَيعضد قولهم في (فِعل) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾[2]، (فأضاف (ثلاث) إلى غرف (وعشر) إلى سور، و(ثماني) إلى حجج)[3] مع إمكان الجمع بالألف والتاء، دليل على أن (فُعَلاً) و(فِعَلاً) جَمْعا قلة للاستغناء بهما عن الجمع بالألف والتاء.

والحاصل أن ثلاث غرف إن وجه على مذهب البصريين، ألحق بثلاثة قروء، وإن وجّه على مذهب الكوفيين فهو وارد على مقتضى القياس.

وأما قوله ﷺ: «ما تقول ذلك يبقى من درنه» ففيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة، والشرط أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً إلى المخاطب متصلاً باستفهام نحو:

---

(١) سورة هود ١٣.

(٢) سورة القصص ٢٧.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من أ.

مَتَى تقولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[1]

ومنه الحديث المذكور لأنه قد تقدم فيه «ما» الاستفهامية ووليها فعل القول (مضارعاً)[2] مسنداً إلى المخاطب فاستحق أن يعمل عمل فعل الظن فـ(ذلك) في موضع نصب مفعول أول و(يبقى) في موضع نصب مفعول ثان، وما الاستفهامية في موضع نصب[3] بـ(يبقي) وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام، والتقدير: أيّ شيء تظنّ ذلك الاغتسال يبقي من درنة. ومن إجراء فعل القول مجرى فعل الظن على اللغة المشهورة، قول النبي ﷺ: «اَلبِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ»[4]، أي البرُّ تظنون بهنّ»، وفي رواية عائشة: «البِرَّ تُرَوْنَ بِهنّ»، ومعنى تقولون: تظنون و(البر) مفعول أول (وبهنّ) مفعول ثان وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وقال الطيبي: (لو الامتناعية تقتضي أن تدخل على الفعل الماضي وأن تجاب، والتقدير: لو ثبت نهر بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم لما بقي من درنه، فوضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريراً، إذْ هو متعلق الاستخبار، أي: خبروني هل يبقى لو كان كذا)[5].

وقوله: (فذلك مثل الصلوات الخمس).

قال الطيبي ثم قال[6] الكرماني: (الفاء) فيه جواب شرط محذوف، أي: إذا أمرتم بذلك وصح عندكم فهو مثل الصلوات.

---

(١) الشاهد لهدبة بن خشرم، من شواهد ابن عقيل ١/١٥٥، والأشموني ٢/٣٦، والهمع ٢/٢٤٦.

(٢) في أ (مضارعها) والتصويب من ب، جـ، وشواهد التوضيح (ط العراق) ١٥١.

(٣) (موضع) ساقطة من أ.

(٤) في أ (بمن) والتصويب من ب، جـ. والحديث في البخاري ـ ٧ اعتكاف ـ باب **الأجنبية في** المسجد.

(٥) **في أ (لو الامتناعية تقتضي الانتجاز أي أخبروني هل يبقى لو كان). وباقي الكلام ساقط من أ.**

(٦) (قال) من ب، جـ.

[١٤٣٧] حديث: «آيةُ المنافقِ ثَلَاثٌ: وإِنْ صلَّى وصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ»[١].

قال الطيبي: هذا الشرط اعتراض وارد للمبالغة لا يستدعي الجواب.

[١٤٣٨] حديث: «المسلمُ مَنْ سَلِمَ النّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، والمؤمنُ من أَمِنَهُ النَّاسُ[٢] على دمائِهم وأموالِهم»[٣].

قال الطيبي: التعريف في المسلم والمؤمن للجنس.

قال ابن جنّي: من عادتهم أن يوقعوا على الشيء الذي يختصونه بالمدح اسم الجنس، ألا تراهم كيف سمّوا الكعبة بالبيت وكتاب سيبويه بالكتاب.

وقال الراغب: كل اسم فرع فإنه يستعمل على وجهين: أحدهما: دلالته على المسمى، فصلا بينه وبين غيره.

والثاني: لوجود المعنى المختص به وذلك هو الذي يمدح به.

[١٤٣٩] حديث: «فَقَضَى رسـولُ اللَّهِ ﷺ بِديَتِهَا على العاقلة[٤]، وفي جنينها (غرّة[٥]عبد أو أمة[٦])»[٧].

---

(١) البخاري ـ شهادات ٢٨، ومسلم إيمان ١٠٧، ١٠٩، والترمذي ـ إيمان ١٤.

(٢) (الناس) ساقطة من أ.

(٣) المسند ٢/١٩٥، ٢٠٩، والبخاري ـ إيمان ٥، ورقاق ٢٦، ومسلم ـ إيمان ٦٤، ٦٥، وأبو داود ـ جهاد٢، والترمذي ـ قيامة ٥٢، وإيمان ١٢، والنسائي ـ إيمان ٨، ٩، ١١، والدارمي ـ رقاق ٤، ٨.

(٤) (على العاقلة) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ، وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٣٨.

(٥) في أ (غيرة)، والتصويب من ب، جـ وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٣٨.

(٦) في ب، جـ (غرة أو عبد) والتصويب من أ، وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٣٨.

(٧) المسند ٢/٢٧٤، وانظر ٢/٤٩٨.

قال أبو البقاء[1]: التقدير: وقال في جنينها غرة فحذف القول للعلم به.

[١٤٤٠] حديث: «**لَقَدْ ظننتُ أَنْ لا يسألَني عَنْ هذا الحديثِ أَحَدٌ أوَّلَ مِنْك**»[2].

قال أبو البقاء[3]: نصب (أول) هنا على الحال في معنى لا يسألني أحد سابقاً لك، وجاز نصب الحال من النكرة لأنها في سياق النفي، فتكون عامة كقولهم: ما كان[4] أحدٌ مثلك، وما في الدار أحدٌ خيراً منك.

وقال الزركشي, روي (أول) بالرفع والنصب، فالرفع على الصفة أو البدل من أحد، والنصب على الظرفية.

وقال القاضي عياض: على المفعول الثاني لظننت.

وقوله: (لما رأيت من حرصك على الحديث) قال الكرماني: (ما) موصولة والعائد محذوف، و(مِنْ) بيانية أو مصدرية، و(مِنْ) تبعيضية مفعول رأيت، أيَ لرؤيتي بعض حرصك.

وقوله: (أسعد الناس من قال لا إله إلّا الله . . . الحديث).

قال الكرماني: فإن قلت: المشرك والمنافق لا سعادة لهما، وأفعل التفضيل يدل على الشركة، قلت: الأفعل بمعنى الفعيل بمعنى سعيد الناس كقولهم: (الناقص والأشج أَعْدَلا بني مروان) يعني: عادلا بني مروان، أو هوبمعناه الحقيقي المشهور.

والتفضيل بحسب المراتب، أي هو أسعد الناس ممن لم يكن في هذه المرتبة

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٣٨،

(٢) المسند ٢/٣٧٣، والبخاري ـ باب صفة الجنة والنار ٤/٩٠ برواية (لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث. . . .).

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٣٩.

(٤) كان هنا تامة بمعنى (وجد).

من الإخلاص المؤكد البالغ غايته. وأيضاً فإن الكفار يدخلون في شفاعة النبي للاستراحة من هول الموقف، لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها.

وقوله: (من قلبه).

قال الكرماني: يجوز أن يتعلق بقوله (خالصاً) أو بقوله (قال)، والظاهر الثاني. فإن تعلق بقال فلغو وإلا فمستقر إذ تقديره حينئذ: ناشئاً من قلبه، فإن كان لغواً، فلا محل له من الإعراب أو مستقرّاً فمنصوب على الحال.

[١٤٤١] حديث: «**مَا أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة، قالا: الجوع الجوع، قال: والذي نفسي بيده لأخرجني**[١] **الذي أخرجكما**»[٢].

قال أبو البقاء: التقدير لقد أخرجني، كقول امرىء القيس:

حلفتُ لَهَا باللهِ حلفةَ فاجرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ[٣] حديثٍ ولا صالِ[٤]

وهو جواب قسم محذوف.

[١٤٤٢] حديث: «**مَنْ صَامَ رمضانَ إِيماناً واحتساباً**»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: في نصبه وجهان أحدهما: هو مصدر في موضع الحال، أي من صام مؤمناً محتسباً كقوله تعالى: ﴿**يَأْتِينَكَ سَعْياً**﴾[٧]، أي ساعيات.

---

(١) في أ، ب، جـ (لأخرجن) والتصويب من كتاب إعراب الحديث النبوي ١٣٩، وانظر التخريج.

(٢) مسلم ـ كتاب الأشربة ـ باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه ٦/ ١١٦، وانظر: الموطأ ـ صفة النبي (ﷺ) (٥٨٠).

(٣) «من» ساقطة من ب، جـ.

(٤) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، والأصول ١/ ١٨٢ والسيوطي ١١٨، والدرر ١/ ٩٦، ٢/ ٤٨ والخزانة ٤/ ٢٢١ وشرح المفصل ٩/ ٢٠، وشواهد التوضيح ١٦٨.

(٥) المسند ٢/ ٢٣٢، وتمامه: (غفر له ما تقدم من ذنبه)، وانظر أيضاً المسند ٢/ ٢٤١، ٤٧٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٣٩.

(٧) سورة البقرة ٢٦٠.

والثـاني: هو مفعـول لأجله، أي: للإيمـان والاحتسـاب ونظيره في الوجهين ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً﴾[1].

قال الكـرماني: فإن قلت: بم انتصب (إيماناً واحتساباً)، قلت: مفعول له أو تمييز، فإن قلت: هل يصح أن يكون حالاً بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل، أي مؤمناً محتسباً قلت: يصح بكلفة في توجيهه. فإن قلت: شرط التمييز أن يقع موقع الفاعل نحو: طاب زيد نفساً، اطّراد هذا الشرط ممنوع، ولئن[2] سلمناه فهو أهم من أن يكون فاعلاً بالفعل أو بالقوة فهو في معنى إضافة الإيمان.

قال وقوله: (غفر له ما تقدم من ذنبه)، (من) متعلقة بغفر، أي غفر من ذنبه ما تقدم، فهو منصوب على[3] المحل، أو هي مبينة لما تقدم فهو مرفوع المحل، لأنّ ما تقدم هو مفعول ما لم يسمّ فاعله.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: إذا كان الظرف اسم شهر غير مضاف إليه شهر كقولك: اعتكفت رمضان، فلجميع أجزائه قسط من العمل لأن كل واحد من أعلام الشهر إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوماً.

ولذلك (قال)[4] النبي - ﷺ - «من صام[5] رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»، ولم يقل: من قام شهر رمضان، إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد جميع الشهر وأن يريد بعضه، كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾[6].

---

(١) سورة سبأ ١٣.

(٢) في ب، جـ و(لكن) والتصويب من أ.

(٣) (على) ساقطة من أ.

(٤) (قال) ساقطة من أ.

(٥) في أ، ب، جـ (قام).

(٦) سورة البقرة ١٨٥.

وإنما الإنزال في ليلة منه و(هي ليلة) القدر.

وأجرى أبو الحسن بن خروف أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور، فجعل قول القائل: سير عليه الخميس مقصوراً على التعميم. وقوله: سير عليه يوم الخميس محتملاً للتعميم والتبعيض، وفيما رآه[1] نظر. ومثل رمضان وغيره من أعلام الشهور المجردة ما استحق التعميم: الأبد والدهر والليل والنهار، معرّفة بالألف واللام، فإذا قيل: كان ذلك الأبد أو الدهر فلا يصلح أن يراد به غير التعميم إلا من قصد المبالغة مجازاً كما يقول القائل، أتاني أهل الدنيا، وإنما أتاه ناس منهم.

قال سيبويه: ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً من الظرف كله قولك: سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد.

ثم قال: ولا تقول لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً فيه، ولا لقيته الليل والنهار وأنت تريد لقاءه في ساعة دون (الساعة)[2]، هذا نصه.

قلت: ومن أمثلة ذلك في الحديث في الأبد: لا صام من صام الأبد.

وفي الدهر: من صام الدهر ضيقت عليه هكذا. ولو أحسنت إلى إحداهنّ الدهر ثم رأين منك سيئاً، قالت ما رأيت منك خيراً قط.

و(في الليل والنهار): (يد الله ملأى لا يغيضها نفقة سحّاء الليل والنهار).

وفي أعلام الأيام على رأي ابن خروف: «من صام من شهر حرام الخميس والجمعة والسبت كتب له عبادة سنتين».

[١٤٤٣] حديث: **«إنَّ اللهَ جَعَلَ الحقَّ عَلَى لسانِ عُمَر»**[3].

---

(١) في أ، ب، جـ (وهو ليلة القدر).

(٢) في ب، جـ (الساعات).

(٣) المسند ٢/٥٣، ٩٥، ٥/١٤٥، والترمذي ـ مناقب ١٧، وابن ماجه ـ مقدمة ١١.

قال الطيبي: ضمّن جعل معنى أجرى فعدّاه بعلى.

[١٤٤٤] حديث مَاعِز ـ قوله: «**فَمَا نِلْتُمَا مِنْ عِرْضِ أَخِيكُمَا**[١] **آنِفاً أَشَدّ**»[٢].

قال المظهري: (ما) الموصولة مع صلتها مبتدأ وأشد خبره والعائد محذوف أي, ما نلتماه.

[١٤٤٥] حديث: «**فنِعْمَ المُرضِعَةُ وبئستِ الفاطمةُ**[٣]»[٤].

قال المظهري: لفظة (نِعْمَ وبِئْسَ) إذا كان فاعلهما مؤنثاً جاز إلحاق تاء التأنيث وجاز تركها فلم يلحقها هنا في نعم وألحقها في بئست.

وقال الطيبي: وجاز تركها فلم تلحقها، وإنّما لم يلحقها لأن المرضعة مستعارة للإمارة، وهي وإن كانت مؤنثة إلا أن تأنيثها غير حقيقي وألحقها ببئس لكون الإمارة حينئذ داهية دهياء.

[١٤٤٦] حديث: «**إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّم لسبعين**[٥] **خريفاً**»[٦].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: **إنه** استدل به من قال على أنّ (إنّ) تنصب **الجزأين**، ومنه قولّ الشاعر:

إِذا اسْـوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطَاكَ خِفَـافـاً إِنَّ حرّاسَنَـا أُسْـدَا[٧]

(١) في ب، جـ (نلقا من عرض احتكما).

(٢) أبو داود ـ حدود ٢٣.

(٣) في أ (النائحة).

(٤) المسند ٢/٤٤٨، ٤٧٦ والبخاري ـ أحكام ٧، والنسائي ـ بيعة ٣٩، وقضاة/٥.

(٥) في ب، جـ (سبعين).

(٦) مسلم ـ إيمان ٣٢٩.

(٧) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في الدرر ١٠/١١، والسيوطي ٤٥، وجامع الشواهد ١/١٨، وبلا نسبة في الخزانة ٤/٢٩٤، والأشموني ١/٢٦٩، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٦٢٢، برواية (إذا التفّ جنح . . .).

ولا حجة في ذلك لإمكان ردّه إلى ما أجمع على جوازه بأن يحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، و(لسبعين خريفاً): مميز به ظرف.

وقال النووي: وقع في بعض الأصول (لسبعون) بالواو وهو ظاهر وفيه حذف تقديره: إن مسافة قعر جهنم سبعين سنة. ووقع في معظم الأصول والروايات لسبعين بالياء، وهو صحيح أيضاً.

أما على مذهب من يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره[1] فيكون التقدير: سير سبعين خريفاً.

وأما على أن قعر جهنم مصدر، يقال: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون سبعين ظرف زمان وفيه خبران.

التقدير: إن بلوغ قعر جهنم الكائن في سبعين خريفاً.

(وقال الرضي: المروي: إن قعر جهنم لسبعون خريفاً أو إن في قعر جهنم لسبعين خريفاً)[2].

وقال القرطبي: الأجود رفع (لسبعون) على الخبر، وبعضهم يروونه (لسبعين) يتأول فيه الظرف وفيه بعد.

وقال الشُّلُوبين في شرح الجزولية: استدل الكوفيون على أنّ (إنّ) تنصب الجزأين بقوله ﷺ: «إنَّ قَعْر جهنم لسبعين خريفاً».

والجواب: إن تقديره: لعميق أولها. و(سبعين خريفاً) ظرف زمان نائب مناب عميق أولها، وللدلالة عليه من جهة المعنى.

---

(١) في أ (خبره) والتصويب من ب، جـ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، جـ.

حديث: «ألا سائلَ يعطى ألا داع يجاب، ألا سقيمَ يَسْتَشْفِي فَيُشْفَىٰ، ألا مذنبَ يستغفرُ فَيغفر له»[1].

قلت: (ألا) هذه ليست التي للاستفتاح، ولا التي للعرض والتحضيض، ولا التي تختص بالفعل، بل هي المركبة من همزة الاستفهام ولا النافية للجنس.

قال الأندلسي: وقد تكون ألا المركبة من همزة الاستفهام، و(لا)، ويكون لها حينئذ معنيان: الإنكار والتوبيخ، والثاني التمني، ولا يتغير حكمها ولا عملها عما كانت عليه قبل التركيب.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: إذا اقترنت همزة الاستفهام بلا في غير تمنٍّ وعرض فلها مع مصحوبها من تركيب وعمل ما كان لها قبل الاقتران نحو: لا رجلَ في الدار بالفتح، قال الشاعر:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فرسانَ عاديةٌ[2] ... ...

وقال:

أَلا ارعواءَ لِمَنْ ولَّتْ شبيبتُهُ[3] ... ...

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تمن ولا عرض في توبيخ وإنكار.

وزعم الشلوبين: أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ، وردّ على الجُزُولِي إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز لكنه قليل.

---

(١) المسند ١/١٢٠، والدارمي - صلاة ٦٨.

(٢) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢٣، وقيل لخِدَاشِ بن زهير، انظر: سيبويه ١/٣٥٨، والسيوطي ٢/١٠٣، والمغني (ط بيروت) ٩٦ وعجزه (إلّا تجشؤكم حول التنانير).

(٣) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ١/١٥٣؛ والمغني (ط بيروت) ٩٦، وعجزه (وآذنت بمشيب بعده هرم).

ومثال ورودها في تمنّ قوله:

أَلَا عمــرَ ولّــى مستــطاعٌ رجــوعُــه فَيَرْأَبَ ما أَثْــأَتْ يدُ الــغُــفَــلَاتِ[1]

فنصب يرأب لأنه جواب تمنٍّ مقرون بالفاء. ويجوز إجراء (لا) مجرى ليس فيما يقصد به تمنّ من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنصيص على العموم.

وقال في شرح الجزولية: إذا قصد بألا التمني امتنع الإلغاء عند سيبويه لا عند المازني والمبرد.

[١٤٤٧] حديث قتل خبيب:- قوله: «حتّى أجمعوا قتله»[2].

قال أبو البقاء[3]: (أجمع) يتعدى بنفسه إلى واحد ولا يحتاج إلى حرف جرّ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[4]، وقال الحارث:

أجــمــعُــوا أمــرَهــم بليلٍ فلمَّــا أصبــحُــوا أصبحتْ لهم ضَوْضَــاءُ[3]

قوله: (لولا أن تظنّوا ما بي جزع).

قال القــاضي عياض: الوجه: (جزعاً) مفعول ثان لتظنّوا، و(ما) بمعنى الذي مفعول أول، وليست (ما) نافية إلا إذا صحت رواية الرفع في جزع.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل ١/٣٥٠، والسيوطي ٧٦، وشرح التصويب ٢١/٢٤٥، والمغني ٢/٣٦١، والأشموني ٢/١٥.

(٢) المسند ٢/٢٩٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٣٥.

(٤) سورة يونس ٧١.

(٥) البيت للحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُرِي من معلقته، وانظر شرح القصائد السبع الطوال ٥٤٢، وفي إعراب الحديث ١٣٥.

[١٤٤٨] حديث: «**قصّة أبي طالب: (لَوْلَا تُعَيِّرني قُرَيش)**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (لولا) هذه يقع بعدها الاسم، وقد جاء الفعل بعدها و(أنْ) معه مقدرة، أي: لولا أن تعيرني، وإذا حذفت (أن) فمن العرب من يرفع الفعل المذكور ومنهم من ينصبه بتقدير (أنْ) ويدل عليه، أي أن (لولا)[٣] هذه هي التي تقتضي (الاسم)[٤]، أن لها جواباً قوله: (لأقررت بها عينك).

[١٤٤٩] حديث: «**مَنْ أطاعني فقدْ أطاعَ الله، ومَنْ يعصيني فقد عصى الله**»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: فيه وجهان:

أحدهما: أن يجعل (مَنْ) بمعنى الذي فلا يجزم، أي أن الذي يطيعني يطيع الله، والماضي بمعنى المستقبل. والثاني: أن تكون شرطية، ولكنه أثبت الياء في يعصيني إما للإشباع، أو قدر الحركة على الياء وحذفها بالجازم فبقيت لا حركة عليها مقدرة.

وأما (مَنْ) التي في باقي الحديث فشرطيّة.

[١٤٥٠] حديث: «**كـلُّ أهـلِ (الجنّةِ)[٧] يَرَى مقعدَه من النّارِ فيقولُ: لولا أنّ الله**

---

(١) المسند ٢/٤٣٤، وفيه: (لولا أن تعيرني)، وكذلك في رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه في المسند أيضاً ٢/٤٤١.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٣٥.

(٣) في ب، جـ (ويدل على أن لولا هذه . . .).

(٤) (الاسم) ساقطة من أ.

(٥) المسند ٢/٢٨٦، ٤١٦، ٥١١، ٤٦٧، ولفظه في الصفحة ٣٨٦، (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني . . . إلخ).

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٣٦.

(٧) في أ (النار) والتصويب من ب، جـ، وإعراب الحديث النبوي والمسند.

هداني فيكونُ له شكر»(1).

قال أبو البقاء(2): (شكر) في هذه الرواية مرفوع ووجهه أن يكون قوله (فيكون) بمعنى يحدث، وهي كان التامة، (شكر) فاعلها، ولو روي بالنصب لكان خبر (كان).

[1451] حديث: **«إِذَا كَانَ النّصفُ مِنْ شعبان فأمسِكوا عن الصومِ حتّى يكونَ رمضانُ»**(3).

قال أبو البقاء(4): أي حتى يجيء، كقول الشاعر:

إِذَا كانَ الشتاءُ فَأَدْفِئُوني(5) ... ...

[1452] حديث: **«مَا مِنْ صاحبِ ذَهَبٍ ولا فضّةٍ لا يُؤَدِّي مِنْها حقَّها»**(6).

قال التوربشتي: أنّث الضمير ذهاباً إلى المعنى إذ لم يرد بها الشيء الحقير بل جملة وافية من الدراهم والدنانير، وإمّا على تأويل الأموال وإما عوداً به إلى الفضة فإنها أقرب كما قال تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا﴾**(7).

قوله: (صفحت له صفائح).

قال الطيبي: (صفائح) يروى مرفوعاً بصفحت ومنصوباً على أنه مفعول ثان، وفي

---

(1) المسند 2/512.

(2) إعراب الحديث النبوي 137.

(3) المسند 2/442.

(4) إعراب الحديث النبوي 137.

(5) الشاهد للربيع بن ضبع الفَزَاري في: الخزانة 3/307، والأزهري 194 والاقتضاب 369، وهو بلا نسبة في: الهمع 1/116، وشرح شذور الذهب 354، وتتمته: فإن الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ.

(6) مسلم ـ زكاة 24.

(7) سورة التوبة 34.

الفعل ضمير الذهب والفضة، وأنّث إما بتأويل السابق، وإما على التطبيق بينه وبين المفعول الثاني الذي هو قوله: (فأحمي عليها من نار جهنم).

قال في الكشاف، فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾[1].

قوله: (فيرى سبيله):

قال الطيبي: الضمير المرفوع فيه قائم مقام الفاعل، وسبيله: ثاني مفعوليه.

وقال النووي: ضبطناه بضم الياء وفتحها وبرفع لام سبيله ونصبها.

قوله: (قيل: يا رسول الله فالإبل).

قال الطيبي: الفاء متصل بمحذوف أي عرفنا حكم النقدين فما حكم الإبل.

قوله: (بطح لها).

قال التوربشتي: روى بطح له بالتذكير وهو خطأ رواية ومعنى، لأن الضمير المرفوع في الفعل لصاحب الإبل، والمجرور للإبل فلا يستقيم لأن المبطوح المالك لا الإبل.

قال الطيبي: أما التمسك بالرواية فمستقيم، وأما بالمعنى فلا، ولا يجوز أن يذكر الضمير لإرادة الجنس أو للتأويل المذكور، وأنشد ابن جني:

مِثْل الفراخِ نُتِفَتْ حَوَاصِلُهْ[2]

على أنه يجوز أن يرجع الضمير لصاحب الإبل، ويكون الجار والمجرور قائماً

---

(١) الكلام في هذا الموضع مبتور في أ، ب، جـ، والآية من سورة التوبة ٣٥. انظر الكشاف ١٨٧/٢ تجد قوله: (وهلا قيل: تحمي من قولك: حمى الميسم وأحميته، ولا تقول: أحميت على الحديث؟ قلت: معناه: أن النار تحمى عليها: أي توقد ذات حمى وحر شديد من قوله ـ نار حامية ـ ولو قيل: يوم تحمى لم يعط هذا المعنى..)

(٢) الشاهد بلا نسبة في المحتسب ١٥٣/٢.

مقام الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ[1]﴾[2].

قوله: (أوفر ما كانت).

قال الطيبي: (أوفر)، مضاف إلى «ما» المصدرية والوقت مقدر، وهو منصوب على الحال من المجرور (للإبل)[3] وجاز وقوعه حالاً ولا يمنعها إضافته إلى المعرفة، لأن الإضافة فيه غير محضة بدليل قولهم: مررت برجل أفضل الناس. وإن كان لصاحب الإبل فهو خبر مبتدأ محذوف على الاستئناف.

وقوله: (لا يفقد منها فصيلاً واحداً)[4] حال أيضاً إما مترادفة، إن كان صاحب الحال الضمير في (بطح) أو متداخلة إن كان صحاب الضمير المستتر في كانت التامة الراجع إلى الإبل لوجود الضمير في منها.

وقوله: (تظافره)، حال أيضاً مترادفة أو متداخلة على التقديرين لوجود ضمير المذكر والمؤنث، ويجوز أن تكون استئنافاً كأنه لما قيل: بطح صاحب الإبل لإبله حال كونها قوية تامة مع جميع فصلانها غير فاقدة منها شيئاً اتجه السائل أن يقول: لمَ بطح لها؟ أجيب: لتطأه إلى آخره.

وعلى هذا حكم قوله: كلما مرّ عليه أخراها رد عليه أولاها في الحالية والاستئنافية، أي تطؤه دائماً.

[١٤٥٣] حديث: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بخيرِكم مِنْ شَرِّكُمْ»[5].

قال الطيبي: (من شركم) حال أي أخبركم بخيركم مميزاً من شركم.

---

(١) (رجال) ساقطة من ب، جـ.

(٢) سورة النور ٣٦، ٣٧.

(٣) في ب، جـ (إن كان الضمير المجرور للإبل).

(٤) في ب، جـ (لا نفقة منها مضلاً واحداً).

(٥) الترمذي ـ فتن ٧٦، ٧٧.

[١٤٥٤] حديث: «**تَجِدُونَ مِنْ خيرِ النّاسِ أشدّهم كراهيةً لهذا الأمرِ حتّى يقعَ فِيهِ**»[(١)].

قال الطيبي: (من خير الناس) ثاني مفعولي (تجدون) والأول قوله: (أشدهم)، ولما قدم المفعول الثاني أضمر في الأول الراجع إليه كقولك: على الثمرةِ مثلَها زُبْداً.

ويجوز أن يكون المفعول الأول: (خير الناس) على مذهب من يجيز زيادة (مِنْ) في الإثبات.

وقوله: (حتى يقع فيه)، يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون غاية تجدون، أي تجدون خير الناس أشدهم كراهية حتى يقع فيه فحينئذ لا يكون خيرهم. والثاني: (أنها غاية أشدّ) أي يكرهه حتى يقع فيه فحينئذ يعينه الله عليه فلا يكرهه.

[١٤٥٥] حديث: «**وَيْلٌ للأُمَرَاءِ**»[(٢)].

قال الطيبي: (ويل) مبتدأ و(للأمراء) خبره.

[١٤٥٦] حديث: «**مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ**[(٣)] **رَجُلٌ مُمْسِكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ في سبيلِ اللهِ يطيرُ على مَتْنِهِ**»[(٤)].

قال الطيبى: (يطير) إما صفة بعد صفة أو حال من الضمير في (ممسك).

---

(١) المسند ٤١٨/٢، والبخاري ـ مناقب ١، ٢٥.

(٢) المسند ٣٥٢/٢، وانظر الحاكم ٩١/٤، وابن حبان ١٥٥٩.

(٣) (لهم) ساقطة من ب، جـ.

(٤) المسند ٣١٠/١، ٣٩٦/٢، ٤٤٣، ٥٢٣، والترمذي ـ جهاد ١٨، ومسلم ـ إمارة ١٢٥، والنسائي ـ زكاة ٧٤، وابن ماجة ـ فتن ١٣، والموطأ ـ جهاد ٤.

قوله: (كلّما سمع)، صفة طار عليه، طار جواب (كلما) و(موضع) جوابه حال من فاعل يطير.

قوله: (يبتغي القتل والموت مظانه)، (مظانه) اشتمال من الموت فيكون مفعولاً به على الاتساع كقوله:

(ويوم شهدناه)، وذهب الشارحون إلى أنه منصوب على الظرفية من قوله: يبتغي.

[١٤٥٧] حديث: «**إِذَا اشتدَّ الحرُّ فأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلاةِ**»[١].

قال القرطبي والقاضي عياض: كلاهما في شرح مسلم وابن سيد الناس في شرح الترمذي، والشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود، (عن) هنا بمعنى الباء فإنها تأتي بمعناها كما تأتي الباء بمعنى عَنْ في قوله تعالى: ﴿**فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً**﴾[٢].

قالوا وقد تكون (عن) هنا زائدة، أي أبردوا الصلاة يقال: أبردوا كذا إذا فعله في برد النهار.

زاد العراقي: وقال بعضهم هو على تضمين (أبردوا) معنى أخّروا، وحذف مفعوله، تقديره: أخّروا أنفسكم عن الصلاة.

وقيل معناه: تأخروا عنها مبردين وهو مثل الذي قبله إلا أنه ضمّن أبردوا معنى فعل قاصر لا يحتاج (إلى تقدير)[٣] مفعول، وهو تأخروا.

قال القاضي عياض: وأما الرواية الأخرى: «أبردوا عن الحرّ في الصلاة» فبيّن المعنى، أي افعلوا في الصلاة وأقصروا بها عن الحر.

---

(١) المسند ٣/٩ برواية (فأبردوا بالصلاة)، والبخاري ـ مواقيت ٩، ١٠ وأبو داود ـ صلاة٤، والترمذي ـ صلاة ٥، والنسائي ـمواقيت ٥، وابن ماجه ـ صلاة ٤، والدارمي ـ صلاة ١٤.

(٢) سورة الفرقان ٥٩.

(٣) (إلى تقدير) مكرر في ب.

قال الشيخ ولي الدين العراقي في مجموع له ومن خطّه نقلت: هذا جاز على أصل معنى (في) وهو الظرفية لكن فيه حذف وتقدير، وهو خلاف الأصل.

قال: والذي أقوله: إن (في) هنا يحتمل ثلاثة أوجه غير ما ذكره القاضي، أحدها: أن تكون للتعليل، فيكون التقدير: أبردوا عن الحر لأجل الصلاة كما في قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[1]، وقوله: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ عَذَابٌ﴾[2].

الثاني: أن تكون بمعنى الباء، كما في قوله: (أبردوا عن الصلاة) أي بالصلاة، وكقول زيد الخيل:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ يصيرونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى[3]

أي: بطعن الأباهر.

الثالث: أن يكون[4] من باب القلب نحو: عرض الحوضَ على الناقة[5].

قال الكرماني: فإن قلت: ما الفرق بين: أبردوا عن الصلاة وأبردوا بالصلاة، قلت: الباء هو الأصل وأما عَنْ ففيه تضمين معنى التأخير، أي تأخروا عنها مبردين.

وقيل هما بمعنى واحد، و(عن) تطلق بمعنى الباء كما يقال: رميت عن القوس، أي بها.

وقوله: (فأذن لها بنفسين[6]، نفس في الشتاء[7] ونفس في الصيف).

---

(١) سورة يوسف ٣٢.

(٢) سورة النور ١٤.

(٣) الشاهد لزيد الخيل، في الخزانة ١٤٨/٤، وهو بلا نسبة في الهمع ١٩٣/٤.

(٤) (تكون) مكررة في ب.

(٥) لعله أراد: عرض الناقة على الحوض.

(٦) في أ (بنفسهن) والتصويب من ب، جـ.

(٧) في أ (الشاه) والتصويب من ب، جـ.

قال الزركشي: بالجر فيهما على البدل.

وقوله: (أشدُّ ما تجدون من الحر).

قال الزركشي: بالكسر، على البدل من نفس، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي فهو، وبالنصب مفعولاً، بتجدون بعده.

وقال الكرماني: (أشد) بالجر بدلاً أو بياناً، وبالرفع أي هو أشدّ، محذوف المبتدأ، أو أشدّ ما تجدون من الحر منه. محذوف الخبر.

وقال الطيبي؛ جعْل (أشدّ) مبتدأ خبره محذوف أولى من عكسه لدلالة رواية البخاري، وأما الفاء في الخبر فلإضافة أشدّ إلى (ما) الموصولة أو الموصوفة.

[١٤٥٨] حديث: **«مَنْ منحَ منحةً بصدقةٍ راحتْ**[١] **صَبُوحها وغَبُوقها»**[٢].

قال النووي: هما منصوبان على الظرف، والصّبوح بفتح الصاد: الشرب أو النهار، والغبوق بفتح الغين: الشرب أو الليل.

قال وقال القاضي عياض: هما مجروران على البدل من قوله صدقة[٣]، ويصح نصبهما على الظرف.

وقال الشيخ أكمل الدين: الضمير في (غدت) وراحت للمنحة وبصدقة في موضع الحال.

[١٤٥٩] حديث: **«لو يعلمُ النّاسُ مَا فِي النداءِ والصفِّ الأولِ، ثم لا يجدوا إلا أنْ**

---

(١) في ب، جـ (من منح منحة غدت بصدقة وراحت بصدقة).

(٢) المسند ٤/٢٧٢، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٤، بلفظ فيه اختلاف، ومسلم ٣/٧٠ بلفظ مختلف، والترمذي - بر ٣٧.

(٣) (قوله) ساقطة من ب، جـ.

يَسْتَهِمُوا عليه لاستهموا»[1].

قال الكرماني: روي: (ثم لا يجدوا) فإن قلت، ما الموجب لحذف النون، قلت: جوز بعضهم حذف النون بدون الناصب والجازم.

قال ابن مالك: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه.

وقال الطيبي: أتى بثم المؤذنة بتراخي رتبة الاستهام عن العلم.

وقال ابن عبد البر: الضمير في عليه يعود إلى الصف الأول وهو أقرب مذكور هذا أوجه الكلام.

وقال غيره: يعود على معنى الكلام المتقدم فإنه مذكور مقول، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[2]، أي ومن يفعل المذكور.

وهذا أولى من الأول، لأنه راجع إلى الصف، ويبقي النداء ضائعاً لا فائدة له[3].

[١٤٦٠] حديث: «كانَ إِذَا دخلَ في الصّلاةِ رفعَ يَدَيْهِ مدّاً»[4].

قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: يجوز أن يكون المدّ مصدراً مختصّاً، والمصدر المختص ما كان مفسر النوع نحو: مشى القهقرى، وقعد القرفصاء واشتمل الصَّمَّاء، فإن القهقرى نوع من المشي، والقرفصاء نوع من القعود، والصماء نوع من

---

(١) المسند ٢/٣٠٣، ٥٣٣، والبخاري ـ أذان ٩، ٣٢، ومسلم ـ صلاة ١٢٩، والترمذي ـ مواقيت ٥٢، والموطأ جماعة ٦، نداء ٣.

(٢) سورة الفرقان ٦٨.

(٣) في ب، جـ: لا فائدة فيه.

(٤) المسند ٢/٣٧٥، ٤٣٤، ٥٠٠، ٦/٥٢، وأبو داود ـ صلاة ١١٧، والترمذي ـ مواقيت ٦٣، والدارمي ـ صلاة ٣٢.

المشي، والصماء نوع من أنواع الاشتمال. أو حالاً من (رفع) وإن كان مأخوذاً من مدّ النهار وهو ارتفاعه فيكون مصدراً في المعنى نحو: قعدت جلوساً، وقمت وقوفاً.

[١٤٦١] حديث: «إنّ الله حبسَ عَنْ مكّةَ الفيلَ وسلَّطَ عليهم رسولَه والمؤمنين، ألا وإنها لم تحلّ لأحد قبلي»[١].

قال الكـرمـاني: فإن قلت: (ألا) لها صدر الكلام فما المعطوف عليه بالواو، والمناسب أن يقال بدونها نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُونَ﴾[٢].

قلت هو عطف على مقدر أي: ألا إنّ الله حبس عنها وإنها لم تحل.

قوله: (ألا وإنها ساعتي هذه حرام).

قال: (حرام) خبر لقوله: (إنها)، فإن قلت: ما بال الخبر ليس مطابقاً للمبتدأ، قلت: لفظ حرام وإن كان في الأصـل صفة مشبهة، لكنه اضمحلت وصفيّته لغلبة الاسمية فتساوى التذكير والتأنيث فيه، وإنه مصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قوله: (فقال العباس: إلّا الإذخر).

قال: يجوز رفعه على البدل ممّا قبله، ونصبه على الاستثناء لكونه واقعاً بعد النفي.

قال ابن مالك في توضيحه: يجوز فيه (الرفع)[٣] على البدل مما قبله، والنصب وهو المختار، لكن الاستثناء وقع متراخياً عن المستثنى منه، فبعدت المشاكلة بالبدلية، ولكون الاستثناء أيضاً عرض في آخر الكلام، ولم يكن مقصوداً.

---

(١) المسند ٢/٢٣٨، والبخاري ـ علم ٣٩، ومسلم ـ حج ٤٤٧، ٤٤٨، وأبو داود ـ مناسك ٨٩، والدارمي ـ بيوع ٦٠.

(٢) سورة البقرة ١٢.

(٣) (الرفع) ساقطة من أ.

وقال الكرماني: مثل هذا يسمى بالاستثناء التلقيني، فإن قلت: ليس في كلام العباس ما يستثنى إلا (الإذخر) منه فما المستثنى منه؟

قلت: مثله ليس مستثنى بل هو تلقيني بالاستثناء فكأنه قال: قل يا رسول الله لا يُخْتَلَى ولا يُعْضَدُ شَجَرُها إلا الإذْخِرَ. وأما الواقع في لفظ الرسول فهو ظاهر أنه استثناء من كلامه السابق.

وقوله: (إلا الإذخر) مرتين، الثاني تأكيد للأول.

[١٤٦٢] حديث: «**لأنْ يمتلىءَ جَوْفُ رَجُلٍ قَيْحاً حتى يَرِيَهُ**»[١].

قال أبو الفرج: روي بإسقاط (حتى)، فنرى جماعة من المبتدئين ينصبون (يريه) جرياً على العادة في قراءة الحديث الذي فيه (حتى). وليس ههنا ما ينصب. سمعته من ابن الخشاب.

قال الزركشي: رواه الأصيلي بالنصب على بدل الفعل من الفعل، وإجراء إعراب (**يمتلئ**) على (يريه).

[١٤٦٣] حديث الذئب[٢] قوله: «**إنْ رَأَيْتُ كاليوم**»[٣].

قال الزمخشري في الفائق: أي: ما رأيت أعجوبة كأعجوبة اليوم، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

[١٤٦٤] حديث: «**يَقُولُونَ الكَرْم، وَإنَّما الكَرْم قلبُ المُؤْمِنِ**»[٤].

---

(١) المسند ١/١٧٥، ٢/٣٩، ٣/٨ بلفظه، والبخاري ـ أدب ٧١، ومسلم ـ شعر ٧ـ٩، وأبو داود ـ أدب ٨٧، والترمذي ـ أدب ٧١، وابن ماجه ـ أدب ٤٢.

(٢) في أ (الذنب) والتصويب من ب، جـ.

(٣) المسند٢/ ٣٢٢، ٣٤٠؛ ٥/٤٤٧، ٤٤٨.

(٤) المسند ٢/٢٣٩، ٢٥٩، ٢٧٢، ٣١٦، ٤٦٤، ٤٧٦، ٥٠٩، والبخاري ـ أدب ١٠١، ١٠٢، ومسلم ـ ألفاظ ٦ـ١٠، ١٢، وأبو داود ـ أدب ٧٤، والدارمي ـ أشربة ١٦.

قال الكرماني: (الكَرْم) مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس أي يقولون شجر العنب الكرم.

[١٤٦٥] حديث: «لَا تَصْحَبِ الملائكةُ رِفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلاَ جَرَس»(١).

قال الطيبي: عطف قوله: (ولا جرس) على قوله: (فيها كلب) وإن كان مثبتاً(٢) لأنه في سياق النفي.

[١٤٦٦] حديث: «قالَ لِي النبيُّ ﷺ يَا أَبَا هِرّ»(٣).

قال ابن بطال: هذا ليس من باب الترخيم، وإنما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث، إلى التكبير والتذكير.

[١٤٦٧] حديث: «إذا هلكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بعدَه وإِذَا هلكَ قيصرُ فَلاَ قيصرَ بعدَه»(٤).

قال الكرماني: فإن قلت: اسم (لا) إذا كانت معرفة وجب التكرير، قلت: هو علم نكرة، أو (لا) بمعنى ليس أو (مؤول)(٥) نحو: قضية ولا أبا الحسن لها أو مكرر إذ حاصله لا قيصر ولا كسرى.

[١٤٦٨] حديث: «كَانَ إِبراهيمُ أولَ النَّاسِ ضيّف... الحديث»(٦).

---

(١) المسند ٢/٢٧، ٦/٣٢٦، وأبو داود ـ جهاد ٤٦، ولباس ٤٠، والترمذي ـ جهاد ٢٥، والنسائي ـ زينة ٥٤، والدارمي ـ استئذان ٤٤.

(٢) في أ (مبتدأ) والتصويب من ب، جـ.

(٣) المسند ٢/٥٢٥ انظر البخاري ٧/٨٨، ٨/٥٥.

(٤) المسند ٢/٢٣٣، ٢٤٠، ٥/٩٢، ٩٩، والبخاري ـ مناقب ٢٥، أيمان ٣، ومسلم ـ فتن ٧٥، ٧٦، والترمذي ـ فتن ٤١.

(٥) في أ هكذا (فأول) والذي أثبتناه من ب، جـ.

(٦) الموطأ ـ صفة النبي ٤.

قال الطيبي: قوله: (ضيّف الضيف)، هو خبر كان و(أول الناس) ظرف له، وكذا ما بعده.

ويحتمل أن يكون (أول الناس) خبر كان، و(ضيّف) يكون مؤولاً بمصدر وقع تمييزاً، أي: أول الناس تضييفاً أو تقدير المميز، ويكون الفعل المذكور بياناً، و(ضيّف الضيف) مجاز باعتبار ما يؤول إليه.

[١٤٦٩] حديث: «مَنْ لعقَ العسلَ ثلاثَ غدوات في كُلِّ شَهْرٍ»[١].

(قال الطيبي: (في كل شهر) صفة غدوات، أي غدوات كائنة في كل شهر)[٢].

[١٤٧٠] حديث: «مَنْ رآني في المنامِ فَقَدْ رَآنِي حقاً[٣]»[٤].

قال الكرماني: فإن قلت: الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء، قلت: ليس هو الجزاء حقيقة بل لازمه نحو: فليستبشر فإنه قد رآني، أو هو في معنى الإخبار، أي من رآني فأخبره بأن رؤيته حق ليست أضغاث[٥] أحلام ولا تخيلات الشيطان. ومثله (قوله ﷺ)[٦]: «إِنْ تَطْعَنُوا فِي إمارته فَقَدْ كُنْتُمْ تطعنونَ في إمارةِ أَبِيهِ قَبْلَهُ»، فيؤول بإخبار أي: إن طعنتم فيه فأخبركم بأنكم طعنتم في أبيه، أو بلازمها أو بلازمه عند البيانية أي: إن طعنتم فيه تأثمتم بذلك.

---

(١) ابن ماجه ـ طب ٧، ٢/٣٤٣.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، جـ.

(٣) (حقاً) ساقطة من ب، جـ.

(٤) المسند ٢/٢٣٢، ٥/٣٠٦، ٦/٣٩٤، والبخاري ـ علم ٣٨، تعبير ١٠، ومسلم ـ رؤيا ١١، وأبو داود ـ أدب ٨٨، والترمذي ـ رؤيا ٤، وابن ماجه ـ رؤيا ٢.

(٥) (أضغاث) ساقطة من ب، جـ.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ، والحديث في المسند: ٢/٢٠، ٨٩، ١٠٦، ١١٠، والبخاري ـ أحكام ٣٣.

[١٤٧١] حديث: «**مَنِ اضْطَجَعَ مضجعاً لم يذكر الله فِيهِ كَانَ عليه تِرَة يومَ القيامةِ . . . الحديث**»[١].

قال الطيبي: روى (كانت) بالتأنيث، ورفع (ترة)، فينبغي أن يؤول في مرجع الضمير من (كانت) مؤنثاً، أي: الاضطجاعة والقعدة، و(ترة) مبتدأ والجار والمجرور خبره، والجملة خبر (كان).

وأما على رواية التذكير ونصب (ترة) فظاهر، والجار والمجرور متعلق بترة.

وقوله: (إلّا قاموا عن أنتن من جيفة) استثناء مفرغ، التقدير: ما يقومون قياماً إلّا هذا القيام وضمّن قاموا معنى التجاوز فعدّى بـ(عن).

وقال ابن الأثير[٢]: الهاء في (ترة) عوض من الواو المحذوفة مثل: وَعَدَ و(عِدَة)[٣]. ويجوز رفعها ونصبها على اسم كان وخبرها.

[١٤٧٢] حديث: «**إنَّ للَّهِ ملائكةً يَطُوفُونَ في الطرقِ يلتمسونَ أهلَ الذِّكْر، فإذا وجدُوا قوماً يذكرون الله تَنَادَوْا: هلمُّوا إلى حاجتكم**»[٤].

قال الكرماني: قوله: (هلمّوا) ورد على اللغة التميمية حيث لا يقولون باستواء الواحد والجمع فيه.

قوله: (فيحفّونهم بأجنحتهم)، قال المظهري: (الباء) للتعدية، يعني: يديرون أجنحتهم حول الذاكرين.

وقال الطيبي: الظاهر أنها للاستعانة كما في قولك: كتبت بالقلم.

---

(١) أبو داود ـ كتاب الأدب ٣١، ١٠٦، وابن السني في عمل اليوم والليلة ٧٤٣.

(٢) زاد في ب، جـ: في النهاية.

(٣) في ب، جـ: وعدته عدة، والمؤدى واحد.

(٤) البخاري ـ دعوات ٦٦، ٨/٦٠٧، ومسلم ـ الذكر والدعاء ٢٥، والمسند ١/٣٨٧، ٢/٢٥١.

[١٤٧٣] حديث: «**اللَّهِ الذي لا إلـهَ إلاّ هُوَ إنْ كنتُ لأعتمدُ بِكَبِدِي على الأرضِ مِنَ الجُوعِ**»[١].

قال الزركشي: بالجر حذف منه حرف القسم، وجوز فيه النصب.

قال ابن جني: إذا حذفت حرف القسم نصبت الاسم بعده بالفعل المقدر. تقول: الله لأذهبن، ومن العرب من يجر اسم الله مع حذف حرف الجر فيقول: اللَّهِ لأذهبن، لكثرة الاستعمال.

[١٤٧٤] حديث: «**مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ (السّماءِ)[٢] مِنْ بركةٍ إلاّ أصبحَ فريقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كافرين ينزل الله الغيث فيقولون بكوكب كذا وكذا**»[٣].

قال الطيبي: بكوكب متعلق بمحذوف يدل عليه قوله: (ينزل الله الغيث) أي ينزل الغيث بسبب كوكب.

[١٤٧٥] حديث: «**إنّ اللَّهَ خلقَ الـرحمةَ يومَ خلقَها مائةَ رحمةٍ فأمسكَ عندَه تسعاً وتسعين وأرسلَ في خَلْقِهِ كلِّهم رحمةً واحدةً فلو يعلمُ الكافر بكلِّ الذي عندَ اللَّهِ مِنَ الرَّحمةِ لم ييأسْ مِنَ الجنّة، ولو يعلم المؤمنُ بالّذي عندَ اللَّهِ من العذابِ لم يأمنْ مِنَ النَّارِ**»[٤].

قال الكرماني: فإن قلت: (لو) لانتفاء الأول انتفاء الثاني، خرج به ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ الله لَفَسَدَتَا﴾[٥]، كما يعلم انتفاء التعدد بانتفاء الفساد، وليس في الحديث كذلك، إذ فيه انتفاء الثاني وهو انتفاء الرجاء لانتفاء

---

(١) المسند ٢/٥١٥، والبخاري ـ رقاق ١٧، والترمذي ـ قيامة ٣٦.

(٢) (السماء) ساقطة من أ.

(٣) مسلم ـ الإيمان رقم ١٢٦.

(٤) البخاري ـ رقاق ١٩، ٨/١٢٣ بلفظه.

(٥) سورة الأنبياء ٢٢.

الأول، كما في: لو جئتني لأكرمتك، فإن الإكرام منتف لانتفاء المجيء، وبالنظر إلى الذهن لانتفاء الأول انتفـاء الثاني، فإنّا نعلم انتفاء المجيء بانتفاء الإكرام ويستدل به عليه. وكذا في الآية انتفاء الفساد لانتفاء التعدد، ونعلم انتفاء التعدد بانتفاء الفساد.

والمقصود من الحديث: أن الشخص ينبغي أن يكون بين الخوف والرجاء.

[١٤٧٦] حديث: «**كُنَّا مَعَ النبيّ ﷺ - في مسير فنفدت أزواد القوم - إلى أن قال: (حتّى مَلأ القومُ أزودتهم)**»(١).

قال القرطبي: هكذا الرواية، وصوابه: مزاودهم فإنها هي تملأ بالإزادة وهي جمع زاد مسمى المزواد أزودة باسمها لأنها تجعل فيها على عادتهم في تسميتهم الشيء باسم الشيء إذا جاوره أو كان منه بسبب، وقد عبر عنها في الرواية الأخرى بالأوعية.

قوله: (فقال: أشهد أن لا إلـه إلا الله وأنّي رسول الله لا يلقى الله بها غير شاكّ فيحجب عن الجنة).

قال القرطبي: رويناه بنصب فيحجب ورفعها، فالنصب بإضمار (أنْ) بعد الفاء في جواب النفي وهو الأظهر والأجود، وفي الرفع إشكال لأنه يرتفع على أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً تقديره فهو يحجب، وهو نقيض المقصود فلا يستقيم المعنى حتى تقدر لا النافية، (أي فهو لا يحجب، ولا تحذف لا النافية)(٢) في مثل هذا.

وقال الطيبي: (الباء) في (بها) يجوز أن تكون سببية أو استعانة أو حالاً، وقوله: (غير شاكّ) مرفوع صفة (عبد) عطفاً على الجملة السابقة والنفي منصب عليهما معاً.

[١٤٧٧] حديث: «**كُنَّا قعوداً حولَ النبيّ ﷺ**»(٣).

---

(١) مسلم - إيمان ٤٤.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٣) مسلم - إيمان ٥٢.

قال النووي: قال أهل اللغة: يقال (قعدنا)[1] حَوْلَهُ وحَوْلَيْهِ، وحَوَالَيْهِ وحَوَالَهُ بفتح الحاء واللام في جميعها، أي على جوانبه قالوا: ولا يقال: حوالِيه بكسر اللام.

قوله: (ومعنا أبو بكر وعمر).

قال النووي: بفتح العين في اللغة المشهورة ويجوز تسكينها في لغة، وهي للمصاحبة.

قال صاحب المحكم: (مَعَ) اسم معناه الصحبة وكذلك مع الكاف، أي بإسكان العين غير أن المحرك يكون اسماً وحرفاً والساكنة لا يكون إلا حرفاً.

قال اللحياني: قال الكسائي: ربيعة وتميم يسكنون فيقولون معْكم ومعْنا، فإذا جاءت الألف واللام وألف الوصل اختلفوا، فبعضهم يفتح العين وبعضهم يكسرها نحو: مع القوم ومع ابنك، أما من فتح فبناه على قولك: كنا معاً ونحن معاً، فلمّا جعلها حرفاً، وأخرجها عن الاسم حذف الألف وترك العين على فتحها، وهذه لغة عامة العرب، وأما من سكن ثم كسر عند ألف الوصل فأخرجه مخرج الأدوات مثل: هَلْ وبَلْ.

قوله: (فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة؟ قلت: هاتين نعلا رسول الله ـ ﷺ ـ بعثني بهما).

قال النووي: هكذا في جميع الأصول بنصب (هاتين هما نعلا) فنصب هاتين بإضمار (يعني) وحذف (هما) التي هي المبتدأ للعلم به.

وقوله: بعثني بهما، بالتثنية، ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها (بها) من غير ميم، وهو صحيح أيضاً. ويكون الضمير عائداً إلى العلامة، فإن النعلين كانتا علامة.

قوله: (فخررت لاستي).

---

(١) ي أ (قصدنا) والتصويب من ب، جـ.

(قال القرطبي: أي على آسْتِي)[1] كما قال تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[2]، أي عليها.

قوله: (بأبي أنت وأمي)، معناه أنت مفدّى، أو أفديك بأبي وأمي.

وقال الطيبي: (الباء) في (بأبي) متعلقة بمحذوف قيل: هو اسم فيكون ما بعده مرفوعاً تقديره: أنت مفدّى بأبي، وقيل هو فعل وما بعده منصوب، أي فديتك بأبي وأمي، وحذف هذا المقدر تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به.

قال: وقوله في أول الحديث: (فخشينا أن تقطع دوننا) حال من الضمير المستتر في (تقطع)، أي فخشينا أن تصاب بمكروه متجاوزاً عنّا كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ﴾[3].

الكشاف: ومعنى (دون) أدنى مكان من الشيء ومنه الشيء الدون واستعير للتفاوت في الأحوال والرتب، فقيل: زيد دون عمرو في الشرف والعلم ثم اتسع واستعمل في كل تجاوز حدّاً إلى حد.

وقوله: (فخشينا أن تقطع دوننا ففزعنا) عطف أحد المترادفين على الآخر إرادة الاستمرار مثل ما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾[4].

قوله: (فقال: أبو هريرة) أي فقال النبي ـ ﷺ ـ لَأَنْتَ[5] أبو هريرة، فعلى هذا أبو هريرة خبر مبتدأ محذوف، والهمزة في المبتدأ يحتمل أن تكون على حقيقتها أي التقرير أو التعجب.

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٢) سورة الإسراء ١٠٧.

(٣) سورة البقرة ٢٣.

(٤) سورة القمر ٩.

(٥) في ب، جـ (أنث).

[١٤٧٨] حديث: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ»[١].

قال النووي: هكذا وقع في الأصول يؤذي بالياء في آخره ورويناه في غير مسلم (فلا يؤذ) بحذفها، وهما صحيحان، فحذفها للنهي وإثباتها على أنه خبر يراد به النهي، فيكون أبلغ. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ﴾[٢] على قراءة من رفع، وقوله ﷺ: (لا يبيع أحدُكم عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ)[٣] ونظائره كثيرة.

قوله: (مَنْ كانَ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فليكرمْ ضيفَه).

قال القرطبي: (الضيف) يقال على الواحد والجمع، ويجمع أيضاً على أضياف وضيوف وضيفان، والمرأة ضيف وضيفة.

[١٤٧٩] حديث: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ»[٤].

قال القرطبي: أي مجابة، والسين زائدة، يقال أجاب واستجاب، قال:

... ... فلمْ يستجبه عندَ ذاكَ مُجِيبُ[٣]

أي لم يجبه.

[١٤٨٠] حديث: «يدخلُ الجنةَ مِنْ أُمَّتِي سبعونَ ألفاً زمرة واحدة»[٥].

قال النووي: روي زمرة واحدة بالنصب والرفع.

---

(١) المسند ٢/٤٦٣، ٦/٦٩، مسلم ـ إيمان ٧٥، ٧٦، ٧٧.

(٢) سورة البقرة ٢٣٣.

(٣) المسند ٢/٧، ٤/١٧٤، والبخاري ـ بيوع ٥٨.

(٤) المسند ٢/٢٧٥، البخاري ٨/٨٢، ومسلم ـ إيمان ٢٣٩.

(٥) الشاهد لكعب بن سعد الغنوي في أمالي ابن الشجري ١/٦٢، والأصمعيات ٩٦، وصدره: (وداع دعا: يا من يجيب إلى النّدى).

(٦) البخاري ـ رقاق ٢١، ٥٠، ولباس ١٨، ومسلم ـ إيمان ٣٦٩، ٣٧٠، بلفظ: «يدخل الجنة من أمتي زمرة هم سبعون ألفاً».

[١٤٨١] حديث: «الإِيمان يمانٍ والفقهُ يمانٍ والحكمةُ يمانية»[1].

قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: هو بتخفيف (الياء) عند جماهير أهل العربية، لأن الألف المزيدة فيه عوض من ياء النسب المشددة فلا يجمع بينهما.

قال ابن السيد في كتابه الاقتضاب: حكى المبرد وغيره أن التشديد لغة وهذا غريب.

قال النووي: قد حكى الجوهري وصاحب المطالع وغيرهما من أهل العلم عن سيبويه أنه حكي عن بعض العرب أنهم يقولون اليماني بالياء المشددة وأنشد لامية العجم ابن خلف:

يَمَانِيّاً يظلُّ يشدُّ كِيراً وينفخُ دائماً لهبَ الشّواظِ

[١٤٨٢] حديث: «أنه قال للحسنِ حُزُقَّةٌ حُزُقَّةٌ تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّة»[2].

قال في النهاية: (حزقة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت حزقة. و(حزقة) الثانية كذلك أو خبر مكرر. ولم ينون (حزقة)، أراد يا حزقة فحذف النداء وهو في الشذوذ كقولهم: أَطْرِقْ كَرَا، لأن حرف النداء يحذف[3] من العلم المضموم والمضاف.

وقال ابن الجوزي: قوله: (عين بقة) أي يا صغير العين.

[١٤٨٣] حديث: «إِذَا قَضَى اللهُ الأمرَ في السماءِ ضربتِ الملائكةُ بأجنحتِها خُضْعاناً لقوله كأنّه سِلْسِلَةٌ على صَفْوَانٍ»[4].

---

(١) البخاري ٤/٢١٧، ٥/٢١٩، ٢٢٥، ومسلم إيمان ٨٢، ٨٨.

(٢) انظر لسان العرب (حزق) ١١/٣٣٠، وفيه أن هذا الكلام أصلاً كان يستعمله العرب ثم استخدمه الرسول ﷺ. كما قيل وهو حديث لا يصح.

(٣) في ب، جـ (إنما يحذف).

(٤) فتح الباري ٨/٣٨٠، ٥٣٧.

قال الطيبي: (خُضْعَاناً) إذا كان جمعاً كان حالاً، وإذا كان مصدراً جاز أن يكون مفعولاً مطلقاً لما في ضرب الأجنحة من معنى الخضوع، أو مفعولاً له، وذلك لأن الطائر إذا استشعر خوفاً أرخى جناحه مرتعداً، والضمير كأنه راجع إلى قوله: (لقوله)، وكأنه حال منه.

وقوله (الحقّ) منصوب على أنه صفة مصدر محذوف تقديره: قال جبريل: قال الله القول الحق. ويحتمل الرفع بتقدير: قوله الحق.

[١٤٨٤] حديث: «المُسْتَبَّانِ مَا قَالاَ فَعَلَى البَادِئ»[١].

قال الطيبي: (ما) شرطية، وقوله: (فعلى **البادئ**) جزاء أو موصولة و(فعلى **البادئ**) خبره والجملة سببيّة.

[١٤٨٥] حديث: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يحقرَ أَخَاه المسلم»[٢].

قال الطيبي: (بحسب امرئ) مبتدأ، والباء فيه زائدة.

قوله: (أن يحقر) خبره، أي حسبه وكافيه من خلال الشرور تحقير أخاه.

[١٤٨٦] حديث: «بَدَأَ الإسلامُ غريباً وسيعودُ غريباً[٣] كَمَا بَدَأَ»[٤].

قال القرطبي: كذا الرواية بهمز بدأ وفيه نظر وذلك أن (بدأ) مهموز يتعدى إلى مفعول كقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾[٥].

---

(١) المسند ٢/٢٣٥، ٤٨٨، ٥١٧، ٤/١٦١، ١٦٦، ٦/٢٦٦، ومسلم ـ بر ٦٩، وأبو داود ـ أدب ٣٩، والترمذي ـ براه.

(٣) (غريباً) ساقطة من ب، جـ.

(٤) مسلم بشرح النووي ٢/١٧٤، والترمذي ـ إيمان ١٣، وابن ماجه ـ فتن ١٥، والدارمي ـ رقاق ٤٢، وانظر المسند ١/٣٩٨، ٤/٧٣.

(٥) سورة الأنبياء ١٠٤.

قال صاحب الأفعال: يقال بدأ الله الخلق بدءاً وأبدأهم خلقهم، و(بدأ) في الحديث لا يقتضي مفعولاً فظهر الإشكال، قال: ويرتفع الإشكال بأن يحمل (بدأ) الذي في الحديث على (طرأ)، فيكون لازماً كما قد اتفق للعرب في كثير من الأفعال تتعدى حملاً على صيغة، ولا تتعدى حملاً على أخرى، كما قالوا: رجع زيد ورجعته وفغر فاه، وفغر فوه، وهو كثير.

قال: وقد سمعت من بعض أشياخي إنكار الهمزة وزعم أنه (بدأ) بمعنى ظهر غير مهموز.

وهذا فيه بعد من جهة الرواية والمعنى.

فأما الرواية بالهمز فصحيحة النقل عمن يعتمد على علمه وضبطه.

وأما المعنى: فبعيد عن مقصود الحديث، فإن مقصوده أن الإسلام نشأ في أول أمره في آحاد الناس، وقلة ثم انتشر وظهر، وأنه سيلحقه من الضَّعْف والاختلاف حتّى لا يبقى إلا في آحاد وقلة.

[١٤٨٧] حديث: **«لَقَدْ رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي، فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أثبتها فكربت كربة ما كربت مثله»**(١).

قال النووي: الضمير في مثله يعود على معنى الكربة وهو الكرب الغم أو الهم أو الشيء.

[١٤٨٨] حديث: **«إِذَا أَتَى أحدُكم الغائطَ فَلَا يستقبلِ القبلةَ ولا يستدبرْها ولا يستطْيِب بيمينه»**(٢).

قال النووي في شرح أبي داود: هكذا هو في عامة النسخ، (ولا يستطيب) بالياء

---

(١) زاد في ب، جـ (قط)، بعد مثله، مسلم ـ إيمان ٢٧٨، ١/١٠٨، ١٠٩.

(٢) المسند ٥/٤٢١، والبخاري ـ وضوء ١١، والنسائي ـ طهارة ٢٠.

وهو صحيح، وهو نهي بلفظ الخبر كقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾[1] وكقوله ﷺ: «لا يبيع أحدُكم على بيع أخيه» ونظائره، وهذا أبلغ في النهي لأن خبر الشارع لا يتصور خلافه، وأمره قد يخالف، فكأنه قيل: عاملوا هذا النهي معاملة الخبر الذي لا يقع خلافه.

[١٤٨٩] حديث: «(إِنَّ أولَ مَا يسأَلُ عَنْهُ العبدُ يومَ القيامةِ مِنَ النعيمِ أَنْ يقالَ: أَلَمْ أُصِحَّ جِسْمَكَ.)»[2].

قال الطيبي: (ما) في (ما يسأل) مصدرية و(أن يقال) خبر (إنّ) أي: أول سؤال العبد هو: (أن يقال له إلى آخره)[3].

[١٤٩٠] حديث: «هُوَ الطّهورُ ماؤُهُ الحِلُّ ميتته»[4].

قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: أنهى بعضهم وجوه إعرابه إلى قريب من عشرين وجهاً في كثير منها تكلف وإضمار لا تظهر الدلالة عليه[5]، وأقربها أربعة أوجه:

الأول: (أن يكون (هو) مبتدأ و(الطهور) مبتدأ ثانياً خبره (ماؤه)، والجملة من هذا القبيل، أي: من هذا المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول)[6].

الثاني[7]: (أن يكون (هو) مبتدأ، و(الطهور) خبره و(ماؤه) من بدل الاشتمال،

---

(١) سورة البقرة ٢٣٣.

(٢) الترمذي ـ تفسير سورة التكاثر، ٥.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) المسند ٢/٣٦١، أبو داود ـ ذبائح ٣٤ ـ طهارة ٤١، والترمذي ٦٩، وابن ماجه ـ طهارة ٣٨، صيد ١٨، والموطأ ـ طهارة ١٢، صيد ١٢، والمسند ٢/٢٣٧، ٣/٣٧، ٥/٣٦٥.

(٥) (عليه) ساقطة من ب، جـ.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٧) في ب، جـ (الأول).

وفي هذا الوجه بحث دقيق).

الثالث: أن يكون (هو) ضمير شأن و(الطهور ماؤه) مبتدأ وخبر. ولا يمنع من هذا تقدم ذكر البحر في السؤال، لأنه إذا قصد الإناء وعدم إعادة الضمير في قوله: هو على البحر صح هذا الوجه وهذا كما قالوا في: ﴿(هو)[1] اللهُ أَحَدٌ﴾[2]، ضمير شأن مع ما روي من تقدم ذكر الله تعالى في سؤال المشركين حيث قالوا: انسب لنا ربك.

الرابع: أن يكون (هو) مبتدأ (والطهور)[3] خبر، و(ماؤه) فاعل لأنه قد اعتمد على عامله بكونه خبراً.

ويترجح الوجه الثالث بأن لضمير الشأن في محاسن الكلام شأناً عند أهل البيان، وكأنّ السبب فيه أن يشعر بالجملة الآتية إشعاراً كليّاً فتتشوف النفس إلى التفسير بعد الإبهام، فإذا أتى به قبلته قبول الطالب لمطلوبة.

قوله في أول الحديث: (أفنتوضّأ بماء البحر).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: (الباء) فيه بمعنى (من) ويدل عليه رواية من ماء البحر.

[١٤٩١] حديث: «فَإِنَّ أحدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُه»[4].

ذكر ابن طيفور والأُبَّذِي شارح الجزولية أن (بات) في هذا الحديث بمعنى صار.

وقد استشكل هذا التركيب من جهة أن انتفاء الدراية لا يمكن أن يتعلق بلفظ (أين

---

(١) (هو) ساقطة من أ.

(٢) سورة الإخلاص ١.

(٣) في أ (والضمير) والتصويب من ب، جـ.

(٤) المسند ٢/٢٤١، والبخاري ـ وضوء ٢٦، ومسلم ـ طهارة ٨٧، ٨٨، والترمذي ـ طهارة ٢٩، والنسائي ـ غسل ٢٩.

باتت يده) ولا بمعناه، لأن معناه الاستفهام، ولا يقال إنه لا يدرى الاستفهام، فقالوا معناه لا يدرى تعيين الموضع الذي باتت فيه يده، فيكون فيه حذف مضاف محذوف وليس استفهاماً وإن كانت صورته الاستفهام.

وهذا الإشكال والجواب يطّرد في كل ما علق من أفعال القلوب عن العمل فيما بعده باستفهام.

وقد قال سيبويه في قولك: علمت أزيد عندك أم عمرو، إنّ معناه: علمت الذي هو عندك من هذين الرجلين وتممه ابن الحاجب بأن المعنى: علمت جواب ذلك.

[١٤٩٢] حديث: «(احتجَّ آدمُ ومُوسَى)[١] فقالَ مُوسى: أَنْتَ آدمُ الّذي خَلَقَكَ اللهُ بيَدِهِ»[٢].

قال الطيبي: الظاهر أن يقال (خلقه) ليعود إلى الموصول، لكن عدل إلى الخطاب مطابقة لقوله أنت كقوله:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ

أي سمته.

قوله: (فحج آدم (موسى)[٣]) هو برفع آدم فاعلاً، أي غلبه بالحجة وحرفه بعض الملحدين فجعله بنصب آدم وموسى فاعل.

[١٤٩٣] حديث: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ»[٤].

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) المسند ٢٤٨/٢، ٢٦٤، والبخاري ١٥٧/٨، ١٩٢/٤، ١٨٢/٩، ومسلم ـ قدر ١٣، ١٥.

(٣) (موسى) ساقطة من أ.

(٤) البخاري ـ إيمان ٢٩، والنسائي ـ إيمان ٢٨.

قال الكرماني: معناه: (إمّا ذو يسر)[1] وإمّا أنه يسير على سبيل المبالغة نحو: أبو حنيفة فقه، أي لشدة اليسر وكثرته كأنه نفسه.

وقال الطيبي: (يسر) خبر إنّ وضع موضع اسم المفعول مبالغة.

وقوله: (ولن يشادّ الدين إلا غلبه)، كذا رواه الأكثر من رواة البخاري، بإضمار الفاعل في (يشادّ) للعلم به. و(الدين) منصوب على المفعولية.

وقال صاحب المطالع: أكثر[2] الروايات برفع (الدّين) على أن (يشادّ) مبني لما لم يسم فاعله.

وعارضه النووي: بأن أكثر الروايات بالنصب.

قال ابن حجر: ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة إلى روايات المغاربة والمشارقة.

قال: ورواه ابن السكن بلفظ: (ولن يشادَّ الدينَ أحدٌ إلا غَلَبَهُ)، وكذا هو في طريق هذا الحديث عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم.

قال الزركشي: وليس في الدّين على هذا إلا النصب.

وقال الطيبي: بناء المفاعلة في (يشادّ) ليس للمفاعلة[3]، بل للمبالغة، نحو: طارقت النعل وهو من جانب المكلف.

ويحتمل أن يكون للمبالغة على سبيل الاستعارة والمستثنى منه أعم عام الأوصاف، أي لم يحصل ولم يستقر ذلك[4] على وصف من الأوصاف إلا على وصف المغلوبية.

---

(١) في أ (معناه أمسينا ذو لين).

(٢) (أكثر) ساقطة من ب، جـ.

(٣) في ب، جـ (للمغالبة)، ويصبح به الكلام.

(٤) في ب، جـ (ذلك الشادّ).

وقوله: (فشددوا)[1]، الفاء جواب شرط محذوف أي إذا بينت لكم ما في المشادّة من الوهن فسددوا وقاربوا، تأكيداً للتشديد من حيث المعنى.

[١٤٩٤] حديث: «**يَقُولُونَ: إنّ أَبَا هريرةَ يُكْثِرُ واللهُ الموعد**»[2].

قال الكرماني: فإن قلت: الموعد إمّا مصدر وإما زمان وإما مكان، وعلى التقادير لا يصح أن يخبر به عن الله، قلت: لا بد من إضمار أو مجاز لا يصعب عليك تقديره.

[١٤٩٥] حديث: «(**المرءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فلينظرْ أحدُكم مَنْ يُخَالِلْ**)»[3].

[١٤٩٦] حديث: «**إِذَا سألتمُ اللهَ فاسألوه الفردوسَ فإنّه أوسطُ الجنّةِ وأعلى الجنةِ وفوقه عرش الرّحمن**»[4].

قال الزركشي: قيده الأصيلي بضم القاف، أي أعلاه، والجمهور: أنه بالنصب على الظرف، ولم يصحح ابن قرقور تقييد الأصيلي، وقال: إنه وهم والضمير في (فوقه) يوهم عَوْدَهُ إلى (الفردوس)، وقال السفاقسي بل هو راجع للجنة كلها.

ورأيت في تفسير الشيخ شمس الدين ابن النقاش ما نصبه؟ قال[5]: . . .

[١٤٩٧] حديث: «**مَا رأيتُ مثلَ النارِ نَامَ لَهَا ربّها**»[6].

قال الطيبي: (مثل) هنا كما في قولهم: مثلك لا يبخل و(نام لها ربّها) حال، هذا إذا لم يكن (رأيت) من أفعال القلوب، وأمّا إذا كان منها فيكون (نام لها ربّها) مفعولاً ثانياً له.

---

(١) في ب، جـ (فشددوا).

(٢) البخاري ـ حرث ٢١، اعتصام ٢٢، ومسلم فضائل الصحابة ١٥٩، ١٦٠.

(٣) المسند ٢/٢٠٣، والحاكم ٤/١٧١.

(٤) البخاري ـ جهاد ٤.

(٥) في هذا الموضع الكلام مبتور في أ، ب، جـ.

(٦) الترمذي ـ جهنم ١٠.

[١٤٩٨] حديث: «(قالَ رجلُ: يا رسولَ الله إنَّ فلانة تُذْكَرُ مِنْ كثرةِ صلاتِها وصيامِها وصدقتِها، غيرَ أنّها تُؤْذي جيرانَها)[(١)]»[(٢)].

قال الطيبي: (تذكر) على بناء المفعول مسند إلى ضمير (فلانة) و(مِنْ) في (من كثرة) لابتداء الغاية، أي تذكر من أجل هذه، والقرينة الثانية ليس فيها من، فالفعل فيها مسند إلى ضمير فلانة، و(قلة) نصب على نزع الخافض، و(غير أنها) منصوب على أنه استثناء منقطع بمعنى لكن.

[١٤٩٩] حديث: «يَا نساء المسلمات لا تحقرنَّ جارةٌ لجارَتِها ولَوْ فِرْسن شَاةٍ»[(٣)].

قال أبـو محمـد بن السيد البطليوسي في المسائل: اختلف الرواة فيه، فرواه بعضهم برفع النساء ورواه بعضهم بنصبه والاختيار الرفع على طريق ارتفاع المنادى المفرد في قولك: يا زيد ويا عمرو، ويجوز يا مسلمات، ويجوز في المسلمات الرفع صفـة على اللفظ والنصب صفة على الموضع كقولك: يا زيد العاقل برفع العاقل ونصبه، إلا أن جمع المذكر السالم يستوي نصبه وخفضه على ما عرف في صناعة النحو، ولا يستحيل ارتفاع المنادى وإن كان غير علم، قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ[(٤)]﴾[(٥)]. وأما من روى: (يا نساءَ) بالنصب وأضافهن إلى المسلمات، فهو بمنزلة قول العرب: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾[(٦)] ﴿وَحَبَّ الحَصِيدِ﴾[(٧)] ونحو ذلك مما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ.

---

(١) في ب، جـ (بلسانها)، وكذا في المسند ٢/٤٤٠.

(٢) المسند ٢/٤٤٠.

(٣) المسند ٢/٢٦٤، والبخاري - هبة١، أدب ٣٠، ومسلم - زكاة ٩.

(٤) (والطير) ساقطة من ب، جـ.

(٥) سورة سبأ ١٠.

(٦) سوة يوسف ١٠٩.

(٧) سورة قَ ٩.

فالبصريون يتأولون ما جاء من هذه الأشياء على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه. والتقدير عندهم: مسجد اليوم الجامع، وصلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، (ولدار الآخرة) أي؛ الحياة الآخرة لأن الإنسان له حياتان، وحبّ النبات الحصيد، ويا نساء الجماعات المسلمات، ونحو ذلك من التقدير إنما يفعلون ذلك لأنهم لا يجيزون إضافة الموصوف إلى صفته.

وأما الكوفيون فلا يقدرون فيها شيئاً محذوفاً ويقولون: إنما جازت إضافة الموصوف إلى صفته لاختلاف الألفاظ، لأن العرب قد تحمل الشيء على لفظه لا على معناه كقولهم: كتب لي فلان ثلاث سجلات، فيؤثرون العدد على اللفظ والواحد سجل مذكر.

وقال في موضع آخر من الكتاب: سئل الإمام أبو الوليد بن رشد عن هذا الحديث، فأجاب بأن قال: أكثر الشيوخ يروون الحديث بنصب النساء وخفض المؤمنات على حكم المنادى المضاف ووجه ذلك أنّ خطاب النبي ﷺ توجّه إلى نساء بأعيانهنّ، أقبل بندائه عليهنّ، فصحّت الإضافة على معنى المدح لهنّ والترفيع لأقدارهنّ كما تقول: يا رجال القوم، ويا فوارس العرب، فيكون المعنى: يا خيّرات المؤمنات، وهو معنى صحيح يصحّ به الكلام على ظاهره دون تفسير ولا إضمار ويتضمّن المدح، وهو زيادة فائدة في الحديث. ورواه بعض الشيوخ برفع النساء على المنادى المفرد ورفع المؤمنات على النعت للنساء على اللفظ ونصبها على الموضع وقال: المعنى يا أيها النساء، وممّن ذهب إلى ذلك وقال: إن الإضافة لا تجوز، ابن عبد البر، ومعنى ما ذهب إليه أنه لا يجوز ولا يصح أن يضاف الشيء إلى بعضه، لا يقال قرأت قرآن الأمّ، ولا رأيت رجل اليد، وإنما يصح: رأيت يد الرجل، وقرأت أمّ القرآن.

فكذلك يصح أن يقال: رأيت مؤمنات النساء، ولا يصح أن يقال: رأيت نساء المؤمنات، هذا آخر كلام ابن رشد، وهو قول حسن، والذي عليه جمهور النحويين:

أنه من باب قولهم: صلاة الأولى ومسجد الجامع.

وقال ابن مالك في التوضيح[1]: في حديث (كُنَّ نساء المؤمنات يشهدْنَ مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر)، فيه إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس، لأن الأصل: كنّ النساء المؤمنات، وهو نظير: حبة الحمقاء، ودار الآخرة، ومسجد الجامع، وصلاة الأولى.

وقال القاضي (عياض)[2]: في قوله: (يا نساء المؤمنات) ثلاثة أوجه: أشهرها وأصحها: نصب (النساء) وجر (المسلمات) على الإضافة، وهو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، ولا بد عند البصريين من تقدير، نحو: يا نساء الأنفس المسلمات، أو الجماعات المسلمات، وقيل: تقديره: يا فاضلات المسلمات.

والثاني: رفع (النساء) على النداء، ورفع المسلمات على أنه صفة على اللفظ.

والثالث: رفع (النساء) وكسر التاء من المسلمات، على أنه منصوب على الصفة على المحل، نحو: يا زيد العاقل، برفع (زيد) وبنصب (العاقل).

قال الكرماني: وقوله (لجارتها) متعلق بمحذوف أي: لا تحقرن جارة هدية مهداة لجارتها.

وقال القرطبي: (لو) في قوله: (ولو فرسن شاة) للتعليل، قال: وعادة العرب إذا أعيت في تعليل شيء ذكرت في كلامها ما لا يكون مقصوداً، ومنه هذا الحديث، وقوله؛ ولو (ظلفا محرقاً) وقوله ﷺ: «من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص قطاة»[3] وذلك القدر لا يكون مسجداً.

ومنه قول امرىء القيس:

---

(١) شواهد التوضيح ١٩٣.

(٢) (عياض) ساقطة من أ.

(٣) المسند ١/٢٠د ٥٣، ٢/٢٢١، ومسلم ـ مساجد ٢٤.

مِنَ القاصراتِ الطَّرفِ لو دبَّ (مُحْوِلٌ)(1) من الذَّرِّ فوقَ الإتْبِ(2) مِنْها لأَثَّرا(3)

ونحوه كثير في كلامهم.

[1500] حديث السَّهْوِ: قوله: «صلّى (بنا)(4) رسولُ اللهِ ﷺ»(5).

قال التُّورِبِشْتِي: (أمّنا) يدخل فيه حرف التعدية فيفيد معنى قولنا: أمّنا فجعلنا من المؤتمين بصلاته.

وقوله: (صلّى لنا)، وأقام اللام مقام الباء، ومن اللام الجارة ضرب يورد أيضاً لتعدية الفعل، ويصح أن يراد به: صلى من أجلنا، لما يعود إليهم من فائدة الجماعة، ويصيبهم من البركة بسبب الاقتداء به.

قوله: (كل ذلك لم يكن).

قال الطيبي: هذا أشمل من أن لو قيل: لم يكن كلّ ذلك، لأنه من باب تقوى الحكم، فيفيد التأكيد في المسند والمسند إليه، بخلاف الثاني إذ ليس فيه تأكيد أصلاً، فيصح أن يقال: لم يكن كل ذلك، بل بعضه، كما تقرر في البيان.

وهذا القول من رسول الله ﷺ، رد على ذي اليدين، في موقع استعمال الهمزة وأمْ، وليس بجواب، لأن السؤال بالهمزة وأم، هو عين تعيين أحد المستويين، وجوابه تعيين أحدهما، يعني: **كل ذلك لم يكن، فكيف يسأل بالهمزة وأم، ولذلك** بين السائل بقوله: قد كان بعض ذلك أنه طبق المفضل وأوقعهما في موقعهما.

---

(1) في أ (محبول).

(2) في أ، ب، جـ (الابت).

(3) ديوانه 68 (دار المعارف ـ طبعة (4)).

(4) (بنا) ساقطة من أ.

(5) البخاري ـ صلاة 20، أذان 161، تهجد 25، 36، والنسائي ـ إمامة 19.

[١٥٠١] حديث: «لَنْ يُنْجيَ أحدَكم عملُه، قالوا: ولا أنتَ يا رسولَ الله، قال: ولا أنا إلا أن يتغمّدني اللهُ برحمتِه»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: هذا الاستثناء متصل أو منقطع؟ قلت: منقطع، ويحتمل أن يكون متّصلاً، من قبيل قوله تعالى: **﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الموتَ إلّا الموتَةَ الأولى﴾**(٢).

[١٥٠٢] حديث: «إِذَا انتعل أحدُكم فليبدأْ باليُمْنَى، وإذا نزع فليبدأ باليسرى، لتكونَ اليُمْنَى أولهما تنعل وآخرهما تنزع»(٣).

قال الطيبي: (أولهما) متعلق بقوله (تنعل)، وهو خبر (كان)، وذكره على تأويل العضو، ويحتمل الرفع على أنه مبتدأ، و(تنعل) خبره، والجملة خبر كان.

[١٥٠٣] حديث: «لا يمشي أحدُكم في نَعْلٍ واحدٍ، لينعلهما جميعاً أو ليحفهما جميعاً»(٤).

قال الحافظ زين الدين العراقي: الظاهر عود الضمير إلى النعلين، وقال ابن عبد البر: أراد القدمين وهما لم يتقدم لهما ذكر، ولو أراد النعلين لقال: لينتعلهما جميعاً، أو ليحف منهما جميعاً.

قال: وهذا مشهور من لغة العرب، ويتكرر في القرآن كثيراً أن يأتي بضمير ما لم يتقدم ذكره، لما يدل عليه، فحوى الخطاب.

---

(١) المسند ٣٦٢/٣ برواية: (لن ينجي أحداً منكم عمله . .) وانظر: ٥٢/٣، ٣٣٧، والبخاري - رقاق ١٨، ومرضى ١٩، ومسلم - منافقين ٧١-٧٣، ٧٥ وابن ماجه - زهد ٢٠، والدارمي - رقاق ٢٤.

(٢) سورة الدخان ٥٦.

(٣) المسند ٤٦٥/٢، برواية: (إذا انتعل أحدكم، فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال، ولتكن . .)، و٢٣٣/٢ بلفظ قريب، ومسلم - لباس ٦٧، وأبو داود - لباس ٤١، والترمذي - لباس ٣٧.

(٤) المسند ٢٤٥/٢ برواية: (. . . ليحفهما جميعاً، أو لينعلهما جميعاً).

قال العراقي: وما ذكرناه أولى، ويدل عليه رواية مسلم: «أو ليخلعهما».

وأيضاً فإنه يقال: نعلت النعل وانتعلته، كما حكاه الجوهري، قال: ولا حاجة حينئذ إلى عود الضمير على ما لم يتقدم له ذكر.

[١٥٠٤] حديث: **«مَنْ أعتقَ رقبةً مؤمنةً أعتقَ اللهُ بكلّ عضوٍ منه عضواً مِن النّار حتى يعتق فَرْجَهُ بِفرْجِهِ»**[١].

قال الحافظ زين الدين العراقي: حرف الغاية في قوله: (حتى يعتق فرجه)، يحتمل أن تكون الغاية هنا الأعلى والأدنى، فإن الغاية تستعمل في كل منهما، فيحتمل أن يراد هنا الأدنى لشرف أعضاء العبادة عليه، كالجبهة واليدين، ونحو ذلك، ويحتمل أن يراد الأعلى، فإن حفظه أشد على النفس.

[١٥٠٥] حديث: **«انتدبَ اللهُ لِمَنْ خرجَ في سبيلِهِ لا يخرجُه إلّا إيمان بِي وتصديقُ بِرُسُلِي»**[٢].

قال ابن مالك في التوضيح[٣]: تضمن هذا الحديث ضمير غيبة، مضافاً إليه (سبيل) وضميري حضور، أحدهما: في موضع جرّ بالباء، والآخر في موضع جر بإضافة (رُسُل) إليه.

وكان الظاهر أن يكون بدل الياءين هاءان[٤]، فيقال: انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا إيمان به، وتصديق برسله. فلو قيل: هكذا، لكان مستغنياً عن

---

(١) المسند ٢/٢٤٠ برواية: (.. أعتق الله بكل إرْب إرْباً منه من النار..) وكذا في ٢/٤٢٢، ٤٢٩، والبخاري ـ كفارات٦، ومسلم، لعان ٢٢ـ٢٤، وأبو داود ـ عتاق ١٤.

(٢) البخاري ـ إيمان ٢٦ ـ باب (الجهاد من الإيمان) والنسائي ـ جهاد ١٤، وإيمان ٢٤، وابن ماجه ـ جهاد ١، والدارمي ـ جهاد ٢، والموطأ ـ جهاد٢.

(٣) شواهد التوضيح ٣١.

(٤) في ب، جـ (الياءان هاءان).

تقـدير وتـأويل، لكن مجيئـه بالياء يحـوج[1] التأويل، لأن فيه خروجه من غيبة إلى حضور، على تقدير اسم الفاعل من القول منصوب على الحال، محكيّ به النافي والمنفي وما يتعلق به، كأنه قال: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً: لا يخرجه إلا إيمان بي، والاستغناء بالمقول الغائب عن القول المحذوف ـ حالاً وغير حال ـ كثير.

ويجوز أن تكون الهاء من (في سبيله) عائدة على (مَنْ)، لسبيله نعت محذوف، كأنه قيل: انتدب الله لمن خرج في سبيله المرضية، التي نبه عليها بقوله: ﴿**إلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً**﴾[2]، وبقوله: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ**﴾[3]، فإن النعت يحذف كثيراً إذا كان مفهوماً من قوة الكلام، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ القُرْآنَ لرادُّك إلى مَعادٍ**﴾[4] أي: إلى معاد، تحبه. وقوله: ﴿**وكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ**﴾[5] أي: قومك المعـانـدون، ثمّ أضمـر بعـد سبيله، قول حكى به ما بعد ذلك، لا موضع له من الإعراب. انتهى قول ابن مالك.

وتعقبه الشيخ شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز، والأولى أنه من باب الالتفات.

قال الـزركشي: والرواية في البخاري برفع (إيمان) و(تصديق) على أنه فاعل (يخرجه)، والاستثناء مفرغ.

وقال الطيبي والكرماني: المستثنى منه أعمّ عام الفاعل، أي لا يخرجه مخرج إلا الإيمان والتصديق، وفي رواية مسلم والاسماعيلي: «إلا إيماناً» بالنصب.

---

(١) في ب، جـ (يخرج).

(٢) الفرقان ٥٧.

(٣) الإنسان ٣.

(٤) سورة القصص ٨٥.

(٥) سورة الأنعام ٦٦.

قال النووي: هو مفعول له: وتقديره: لا يخرجه المخرج إلا الإيمان والتصديق.

وقوله: (فهو عليّ ضامن)، قال القرطبي بمعنى مضمون كما قالوا: ماء دافق، أي: مدفوق، ولا عاصم أي: معصوم، وقيل: معناه ذو ضمان.

وقوله: (أَو أَرْجِعَهُ) بفتح الهمزة ثلاثي متعد، قال الله تعالى: ﴿فَإِن رَجَعَكَ اللَّهُ﴾[1]، وحكى ثعلب: أرجع يرجع رباعياً.

وقوله: (أو) داخلة بالنصب عطفاً على أرجعه.

فائدة: (انتدب) بالنون، رواه الأصيلي بياء تحتية مهموزة، بدل النون من المأدبة، قال الحافظ ابن حجر وهو تصحيف.

مسند أبي واقد الليثي رضي الله عنه[2]

[١٥٠٦] **حديث: «يَعْمَدُونَ إِلَى أَلَيَاتِ الغَنَمِ»**[3].

قال أبو البقاء[4]: (اللام) مفتوحة في الجمع لا غير، لأنها اسم مثل: جفنة وجفنات.

[١٥٠٧] حديث: **«أنّه صلى الله عليه وسلم قال لنسائِه في حجّته: هذه ثم ظهور الحصر»**[5].

---

(١) سورة التوبة ٨٣.

(٢) هو الحارث بن عوف، وقيل: عوف بن الحارث، يعدّ في أهل المدينة، شهد اليرموك، جاور بمكة ومات بها سنة ٦٨هـ ـ ٦٨٧م، أسد الغابة رقم ٩٤٠، ٦٣٢٧، وطبقات ابن خياط ١/ ٦٤، وتهذيب التهذيب ٢/ ١٥٤.

(٣) المسند ٥/ ٢١٨، برواية: (قدم رسول الله ﷺ المدينة وبها ناس يعمدون إلى أليات الغنم، وأسنمة الإبل فيجبّونها، فقال ﷺ: ما قطع من البهمية وهي حيّة فهي ميتة.

(٤) إعراب الحديث ٧٣.

(٥) أبو داود ـ مناسك ١.

قلت: (هـذه) خبر (هي) مقدر، أو (ظهور) منصوب بالزمن مقدر، وقد صرح بهذين المقدرين في حديث أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ، لما حج بنسائه قال: إنما هي هذه ثم الزمن ظهور الحصر».

مسند رجال لم يسمّوا رضي الله عنهم

[١٥٠٨] حديث: «إن تبتم فليكنْ شِعَارُكُمْ حَمّ لا يُنْصَرُونَ»[١].

قال الخَطَّابي: بلغني عن ابن كَيْسَان النَّحْوِي أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى عن هذا الحديث، فقال: معناه الخبر، ولو كان بمعنى الدعاء لكان مجزوماً، أي: لا ينصروا، إنما إخبار[٢]، كأنه قال: والله لا ينصرون قال: وقد روي عن ابن عباس أنه قال: (حم) اسم من أسماء الله، فكأنه حلف بالله أنهم لا ينصرون.

وقال ابن الأثير في النهاية: قيل: معناهٌ اللهم لا ينصرون، ويريد به الخبر لا الدعاء، لأنه لو كان دعاء لقال: لا ينصروا، مجزوماً، فكأنه قال: والله لا ينصرون، وقيل: إن السور التي أولها (حم) سور لها شأن، منبه أن ذكرها لشرف منزلتها، مما يستظهر به على استنزال النصر من الله.

وقوله: (لا ينصرون) كلام مستأنف، كأنه حين قال: قولوا: حم، قيل: ما ذا كان يكون إذا قلناها؟ فقال: لا ينصرون.

وقـال البيضـاوي: أي: علامتكم التي تعـرفـون بهـا هذا الكـلام، و(حم لاينصرون)، معناه: بفضل السور المفتتحة بحم ومنزلتها من الله لا ينصرون.

[١٥٠٩] حديث: «فإنّهُ رُبَّ مُبَلَّغٍ أَسْعَدَ مِنْ سَامعٍ»[٣].

---

(١) المسند ٤/٦٥، ٢٨٩، برواية: (أنكم ستلقون العدو غداً، وإن شعاركم حم لا ينصرون). وانظر المسند ٥/٣٧٧، وأبو داود جهاد ٧١.

(٢) في ب، جـ (وأنه إخبار).

(٣) المسند ٥/٧٣.

قال أبو البقاء[1]: (أسعد) نعت لـ(مبلّغ) مجرور، ولكنه فتح لأنه لا ينصرف، والذي يتعلق (به) [2](رب) محذوف تقديره: يوجد أو يصاب وأجاز الكوفيون (أسعد) بالرفع، وبنوه على رأيهم في أن (ربّ) اسم مرفوع بالابتداء، فيكون (أسعد) خبراً له.

[١٥١٠] حديث: «**كيفَ رأيتم كرامةَ إخوانِكم لكم، وضيافتَهم إيّاكم قالوا: خير إخوان**»[3].

قال أبو البقاء[4]: تقديره: وجدناهم إذْ رأيناهم خير إخوان.

[١٥١١] حديث: «**إنّما هلكَ أهلُ الكتابِ أنَّهُ لم يكنْ لصلاتِهم فَصْلٌ**»[5].

قال أبو البقاء[6]: الوجه فتح (أنه) لأن التقدير: لأنه، فهو مفعول له، ولو كسرت لصار مستأنفاً غير متعلق بما قبله، والمعنى على اتصاله به.

[١٥١٢] حديث: «**إذا كانَ أحدُكم في صلاةٍ فلا يرفعْ بصرَهُ إلى السّماءِ أنْ يلتمعَ بصرُه**»[7].

قال أبو البقاء[8]: التقدير: مخافة أن يلتمع بصره، فهو كقوله تعالى: ﴿**يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**﴾[9] أي: مخافة أن تضلّوا أو كراهية، والكوفيون يقدرونه: لئلا يلتمع بصره، والمعنى واحد، انتهى.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٨٣.

(٢) (به) ساقطة من أ.

(٣) المسند ٤/٢٠٦، وفيه: (وأصبحوا يعلموننا).

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٨٤.

(٥) المسند ٥/٣٦٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٨٥.

(٧) المسند ٥/٢٩٥، وفيه: (إذا كان أحدكم في الصلاة).

(٨) إعراب الحديث النبوي ١٨٥.

(٩) سورة النساء ١٨٦.

[١٥١٣] حديث: «**أسوأُ السّرقةِ الّذي يسرقُ صلاتَهُ**»(١).

قال الطيبي: (أسوأ السرقة) مبتدأ، و(الذي يسرق) خبره على حذف مضاف، أي: سرقة الذي، ويجوز أن تكون: (السرقة) جمع سارق، كفاجر وفجرة.

[١٥١٤] حديث: «**إنّ العبدَ إذا سبقتْ لهُ منزلةٌ مِنَ الله**(٢) **لم يبلغْها بعملِه، ابتلاه الله حتّى يُبْلِغَهُ المنزلةَ**»(٣).

قال الطيبي: (حتى) هنا يجوز أن تكون للغاية، وأن تكون بمعنى كَيْ.

[١٥١٥] حديث: «**إن الفِرَاسِيَّ قال: يا رسول الله أسألُ؟ قال: لا وإن كنت لا بد فاسأل الصالحين**»(٤).

قال الطيبي: قوله: (وإن كنت) عطف على محذوف، أي: لا تسأل الناس، وتوكل على الله على كل حال، وإن كان لا بد لك من سؤال، فاسأل الصالحين، وخبر كان محذوف، و(لا بد) معترضة مؤكّدة بين الشرط والجزاء.

[١٥١٦] حديث: «**ما رُئِيَ الشّيطانُ يوماً هو فيه أصغرَ**(٥) **ولا أحقرَ ولا أغيظَ منه يوم عرفة**»(٦).

---

(١) المسند ٥٦/٣، ٣١٠/٥، برواية: (أسوأ الناس سرقةً . . .)، وانظر: الدارمي صلاة ٧٨، والموطأ ـ سفر ٧٢.

(٢) في ب، جـ (سبقت له من الله منزلة).

(٣) المسند ٢٧٢/٥ برواية: (إذا سبقت للعبد من الله منزلة لم يبلغها بعمله ابتلاه الله في جسده أو في ماله، أو في ولده، ثم صبّره حتى يبلغه المنزلة التي سبقت له منه).

(٤) المسند ٣٣٤/٤، برواية: (. . . وإن كنت سائلاً لا بدّ . .) وأبو داود ـ زكاة ٢٨، والنسائي ـ زكاة ٨٤.

(٥) في أ (صغر فيه أصغر).

(٦) الموطأ ـ حج ٢٤٥ وفيه (. . ولا أدحر . . .).

قال الطيبي: قوله: (هو فيه أصغر) الجملة صفة (يوماً) و«منه» متعلق بأفعل، والضمير للشيطان، أي: الشيطان في يوم عرفة أبعد من مراده من نفسه في سائر الأيام، وأفعل التفضيل في (أدحر) كما في أشهر وأجن من شهر وجن.

وقوله: (إلا ما رُئِيَ يوم بدر) مستثنى من هذه، وقوله: (إلا ما يرى) مستثنى من قوله: (وما ذاك)، وهذه الجملة معترضة بين المستثنى والمستثنى منه، مؤكدة لمضمون الجملة.

[١٥١٧] حديث: «**إِمَّا لَا فَأَعِنِّي على نفسِك[١] بكثرةِ السُّجودِ**»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: سمعت هذه الكلمة من العرب ممالة، وهي مستعملة في معنى الشرط وجوابها محذوف والتقدير هنا: إلّا تترك سؤالك تنل[٤] شفاعتي فأعنّي.

وكل موضع تستعمل فيه فعلى هذا المعنى. انتهى.

وقال ابن (الأنباري)[٥] قولهم: افعل هذا (إمّا لا) معناه: افلعه إن كنت لا تفعل غيره، فدخلت (ما) زائدة لأنه كما قال تعالى: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ**﴾[٦]، فاكتفوا بلا عن الفعل كما تقول العرب: إنْ زارَكَ فزرْهُ وإلّا فَلَا.

وقال ابن الأثير في النهاية: أصل هذه الكلمة (إنْ) و(مَا) فأدغمت النون في الميم، و(ما) زائدة في اللفظ لا حكم لها، وقد أمالت العرب (لا) إمالة خفيفة، قال:

---

(١) (على نفسك) ساقطة من ب، جـ. وكذا رواية المسند ٣/ ٥٠٠.

(٢) المسند ٣/ ٥٠٠، وليس فيه لفظ (على نفسك).

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٨٤.

(٤) سقطت كلمة (تنل) من ب، جـ.

(٥) في أ (ابن الأثير الأنباري).

(٦) سورة مريم ٢٦.

والعـوام يتبعون إمالتها فتصير ألفها ياء، وهو خطأ كما، ومعناها: إن لم تفعل هذا فليكن هذا، انتهى.

وقد تكررت في الحديث وفي صحيح مسلم فقال ابن عباس: (إمّا لا فاسأل فلانة الأنصارية) وفي حديث بريدة عند مسلم في المعترفة بالزنا، فقالت: «يا رسول الله لعلك تردني كما رددت ماعزاً، فوالله إني لحبلى، قال: إمّا لي فاذهبي حتى تلدي»(1).

وفي حديث أبي طلحـة عند مسلم: (اجتنبوا مجالس الصعدات، فقلنا: إنما قعدنا لغير بأس قال: إمّا لا فأدّوا حقّها)(2).

[١٥١٨] حديث الرُّقْيةِ بالفاتحة: قوله: **«فلعمري لمن أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق»**(3).

قال الطيبي: (من) شرطية، واللام موطئة للقسم، والثانية جواب القسم ساد مسد الجزاء.

[١٥١٩] حديث: **«دَعُوا الحبشةَ ما وَدَعُوكم واتركوا التّركَ ما تَركُوكُم»**(3).

قيل: قلّما يستعملون الماضي من (وَدَعَ) إلا ما روي في بعض الأشعار كقوله:

ليتَ شِعْـرِي عَنْ خَلِيلي ما الّـذي غَالَـهُ فِي الـحُـبِّ(5) حَتّـى وَدَعَـهْ(6)

---

(١) المسند ٤/٤٢٩، ٥/٣٤٨، ومسلم ـ حدود ٢٣.

(٢) المسند ٤/٣٠، ومسلم ـ صلاة ٢٢٢.

(٣) المسند ٤/٢١١ بلفظه، وأبو داود ـ بيوع ٣٧، وطب ١٩.

(٤) أبو داود ـ ملاحم ٨، بلفظه.

(٥) في أ (قاله الحب).

(٦) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٣٦، والإنصاف ٢٥٨ والخزانة ١/٩٩، وهو بلا نسبة في المحتسب ٢/٣٦٤.

ويحتمل أن يكون الحديث: ما وَادَعُوكُم، أي: سالموكم، فسقطت الألف من قلم بعض الرواة.

قال الطيبي: ولا افتقار إلى هذا مع وروده في التنزيل نحو[1]: ﴿مَا ودعك ربُّكَ وَمَا قَلَى﴾[2]، قرئ بالتخفيف، ولأن لفظ الأزدواج، ورد العجز على الصدر، فجوّز لذلك. جاء في كلامهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، وقوله: (ارجعن مأزورات غير مأجورات).

قال المظهري: كلام النبي ﷺ متبوع لا تابع، بل فصحاء العرب عن آخرهم بالإضافة إليه ناقل، وأيضاً فلغات العرب مختلفة، منهم من انقرضت لغته فأتى بها صلى الله عليه وسلم.

مسند أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها[3]

[١٥٢٠] حديث: «(ما من شيءٍ لم أكنْ أريته إلا رأيته في منامي)[4]»[5].

قال الكرماني: فإن قلت: هذا من أي نوع من الاستثناء وكيف وقع الفعل مستثنى قلت: هذا استثناء مفرغ. وقال النحاة: كل مفرغ متصل، ومعناه: كل شيءٍ لم أكن أريته من قبل مقامي رأيته في مقامي هذا، و(رأيته) في موضع الحال، وتقديره: ما من

(١) في ب، جـ (في قوله تعالى).

(٢) سورة الضحى ٣.

(٣) أسماء بنت أبي بكر الصديق أم عبدالله القرشية التَّيْمِيَّة المكيَّة ثم المدنية، والدة الخليفة عبدالله بن الزبير، وأخت أم المؤمنين رضي الله عنها وآخر المهاجرات وفاة. شهدت اليرموك مع زوجها الزبير وروت عدة أحاديث.

أعلام النساء ١/٣٦، ابن خياط ٢/٨٦٦، أسد الغابة ٦٦٩٨.

(٤) في ب، جـ (لم أكن رأيته إلا رأيته في منامي)، وهو مطابق لرواية المسند، لكن المسند بلفظ: (مقامي) بدل (منامي).

(٥) المسند ٦/٣٤٥، البخاري - علم ٢٤، وجمعة ٢٩.

شيء لم أكن رأيته كائناً في حال من الأحوال إلا في حال رؤيتي إيّاه. (قال وقوله: (في منامي)[1] يحتمل المصدر والزمان والمكان)[2].

قال: وقوله: (حتى الجنة) بالنصب فـ(حتّى) عاطفة، عطفت الجنّة على الضمير المنصوب في (أريته)، وفي بعضها بالجر فهي جارة، ويحتمل الرفع على أن (حتى) ابتدائية، أي: حتى الجنة مرئية، فهو نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، في جواز الأوجه الثلاثة فيه.

وقال الحافظ ابن حجر: رويناه بالحركات الثلاث في الجنة والنار.

وقوله في أول الحديث: (قلت: آية).

قال الكرماني: بهمزة الاستفهام وحذفها، خبر مبتدأ محذوف، أي: هي آية.

وقوله: (فأوحي إليّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريب، لا أدري أي ذلك قالت أسماء، من فتنة المسيح الدجال).

قال الكرماني: (مثل أو قريب) هما بغير تنوين مضافات إلى (فتنة المسيح)، فإن قلت: فكيف جاز الفصل بينهما وبين ما أضيف إليه بأجنبي وهو قوله: لا أدري أي ذلك قالت أسماء؟

قلت: هي جملة معترضة مؤكدة لمعنى الشك المستفادة من كلمة «أو» والمؤكّدة للشيء لا تكون أجنبية منه فجاز، كما في قوله:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيِّ[3]

---

(١) في أ (في مقامي).

(٢) ما بين الهلالين سقط من أ.

(٣) الشاهد لجرير في ديوانه ٢١٢، وسيبويه والشنتمري ١/٢٢٦، والكامل ٢/١٣٧، والسيوطي ٢٨٩، واللسان (أبي) ٨/١٢ والخزانة ١/٣٥٩ والخصائص ١/٣٤٥ وهو بلا نسبة في الأصول ١/٢٧١، وابن عقيل ٣/١٧، والهمع ٢/١٢٢.

فإن قلت: فهل يصح أن يكون لشيء واحد مضافان؟

قلت: ليس هنا مضافان بل مضاف واحد، وهو أحدهما لا على التعيين، ولئن سلمنا فتقديره: مثل فتنة المسيح أو قريب فتنة المسيح، فحذف أحد اللفظين منهما، لدلالة الآخر عليه نحو قوله:

... ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[1]

فإن قلت: فما توجيهه على لفظ (مِنْ) قبل لفظ (فتنة).

و(من) لا تتوسط بين المضاف والمضاف إليه في اللفظ قلت: لا نسلم امتناع إظهار حرف الجر بينهما إذ أن بعضهم جوزوا التصريح بما هو مقدر من اللام ومن وغيرها في الإضافات، وهو مثل قولهم: لا أبا لك. ولئن سلمنا، فهما ليسا بمضافين إلى الفتنة المذكورة على هذا التقدير، بل مضافان إلى الفتنة المقدرة، والمذكورة: هو من فتنة، وهو بيان لذلك المقدر.

فإن قلت وفي بعض الروايات: (قريباً) بالنصب والتنوين فما وجهه؟

قلت: يكون حينئذ صلة له: ويقدر لفظ (قريباً) ليكون (المِثْل) مضافاً إليه.

فإن قلت: لفظ (أي) مرفوعة أو منصوبة؟

قلت: الرواية المشهورة الرفع، وهو مبتدأ وخبره: (قالت: أسماء)، وضمير المفعول محذوف، وفعل الدراية معلق بالاستفهام، لأنه من أفعال القلوب إن كانت (أي) استفهامية. ويجوز أيضاً أن يكون مبتدأ مبنيّاً على الضم على تقدير حذف صدر صلته، والتقدير: لا أدري أي ذلك هو قالته أسماء.

وأما توجيه النصب، فبأن يكون مفعول (لا أدري)، إن كانت موصولة، أو مفعول

---

(١) الشاهد للفرزدق في سيبويه والشَّنْتَمري ١/ ٩٢، وشرح المفصل ٣/ ٢١، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، والعيني ٣/ ٤٥١، والخزانة ١/ ٣٦٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٧٠٦).

(قالت)، إن كانت مجرى أيّ استفهامية أو موصولة، انتهى.

وفي تذكرة ابن هشام: سألني الشيخ يوماً: لِمَ اشترطوا في جواز حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على جره أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف مثله نحو: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة، واشترطوا في جواز حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله أن يعطف عليه مضاف إلى مثل ذلك المحذوف، كحديث: (أوحي إليّ أنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنة الدجال)، وقول بعض العرب: قطعَ اللهُ يد ورجل من قالها، ولا يشترطون ذلك فيما إذا حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1]، ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[2]. أو حذف المضاف إليه ولم يبق المضاف على ما كان عليه، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3].

فقلت: لأنك في المسألتين الأوليين أبقيت أثر المحذوف فإنك ناظر إليه وطالب لتعينه، فاحتجت إلى ما يبينه لك. وفي المسألتين الأخريين جعلت المحذوف نسياً منسياً، ولم تبق شيئاً من أحكامه بل أعرضت عن النظر إليه جملة واحدة، فقال: هذا الجواب الذي ظهر لي.

وقال ابن مالك في توضيحه[4]: الرواية المشهورة في هذا الحديث (مثلَ أو قريباً). وأصله مثل فتنة الدجال فحذف ما كان (مثل) مضافاً إليه، وترك (هو) على الهيئة التي كان عليها، وصلح للدلالة من أجل مماثلته له لفظاً ومعنىً، والمعتاد في صحة مثل هذا الحذف أن يكون مع إضافتين كقول الشاعر:

أمامَ وخلفَ المرءِ مِنْ لطفِ ربِّهِ ... كوالئُ تَزْوِي عنه ما كانَ يَحْذَرُ[5]

---

(١) سورة يوسف ٨٢.
(٢) سورة البقرة ٩٣.
(٣) سورة الروم ٤.
(٤) شواهد التوضيح ١٠٢.
(٥) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/١٧، والهمع ١/٢١٠ وشواهد التوضيح ١٠٢.

ومن وروده بإضافة واحدة، كالوارد في الحديث، قول الراجز:

مَهْ عاذِلي فهائماً لنْ أبرحَا ... بمثلِ أو أحسنَ من شمسِ الضُّحَى[1]

أراد: بمثل شمس الضحى، أو أحسن من شمس الضحى.

والوجه في رواية من روى (قريبَ) بلا تنوين: أن يكون أراد: تفتنون مثل فتنة الدجال أو قريب الشبه من فتنة الدّجال، فحذف المضاف إليه قريب، وبقي هو على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف. وهذا الحذف في المتأخر لدلالة المتقدم عليه قليل. انتهى.

قوله: (يقال ما علمك).

قال الكرماني: هو بيان لقوله: (تفتنون) ولهذا لم تدخل الواو عليه.

وقوله: (قد علمنا إنْ كنت لموقناً).

قال الزركشي: هو بكسر (إنْ) مخففة من الثقيلة، ولزمت اللام للفرق بينهما وبين النافية.

وحكى السفاقسي: فتح (أن) على جعلها مصدرية أي: علمنا كونك موقناً، ورده بدخول اللام عليه ثم قيل: المعنى: أنت موقن، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[2] أي: أنتم.

قال القاضي عياض: والأظهر أنها على بابها والمعنى: أنك كنت موقناً.

قوله: (قد علمنا ان كنت لموقناً).

---

(1) البيتان بلا نسبة في الأشموني ٢٤٣/١، وشواهد التوضيح ١٠٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ٣٣٠٢.

(2) آل عمران ١١٠.

وقـال أبـو حيان في شرح التسهيل: اختلف النحويون في هذه اللام، فذهب سيبـويه والأخفش سعيد بن مسعدة، والأخفش علي بن سليمان، وأكثر نحاة بغداد ومن أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخضر إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة لزمت للفرق، وهو اختيار ابن عصفور، وابن مالك، وذهب الفارسي وأبو عبدالله أبي العـافية والشلوبين، وأبـو الحسن بن الربيع، إلى أنها ليست لام إنّ المشددة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق، وإذا كانت مجتلبة للفرق، ولـم تكن اللام التي توجب التعليق، لـم يمنع مانع من فتح (ان) إذا وقعت بعد (علمت). قال: وإذا فتحت لـم يحتج إلى اللام، لأنها إذ ذاك لا تلبس بأن النافية، فيحتاج إلى الفرق، قال: وإن شئت أثبت اللام على طريق التأكيد.

قال: ومن دخول (علمت) على (إنْ) المخففة من الثقيلة، ما جاء في الحديث المشهور: (قد علمنا إنْ كنت لموقناً) بكسر (إنْ) على مذهب أبي الحسن، وبفتحها على مذهب غيره والصحيح الكسر.

وقال أبو حيان أيضاً: بعد هذا ثمرة الخلاف تظهر في دخول علمت وأخواتها، فإن كانت للفـرق لم تعلق، وإن كانت لام[1] الابتـداء علقت، ولهـذا اختلف ابن الأخضر وابن أبي العافية في الحديث المشهور: «قد علمنا إنْ كنت لمُوقناً»، كما اختلف فيه الأخفش الصغير والفارسي، فقال الأخفش: لا يجوز إلا الكسر، وقال الفارسي: لا يجوز إلا الفتح، وكذا قال ابن أبي العافية، وقال ابن الأخضر: قد ثبتت اللام في الرواية بلا شك، وهي لا تكون مع المفتوحة أصلاً، كما لا تكون مع (إن) هو الأصل. فلما فتحت بسبب (علمت) أبقيت اللام إشعاراً بأصلها، ورد عليه بأن هذا بعيد، لأن (علمت) لا تدخـل إلا على ما كان قبلها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غيرت ذلك، ولـم يستقروا على الأصل.

---

(١) في أ (لم) وهو تصحيف.

قال أبو حيان: والمذهبان متكافئان، وكذا قال الشلوبين والخضراوي، لأنه[1] إن هي لام الابتـداء، كان ثباتها واجباً، وإن قلنا: غيرها، كان ثباتها نوعاً من المجاز والتوسع، والقول بالحقيقة أولى. انتهى.

وقال أبو الحسن بن الربيع في شرح الإيضاح: ذهب أبو علي الفارسي وابن أبي العـافية والأستـاذ أبـو علي: إلى أن هذه الـلام دخلت للفرق خاصة، وليست لام الابتداء، وإنما هي عوض التي دخلت للفرق بين النفي والإيجاب فيلزم من هذا أن يكـون في قوله ﷺ: (قد علمنا أن كنت لموقناً) مفتوحة، ولا تكون مكسورة، لأن المكسورة لا تقع بعد (علمت) إلا مع لام الابتداء، وهذه ليست لام الابتداء فلا تكسر.

وذهب الأخفش وابن الأخضر وابن ملكون إلى أنها لام الابتداء، ولزمت للفرق، لبقاء اللام في قوله ﷺ: (قد علمنا إن كنت لموقناً) إذ لو كانت للفرق خاصة، لزالت عند فتح (أن) على قولهم، لدخول (علمت)، لأن المفتوحة لا تكون نفياً، فيدخل اللام للفرق.

وفي هذا الحديث: أنه خطب فقال: (أمّا بعد).

قال الكرماني: فإن قلت: كلمة (أمّا) لا بد لها من أخت فما هي إذا وقعت بعد الثناء على الله كما هو العادة في الخطب قلت: الثناء والحمد المقدم عليه، كأنه قال: أما الثناء على الله فكذا، وأما بعد فكذا، ولا يلزم في سماعه أن يصرح بلفظة (أمّا) بل يكفي ما يقوم مقامه.

[١٥٢١] حديث: **«جئتُ يوماً والنّوى على رأسي، فلقيتُ رسولَ اللهِ ﷺ ومعه نفرٌ من الأنصار، فدعاني ثم قال: إخ إخ ليحملني خلفه»**[2].

---

(١) في المخطوطة أ (لأنا) وهو تصحيف.

(٢) المسند ٦/٣٤٧ بلفظه.

قال الكـرماني: (إخ) بكسر الهمزة، وبالمعجمة صوت إناخة البعير، قال في المفصّل: (نخّ) مشدّدة مخففة صوت إناخة، و(إخ) مثله. انتهى.

وفي البارع: قال أبو علي: قال أبو بكر: يقولون للجمل: (إخ) بكسر الهمزة ليبرك، ولا يقولون: أنخت الجمل، إنما يقولون: أنخته.

[١٥٢٢] حديث: «ألا أخبـرُكم بشرارِكم المشاؤون بالنميمةِ المفرّقون بينَ الأحبةِ الباغين البُرآءَ العَنَتَ»[١]

قال في النهاية: (البرآء والعنت) منصوبان مفعولان (لباغين). يقال بغيت فلاناً خبراً، وبغيتك الشيء، طلبته لك.

[١٥٢٣] حديث: «أوحى الله إليَّ أنّكم تفتنون في القبورِ قريباً أو مثلَ فتنةِ الدَّجَّالِ»[٢].

كذا في المسند، قال أبو البقاء[٣]: (قريباً) منصوب نعتاً لمصدر محذوف، أي: أفتتاناً قريباً من فتنة الدّجال، ولذلك قال: (أو مثل) فأضافه إلى الفتنة.

وقوله: (لا أدري أيَّ ذلك قالتْ).

(أيَّ) منصوب بـ(قالت)، لا بقوله: (لا أدري) لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلا حرف الجر. انتهى.

وقال الطيبي: صفة مصدر محذوف، أي: فتنة قريبة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٤].

---

(١) المسند ٢٢٧/٤ بلفظ (الباغون)، ٤٥٩/٦ برواية: (... المفسدون بين الأحبة، الباغون...).

(٢) المسند ٣٤٥/٦، برواية: (قد أوحي إليّ... أو مثل فتنة المسيح الدجال).

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٨٦.

(٤) سورة الأعراف ٥٦.

[١٥٢٤] حديث: «**لا تُحْصِي فيحصيَ اللهُ عليكَ، ولا توعي فيوعيَ اللهُ عليك**»[١].

قال الزركشي: كلاهما بالنصب، لأنه في جواب النهي.

وقال الكرماني: إسناد الإحصاء والإيعاء إلى الله من باب المشاكلة.

مسند أسماء بنت عُمَيْس رضي الله عنها[٢]

[١٥٢٥] حديث: «بِئْسَ العبدُ عبد طمع يقوده»[٣].

قال الأشرفي: تقديره: ذو طمع، ويمكن أن يجعل قوله: (طمع) فاعل (يقوده) متقدما على فعله، على مذهب الكوفيين.

قال الطيبي: هذا أقرب من الأول، لما يلزم فيه وصف المعاني، أي: وصف الوصف، لأن قوله «يقود» على هذا - صفة (طمع)، وهو صفة (عبد)، والأشبه أن يكون (طمع) مبتدأ، (ويقوده) خبر، أي: طمع عظيم يقوده، نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ، والجملة صفة (عبد)، ومثل ذلك قوله: (بئس العبد عبد هوى يضله).

مسند حمنة بنت جحش رضي الله عنها[٤]

---

(١) المسند ٦/٣٤٦ بلفظه، وبتقديم وتأخير في ٦/٣٤٦ وغيرها، والبخاري زكاة٢١، هبة ١٥، ومسلم - زكاة ٨٨، وأبو داود - زكاة ٤٦، والنسائي - زكاة ٦٢.

(٢) أسماء بنت عميس بن معد بن تيم بن الحارث الخثعمي: صحابية، أسلمت قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم بمكة، هاجرت إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب - رضي الله عنها - طبقات ابن سعد ٨/٢٠٥، والدر المنثور ٣٥، وصفة الصفوة ٢/٣٣، والأعلام ١/٣٠٦.

(٣) الترمذي - قيامة١٧.

(٤) حمنة بنت جحش، مهاجرة هاجرت وبايعت رسول الله ﷺ، وشهدت أحداً فكانت تسقي العطشى وتداوي الجرحى، وروت عن النبي وروى عنها ابنها عمران بن طلحة. أعلام النساء ٢/٢٩٦، ابن خياط ٢/٨٦٤، أسد الغابة ٦٧٥٠.

[١٥٢٦] حديث المستحاضة: «فقال لها: سآمُرُكِ بأمرين أيَّهُما فَعَلْتِ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أيّهما) منصوب لا غير والناصب له (فعلت).

وقوله: (طَهُرْتِ واسْتَنْقَأْتِ) وقع في هذه الرواية بالألف، والصواب: (استنقيت) لأنه من نقي الشيء، وأنقيته إذا نظفته، ولا وجه فيه للألف ولا للهمزة.

وقوله: (فصلى أربعاً وعشرين ليلةً وأيّامَها). فـ (أيّامها) منصوب عطفاً على (أربعاً) أو على (ثلاث)، والضمير فيه يرجع إلى الليالي.

مسند خولة الأنصارية رضي الله عنها

[١٥٢٧] حديث: «إنّ رجالاً يتخوّضون في مالِ اللهِ بغير حقّ، فلهم النارُ يومَ القيامة»[٣].

قال الطيبي: (فلهم النار) خبر إنّ، وأدخل الفاء لأن اسمها نكرة موصوفة بالفعل.

مسند الرُّبَيِّعِ بنتِ مُعَوِّذِ بن عفراء رضي الله عنها[٤]

[١٥٢٨] حديث: «أتيتُ النبيَّ ﷺ بقناع به رُطَبٌ وأَجْرٍ زُغْبٌ»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: الصواب الذي لا يعدل عنه أن يروى (وأجر) بكسر الراء، لأنه

(١) المسند ٦/ ٤٣٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٨٧.

(٣) المسند ٦/ ٤١٠ بلفظه، ٣٦٤ و٣٧٨ بلفظ مختلف. والبخاري ـ خمس ٧.

(٤) الرُّبَيِّعُ بنتُ مُعَوِّذُ بن عفراءَ الأنصارية، من بني النَّجَّار. لها صحبة ورواية، وقد زارها الرسول صبيحة عرسها لصلة رحمهَا، عمرت دهراً وروت أحاديث. أبوها من كبار البدريين، كانت من المبايعات تحت الشجرة بيعة الرضوان، وحديثها في الكتب الستة.

(٥) المسند ٦/ ٣٥٩، وتمامة: (فوضع في يدي شيئاً فقال: تحلي بهذا واكتسي بهذا).

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٨٧.

جمع جرو، وهو الصغير من القثاء والرّمان، وجمعه: (أجْرٍ) مثل: دلو وأدلٍ وحِقْو وأَحْقٍ، وكان الأصل: أجرو، مثل: فلس وأفلس، فأبدلت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء فراراً من ثقل الواو بعد الضمّة.

[١٥٢٩] حديث: «مَنْ كانَ أصبحَ صائماً فليتمَّ صومَهُ»(١).

قال الشيخ أكمل الدين: يجوز أن تكون (كان) زائدة، لأن قوله (أصبح) أفاد معناه، ويجوز أن لا يكون، والظاهر أنه صدر أول اليوم، فهي زائدة، وإن كان في أثنائه فهي غير زائدة.

مسند عائشة رضي الله عنها(٢)

[١٥٣٠] حديث: «لَا أُحصِي ثناءً عليكَ أنْتَ كما أثنيتَ عَلَى نَفْسِكَ»(٣).

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لا يصح تشبه ذاته بثنائه، لأنهما في غاية التباين، وتخريجه: إن في الكلام حذفاً، والتقدير: ثناؤك المستحق، كثنائك على نفسك، فحذف المضاف من المبتدأ، فصار الضمير المجرور مرفوعاً.

وقال الطيبي(٤): (ما) في قوله: (كما أثنيت) يجوز أن تكون موصوفة، وأن تكون موصولة والكاف مثله، كالمثل في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٥) وقوله: (فَإِنْ آمَنُوا

---

(١) المسند ٤/٤٧ برواية: (من كان صائماً فليتم صومه). والمسند ٦/٣٥٩ برواية (من كان منكم صائماً. . .) وانظر: مسلم ـ صيام ١٣٦.

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق، أفقه نساء المسلمين، وأعلمهن بالدين والأدب، تزوجها النبي في السنة الثانية بعد الهجرة، وكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، روي عنها (٢٢١٠) أحاديث، توفيت عام ٥٨هـ.

الأعلام ٤/٥، أعلام النساء ٣/٩، تهذيب التهذيب ٢/٤٣٣، أسد الغابة رقم ٧٠٨٥.

(٣) المسند ١/٩٦، ١١٨، ٦/٥٨.

(٤) أي في شرح المشكاة في باب السجود وفضله. انتهى. من هامش الأصل.

(٥) سورة الشورى ١١.

بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾[1]، وقول القبعثري: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، أي: أنت الذات التي لها صفات الجلال والإكرام[2].

[١٥٣١] حديث: «إنّ امرأة قالت يا رسول الله، إنَّ أُمِّي أُفْلِتَتْ نَفْسُهَا»[3].

قال أبو البقاء[4]: يجوز رفعه على أنه نائب عن الفاعل، كما تقول: أذهبت نفسُه، ونصبه على التشبيه بالمفعول كما تقول: سُلب زيدٌ ثوبه. انتهى.

وقال في النهاية: يروى بنصب (النفس) ورفعها ففي النصب: افتلتها الله نفسها، فعدى إلى مفعولين، كما يقال: افتلته الشيءَ، واستلبته إيّاه، ثم بني الفعل لما لم يسم فاعله، فتحول المفعول مضمراً وبقي الثاني منصوباً، وتكون التاء الأخيرة ضميراً لـ(الأم)، أي: أفتلتت هي نفسها. وأما الرفع فيكون متعدياً إلى واحد أقامه مقام الفاعل، وتكون التاء لـ(النفس)، أي: أخذت نفسها فلتة. انتهى.

---

(١) سورة البقرة ١٣٧.

(٢) وفي بعض الحواشي: الضمير المرفوع المنفصل إما واقع موقع المجرور تأكيداً للمجرور المتصل في عليك، وإما مبتدأ خبره محذوف، فعلى الأول كلمة (ما) في (كما) مصدرية أو موصولة، أي: لا أحصي ثناء عليك، كثنائك على نفسك، أو لا أحيط ثناء عليك، كإحاطة ما أثنيت به على نفسك، فإن إحاطة ما أثنيت به عليك، بدلالة فعلية قطعية تفصيلية، وإحاطتي بالثناء بدلالة قولية إجمالية. وعلى الثاني: كلمة (ما) مصدرية لا غير، والمعنى: لا أحصي ثناء عليك يليق بحضرتك، وأنت مستحق ثناء كثنائك عليك، أي: كثناء تفصيلي غير متناه مدلول عليه بدلالة عقلية قطعية. فالكلام على الأول جملة واحدة، وعلى الثاني جملتان، ثانيهما تعليل للأول. انتهى. وفي كلام شيخنا الأجهوري يحتمل أن تكون (أنت) مبتدأ والكاف فيه، إما زائدة، وإما موصولة أو مصدرية، والمصدرية بمعنى اسم الفاعل، والمعنى: أنت الذي أثنيت على نفسك، أو أنت مُثْنٍ على نفسك. أو بمعنى: على، أو بمعنى: مثل. انتهى من هامش الأصل.

(٣) مسلم ـ زكاة ٣/٨١ باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٢٠٠.

وقال القاضي عياض: أكثر روايتنا فيه بالنصب.

وقال الكرماني: نصب (نفسها) على التمييز، أو مفعول ثان بمعنى سلبت.

قوله: (وأظنُّ لوْ تكلمتْ تصدّقتْ).

قال ابن مالك: فيه شاهد على أنّ (لو) قد تعلق بها أفعال القلوب، ومثله قول عمر: (إني أرى لو رجعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل).

قوله: (أَفَلَهَا أجرٌ إنْ تصدقتُ عَنْهَا؟)[1].

[١٥٣٢] حديث: «الخَرَاجُ بالضَّمَانِ»[2].

قال في النهاية: (الباء) في (بالضمان) متعلقة بمحذوف تقديره: الخراج مستحق بالضمان، أي: بسببه.

[١٥٣٣] حديث: «لم أعقلْ أبويَّ إلاّ وهما يدينان الدّين»[3].

قال الكرماني: هو منصوب بنزع الخافض، يقال: دان بكذا ديانة، وتديّن تديناً، ويحتمل أن يكون مفعولاً به، ويدين بمعنى يطيع، ولكن فيه تجوز من حيث جعل الدين كالشخص المطاع.

[١٥٣٤] حديث: «نِعْمَ المرءُ كَانَ عَامِرٌ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (المرء) فاعل (نعم)، و(عامر) المخصوص بالمدح، و(كان)،

---

(١) لم يرد بعد هذا الجزء من الحديث أيّ تعليق في النسخ جميعها.

(٢) أبو داود ـ بيوع ٧١، والترمذي ـ بيوع ٥٣، ٦٥، والنسائي ـ بيوع ١٥، وابن ماجه ـ تجارات ٤٣.

(٣) المسند ١٩٨/٦ برواية (لم أعقل أبويّ قط إلا..) والبخاري ـ صلاة ٨٦، كفالة ٤، مناقب انصار ٤٥، أدب ٦٤.

(٤) المسند ٥٤/٦.

(٥) إعراب الحديث ١٩١.

يجـوز أن تكـون زائدة، ويجوز أن تكون الجملة من (نعم) والمرفوعين بعدها خبر (كان)، ويكون في كان ضمير الشأن، كما تقول: نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل كان: ليس من ضمير الشأن، لأن ضمير الشأن مُصَدَّر على الجملة، وإنما ينبغي أن تكون على هذا اسم كان مضمراً فيها وهو (عامر)، وتكون الجملة المتقدمة خبراً لها مقدّماً، ونظير زيادة (كان) ههنا زيادتها في التعجب كقولك: ما كان أحسن زيداً.

[١٥٣٥] حديث: «**نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَّانِ البيوتِ إلَّا الأَبْتَرَ وذو الطُّفْيتين**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: وقع في هذه الرواية (وذو الطّفيتين) بالواو وهو مرفوع، والقياس أن يكون هو و(الأبتر) منصوبين، لأنه استثناء من موجب أو منفي في المعنى، ولكن المقدر في المعنى منصوب لأن التقدير: لا تقتلوا جِنّان البيون إلا الأبتر. فأما الرفع فوجهه ـ على شذوذه ـ أن يقدّر له ما يرفعه، والتقدير: لكن يقتل ذو الطفيتين والأبتر. وعلى هذا يجوز نصبه على أصل باب الاستثناء، ورفعه على ما قدرنا، ومثل هذا قول الفرزدق:

وعضُّ زمــانٍ يا ابــنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الـمــالِ إلَّا مُسْحَتــاً أَوْ مُجَلَّفُ[٣]

فـ (مجلّف) مرفـوع على تقدير: بقي مجلف، و(مسحتاً) بالنصب على أصل الباب. ويروى (مسحت) بالرفع على ما قدرنا.

وفي لفظ آخر: (أمر بقتل الأبتر وذي الطفيتين) بالوجه، و(ذي) معطوف على لفظ (الأبتر)، ويروى: (ذو) بالواو عطفاً على موضع (الأبتر).

---

(١) المسند برواية: (ألا الأبتر وذا الطيفتين). وانظر: رواية (إلا الأبتر وذو الطيفيتين) عن عائشة في مسلم ٣٨/٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٩٢.

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٢٦/٢ والخزانة ٣٤٧/٢، واللسان (ودع) ٣٦١/١٠، /٩٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١٠٩، والخزانة ٣٤٩/٢.

والتقدير: أمر بأن يقتل الأبتر وذو الطفيتين.

[١٥٣٦] حديث: **«إنّ أبا بكرٍ رجل أَسيفٌ وإنّه متى يقوم مقامَك لا يُسْمعُ النَّاسَ»**[١].

قال أبـو البقـاء[٢]: وقع في هذه الرواية (يقومِ) بالواو، والوجه حذفها وإسكان الميم، لأن (متى) هنا شرط وجوابه (لا يُسمِع الناس)، ولا معنى للاستفهام هنا إلا أنه قد جاء في الشعر مثل ذلك شاذّاً، ووجهه: أن الواو تحذف لالتقاء الساكنين، وإذا أدغمت الميم في الميم التي بعدها جاز وقوع الواو قبلها، كما قالوا: تُمُودّ الثّوبُ، وقالوا: هو أُصَيِّم، وفي الألف: الحاقّة والدّابّة. انتهى.

وقال ابن هشام في تذكرته: في هذا الحديث إهمال (متى) حملاً على (إذا).

[١٥٣٧] حديث موت النبي ﷺ: **«فقال عمر: أَوَ إِنَّهَا لَفِي كِتَابِ اللَّهِ»**[٣].

قال أبـو البقاء[٤]: الصواب: فتح الواو، والهمزة للاستفهام كقوله تعالى: **﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً﴾**[٥] الواو هنا عاطفة وإسكانها ضعيف، وليست (أو) التي للشك، لأن تلك لا تقع إلا عاطفة، وقد قرئ في الشاذ: (أَوْ كلّما عاهدوا) بسكون الواو، وذلك من تسكين المفتوح لثقل الحركة على الواو، وليست على هذا الوجه للعطف، بل هي في معنى المفتوحة. ذكره ابن جني[٦].

[١٥٣٨] حديث: **«مَا أكثرَ ما تذكرُها حمراءُ الشِّدْقَيْنِ»**[٧].

---

(١) المسند ٦/٢٢٤.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٩٨.

(٣) المسند ٦/٢٢٠، بلفظ: (وإنها).

(٤) إعراب الحديث ١٩٨.

(٥) سورة البقرة ١٠٠.

(٦) في المحتسب ١/٩٩.

(٧) المسند ٦/١١٨، ١٥٠، ١٥٤، والبخاري ـ مناقب الأنصار ٢/٢٠٣ باب تزويج النبي خديجة وفضلها، ومسلم ـ فضائل خديجة ٧/١٣٣.

قال أبو البقاء[1]: يجوز أن يكون بالرفع على معنى: هي حمراء، وليس المعنى تذكرها في حال حمرة شدقيها، إذ لو كان كذلك، لكان النصب على الحال أولى.

[١٥٣٩] حديث: «**فأسوةٌ ما لَكَ بِنَا**»[2].

قال أبو البقاء[3]: (ما) هنا زائدة، والتقدير: فأسوة لك بنا، ويجوز أن تكون استفهاماً، وتكون (ما) نافية، والتقدير: أفما لك بنا أسوة وجاز الابتداء هنا بالنكرة، لأنّه مصدر في معنى الفعل، أي: تأسّ بنا.

[١٥٤٠] حديث: «**إنّي من أتقاهم وأدّاهم للأمانة**»[4].

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: فيه إشكال من حيث استعمال أفعل التفضيل من فعل رباعي، وإنما يستعمل من الثلاثي كما هو معروف، والذي يقع في الأصول ويضبطه أهل الحديث في هذا الحرف: أنه بفتح الهمزة من غير مد، وتشديد الدال. وضبطه الجوهري، وعلى كل من الأمرين، فهو مشكل من حيث كونه رباعياً، لأنه من أدّى يؤدّي، وقد سمع منه في التعجب ألفاظ على غير قياس.

قال أبو حيان في الارتشاف: ومن المسموع منه مما همزته للنقل، قولهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أولاه بالمعروف، وما أصنعه لكذا.

قال: ومن المسموع مما همزته ليست للنقل قولهم: ما أخطاه، وما أصوبه: وما أيسره، وما أعدمه، وما أوحش الدار، وما أسرفه، وما أفرط جهله، وما أضله، وما أضوأه.

قال خطاب: قد يتعجبون من اللفظ الرباعي على غير قياس في قولهم: ما

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩٩.

(٢) المسند ٦/١٠٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٩٩.

(٤) المسند ٦/١٤٧ بلفظ مختلف، والنسائي - بيوع ٧٠، والترمذي - بيوع ٧.

أعطاه، وما أولاه، وما آتاه للمعروف، ولكنها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها.

وأما ابن مالك: فحكى عن سيبويه والمحققين من أصحابه جواز التعجب من الرباعي المزيد، وصححه ابن هشام الخضراوي، وحكاه الأخفش عن الأخفش.

وقال أبو حيان: إن جمهور البصريين على المنع، وفصل ابن عصفور بين أن تكون الهمزة للنقل، فلا يجوز أو لا تكون للنقل فيجوز. وأنكره ابن الحاج، وقال: إن هذا التفصيل لم يذهب إليه نحويّ، وباب أفعل التعجب، وأفعل التفضيل، كلاهما واحد.

[١٥٤١] حديث: «**ستةٌ لعنَهم الله، وكلّ نبيّ مجابُ الدعوةِ**»[١].

قوله: (لعنهم الله) فيه وجهان: أحدهما: أنه إنشائي دعاء عليهم، فيكون و(كل نبي مجاب)، حالاً من (لعنهم)، والجملة معترضة بين الحال وصاحبها. وثانيهما: أنه إخباري استئناف، كأنه لما قيل: لعنتهم، سئل فماذا بعد؟ فأجيب: لعنهم الله، فتكون الثانية مسببة عن الأولى، ويحتمل العكس، وذلك أنه حين قال: (لعنتهم)، سأل سائل لماذا؟ فأجاب: لأنه لعنهم الله، فعلى هذا يكون قوله: (وكل نبي مجاب)، معترضاً بين البيان والمبين، يعني: من شأن كل نبي أن يكون مستجاب الدعوة.

قال التوربشتي: ولا يصح عطف (وكل نبي مجاب الدعوة) على فاعل (لعنتهم)، وصححه الأشرفي لوجود الفاعل، وإن لم يؤكد بالضمير، وفيه نظر.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون (مجاب) صفة لا خبراً.

قلت: يلزم من ذلك أن لا يكون بعض الأنبياء مجاب الدعوة، ومنه قرأ التوربشتي، وأبطل رواية الجر في (مجاب). انتهى.

---

(١) الترمذي ـ قدر ١٧ برواية: (ستة لعنتهم لعنهم الله . . .).

وأقول: هذا اللازم ممنوع، لأنها صفة موافقة للواقع لا مفهوم لها.

وقوله: (والمستحلّ مِنْ عِتْرتي ما حرم الله).

قال الطيبي: (مِنْ) ابتدائية متعلقة بالفعل، ويجوز أن تكون بيانية بـ(المستحل).

[١٥٤٢] حديث: «**أنّه ﷺ خرج ليلة من جوف الليل، فصلى في المسجد رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا**»[١].

قال الكرماني: (أصبح) تامة لا تحتاج إلى خبر.

وقوله: (فإنه لم يخف علي مكانكم).

قال الكرماني: (المكان) إما مصدر ميمي بمعنى الكون، أي: لم يخف علي كونكم في المسجد، فهو حقيقة، وإما أنه لفظ مقحم كما يقال: مجلس فلان أمرني بكذا، فهو من باب المجاز بالزيادة، وإمّا أنه كناية عنهم، لأن مكان الشخص لازم له، وإمّا أن المراد بالمكان المكانة والمرتبة، أي: لم يخف علي حالكم عند الله حب الطاعة.

[١٥٤٣] حديث: «**إنّ بعضَ أزواجِ النبيِّ ﷺ قُلْنَ: أيّنا أسرع بك لحوقاً قال أطولكنّ يداً**»[٢].

قال الكرماني: فإن قلت لم تقل: أيّتنا، بتاء التأنيث قلت: قال في الكشاف في سورة لقمان: وشبه سيبويه تأنيث (أيّ) بتأنيث (كلّ) في قوله: كلتهن، أي ليست بفصيحة.

فإن قلت: القياس أن يقول: (طُولاكنّ يداً) بلفظ الفعلى، قلت: جاز في مثله

---

(١) البخاري ـ تراويح ١ بلفظ (... فصلى في المسجد، وصلى رجال بصلاته).

(٢) المسند ٦/١٢١، والبخاري ـ زكاة ١١، والنسائي ـ زكاة ٥٩.

الإفراد والمطابقة، لمَنْ أفعل التفضيل له.

وقال الزركشي: (لحوقاً) منصوب على التمييز، وكذا قوله: (يداً). (أطولكنّ) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أسرعكن بي لحوقاً أطولكن.

قوله: (فأخذوا قبضته يذرعونها)

قال الكرماني: فإن قلت: أتي بلفظ جمع المذكر فما وجهه؟ قلت: أغير معنى الجمع، أو عدل إليه تعظيماً لشأنهن، كقول الشاعر:

وإنْ شئـت حرّمـت النســاء سواكم ... ...

وقال الحافظ ابن حجر: وقوله: (أطولكن)، يناسب ذلك، وإلا لقال: طولاكن.

قلت: في رواية النسائي: (فأذن قبضته فجعلن يذرعنها) وهو القياس، وما عداه من تفسير الرواة.

قوله: (فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة).

قال الزركشي: (الصدقة) بالرفع اسم كان، و(طول يدها) بالنصب خبرها.

[١٥٤٤] حديث: «كانَ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ في تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ في شأنِهِ كُلِّهِ»(١).

قال الطيبي: قوله: (في شأنه كلّه) بدل من قوله: (في تنعله) وما بعده بإعادة العامل، وهو كبدل الكل من الكل.

وقـال الكرماني: فإن قلت: فما وجهه؟ قلت: فيه غموض، فإن ظاهره البدل بإعـادة العـامل، ولا يصح أن يكون بدل الكل من الكل، لأن الثاني أعم من هذه الثلاث. ولا بدل البعض، لأنه ليس بعضا من المتقدم، ولا بدل الاشتمال، إذ شرطه

---

(١) المسند ١٨٧/٦ بلفظ فيه اختلاف، وانظر المسند ١٨٨/٦، والبخاري ـ وضوء ٣١، لباس ٧٧.

أن يكون بينهما ملابسة بغير الجزئية والكلية، وههنا الشرط منتف، ولا بدل الغلط، لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

فإن قلت: فما قولك فيه؟ قلت: هو بدل الاشتمال.

ومرادهم بانتفاء الكلية والجزئية بينهما هما المذكورتان في بدل الكل وبدل البعض، وهو أن لا يكون الثاني غير الأول، وهذا بعكس ذلك، إذ الأول بعض الثاني، أو هو بدل الغلط وقد (ورد)[1] في الكلام الفصيح قليلاً، ولا منافاة بين الغلط والبلاغة، أو هو بدل الكل من الكل، إذ الطهور مفتاح أبواب العباة كلها، والترجُّل يتعلق بالرأس والتنعل بالرجل، فإنه شمل جميع الأعضاء من الرأس إلى القدم، فهو كبدل الكل من الكل، أو هو قسم آخر خاص لا بدل الأربعة، على ما بينه بعض النحاة متمسكين بـ(نظرت إلى القمر كله).

وبقوله:

نَضَّرَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بسجستانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[2]

وإن أمكن الجواب عنهما، وسموه بدل الكل من البعض، أو يقدر لفظ (يعجبه التيمن) قبل لفظ (في شأنه) فيكون بدل الجملة، أو عطف على ما تقدم، بتقدير: الواو، كأنه قال: وفي شأنه، عطفاً للعام على الخاص، وقد جوّز بعض النحاة تقدير الواو العاطفة، إذا قامت قرينة عليه، أو هو متعلق بـ(يعجبه) لا بـ(التيمن)، أي: يعجبه في شأنه كله التيمن في هذه الثلاث، أي: لا يترك التيمن فيها: في سفره وحضره وفراغه وشغله ونحو ذلك. انتهى.

---

(١) (ورد) قدّرت أن المعنى لا يستقيم إلا بها.

(٢) الشاهد لابن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، والدرر ٢/١٦٢، وشرح المفصل ١/٤٧، واللسان (طلح) ٣/٣٦٦ والخزانة ٣/٩٩٢، وبلا نسبة في المقتضب ٣/١٨٨ والإنصاف ٢٧، والأحاجي النحوية ٨٩، والهمع ٢/١٢٧.

وقال الحافظ ابن حجر: وقع في هذه الرواية: (وفي شأنه) بإثبات الواو، وفي رواية مسلم تقديم (في شأنه كله) على قوله: (في تنعله) فيكون بدل البعض من الكل.

حديث: «**إنما كان منزلٌ ينزله النبي ﷺ[1]. تعني المحصَّب**».

كذا في البخاري.

قال ابن مالك في توضيحه[2]: في رفع (المنزل) ثلاثة أوجه. أحدها: أن يجعل (ما) بمعنى الذي، واسم كان ضمير يعود على المحصب، فإن هذا الكلام مسبوق بكلام ذكر فيه المحصب، فقالت أم المؤمنين رضي الله عنها: إن الذي كانه المحصب منزل نزله رسول الله ﷺ. ثم حذف خبر كان لأنه ضمير متصل، كما يحذف المفعول به إذا كان ضميراً متصلاً ويستغنى بنيته، كقولك: زيد ضرب عمرو، تريد ضربه عمرو. ومن حذف الضمير المتصل خبراً لكان قول الشاعر:

فَأَطْعَمَنا من لحمِها وسنامِها ... شِوَاءً، وخيرُ الخيرِ ما كان عاجله[3]

أراد: وخير الخير الذي كان عاجله، ومثله قول الآخر:

أخٌ مخلصٌ وافٍ صبورٌ محافظٌ ... على الودِّ والعهدِ الذي كانَ مالكُ[4]

أراد: الذي كانه مالك والذي وصلته مبتدأ، وقد أخبر عنه بخمسة أخبار متقدمة، ومثل هذا البيت في الاكتفاء بنية الخبر عن لفظه قول الشاعر:

---

(١) البخاري - حج ٢٥، باب المحصب (١٤٧).

(٢) شواهد التوضيح ٣٤.

(٣) الشاهد بلا نسبة في العيني ١٢٤، وشواهد التوضيح ٣٥. برواية: (. . . وسديفها).

(٤) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٦٥، والمقتضب ٢/٣٦٣، والخصائص ١/١١٠، ٢/٢٨٣، ٣/١٠٨.

شَهِــدتْ دلائــل جمّــة لم أُحْصِهــا   أنّ الــمــفــضّــل لن يزال عتــيقُ[1]

أراد: لن يزاله. وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون من هذا القبيل قول الشاعر:

عدوٌّ عينــيك وشــانِيــهِــمــا   أصــبــحَ مشــغــول بمــشــغــول[2]

على أن يكون التقدير: أصبحه مشغول بمشغول. وأجاز أيضاً أن تكون (أصبح) زائدة. ومما يتعين كونه من هذا النوع قول النبي ﷺ: «أليس ذو الحجة؟» بعد قوله: «أيّ شهر هذا». والأصل: أليسه ذو الحجة؟ ويمكن أن يكون مثله قول أبي بكر رضي الله عنه:

(بــأبــي شبيه بالــنبــيّ   ليس شبــيه بعــلي)

الوجه الثاني: أن تكون (ما) كافة، ويكون (منزل) اسم كان، وخبرها ضمير عائد على (المحصب)، فحذف الضمير واكتفى بنيته، على نحو ما تقرر في الوجه الأول، لكن في الــوجــه الأول تعريف الاسم والخبر، وفي هذا الوجه تعريف الخبر وتنكير الاسم، إلّا أنه نكرة مخصصة بصفتها. فسهل ذلك كما سهل في قول الشاعر:

قِفِــي قبــلَ الــتــفــرّقِ يا ضُبَــاعَــا   ولايكُ موقــفُ منــكِ الــوَدَاعَــا[3]

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٣٥.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٩٠، والهمع ١/١٢٠، وشواهد التوضيح ٣٥، الأشموني ١/٢٤١. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ٢٣٢٢.

(٣) الشاهد للقطامي في ديوانه ٣١، وسيبويه والشَّنْتَمَرِي ١/٣٣، واللسان (ودع) ١٠/٢٦٥ والمفصل ١٤٠ والسيوطي ٢٨٧، والخزانة ١/٣٩١، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/٩١، والأشموني ٣/١٧٣، وشواهد التوضيح ٩٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ١٦٥٦.

فـ (منك) صفة لـ(موقف) قربته من المعرفة، وسهلت كون الخبر (الوداعا) وعلى أنه لو كان اسم (كان) نكرة محضة، وخبرها معرفة محضة لم يمتنع لشبههما بالفاعل والمفعول.

الثالث: أن يكون (منزل) منصوباً في اللفظ، إلا أنه كتب بلا ألف على لغة ربيعة. فإنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون وحذف التنوين بلا بدل، كما يفعل أكثر العرب في الوقف على المرفوع والمجرور، وإنما كتب المنوّن المنصوب بالألف، لأن تنوينه يبدل في الوقف ألفاً، فروعي جانب الوقف، كما روعي في (أنا) فكتب بالألف لثبوتها وقفاً، ولم يبالوا بحذفها وصلاً، وكما روعي في (مسلمة) ونحوه، فكتب بالهاء لثباتها وقفاً، ولم يبالوا بثبوتها في الوصل تاء، وكما روعي في (به) و(له) ونحوهما، فكتبا بلا ياء، ولا واو كما يوقف عليهما، ولو روعي فيهما جانب الوصل لكتبا بلا ياء، ولا واو كما يوقف عليهما، ولو روعي فيهما جانب الوصل لكتبا بياء وواو. فمن لم يقف على المنوّن المنصوب بالألف، استغنى عنها في الخط لأنها على لغته، ساقطة وصلاً ووقفاً انتهى.

[١٥٤٥] حديث: «**إذا أنفقتِ المرأةُ من طعامِ بيتِها غيرَ مفسدة، كان لها أجرُها بما أنفقتْ، ولزوجِها والخازن مثل ذلك ولا ينقص بعضُهم أجرَ بعضٍ شيئاً**»[١].

قال الكرماني: (شيئاً) مفعول لـ(ينقص)، و(أجر) منصوب بنزع الخافض، أي: من أجر، أو هو مفعول أول لـ(ينقص)، لأنه ضد زاد، وهو متعدّ إلى مفعولين، قال تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً﴾[٢]، وفي رواية مسلم: (من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً).

---

(١) المسند ٦/٤٤، ٢٧٨، بلفظ فيه اختلاف، ومسلم ـ زكاة ٧٩، ٨٠ وأبو داود ـ زكاة ٤٤، وابن ماجه ـ تجارات ٦٥.

(٢) سورة البقرة ١٠.

قال النووي: كذا الرواية بالنصب على تقدير فعل ناصب، أي من غير أن ينقص الزوج من أجر المرأة والخازن شيئاً.

وقوله: (غير مفسدة)، بالنصب على الحال.

[١٥٤٦] حديث: «إذا نعس أحـدُكم وهو يصلّي فَلْيَرْقُدْ حتى يَذْهَبَ عنه النَّوْمُ فإنَّ أحدَكُمْ إذا صَلّىٰ وهو نَاعِسٌ لا يَدرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبَّ نَفْسَهُ»[١].

قال ابن مالك في توضيحه[٢]: يجوز في (فيسب) النصب جواباً لـ(لعلّ) فإنها مثل (ليت)[٣] في اقتضائها جواباً منصوباً، وهو مما خفي على أكثر النحويين.

ونظير جواز[٤] الرفع والنصب في (فيسب نفسه) جوازهما في ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[٥] نصبه عاصم ورفعه الباقون.

قال الطيبي: والنصب أولى، لأن المعنى: لعله يطلب من الله الغفران لذنبه ليصير مزكّى، فيتكلم بما يجلب الذنب فيزيد العصيان على العصيان وكأنه قد سب نفسه.

وقال الكرماني: فإن قلت: لعل معناه الترجي، فكيف صح هنا؟

قلت: الترجي فيه عائد إلى المصلي، لا إلى المتكلم به، أي: لا يدري أمستغفر أم ساب مترجياً للاستغفار، وهو في الواقع بضد ذلك، واستعمل بمعنى المتمكن من الاستغفار، والسبب لما أن المترجي بين حصول المرجو وعدمه، فمعناه لا يدري أيستغفر أم يسب، وهو متمكن منهما على السوية.

---

(١) المسند ٥٦/٦، ٢٠٥، بلفظ قريب، والبخاري ـ وضوء ٥٣، ب س ٢٤، ومسلم مسافرين ٢٢٢، وأبو داود ـ تطوع ١٨، والترمذي ـ مواقيت ١٤٦، والنسائي طهارة ١١٦، وابن ماجه ـ إقامة ١٨٤.

(٢) شواهد التوضيح ١٥٠.

(٣) في أ: (ليس). والتصويب من شواهد التوضيح ١٥٠.

(٤) في أ: (جواب). والتصويب من شواهد التوضيح ١٥١.

(٥) سورة عبس ٣، ٤.

وقال الطيبي: (لا يدري) مفعوله محذوف، أي: لا يدري ما يفعل، وما بعده مستأنف بيان والفاء في (فيسب) للسببية كاللام في: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[1].

[١٥٤٧] حديث: «لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لزدتُ البيتَ على قواعدِ إبراهيمَ»[2].

قال ابن عصفور في شرح المغرب: مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز إظهار خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) لسدّ طول الكلام بالجواب مسده.

وذهب بعضهم إلى التفصيل؛ فزعم أن الخبر يلزم حذفه، إذا كان معنى الكلام دالًّا عليه نحو: لولا زيد لأكرمتك، ألا ترى أن المعنى: لولا زيد مانع من إكرامك لأكرمتك، ولولا زيد حاضر معنا لأكرمتك، فإن لم يدل عليه معنى الكلام التزم إظهاره، وجعل من ذلك هذا الحديث.

فالجملة التي هي: (حديث عهدهم بكفر) في موضع خبر الاسم الواقع بعد (لولا)، ولم يحذف، لما لم يكن المعنى دالًّا عليه.

والصحيح أن الخبر ملتزم حذفه وأنه لا يكون إلا من قبيل ما يشهد له معنى الكلام بعد الحذف، لأن أبا الحسن الأخفش حكى أن العرب قد التزمت إضماره، ولم يجئ ما ظاهره أن الخبر غير محذوف إلا هذا الحديث وقول الفُرَيْعَة بنت هَمَّام:

فواللهِ لولا اللهُ تُخْشَى عواقِبُه ... لحرّك عن هذا السريرِ جوانبُه[3]

وقول الآخر:

---

(١) سورة القصص ٨.

(٢) البخاري ـ علم «لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة»، وكتاب الحج وكتاب التمني روايات أخرى.

(٣) الشاهد في شرح المفصل ٢٣/٩، ومغني اللبيب ٢٧٣، ٢٢٩.

فَلَوْلَا سِلَاحِـي عنـدَ ذاكَ وغِـلْمَـتِـي　　لَأُبْـتُ وفِـي نفسـي مآثـرُ تسـتـبـرْ

فأما الحديث: فيتخرج على أن يكون قوله ﷺ: (حديثُ عهدُهم بكفر) جملة اعتراض، فصل بها بين (لولا) وجوابها، لما فيه من التنديد والتبيين، ويكون الخبر محذوفاً، وكأنه قال: لولا قومك لزدت البيت على قواعد إبراهيم، ولا ينبغي أن تجعل التي هي: (حديث عهدهم بكفر) في موضع نصب على الحال، لأن أبا الحسن الأخفش حكى عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) بالحال كما لا يأتون بالخبر، وجُعل السبب في ذلك أنّ خبر في المعنى هذا إن ثبت أن لفظ هذا الحديث هو لفظ رسول الله ﷺ وأمّا إن كان لفظ من نقل حديثه بالمعنى، وليس بفصيح، فالأوجه التمسك به في الاستدلال على جواز إظهار خبر المتبدأ الواقع بعد (لولا).

وأما قول الفريعة: فالجملة أيضاً اعتراض بين (لولا) وجوابها والخبر محذوف، وكأنها قالت: لولا الله لحرك من هذا السرير جوانبه، أي: لولا الله مانع لتحريك جوانب السرير، لحركت منه جوانبه، وبين بجملة الاعتراض السبب الذي كان لأجله الامتناع من تحريك جوانب السرير، وهو: خشية عواقب الله سبحانه.

والآخر: أن يكون (تخشى عواقبه) على إضمار (أن) ويكون بدل اشتمال من اسم الله.

وأما البيت الآخر فخرجه أبو الفتح على أن يكون متعلقاً بسلاحي، بما فيه من معنى الفعل، لأنّ السلاح يقوى به، فكأنه قال: لولا قوتي عند ذاك، والظرف يعمل فيه اللفظ، بما فيه من معنى الفعل.

ومن الناس: (من حمل الحديث)[1] والبيتين على أن يكون خبر الاسم المبتدأ

---

(١) في أ: (من حمل البيت أي الحديث).

الواقع بعد (لولا) فيها مثبتاً مذهبه على الأصل، وجعل شذوذاً في الحديث وضرورة في البيتين.

وما ذكرناه من التأويلين أولى، حتى لا يخرج (لولا) عما التزم فيها من حذف خبر الاسم المبتدأ الواقع بعد (لولا)، انتهى كلام ابن عصفور.

وقد زعم قوم أنه خبر، أي: إن ورد خبر بعد (لولا) كان شذوذاً، أو ضرورة، وهي منبهة على الأصل.

وقال شيخنا أبو الحسن بن أبي الربيع: أجازوا: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك، وهذا الذي اختاروه لم يثبت بالسماع، والمنقول: لولا جلوس زيد، ولولا قيام زيد. انتهى.

وقال أبو الحسن بن أبي الربيع في شرح الإيضاح: ذهب البصريون إلى أن الخبر بعد (لولا) لا يظهر. على هذا جرى كلام المتقدمين، ومن الناس من ذهب إلى أنه إذا كان موجوداً أو ما جرى مجراه لا يظهر، وإذا كان غير ذلك لزم الظهور، لأنه لا دليل عليه، وما لا دليل عليه كيف يحذف فأجازوا: لولا زيد جالس لأكرمتك، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: (لولا قومكِ حديثو عهد بكفر لأقمت البيت على قواعد إبراهيم) ويقول علقمة بن عَبَدَة:

فوالله لولا فارسُ الجَوْنِ مِنْهُمُ لآبُوا خَزَايَا والإيابُ حَبِيبُ[1]

فجعل (منهم) الخبر وظهر، لأنه لو حذف لم يكن عليه دليل. قالوا: فيلزم عن هذا أن يقال: لولا زيد جالس لأتيت. والمتقدمون من النحويين يمنعون ذلك ويقولون: لا تقول العرب: لولا زيد جالس، إنما تقول: لولا جلوس زيد لأتيت، ولا يكون الخبر إلا موجوداً أو ما جرى مجراه.

---

(١) ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ٤٣.

وأمـا قولـه ﷺ: (لولا قومك حديثو عهد بكفر)، فليست الرواية الصحيحة: (لولا حدثان)، وإذا صحت هذه الرواية فيمكن فيها التأويل وكأنه قال: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم. ثم جاء: (حديثو عهد بكفر، جملة منقطعة كأنه جواب لمن يقول: ما شأن قومهما؟ كما تقول: لولا زيد لأتيت المسجد؛ هو يشتم الناس كأنه جواب لمن قال: وما شأن زيد حتى منعك الإتيان؟ فتقول: هو يشتم الناس، والشيء احتمل إذا لم يقم منه دليل.

وأما بيت علقمة: فيحتمل عندي أن يكون «منهم» متعلقاً بـ(فارس)، والتقدير: لولا هذا العظيم منهم، فوضع مكانه (فارس الجون)، والجون اسم فرس، فقد صح أن خبر المبتدأ بعد (لولا) لا يظهر. انتهى.

وقال ابن مالك في التوضيح[1]: تضمن هذا ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) أعني قولـه: (لـولا قومـك حديثـو عهد بكفر)، وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني والشجـري، وقـد يسـرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكراه. فأقول ـ وبالله أستعين:ـ إن المبتـدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب: مخبر عنه بكون غير مقيّد، ومخبر عنه بكون مقيّد لا يدرك معناه عند حذفه، ومخبر عنه بكون مقيّد يدرك معناه عند حذفه.

فالأول، نحو: لولا زيد لزارنا عمرو، فمثل هذا يلزم حذف خبره، لأن المعنى: لولا زيد، على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم يكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف لذلك لما فيه، أي في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار.

والثـاني: وهو المخبر عنه بكون مقيد ولا يدرك معناه إلاّ بذكره نحو: لولا زيد غائب لم أزرك، فخبر هذا النوع واجب الثبوت لأنّ معناه يجهل عند حذفه. ومنه قوله ﷺ:

---

(١) شواهد التوضيح ٦٥.

(لولا قومك حديثو عهد بكفر) و(حديثٌ عهدهم بكفر)، فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا يمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور، ومن هذا النوع قول زهير:

لولا زهيرٌ جفاني كنتُ منتصراً ولم أكنْ جانِحاً للسّلم إذْ جنحُوا[1]

ومثله:

لولا ابنُ أوسٍ نَأى ما ضِيمَ صاحبُه يوماً ولا نَابَهُ وَهْنٌ ولا حَذَرُ[2]

والثالث: وهو المخبر عنه بكون مقيّد يدرك معناه عند حذفه كقولك: لولا أخو زيد ينصره لغلب، ولولا صاحب عمرو يعينه لعجز، ولولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت. فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه لأن فيها شبهاً بـ(لولا زيد لزارنا عمرو)، وشبها بـ(لولا زيد غائب لم أزرك) فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت.

ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعري في وصف سيف:

... ... فَلَوْلا الغمدُ يمسكُهُ لَسَالا[3]

وقد خطأه بعض النحويين انتهى.

قلت: الحديث أخرجه البخاري بألفاظ متعددة منها: (لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت.

ومنها: (لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت) وهذا على القاعدة المشهورة.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٦٦، والأشموني ٤/ ٥٠.

(٢) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٦٦. ,

(٣) سبق تخريجه.

ومنها :(لولا أنّ قومك حديث عهدهم بالجاهلية) وهذا كاللفظين المذكورين، لأن (أنّ) المفتوحة ومعموليها في تقدير مفرد مقدر مبتدأ فتقديره : لولا حداثة قومك، أو لولا حدثان قومك، لأن المصدر الذي يقدر به (أنّ) يؤخذ من لفظ خبرها على ما صرحوا. و(حديث عهدهم) هو خبر (أنّ) مقدر المصدر منه، **وعرف من هذا أنّ اللفظ الأول من تصرف الرواة بالمعنى**[1].

كما أشار إليه ابن عصفور وابن أبي الربيع، وأن لفظ النبوة إنما هو على الجادة، والله أعلم.

وفي بعض الروايات : (لولا أن قومك حديث عهدهم) بالإضافة مع حذف الواو من حديث، قال المطرزي : وهو لحن. والصواب : (حديثو عهد) بواو الجماعة من الإضافة.

---

(١) قوله : (من تصرف الرواة بالمعنى) الخ، فيه نظر، ففي أواخر كتاب العلم من صحيح البخاري : لولا قومك حديث عهدهم الخ. قال البدر في مصابيحه : فيه إثبات خبر المبتدأ بعد لولا، وإنما ثبت لكونه خاصاً لا دليل عليه لو حذف. قال وأتحقق الآن أني وقفت في كلام ابن أبي في شرح الإيضاح على ما معناه أنه تتبع طرق هذا الحديث فلم يجد فيه إثبات الخبر، وهذا يرد عليه فحرّره، انتهى كلام البدر أ هـ. من هامش الأصل. ناسخه. (١) قال القسطلاني : كذا نقله الزركشي والحافظان ابن حجر والعيني، وأقروه. وأجاب عند البدر في مصابيحه بأنه لا لحن فيه ولا خطأ، والرواية صواب، وتوجه بنحو ما قالوا في قوله تعالى : ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾، حيث قالوا : إن التقدير أول فريق كافر به، أو فوج كافر، يعنون أن مثل هذه الألفاظ مفردة بحسب اللفظ، وجمع بحسب المعنى، فيجوز ذلك رعاية للفظه تارة ومعناه أخرى، كيف شئت. فانقل هذا إلى الحديث تجده ظاهراً لا خفاءَ بصوابه. وقال صاحب الهمع : قد يوجه بأن (فعيلا) يستعمل للمفرد والجع والمؤنث والمذكر كما في (إنّ رحمة الله قريب من المحسنين). وخرج عليه أ هـ. وباق بالهامش من الحشية كلام قليل لم يمكن نقله لأنه بذيل الصحيفة وهي مقطوعة بسبب تجليد الأصل أ هـ من هامش الأصل ناسخه.

[١٥٤٨] حديث: «**كان رسول الله ﷺ ـ وهو شاكي**»[١].

قال ابن مالك في التوضيح[٢]: ثبوت الياء في الوقف لـه وجه صحيح قرأ به ابن كثير في (هاد) و(وال)، و(واق) و(باق)، والوقف بحذف الياء أقيس وأكثر في كلام العرب. ولا يجوز في الوصل إلا الحذف. ومن أثبتها في الوقف، فله أن يثبتها في الخط مراعياً لحال الوقف كما روعيت في (أنا) و﴿لكنّا هـو الله ربّي﴾[٣]، وله أن يحذفها مراعياً للوصل وهو الأجود.

[١٥٤٩] حديث: «**السِّواكُ مطهرَةٌ للفمِ**»[٤].

قال الكرماني والمظهري: إمّا مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير، أي مطهّر للفم، وإمّا بمعنى الآلة، وكذا (المرضاة) أي محصل لرضى الله.

قال: ويجوز أن يكون بمعنى المفعول، أي مُرْضٍ للربّ.

وقال الطيبي: يمكن أن يقال إنها مثل: الولدُ مبخلةٌ مجبنةٌ، أي السواك مظنة للطهارة ورضا الرب.

وقال زين العرب: (مطهرة ومرضاة) بالفتح، كل منهما مصدر بمعنى الطهارة، والمصـدر يجيء بمعنى الفـاعـل، أي مطهـر للفم ومـرض للرب، أو باقيان على مصدريتهما، أي سبب للطهارة والرضا.

(ومرضاة) جاز كونها بمعنى المفعول، أي مرض للرب.

---

(١) البخاري (١٠) كتاب الأذان ـ (٥١) باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، وروي الحديث بإثبات ياء (شاكي) وحذفها.

(٢) شواهد التوضيح (ط ـ العراق) ٦٣.

(٣) سورة الكهف ٣٨.

(٤) المسند ٦/٤٧، ٦٢، ١٢٤، وتتمته (مَرْضَاة للرب). والبخاري ـ صوم ٢٧، والنسائي ـ طهارة ٤، وابن ماجه ـ طهارة ٧، والدارمي ـ وضوء ١٩.

وسئل ابن هشام عن هذا الحديث: كيف أخبر عن المذكر بالمؤنث، فأجاب: ليست التاء في مطهرة للتأنيث، وإنما هي (مفعلة) الدالة على الكثرة كقوله: (الولدُ مبخلةٌ مجبنةٌ) أي محل ليحصل البخل والجبن لأبيه بكثرة.

قال: فقيل لي: استدل بعض أهل الكفر بهذا الحديث على أن السّواك يجوز تأنيثه.

فقلت: هذا غلط ويلزمه أن يستدل بـ(الولد مبخلة) على جواز تأنيث الولد، ولا قائل به انتهى.

وقال النووي: (مطهرة) بكسر الميم وفتحها، كل ما يتطهّر به، أي محصل لرضا الله.

[١٥٥٠] حديث: «إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، وإنه لا يعطيني ما يكفيني وبنيَّ، قال: خُذِي ما يكفيكِ وبنيكِ بالمعروف»[١].

رواه بهذا اللفظ أبو داود، وفيه العطف على الضمير المتّصل المنصوب من غير فاصل. فإنَّ قولها: (بنيّ) معطوف على الياء في (يكفيني). **وقوله ﷺ**: (وبنيك)، معطوف على الكاف في يكفيك، وهو جائز في العربية، وأورد الطيبي هنا قول الحريري في درة الغواص:

فإن قلت: كيف جاز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب من غير تكرير، وامتنع العطف على الضمير المجرور إلاّ بالتكرير، فالجواب: أنه لما جاز أن تعطف ذانك الضمير على الاسم الظاهر، جاز أن يعطف عليهما. ولما لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكرير الحال في قولك: مررت بزيد وبك، لم يجز أن

---

(١) المسند ٦/٥٠، ٢٠٦، بلفظ قريب، و٦/٣٩ بلفظ فيه اختلاف، والبخاري ـ بيوع ٩٥، نفقات ٩، ١٤، أحكام ٢٨، ومسلم ـ أقضية ٧، وأبو داود ـ بيوع ٧٩ والنسائي ـ قضاة ٣١، والدارمي ـ نكاح ٥٤.

يعطف الظاهر على المضمر إلا بتكريره أيضاً.

[١٥٥١] حديث: «مَا مِنْ يومٍ أكثرُ مِنْ أَنْ يُعتِقَ اللهُ فيه عبداً من النارِ مِنَ يومِ عَرَفَةَ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أكثر) مرفوع وصفاً ليوم على الموضع لأن تقديره: (ما يوم) و(من) زائـدة، و(عبـداً) نصب (بيعتق)، والتقدير: ما يوم أكثر عتقاً من هذا اليوم، ويكون (عبداً) على هذا جنساً في موضع الجمع، أي من أن يعتق عبيداً، ويجوز أن يكون التقدير: أكثر عبداً يعتقه الله. فـ(عبداً) منصوب على التمييز (بأكثر) ومن زائدة، وموقعه نعت لعبد. انتهى.

وقـال القـرطبي: روينـا (أكثـر) رفعـاً ونصباً، فرفعه على التميمية ونصبه على الحجـازية، وهو في الحالين خبر لا وصف، والمجروران بعده مبنيان. فـ(من يوم عرفة) يبين الأكثرية مما هي فيه، و(من أن يعتق) يبين المميز، وتقديره الكلام: ما من يوم أكثر من يوم عرفة عتقاً من النار.

وقـال الطيبي: (ما) بمعنى ليس واسمه يوم، ومن زائدة و(أكثر) خبره، و(من) الثانية أيضاً زائدة (من يوم عرفة) متعلق (بأكثر)، أي: ليس يوم أكثر إعتاقاً منه من يوم عرفة.

[١٥٥٢] حديث: «كانتْ ضِجْعةُ رسولِ اللهِ ﷺ - أَدَماً حَشْوُها لِيفٌ»[٣].

قال في النهاية[٤]: (الضِّجعة) بالكسر من الاضطجاع وهو النوم، كالجِلسة من الجلوس، وبفتحهـا: المـَرة الواحدة. والمراد: ما كان يضطجع عليه، فيكون في

---

(١) مسلم - حج - باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة ٤/١٠٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٠١.

(٣) أبو داود - لباس ٤٢ برواية: (كانت ضجعة رسول الله ﷺ من أدم حشوها ليف . . .).

(٤) النهاية ٣/٧٤.

الكلام مضاف محذوف تقديره: كانت ذات ضجعته أو ذات اضطجاعه فراش أدم.

[١٥٥٣] حديث: «سُبْحَانَكَ اللهُمّ وبحمدِكَ»[١].

قال الخطابي في معالم السنن: قوله (وبحمدك) دخول الواو فيه:

أخبرني ابن خلاد، وقال: سألت الزجاج عن ذلك فقال: معناه: سبحانك اللهم وبحمدك سبّحتك.

وقال الطيبي: قول الزجاج يحتمل وجهين: أحدهما، أن يكون الواو للحال. والثاني أن يكون عطف جملة فعلية على مثلها، إذ التقدير: أنزهك تنزيهاً وأسبّحك تسبيحاً مقيداً بشكرك. وعلى التقديرين: (اللهم) معترضة، والجار والمجرور، أعني بحمدك إما متصل بفعل مقدّر والباء سببية، أو حال من فاعله، أو صفة لمصدر محذوف كقوله تعالى: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[٢]، أي نسبح بالثناء عليك أو نسبح ملتبسين بشكرك، أو نسبح تسبيحاً مقيداً بشكرك.

المعنى: لو لم يوجد الحمد، لم يصدر الفعل، إذ كل حمد من المكلّف يستجلب نعمة متجددة ويستصحب توفيقاً إليها.

قوله: (ولا إلـه غيرك).

قال ابن مالك في شرح الكافية: حذف الخبر في باب (لا) إذا كان لا يجهل، يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميمي، فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٣]، ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾[٤]، (لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾[٥].

---

(١) المسند ٦/ ٢٣٠ وتتمته (اللهم اغفر لي)، وانظر المسند ٦/٢٥٤، ومسلم ـ صلاة ٥٢، ٢١٧، والترمذي ـ مواقيت ٦٥، والنسائي ـ افتتاح ١٧، ١٨، وابن ماجه ـ إقامة ١، ٢٠.

(٢) سورة البقرة ٣٠.

(٣) سورة البقرة ٢.

(٤) سورة المائدة ١٠٩، والبقرة ٣٢.

(٥) سورة الأحزاب ١٣.

وقوله ﷺ: (لا أحدَ أغيرُ من الله)[1] و(لا إلـهَ غيرُك).

[١٥٥٤] حديث: **«وإنّا وإيّاه في لحاف واحد»**.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه: (الفصول المفيدة في الواو المزيدة): اختلفوا في أنه هل يجوز نصب المفعول معه في موضع لم يتقدم فيه قبل الواو عامل أصلاً، والجمهور على أنه لا يجوز بناء على المختار أن الناصب له الفعل، أو معناه بواسطة الواو. وأيضاً لها العمل إليه. ومن قال إن الواو هي الناصبة كالجرجاني، يجوز نصبه حيث لم يتقدم عامل.

قال ابن بريدة: وقد جاء في صحيح مسلم قوله ﷺ: أنا وكثرة المال أخوفكم عليه من قبله، وفي حديث عائشة رضي الله عنها (وإنّا وإياه في لحاف واحد).

قال العلائي: لا يلزم أن يكون الحديث الأول بنصب (كثرة) إلا أن تكون الرواية مضبوطة كذلك، بخلاف قول عائشة: فإن الضمير متعين النصب فيحتمل أن يقدر فيه فعل يصح به الإعراب.

دل عليه سياق الكلام مثل (إنا وإياه) ونحو ذلك.

[١٥٥٥] حديث: **«استأذنتُه في دخولِ أبي القعيس، فقال: ائْذَنِي لَهُ فإنّه عَمُّجِ »**[2].

قال في النهاية[3]: يريد: عمّك من الرّضاعة، فأبدل كاف الخطاب جيماً، وهي لغة قومٍ من اليمن.

قال الخطابي: إنما جاء من بعض النقلة، فإنّ رسول الله ـ ﷺ ـ كان لا يتكلم

---

(١) المسند ١/٣٨١، ومسلم ـ صلاة ٥٢.

(٢) المسند ٦/٣٣ بلفظ (عمّك) بالكاف.

(٣) النهاية ٣/٣٠٣.

إلا باللغة العالية.

قال في النهاية: وليس كذلك، فإنه قد تكلم بكثير من لغات العرب، منها قوله: «ليس من امْبِرّ أمْصِيامُ في امْسَفَرِ»[1]، وغير ذلك.

وفي حديث ابن مسعود: (فلما وضعت رجلي على مُذَمَّر أبي جهل قال: (اعل عنِّج) أراد: عنّي، وهي لغة قوم يقلبون الياء في الوقف جيماً.

[١٥٥٦] حديث: **«وما رأيتُه أكثر صياماً منه في شعبان»**[2].

قال الزَّرْكشي: بالنصب، وروي بالخفض.

قال السُّهَيْلي: وهو وهم وربما بني اللفظ على الخط مثل أن يكون رآه مكتوباً بميم مطلقة على مذهب من رأى الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فتوهمه مخفوضاً لا سيما وصيغة أفعل تضاف كثيراً فتوهمها مضافة وإضافتها هنا لا تجوز قطعاً. انتهى.

وقال الطيبي: (أكثر) ثاني مفعولي (رأيت) والضمير في (منه) راجع إلى رسول الله - ﷺ - و(في شعبان) متعلق بـ(صياماً).

المعنى: كان صيامه في شعبان أكثر من صيامه في غيره.

[١٥٥٧] حديث: **«خلقَ اللهُ كلَّ إنسانٍ من بني آدم على ستين وثلثمائة مفصل فمن كبّر الله، وحَمِدَ الله، وهلّل الله وسبّح الله، عَدَدَ تلكَ الستين والثلاثمائة سلامى»**[3].

---

(١) المسند ٥/٤٣٤.

(٢) البخاري - صوم ٥٢، ومسلم - صيام ١٧٥، ١٧٧، وأبو داود - صوم ٥٨، والنسائي - صيام ٣٥، ٧٠، والموطأ - صيام ٥٦. وفي بعض الروايات: (وما رأيته في شهر أكثر ...).

(٣) انظر: مسلم - زكاة ٥٤ برواية (خلق كل إنسان على ستين ...) وأبا داود - أدب ١٦٠ برواية:

قال القاضي عياض: كذا رويناه، وصوابه في العربية والثلاثمائة السلامى.

وقال النووي: قد يقال وقع هنا إضافة ثلاث إلى مائة مع تعريف الأول وتنكير الثاني، والمعروف لأهل العربية عكسه، وهو تنكير الأول وتعريف الثاني وقد سبق الجواب عن هذا في حديث حذيفة: أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة.

[١٥٥٨] حديث: «**دعي رسول الله ﷺ - إلى جنازة صبي من الأنصار فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة، فقال رسول الله ﷺ: أَوَ غيرُ ذلك**»(١).

قال الزمخشري في الفائق: الهمزة للاستفهام والواو عاطفة على محذوف، و(غير) مرفوع بعامل مضمر تقديره: أوقع هذا وغير ذلك. ويجوز أن يكون (أو) التي لأحد أمرين، أي الواقع أو غير ذلك.

قال الطيبي: ويجوز أن يكون (أو) بمعنى (بل) لأنه ﷺ لم يرض بقولها، فأضرب عنه وأثبت ما يخالفه لما فيه من الحكم بالغيب.

[١٥٥٩] حديث: «**لو أخذتم إهابها فدبغتموه**»(٢).

قال المظهري: جواب (لو) محذوف، أي: لكان حسناً.

وقال التوربشتي: (لو) هذه بمعنى (ليت) والذي لا قى بينهما أن كل واحدة من الكلمتين في معنى التقدير ومن ثم أجيبتا بالفاء.

[١٥٦٠] حديث: «**كانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل**»(٣).

= (في الإنسان ثلثمائة وستون مفصلاً...).

(١) المسند ٦/٢٠٨، ومسلم - قدر ٣١، وابن ماجه - مقدمة ١٠.

(٢) المسند ٦/٤٣٤، ومسلم - حيض ١٠٠، ١٠٢، وأبو داود لباس ٣٧، والترمذي لباس ٧، والنسائي فرع ١٧، في بعضها بلفظ (هلا).

(٣) البخاري - أذن ١٦٢.

قال الطيبي: يشكل توجيه (إلى) لأن الظاهر أن يقال فيما بين مغيب الشفق وثلث الليل، اللهم أن يتحمل فيقدر لمغيب الشفق آخراً ليخصص بها وليجعل «إلى» حال من فاعل (يصلون) أي: يصلون فيما بين هذه الأوقات منتهين إلى ثلث الليل.

[١٥٦١] حديث: «أيُّ الصلواتِ كانتْ أحبَّ إلى رسولِ اللهِ - ﷺ - أنْ يواظبَ عليها»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أي) مبتدأ، وفي (كانت) ضمير أيتها يرجع إلى الصلاة و(أحب) خبر كان. و(كان) مع معموليها خبر (أيّ) و(أن يواظب) في موضع نصب بأحب، أي يحب المواظبة.

وقولها: (فما لم يكن يدع صحيحاً ولا مريضاً فركعتين قبل الفجر).

(ما) بمعنى الذي مبتدأ، و(لم يكن) صلته. وفيه ضمير هو اسمها. و(يدع) خبرها. والتقدير: (يدعه) و(صحيحاً) و(مريضاً)، حالان من ضمير يدع أي كان يفعله على كل حال.

وقولها: (فركعتين) خطأ من الرواة، والواجب: فركعتان، لأنه خبر الموصول. ولا معنى للنصب هنا، وهذا مثل قولك: أما زيدٌ فمنطلق، وأمّا الذي عندنا فكريم.

[١٥٦٢] حديث: «فُرِضتْ عليَّ الصلاةُ ركعتين ركعتين»[٣].

قال الكرماني: فإن قلت: بِمَ انتصب (ركعتين) قلت: بالحالية. فإن قلت ما

---

(١) المسند ٤٣/٦. وتمامه: (قالت: كان يصلي قبل الظهر أربعاً يطيل فيهن القيام، ويحسن فيهن الركوع والسجود، فأما ما لم يكن يَدَعُهُنَّ صحيحاً ولا مريضاً ولا غائباً ولا شاهداً فركعتين قبل الفجر).

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٨٨.

(٣) المسند ٢٤١/٦، ٢٦٥ برواية: (فرضت الصلاة ركعتين ركعتين) والبخاري - مناقب الأنصار ٤٨ ومسلم - مسافرين ١، وأبو داود - سفر ١، والنسائي - صلاة ٣، والموطأ - سفر٨.

حكم ركعتين الثاني، قلت: هو تكرار اللفظ الأول، وهما بالحقيقة عبارة عن كلمة واحدة نحو مَثْنَى، وذلك نحو (المزّ) القائم مقام الحلو والحامض.

[١٥٦٣] حديث: «**لا يصيب المؤمن شوكة فما فوقها**»(١).

قال أبو البقاء(٢): (ما) بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة منصوب على الظرف، وهو إمّا صلة لما أو صفة كقوله تعالى: ﴿**بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾(٣).

وقال الطيبي: يحتمل وجهين: فوقها في العطف أو في الحقارة والفاء للتعقيب على التوالي.

[١٥٦٤] حديث: «**إنّ رسول الله ـ ﷺ ـ كان يصلي وهي بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراضَ الجنازة**»(٤).

قال الزركشي: منصوب نعتاً لمصدر محذوف، أي معترضة مثل اعتراض الجنازة، بدليل قوله في الرواية الأخرى: (معترضة).

[١٥٦٥] حديث: «**إنّ لي جارَيْنِ، قَالَتْ أَيَّهُما أُهْدِي، قال: أقرَبُهُمَا منك باباً**»(٥).

قال أبو البقاء(٦): (أقربهما) بالجر على تقدير: إلى أقربهما، ليكون الجواب كالسؤال ويجوز الرفع على تقدير: هو أقربهما، والنصب على تقدير: صِلِي أقربَهما، وباباً: تمييز.

---

(١) المسند ٤٢/٦، وتمامه: (إلا رفعه الله عز وجل بها درجة وحطّ عنه بها خطيئة).

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٨٩.

(٣) سورة البقرة ٢٦.

(٤) البخاري ـ صلاة ٢٢، والدارمي ـ صلاة ١٢٧، انظر المسند ٩٩/١ بلفظ فيه اختلاف.

(٥) المسند ١٧٥/٦، ١٧٨، ١٩٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٨٩.

قلت: ولفظ رواية البخاري قال: إلى أقربهما.

وقال الكرماني: فإن قلت: أفعل التفضيل لا يستعمل إلا بأحد وجوه ثلاثة. فهنا كيف استعمل بوجهين منها.

قلت: لم يستعمل إلا بالإضافة، وأمّا (مِنْ) فهو صلة القرب، كما يقال قرب من كذا.

[١٥٦٦] حديث: «**فناداني ملكُ الجبالِ يا محمّد: ذلك فيم شئت**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: ينبغي أن يكون في موضع نصب على تقدير: أفعل ذلك، لأن الملك كان مأموراً أن يفعل ما شاء رسول الله ﷺ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على تقدير: لك[٣] ذلك.

[١٥٦٧] حديث: «**إنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ حساناً**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: (حسّان)، يجوز صرفه على أنه مشتق من الحسن، والنون فيه أصلية، وكذا جاء في هذه الرواية. ويجوز أن لا يصرف على أن يشتق من الحسّ فتكون النون فيه مع الألف زائدتين. انتهى.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: القياس يقتضي زيادة النون في حسّان وأن

---

(١) البخاري ـ بدء الخلق ١٣٨/٢، ومسلم ـ جهاد ١٨١/٥: باب ما لقي النبي من أذى المشركين والمنافقين.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٨٩.

(٣) (لك) ساقطة من أ، والدليل من سياق الكلام.

(٤) المسند ٧٢/٦، وفيه: (إن الله عز وجل ليؤيد حسان بروح القدس)، والترمذي ٦٣/٨ برقم ٢٨٤٩ برواية: (إن الله ليؤيد حسان).

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٩٠.

لا ينصرف حملاً على الأكثر. ويجوز أن يكون مشتقاً من الحس فتكون النون أصلاً وينصرف.

[١٥٦٨] حديث: «**اشترى من يهودي طعاماً فأعطى له درعاً له رهناً**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (رهناً) مصدر في موضع الحال، أي أعطاه إيّاه راهناً. ويجوز أن يكون نعتاً لدرع، وأن يكون على المصدر، أي رهنها رهناً. وأن يكون مفعولاً وأن يكون تمييزاً.

[١٥٦٩] حديث: «**فضلُ الصلاةَ بالسّواكِ على الصلاةِ بغيرِ سِوَاكٍ، سبعين صلاةً**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: كذا وقع في هذه الرواية، والصواب: سبعون. والتقدير: فضل سبعين، لأنه خبر (فضل) الأول.

وقال الطيبي: (سبعين) مفعول مطلق أو ظرف أي يفضل مقدار سبعين.

[١٥٧٠] حديث: «**دَخَلَتِ العَشْر**»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: إنما أنثت لأنها أرادت: ليالي العشر، لأن الليالي لم يؤرخ بها.

[١٥٧١] حديث بدء الوحي: قوله «**أولُ ما بدِئَ بِهِ رسولُ اللهِ ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحةُ**»[٧].

---

(١) المسند ٦/٤٣، والبخاري ـ رهن ٢/٥١ بلفظ آخر.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٩٠.

(٣) المسند ٦/٢٧٢ ولفظه: (فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين ضعفاً).

(٤) إعراب الحديث النبوي ط (العراق) ١١٣.

(٥) المسند ٦/٦٨.

(٦) إعراب الحديث ١٩٠.

(٧) المسند ٦/١٥٣، ٢٣٢، وانظره أيضاً في مواضع أخرى منه، والبخاري ـ بدء الوحي ٣، ومسلم رؤيا ٣، ٤، ٦، والترمذي ـ رؤيا ٢، ٣، وابن ماجه ـ رؤيا ١.

قيل: (مِنْ) للتبعيض، أي من أقسام الوحي، وقيل لبيان الجنس ورجحه القزاز.

(والصالحة)، قال الكرماني: إما صفة موضحة للرؤيا لأن غير الصالحة تسمى بالحلم، كما ورد: (الرؤيا من الله والحلم من الشيطان) وإما صفة مخصصة، أي: الرؤيا الصالحة لا السيئة ولا الكاذبة المسماة بأضغاث أحلام.

قوله: (لا يرى رؤيا)، قال الكرماني بغير تنوين كحبلى.

قوله: (ثم حبّب[1] إليه الخَلاء) بفتح أوله والمدّ أي الخلوة.

وقوله: (فكان يخلو بغار حراء)، فيه الكسر والفتح والمد والقصر، والتذكير والتأنيث، والصرف والمنع.

وقال الخطابي: يلحنون فيه ثلاث لحنات، يفتحون حاءه وهي مكسورة، ويقصرون ألفه وهي ممدودة، ويميلونها، ولا تسوغ الإمالة لأن الراء سبقت الألف مفتوحة.

زاد التيمي: ويتركون صرفه وهو مصروف في الاختيار لأنه اسم جبل.

قال الكرماني: وهذا من الغرائب لأنه أربعة أحرف، ولحن فيه أربع لحنات بعدد كل حرف لحنة.

وقوله: (فيتحنّث)، قيل: الثاء أصل، أي يلقي الحنث في نفسه بالتعبد.

وقوله: (مثله تحوّب وتأثّم)، أي ألقي الحوب والإثم عن نفسه.

قال الخطابي: وليس في الكلام (تفعّل) إذا ألقي الشيء عن نفسه غير هذه الثلاثة، والباقي بمعنى تكسب.

وزاد غيره: تحرّج وتنجس إذا فعل فعلًا يتحرج به عن الحَرَج والنجاسة.

---

(١) (حبّب) ساقطة من أ، والدليل من السياق.

وقيل: (الثاء) بدل من (الفاء)، وقد روي بها في سيرة ابن هشام: (يتحنّف) أي يتبع دين الحنيفية أي: دين إبراهيم عليه السلام. وعلى هذا فهو القياس، وإبدال الفاء ثاء كثير في كلامهم.

وقوله: (الليالي).

قال الكرماني: نصب على الظرف، والعامل فيه يتحنّث لا التعبد، وإلا لفسد المعنى. فإن التحنث لا يختص بالليالي، بل هو مطلق التعبد، وكذا قال النووي.

و(ذوات العدد) منصوب على الصفة لليالي، وعلامة نصبه كسر التاء.

وقوله: (حتى جاءه الحق):

قال الزركشي: أي الأمر الحقّ، فيكون صفة لموصوف محذوف.

قوله: (فجاءه الملك).

قال الحافظ ابن حجر: هذه الفاء تسمى التفسيرية وليست التعقيبية، لأن مجيء الملك، ليس بعد مجيء الوحي حتى يعقب به، بل هو نفسه. ولا يلزم من هذا التقدير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه، بل التفسير عين المفسّر به من جهة الإجمال وغيره من جهة التفصيل.

وقال الكرماني: ﴿**بارئكم فاقتلوا أنفسكم**﴾[1] أيضاً لأن مجيء الملك إلخ، تفصيل للمجمل الذي هو مجيء الحق. ولا شك أن المفصل تفسير المجمل لأن قوله تعالى: ﴿**فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ**﴾ الفاء فيه تسمى التفسيرية نحو قوله تعالى: ﴿**فاقتلوا**) إذ القتل نفس التوبة، وتسمى بالفاء التفصيلية أيضاً، لأن مجيء الملك... الخ: تفصيل للمجمل الذي هو مجيء الحق، ولا شك أن المجمل تفسيره المفصل.

وقوله: (ما أنا بقارئ)

---

(١) سورة البقرة ٥٤.

قال الزركشي: قيل: (ما) استفهامية. والصحيح نافية واسمها (أنا)، و(بقارئ) الخبر، لأنها لو كانت استفهامية لما حسن دخول الباء في خبرها.

قلت: قد حكي عن الأخفش جوازه، وأنشد عليه:

أَلَا هَلْ أَخُــو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائِــمِ[1] ... ...

وقال أبو شامة: هو في الأول محمول على الامتناع. وفي الثاني على الإخبار بالنفي المحض، وفي الثالث على الاستفهام.

قال الحافظ ابن حجر: ويؤيده أنّه روي في الثالث بلفظ: «كيف أقرأ».

وقوله: (ما أنا بقارئ)

قال النووي: معناه: لا أحسن القراءة، فما نافية هذا هو الصواب.

وحكى القاضي عياض: فيهما خلاف بين العلماء، منهم من جعلها نافية، ومنهم من جعلها استفهامية. وضعفوه بإدخال الباء في الخبر.

وقال القاضي عياض: ويصحح قول من قال: استفهامية، رواية من روى: (ما أقرأ) ويصح أن تكون (ما) في هذه الرواية أيضاً نافية.

وقال الزركشي: وقوله: (فغطّني) حتى بلغ مني الجهد:

قال النووي: يجوز نصب الدال ورفعها، فعلى النصب: بلغ جبريل مني الجهد، وعلى الرفع: بلغ الجهد مني مبلغه وغايته.

---

(١) الشاهد للفرزدق في الخزانة ١٣٤/٢ والعيني ١٣٥/٢، ١٤٩، وشرح التصريح ٢٠٢/١ والسيوطي ٢٦٢، واللسان (قلد) ٦٢/١٠ والدرر ١٠١، ٩٢/٢، وهو بلانسبة في الهمع ١٢٧/١، ٧٧/٢، والأشموني ٢٥١/١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢٧٠٧.
وصدره: (يقولُ إذا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ).

قال: وممن ذكر الوجهين في نصب الدال ورفعها، صاحب التحرير وغيره.

وقال الزركشي: هو بفتح الجيم: المشقة وجوز الضم، فإما أن يكونا بمعنيين، أو بالضم بمعنى الطاقة، ويكون المعنى: بلغ الملك وسعه وطاقته من غطّه. وعلى هذا التأويل يكون بالنصب مفعولاً. أي بلغ الملك الجهد وعلى الأول يكون مرفوعاً فاعلاً، وحذف المفعول. أي بلغ مني الجهد مبلغاً.

وقال ابن حجر: روي بالفتح والنصب، أي: بلغ مني غاية وُسْعِي، وبالضم والرفع أي: بلغ مني الجهد مبلغه.

وقال الطيبي: أي صار بسبب، ذلك ـ أي تلك الغطّة ـ يضطرب فؤاده.

وقال الكرماني: على الرفع معناه: بلغ الجهد مبلغه، فحذف مبلغه، وعلى النصب معناه: بلغ مني الجهد.

وقال التوربشتي: لا أرى الذي روى بنصب الدال إلّا قد وهم فيه أو جوزه بطريق الاحتمال، فإنه إذا نصب الدال، عاد المعنى إلى أنه (غطّه)[1] حتى استفرغ قوته في ضغطه وجهد جهده بحيث لم يبق فيه مزيد، وهذا قول غير سديد، فإن البنية البشرية لا تستدعي استيفاء القوة الملكية لا سيما في مبدأ الأمر.

وقال الطيبي: لا شك أن جبريل في حال الضغط لم يكن على صورته الحقيقية التي تجلى بها عند سدرة المنتهى. فيكون استفراغ جهده بحسب صورته التي تجلى به غطّه. وإذا صحت الرواية اضمحل الاستبعاد.

وقوله: (فرجع بها).

قال ابن حجر: الضمير للآيات أو القصة.

قوله: (فقالت له خديجة: كلّا).

---

(١) في أ (غلطه) والتصويب من سياق الكلام.

قال الكرماني: معناها النفي والإبعاد.

وقوله: (إنّك لتصل الرَّحِم):
قال الزركشي: بكسر إنّ على الابتداء.

قوله: (وتكسب المعدوم).

قال القاضي عياض: أكثر الرواية وأفصحها بفتح التاء المثناة، ومعناها: تعطي الناس ما لا يجدونه غيرك، فحذف أحد المفعولين. يقال: كسبت الرجل مالاً وأكسبته بمعنى، وقيل معناه: تكسب المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك. وكانت العرب تتمادح بِكَسْب المال لا سيما قريش.

وقال في النهاية: كسبت مالاً، وكسبت زيداً مَالاً، وأكسبت زيداً مالاً، أي أعنته على كسبه، أو جعلته يكسبه. فإن كان من الأول فتريد أنك تصل إليه كل معدوم، وبناء الكلام يتعذر لبعده عليك، وإن جعلته متعديّاً إلى اثنين فتريد أنك تعطي الناس الشيء المعدوم عندهم، وتوصله إليهم، وهذا أولى القولين، لأنه أشبه ما قبله في باب التفضيل والإنعام، إذ لا إنعام في أن يكسب هو لنفسه مالاً كان معدوماً عنده، وإنما الإنعام أن يوليه غيره، أي لا يكسبه لنفسه. وباب الحظ والسعادة في الإكساب غير باب التفضيل والإنعام.

وقال في النهاية في حرف العين يقال: فلان يكسب المعدوم، إذا كان مجدوداً محظوظاً، أي يكسب ما يحرمه غيره. وقيل: أرادت يكسب الناس الشيء المعدوم الذي لا يجدونه مما يحتاجون إليه.

وقيل أرادت الذي لا يجدونه مما يحتاجون إليه.

وقيل أرادت بالمعدوم، الذي صار من شدة حاجته كالمعدوم نفسه فيكون (تكسب) على التأويل الأول.

وقيل: أرادت بالمعدوم الفقير الذي صار من شدة حاجته كالمعدوم نفسه، فيكون (تكسب) على التأويل الأول متعدياً إلى مفعول واحد هو المعدوم كقولك: كسبت مالاً، وعلى التأويل الثاني والثالث يكون متعدياً إلى مفعولين تقول: كسبت زيداً مالاً، أي: أعطيته، فمعنى الثاني: يعطي الناس الشيء المعدوم عندهم، فحذف المفعول الأول. ومعنى الثالث: يعطي الفقير المال، فيكون المحذوف، المفعول الثاني.

وفي رواية الكُشْمِيهَنِي: (وتُكسب) بضم أولـه وعليه قال الخـطابي: الصواب (المعدم) بلا واو أي الفقير، لأن المعدوم لا يكسب.

قوله: (فانطلقت به): الباء للمصاحبة.

قال الكرماني: أي انطلقا لأن الفعل اللازم (إذا)[1] عدي بالباء يلزم منه المصاحبة فيلزم ذهابهما بخلاف ما عدي بالهمزة نحو: أذهبته، فإنه لا يلزم ذلك.

قوله: حتى أتت ورقة بن نوفل بن عبد العزى ابن عمّ خديجة:

قال النووي: هو بنصب (ابن عمّ)، ويكتب بالألف لأنه بدل من ورقةَ، ولا يجوز جره، فإنه يصير صفة لعبد العزى وليس كذلك. ولا كتبه بغير ألف لأنه لم يقع بين علمين.

وقال الكرماني: الحكم بكونه بدلاً غير لازم لجواز أن يكون صفة أو بياناً له.

قوله: (يا ابن عم):

قال الزركشي: يجوز فيه الأوجه المشهورة في المنادى المضاف.

قوله: يَا ليتني فيها جَذَعاً[2]:

---

(١) في أ (أي) بدل (إذا) والصواب ما أثبتاه لأن المعنى لا يستقيم إلا بها.

(٢) (جذعا) ساقطاً من أ والتصويب من كتاب إعراب الحديث النبوي ١٩١.

قال أبو البقاء[1]: كذا وقع في الرواية، والوجه: جذع لأنه خبر ليتني، ويضعف أن يكون (فيها) الخبر لقلة الفائدة، وهكذا هو في الشعر:

يا ليتني فيها جَذَعْ أخبُّ فِيهَا وأَضَعْ[2]

وللنصب وجه: وذلك أن يجعل (فيها) الخبر، و(جذعاً) حال، وتكون الفائدة من الحال. انتهى.

وقال الزركشي: المشهور فيه النصب، إمّا على الحال، والخبر مضمر، أي يا ليتني فيها حيّ أو موجود كالجذع، وإمّا على أن (ليت) تنصب الجزأين.

وقال الخطابي: على خبر كان المضمرة، أي يا ليتني أكون، لأن ليت شغل بالمكني.

قال القاضي عياض: وهذا على طريقة الكوفيين.

وقال السهيلي: النصب على الحال، إذا جعلت (فيها) خبر ليت، والعامل في الحال ما يتعلق به الجار من الاستقرار. ومن رفع فالجار متعلق بما فيه من معنى الفعل، كأنه قال يا ليتني شاب.

وقال القاضي عياض: وقع للأصيلي بالرفع، وهو خلاف المشهور.

وقال ابن بري: المشهور عند أهل اللغة والحديث في هذا ـ كأبي عبيدة وغيره ـ (جذع) بسكون العين. ومنهم من يرفعه على أنه خبر.

وروي بالنصب بفعل محذوف، أي جعلت فيها جذعاً.

قال الزركشي: وضمير (فيها) راجع للنبوة أو الدعوة أو الدولة.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩١.

(٢) الشاهد لدريد بن الصِّمَّةِ، انظر سيرة ابن هشام ٢/٤٣٩.

وقال النووي: يعود على أيام النبوة ومدتها.

وقال القرطبي: صحت الرواية فيه بالنصب، ورواه ابن ماهان (جذعٌ) مرفوعاً، على خبر (ليت) ونصبه من أحد ثلاثة أوجه: أولها أنه خبر كان مقدرة، أي يا ليتني أكون فيها جذعاً، وهذا على رأي الكوفيين كما قالوا في قوله تعالى: ﴿**انْتَهُوا خَيراً لَكُمْ**﴾[1]، أي يكن خيراً لكم. ومذهب البصريين أن خيراً إنما انتصب بإضمار فعل دل عليه (انتهوا)، والتقدير: انتهوا وافعلوا خيراً. وثانيها: أنه حال، وخبر (ليت) في المجرور، فيكون التقدير: كائن فيها، أي مدة النبوة في هذه الحال.

وثالثهما: أن تكون (ليت) أعملت عمل تمنيت فنصبت اسمين كما قاله الكوفيون وأنشدوا عليه:

يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[2]

وهذا فيه نظر.

وقال ابن مالك في توضحيه[3]: في قوله: (يا ليتني) يظن أكثر الناس أن (يا) التي تليها ليت، حرف نداء، والمنادي محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا: يا محمد، ليتني كنت حيّاً. وتقدير قوله تعالى: ﴿**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ**﴾[4]. وهذا الرأي عندي ضعيف، لأن قائل هذا أي: (يا ليتني): قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام: ﴿**يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هـٰذَا**﴾[5]، ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي **ادّعي** فيه حذفه

---

(١) سورة النساء ١٧١.

(٢) الشاهد للعجاج في الموشح ٣٤٠ وليس في ديوانه. وهو لرؤبة في شرح المفصل ١/١٠٤ وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٢٨٤ والأشموني ١/٢٧٠، والهمع ١/١٣٤.

(٣) شواهد التوضيح (ط العراق) ٥٩.

(٤) النساء ٧٣. (٥) سورة مريم ٢٣.

مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته، فإنّ الآمر أو الداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعوّ بتقديمه على الأمر والدعاء واستعمل كثيراً حتى صار موضعه منبهاً عليه إذا حذف، فحسن لذلك، فمن ثبوته قبل الأمر: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ﴾[1]، ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ﴾[2]، ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾[3]، ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[4]، ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[5]، وقول الراجز:

يَا رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ مَغْفِرَهْ[6]

ومن حذف المنادى المأمور قوله تعالى في قراءة الكسائي: ﴿ألا يا اسْجدوا﴾[7]، أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ومثال ذلك في الدعاء قول الشاعر:

أَلَا يا اسْلَمي يا دَارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى

فحسن حذف المنادى قبل الأمر والدعاء اعتياد ثبوته في محل ادّعاء الحذف، بخلاف (ليت) فإن المنادى لم يستعمله العرب قبلها ثابتاً، فادعاء حذفه باطل بخلوه من دليل، فتعيّن كون (يا) التي تقع قبلها لمجرد التنبيه مثل (ألا) في نحو:

أَلَا ليتِ شِعْري هل أبيتَنَّ ليلةً ... بوادٍ وحولي إذْخِرٌ وجَليلُ[8]

ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[9].

---

(١) سورة البقرة ٣٥.

(٢) سورة هود ٧٦.

(٣) سورة مريم ١٢.

(٤) سورة البقرة ٤٠، ٤٧، ١٢٢.

(٥) سورة الزخرف ٧٧.

(٦) وعجزه تمحو خطاياي وأكفى المعذرة، وهو في شواهد التوضيح (ط العراق) ٦٠ بلا نسبة.

(٧) سورة النمل ٢٥، وانظر حولها: التيسير في القراءات السبع ١٦٨.

(٨) الشاهد لذي الرُّمة في ديوانه ٢٠٦، والدرر ١/٨١، ٢/٣، وشرح التصريح ١/١٨٥، والعيني ٦/٢، وبلا نسبة في الهمع ١/١١١، وشرح ابن عقيل ١/١٣٠، والأشموني ١/٢٢٨.

(٩) سورة آل عمران ١١٩.

وفي قول السائل عن أوقات الصلاة: (ها أنذا يا رسول الله).

وقد يجمع بين (ألا) و(يا) توكيداً، كما جمع بين كي واللام ومعناهما واحد في قول الشاعر:

أردتَ لِكَيْما أَنْ تطيرَ بِقِـرْبَـتِـي[1]

...   .

وسهل ذلك اختلاف اللفظين.

ومثـل (يا) الواقعة قبل (ليت) مجرد كونها للتنبيه (يا) الواقعة قبل (حبذا) في قوله:

يا حبّـذا جبـلُ الـرَّيَّانِ مِنْ جَبَـلٍ[2]

...   .

وقبل رُبَّ في قوله:

يا رُبَّ سارٍ باتَ مَا تَوَسَّدَا[3]

وقوله: (إذْ يخرجك قومك) استعمل فيه (إذْ) موافقة لإذا في إفادة الاستقبال. وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ القُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ**﴾[6].

---

(١) لم ينسب لأحد في الإنصاف ١/ ٥٨٠، وشواهد التوضيح (ط العراق) ٦١، ومعجم شواهد النحو العربية ١/ ٢٣٠، وعجزه: فتتركها شناً ببيداء بلقع.

(٢) قاله جرير في ديوانه ١٦٥، والدرر ٢/١١٥، ١١٦، واللسان (حبب) ١/٢٨٣، والسيوطي ٢٤٢، وبلا نسبة في الهمع ٢/٨٨ وشواهد التوضيح ٨، وتمامه: وحبذا ساكن الريان من كانا.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ١/١٣، والهمع ١/٣٩، والخزانة ٣/٣٥٥ وشواهد التوضيح ص٩ وشرح المفصل ٤/١٥٢، ١٥٣.

(٤) سورة مريم ٣٩. (٥) سورة غافر ١٨. (٦) سورة غافر ٧٠، ٧١.

وكما استعملت (إذا) بمعنى (إذْ) كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَكُونُوا كالَّذِينَ كَفَرُوا وقَالُوا لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزّىً لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[3].

لأن: (لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا)، و(لا أجد ما أحملكم عليه) مقولان فيما مضى، وكذا الانفضاض المشار إليه واقع فيما مضى. فالمواضع الثلاثة صالحة لإِذْ، وقد قامت (إذا) مقامها، انتهى.

وقال شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقيني: لم يغفل النحاة ذلك بل منعوا وروده وأولـوا ما ظاهـره ذلك. وقالوا في مثل ذلك: استعمل الصيغة الدالة على الماضي لتحقق وقوعه فأنزلوه منزلته.

ويقـوي ذلـك أن في رواية البخـاري: (حين يخـرجـك قومك)، قال: وعند التحقيق، ما ادعـاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز، ومجازهم أولى لما يبنى عليه من إيقاع المستقبل في صورة الماضي تحقيقاً لوقوعه واستحضاراً للصورة الآتية في هذه دون تلك.

ثم قال: وأما قول ابن مالك في قول النبي ﷺ: (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ)، فالأصل فيه وفي أمثـالـه: تقـديم حرف العـطف على الهمـزة كما تقدّم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[4]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ﴾[5]، ﴿فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ

---

(١) سورة آل عمران ١٥٦.

(٢) سورة التوبة ٩٢.

(٣) سورة الجمعة ١١.

(٤) سورة البقرة ٢٨.

(٥) سورة النساء ٨٨.

أَحَقُّ بِالأَمْنِ﴾[1]، ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[2]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[3] ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[4] فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها، فكان يقال في: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾[5] وفيّ: ﴿أَوَكُلَّمَا﴾[6]، وفي ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[7]:

(فأَتَطْمَعُون) (وَأَكلّما) و(ثم أَإِذَا ما وقع)، لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ماقبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم على جزء مما عطف. ولكن خصت الهمـزة بتقـديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام، فأرادوا التنبيه عليه فكانت الهمزة بذلك لأصالتها في الاستفهام.

وقد غفل الزمخشري عن هذا المعنى فادّعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده، وفي هذا من التكلّف ومخالفة الأصول ما لا يخفى. وقد تقدم في كلامي على (يا ليتني): أن المدّعي حذف شيء يصح المعنى بدونه لا تصحّ دعواه حتى يكون موضع ادّعاء الحذف صالحاً للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلـك أكثـر من الحـذف، وما نحن بصدده بخلاف ذلك، فلا سبيل إلى تسليم الدعوى. وقد رجع الزمخشري عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بتكميل التصدير. والأصل في: (أو مخرجيّ هم): أو مخرجُوي. فاجتمعت واو ساكنة وياء ساكنة فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء. وأبدلت الضمة التي تكون فبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، كمـا فعـل باسم مفعـول (رميت) حتى قيل فيه مرميّ. وأصله مرمُوي. ومثل «مخرجي» من الجمع المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم قول الشاعر:

---

(١) سورة الأنعام ٨١.

(٢) سورة الأنعام ٩٥، وسورة يونس ٣٤؛ وسورة غافر ٦٢.

(٣) سورة التكوير ٢٦.

(٤) سورة الرعد ١٦.

(٥) سورة البقرة ٧٥.

(٦) سورة البقرة ١٠٠.

(٧) سورة يونس ٥١.

أَوْدَى بَنِــيَّ وَأَوْدَعُــونِــي حَسْــرَةً[1]

...	...	...	...	...

(ومخـرجيّ) خبر مقدم، و(هم) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس، لأن مخرجيّ نكـرة، فإنْ إضـافته إضافة غير محضة وهوِ اسم فاعل بمعنى الاستقبال فلا يتعرف بالإضافة، وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح. ولو روي (مخرجي) مخفف الياء على أنه مفرد لجاز، وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر كما تقول: أمخرجي بنو فلان، لأن مخرجي صفة معتمدة على الاستفهـام مسنـدة إلى ما بعـده لأنـه وإن كان ضميراً فهو منفصل، والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر، ومنه قول الشاعر:

أَمُــنْـجِــزٌ أنــتــمُ وعــداً وَثِـقْـتُ بِهِ		أم اقـتفيتمْ جميعــاً نهـجَ عُرقــوب[2]

ومن هذا القبيل قول النبي ﷺ: (أحيٌّ والداك)، والاعتماد على النفي كالاعتماد على الاستفهام ومنه قول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعــهــديَ أنــتــمــا		إِذَا لَمْ تكــونَـا لِي عَلَى مَنْ أُقَـاطِـعُ[3]

انتهى ما ذكره ابن مالك.

---

(1) الشـاهـد لأبي ذؤيب الهـذلي في شرح أشعـار الهذليين ١/٦، والعيني ٣/٤٩٨، والخزانة ١/٢٠١، والسيوطي ٩٢، وهو بلا نسبة في الأشموني ٢/٢٨١، وشواهد التوضيح ١٣.

(2) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٤، والأشموني ١/١٩٠، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ٣٣٤.

(3) الشـاهـد بلا نسبـة في الـدرر ١/٧١، والهمـع ١/٩٤، والسيوطي ٣٠٣، وشرح التصريح ١/١٥٧، والعيني ١/١٥٧، ١/٥١٦، وشـواهد التوضيح ١٤. والأشموني ١/١٩١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ١٥٠٥.

وقال الكرماني: لا يجوز هنا أن يقدر تقديم حرف العطف على الهمزة لأنّ (أو مخرجيّ هم) جواب، وردّ على قوله: (إذْ يخرجُك قومُك) على سبيل الاستبعاد والتعجب، فكيف يستقيم العطف ولأن هذه إنشائية وتلك خبرية. والحق أن الأصل: (أ مخرجي هم)، فأريد مزيد استبعاد وتعجب فجيء بحرف العطف على مقدر تقديره: أمعاديّ هم ومخرجيّ هم. وأما إنكار الحذف في هذه المواضع فمستبعد لأن مثل هذه الحذوف من حلية البلاغة لا سيما الأمارة قائمة عليها، والدليل عليها ههنا وجود العاطف، ولا يجوز العطف على المذكور فيجب أن يقدر بعد الهمزة ما يوافق المعطوف تقريراً للاستبعاد. انتهى.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: الوصف في أقائم الزيدان. أن لا يثنى ولا يجمع. نص عليه كثيرون من النحاة، ولأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا.

وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله: هكذا غلط بدليل ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم: (أو مخرجي هم).

قال ابن هشام الخضراوي: قلت لأبي محمد: (يكون كـ(يتعاقبون فيكم ملائكة)، فسكت.

قال ابن هشام: إن لم يكثر فهكذا وجهه، وإن كثر فعلى التقديم والتأخير يعني: على أن يكون الوصف خبراً مقدّماً، وما بعده مبتدأ، انتهى.

قوله: (وإنْ يدركْني قومُك).

قال الزركشي وغيره: (إن) شرطية والذي بعده مجزوم.

قوله: (أَنْصُرْكَ نصراً مؤزّراً) بهمزة من (الأزر) وهو القوة، وأنكر القزاز أن يكون في اللغة مؤزّراً من الأزر.

وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون من الأزر. أشار بذلك إلى تشميره في نصرته، قال الأخطل:

(قَــوْمٌ إِذَا حَارَبُــوا شَدُّوا مَآزِرَهُــمْ)

... ...

وقال القاضي عياض: كذا جاءت الرواية «مؤزراً».

قال بعضهم: أصله (مؤازر) لأنه من وازرت، أي عاونت.

قال: ويحتمل أن الألف سقطت إمّا على التأويل إذ لا أصل لمؤزر في الكلام.

قال القاضي عياض: ويظهر لي أنه صحيح على ما جاءت به الرواية، وأنه أولى، والشيء بالمعنى، والمراد: نصراً قوياً، مأخوذ من (الأزر) وهو القوة قال تعالى: ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾[1] قيل: قوتي، وقيل: ظهري.

ومنه: تأزر النبت إذا اشتد وطال: ولو كان ما ذهب إليه هذا القائل لكان صواب الكلام (مؤزّراً) بكسر الزاي. وبعد أن ظهر هذا وجدت معناه معلقاً عن بعض المشايخ ووجدته للخطابي وهو صحيح، انتهى.

قوله: (لَمْ (يلبثْ[2] وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ).

قال الكرماني: (أن توفي) بدل اشتمال من وَرَقَة أي لم يلبث وفاته.

[١٥٧٢] حديث: «كنتُ أغتسلُ أنَا والنبيّ ﷺ - مِنْ إناءٍ واحدٍ مِنْ جَنَابَةٍ»[3].

---

(١) سورة طه ٣١ (٢) في أ (ينشب).

(٣) المسند ٦/٦٤ وانظره في أكثر من موضع من هذا المجلد، والبخاري - (٦) الحيض - (٢١) باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها، ومسلم - حيض ٤١، ٤٣، ٤٧، وأبو داود - طهارة ٣٩، والترمذي - طهارة ٤٦.

قال الكرماني: فإن قلت: كيف جاز أن يتعلق جارّان بفعل واحد، قلت: ليس متعلقاً بفعل واحد إذ الأولى متعلقة بمقدر، كقولنا: آخذين الماء من إناء واحد، أو مستعملين منه فهي ظرف مستقر، والثانية لغو، وجاز إذ كانا بمعنيين مختلفين، فإن الثانية بمعنى لأجل الجنابة ومن جهتها، والأولى لمحض التعدية.

[١٥٧٣] حديث: «**إنَّ هذا أمرٌ كتبهُ اللهُ على بناتِ آدَم، فَاقْضِي ما يقضي الحاجُّ غيرَ أنْ لا تطوفي بالبيت**»(١).

قال الكرماني: بنصب (غير)، فإما قلت تقدير الكلام غير عدم الطواف، وليس صحيحاً، إذ المقصود نقيضه. قلت: (لا) زائدة، و(تطوفي) منصوب أو (أن) مخففة من الثقلية وفيه ضمير الشأن، و(لا تطوفي) مجزوم.

[١٥٧٤] حديث: «**كَانَ يَأْمُرُنِي فَأتَّزِر**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت: لا يجوز الإدغام فيه عند التصريف. قال صاحب المفصل: وقول من قال: «أتّزر» خطأ؟ قلت: قول عائشة وهي من فصحاء العرب حجة في جوازه، فالمخطِّئُ مخطئٌ أو أنه وقع من الرواية عنها.

وقال الزركشي في التنقيح: اشتهر بالتشديد.

قال المطرزي: هو عامي، والصواب: أأتزر بهمزتين الأولى للمتكلم والثانية فاء افتعل. وقد نص الزمخشري على خطأ من قال (أتّزر) بالإدغام.

وأما ابن مالك، فحاول تخريجه على وجه يصح. وقال(٣): إنه مقصور على

---

(١) البخاري ـ أضاحي ٣، ١٠، والنسائي ـ حج ٥١، ٥٨، وابن ماجه ـ مناسك ٣٦.

(٢) البخاري ـ ٦ كتاب الحيض ـ ٥ باب مباشرة الحائض برواية: (أمرها أن تتّزر) والترمذي ـ طهارة ٩٩، وابن ماجه ـ طهارة ١١٨، برواية: (كان رسول الله إذ حضت يأمرني أن أتزر...).

(٣) شواهد التوضيح (ط العراق) ٢٣٩.

السماع كاتّزر واتّكل. ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اتَّمَنَ﴾[1] بألف وصل وتاء مشدّدة.

وقال ابن حجر: نقل الإدغام عن مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في مجمع البحرين.

وقال ابن مالك في توضيحه[2]: ما كان على وزن افتعل مما فاؤه واو أو ياء فإبدال فائه تاء لازم في اللغة المشهورة نحو: اتّصل يتّصل، واتّسر يتّسر. فالتاء في (اتصل) بدل من (واو) وفي (اتسر) بدل من (ياء). فإن كانت فاء ما وزنه افتعل همزة، أبدلت ياء بعد همزة الوصل مبدوءاً بها نحو: ايتمر وإيتمار، وألفاً بعد همزة المتكلم نحو، آتمر، سلمت فيما سوى ذلك نحو: يأتمر ائتماراً فهو مؤتمر. وقد يشبه هذا النوع بما فاؤه واو فيجيء بتاء مشددة قبل العين لكنه مقصور على السماع كاتّزر واتّكل، ومنه قراءة ابن مُحَيْصِن: (فليؤدّ الذي إتّمن أمانته) بألف مشددة.

[١٥٧٥] حديث: **«ما يبكيك يا هنتاه»**[3].

قال ابن فلاح في المغني: مما لم تستعمله العرب إلا في النداء قولهم: يا هناه بمعنى يا رجل قال امرؤ القيس:

وَقَدْ رَابَنِي قولُها يَا هَنَاه ويحكَ ألحقتَ شرّاً بشرّ[4]

(١) سورة البقرة ٢٨٣، ونصّها: (فليؤدّ الذي أؤتمن).

(٢) شواهد التوضيح (ط العراق) ٢٣٨.

(٣) البخاري ـ حج ٣٣، ٩٨، شهادات ١٥، مغازي ٤، ومسلم، توبة ٥٦، وابن ماجه ـ طهارة ١١٥.

(٤) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ١٦٠، والعيني ٤/٢٦٤ والخزانة ١/١٨، ٣/٢٦٤، واللسان (هنن) ٧/٣٢٩، و(هنا) ٢٠/٢٤٢، وهو بلا نسبة في الأشموني ٤/٣٣٤ والمنصف ٣/١٣٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ١٣٧٢.

وهي كناية عن النكرات، واختلف في أصلها، فمنهم من قال: (الهاء) بدل من (واو) منقلبة عن (ياء) وهي لام الكلمة بدليل (هنيهة) وهي بمنزلة (سنة) و(عضة) في كون لامها تارة واواً وتارة هاء، وقيل: الهاء للسكت، والألف منقلبة عن لام الكلمة إجراء للوصل مجرى الوقف، بدليل (هن) و(هنة)، وتقول في المؤنث: يا هنتاه. لأنه يقال: (هنة) بفتح، و(هنت) بسكونها، وفي تثنية المذكر: يا هناتيه، وفي جمعه: ياهنوناتية قالوا: والنون للجمع، ولم تتغير الألف لانفتاح نون الجمع. وفي تثنية المؤنث: يا هنتيان، فالألف والنون للتثنية والياء بدل من ألف هناه، لانكسار نون التثنية، وانكسرت الهاء لمجاورتها الياء، وفي جمعها: يا هناتوه، وقلبت الألف واواً لانضام تاء الجمع، انتهى.

وقال الزركشي: (يا هنتاه) أي: يا هذه. وتفتح النون وتسكن وتضم الهاء الأخيرة وتسكن وأصله من الهن، يكنى به عن النكرة كشيء والأنثى (هنة) فإذا وصلتها بالهاء قلت: يا هنتاه، وأصل هائه السكون لأنها للسكت. لكنهم قد شبهوها بالضمائر في ثبوتها في الوصل، وضموها وقيل معناه: يا بلهاء عن مكايد الناس.

[١٥٧٦] حديث: «**كيف يأتيك الوحي**»(١).

قال الكرماني: إسناد الإتيان إلى الوحي من باب المجاز، ومثله، تارة يسمى بالمجاز العقلي وتارة بالمجاز في الإسناد. وأصله: كيف يأتيك حامل الوحي، فأسند إلى الوحي للملابسة التي بين الحامل والمحمول، وتارة يسمى استعارة بالكناية، أي شبه الوحي برجل مثلاً، وأضيف إلى المشبه الإتيان الذي هو من خواص المشبه به.

وقوله: (مثل صلصلة الجرس) منصوب، نعت لمصدر محذوف أي إتياناً مثل، وروي (في مثل) بإثبات (في) ورجحت لأن الصلصلة حينئذ للوحي بمنزلة القراءة للقرآن في فهم الخطاب. وأما على إسقاط (في)، فمعناه يرجع للذي ذكره ثانياً وهو تمثل الملك له فيكلمه.

---

(١) البخاري ـ بدء الوحي٢، والنسائي ـ افتتاح ٣٧، والموطأ ـ قرآن ٧.

وقال الطيبي: (مثل) يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً والأحسن أن يكون حالاً، أي يأتيني الوحي مشابهاً صوته كصلصلة الجرس.

وقوله: (يتمثل لي الملك رجلًا).

قال الكرماني: (رجلًا) منصوب، إما بالمصدرية أي يتمثل مثل رجل، وإما بالمفعولية على تضمين يتمثل معنى (اتخذ)، أي اتخذ الملك رجلًا مثالاً. وإما بالحالية، فإن قلت: الحال لا بد أن يكون دالًّا على الهيئة، والرجل ليس بهيئة، قلت معناه هيئة رجل، فإن قلت: ليس التمثل في حال هيئة الرجل، ومن شرط الحال أن يكون حالاً عند صدور الفعل.

قلت: يكون حالاً مقدرة وذلك كثير، وإمّا بالتمييز، انتهى.

وقال ابن السيد: هو حال موطئة على تأويل الجامد بمشتق، أي: مرئياً محسوساً.

وقوله: (وإنّ جبينه ليتفصّد عرقاً)، منصوب على التمييز، لأنه توضيح بعد إبهام، . وتفصيل بعد إجمال. ذكره الكرماني. (ويتفصّد) صفة مبالغة من الفَصْد وهو قطع العرق لإسالة الدم لأن باب التفعيل يدل عليهما.

فائدة: حكى العسكري في التصحيف عن بعض شيوخه أنه صحّفه (ليتقصّد) بالقاف. وقد وقع في هذا التصحيف الحافظ ابن طاهر فرد عليه المؤتمن السَّاجي بالفاء. قال: فأصرّ على القاف، ذكره ابن حجر في فتح الباري.

[١٥٧٧] حديث: «كنتُ أغتسلُ أنَا والنبيّ ـ ﷺ ـ من إناء واحد، من قدح يقال له الفرق»[1].

---

(١) البخاري ـ غسل ٢، ٩، ١٥، وحيض ٥، ٢١، ولباس ٩١، ومسلم ـ حيض ٤١، ٤٣، والنسائي ـ طهارة ١٤٣.

قال الكرماني: (والنبي) يحتمل أن يكون مفعولاً معه. وأن يكون عطفاً على الضمير المرفوع المتصل. فإن قلت: (كيف يكون عطفاً)[1] ولا يصح أن يقال: أغتسل والنبي - ﷺ - بضمير المتكلم قلت: يقدر مناسبه مما يصح، وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب، كما غلّب في قوله تعالى: ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ**﴾[2] المخاطب على الغائب وتقديره: اسكن أنت ولتسكن زوجك.

وقوله: (مِنْ إناءٍ واحدٍ مِنْ قدح)، (مِنْ) الأولى ابتدائية والثانية بيانية، والأولى أن يكون (قدح) بدل من «إناء» بتكرير حرف الجرّ في البدل، انتهى.

[١٥٧٨] حديث: «**أهرِيقُوا عليَّ الماءَ من سبع قرب**»[3].

قال ابن التين: هو بإسكان الهاء، ونقل عن سيبويه أنه قال: أهراق يهريق اهرياقاً، مثل: استطاع يسطيع اسطياعاً بقطع الألف وفتحها في الماضي وضم الياء في المستقبل وهي لغة في أطاع يطيع. فجعلت السين والهاء عوضاً من ذهاب الحركة عن عين الفعل.

قال: وروي بفتح الهاء. ووجّه بأنها مبدلة من الهمزة لأن أصل هراق أراق، ثم اجتلبت الهمزة وسكنت الهاء عوضاً عن حركة عين الفعل، فتحريك الهاء على إبقاء البدل والمبدل منه وله نظائر.

وقال الجوهري: هراق الماء يِهريقه، بفتح الهاء هراقة بالكسر، أي صبه، وأصله: أراق يريق إراقة وأصل يريق يأريق وإنما قالوا: أنا أهريق وهم لا يقولون أنا أأريقه لاستثقالهم الهمزتين، وقد زال ذلك بعد الإبدال. وفيه لغة أخرى أهرق الماء

---

(١) ما بين الهلالين مكرر في أ.

(٢) سورة البقرة ٣٥.

(٣) البخاري - طب ٢٢، مغازي ٨٣، والدارمي - مقدمة ١٤. وانظر المسند ١٥١/٦، ٢٢٨ بلفظ فيه اختلاف.

يهرقه إهراقاً، على أفعل يفعل إفعالاً، قد أبدلوا من الهمزة الهاء ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الحرف، ثم أدخلتَ الألف بعد الهاء وتركت الهاء عوضاً من حذفهم حركة العين. وفيه لغة ثالثة: أهراق يهريق إهراقاً فهو مهريق.

وقال ثعلب في فصيحه: (هرقت الماء فأنا أهريقه، بضم الألف وفتح الهاء، فإذا أمرت قلت: هرق ماءك، وكذا أرقت الماء فإنها أريقه، وإذا أمرت قلت: أرق ماءك، وهو الأصل)[١].

[١٥٧٩] حديث: «عَقْرى حَلْقى»[٢].

قال ابن فلاح في المعنى يقولون: عقراًحلقاً أي: عقر الله جسده أي جرحه وأصاب حلقه وجع، وربما قالوا: عقْرى حَلْقَىٰ بغير تنوين، وهو من المصادر التي يجب إضمار فعلها لكثرة الاستعمال، ومثله سُقياً ورعياً في الدعاء له، وخيبة وجدعاً وبؤساً وبعداً وسحقاً في الدعاء عليه. والخيبة عبارة عن عدم المطلوب، والجدع قطع الأنف والأذن واليد والشفة، والبؤس الفقر، والسحق البعد، انتهى.

وقال الأزهري: قال أبو عبيدة (عقرى حلقى) معناه عقرها الله وحلقها، أي عقر جسدها وأصابها بوجع في حلقها هذا على ما يرويه المحدثون والصواب: عقراً حلقاً. أي مصدرين بالتنوين فيهما على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادة وقوعه.

قال شمر: قلت لأبي عبيدة: لم لا تجيز (عقرى) فقال: لأن فعلى يجيء نعتاً ولم يجيءْ في الدعاء وهذا دعاء، فقلت: روى ابن شميل عن العرب مُطَّيْرَى، وعقرى أخف منها فلم ينكره. هذا آخر كلامه.

(١) ما بين المعقوفتين لم يكن في الأصل، وهو منقول من فصيح ثعلب المطبوع بمصر ص١٠ أ هـ ناسخه.

(٢) المسند ٦/٢٢٤، والبخاري ـ حج ٣٤، ١٤٥، ١٥١، طلاق ٤٣، ومسلم ـ حج ١٢٨، ٣٨٧، وأبو داود ـ أدب ٩٣، وابن ماجه ـ مناسك ٨٣.

وقال صاحب المحكم: يقال المرأة عقرى حلقى. حلق شعرها أو أصابها في حلقها بالوجع فقال: عقرى هنا مصدر كدعوى. وقيل معناه: تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها. أي هو جمع عقير وهو مثل جريح وجرحى لفظاً ومعنى.

قال: وقيل: العقرى الحائض، انتهى.

وقيل: عقرى عاقر لا تلد، وحلقى، أي مشؤومة.

قال الأصمعي: أصبحت أمة حالقاً، أي ثاكلاً.

قال النووي: وعلى الأقوال كلها، هي كلمة اتسعت فيها العرب فصارت تطلقها ولا تريد بهـا حقيقـة معنـاهـا التي وضعت له. كتـربت يداه وقاتله الله. وقال: إن المحدثين يروونه بالألف التي هي ألف التأنيث، ويكتبونه بالهاء ولا ينونونه.

وقال الزمخشري: هما صفتان للمرأة المشؤومة، أي أنها تعقر قومها وتحلقهم أي تستـأصلهم من شؤمها عليهم، ومحلها الرفع على الخبرية أي هي عَقْرَى حَلْقَى، ويحتمل أن يكونا مصدرين على (فعلى) بمعنى العقر والحلق كالشكوى للشكو وقيل الألف للتأنيث مثلها في غضبى وسكرى.

[١٥٨٠] حديث: **«بِئْسَمَا عَدَلْتُمُونَا بالكلْبِ والحِمَارِ، لَقَدْ رأيتُني ورسول الله - ﷺ - يصلي وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة»**(١).

قال الكـرماني: (رأيتني) بضم التاء، وكون الفاعل والمفعول ضميرين كشيء واحد. من خصائص أفعال القلوب.

فإن قلت: إن كانت الرؤية بمعناها الأصلي فلا يجوز حذف أحد مفعولية. وإن كانت بمعنى الإبصار فلا يجوز اتّحاد الضميرين.

قلت: قال الزمخشري: في قوله تعالى: **﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ**

---

(١) البخاري ـ صلاة ١٠٥، ومسلم ـ صلاة ٢٧٠.

﴿أَمْوَاتاً﴾[1]، جاز حذف أحدهما لأنه مبتدأ في الأصل فيحذف كالمبتدأ. فإن قلت: هذا مخالف لقوله في المفصل وفي سائر مواضع الكشاف: لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي الحسبان.

قلت: روي أيضاً عنه أنه إذا كان الفاعل والمفعول عبارة عن شيء واحد جاز الحذف، فأمكن الجمع بينهما بأن القول: يجوز الحذف فيما إذا اتحد الفاعل والمفعول بمعنى. والقول بعدمه فيما إذا كان بينهما الاختلاف، والحديث من القسم الأول، إذ تقديره: رأيت نفسي معترضة، وهذا من دقائق النحو، إذ أعطى الرؤية التي بمعنى الإبصار حكم الرؤية التي من أفعال القلوب.

قال: وقوله: (بئسما عدلتمونا)، (ما) نكرة موصوفة مفسرة لفاعل بئس. والمخصوص بالذم محذوف وهو نحو: عدلكم.

[١٥٨١] حديث: «**شَبّهْتُمُونَا بالحُمُرِ والكِلَاب**»[2].

قال ابن مالك[3]: المشهور تعدية (شبه) إلى مشبه ومشبه به دون باء كقول امرئ القيس:

فَشَبَّهْتُهُم في الآلِ حِينَ ذَهابِهِمْ ... حَدَائِقَ دَوْمٍ أَوْ سَفِيناً مُقَيَّرَا[4]

ويجوز أن يعدى إلى الثاني بالباء فيقال: شبهت كذا بكذا، ومنه قول أم المؤمنين رضي الله عنها: فشبّهتمونا بالحمر والكلاب. ومنه قول الشاعر:

---

(١) سورة آل عمران ١٦٩.

(٢) البخاري (٨) كتاب الصلاة (١٠٥) باب من قال لا يقطع الصلاة شيء.

(٣) شواهد التوضيح (ط بغداد) ١٥٦.

(٤) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٥٦، وشواهد التوضيح (ط العراق) ١٥٦، برواية (. . . في الآل لمّا تكمّشوا).

وَلَهَا مَبْسَمٌ يشبَّهُ بالإغْـ ـرِيضِ بَعْدَ الهدوِّ عَذْبُ المَذَاقِ[1]

وقد كان بعض المعجبين بآرائهم يخطِّئ سيبويه وغيره من أئمة العربية في قولهم: شبّه كذا بكذا، ويزعم أن هذا الاستعمال لحن، وأنه لا يوجد في كلام من يوثق بعربيته، والواجب ترك الباء، وليس الذي زعم صحيحاً، بل سقوط الباء وثبوتها جائز، وسقوطها أشهر في كلام القدماء وثبوتها لازم في عرف العلماء، انتهى.

[١٥٨٢] حديث: «إنّي لأعلمُ إذا كنتِ عَنِّي راضيةً وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى»[2].

قال ابن مالك[3]: (إذا) هنا وقعت مفعولاً لأعلم، وخرجت عن الظرفية.

قال ابن هشام في المغني[4]: الجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية وهي في الحديث ظرف (أعلم) محذوفاً وتقديره: شأنكِ ونحوه كما تعلقت إذ بالحديث في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾[5]، ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾[6].

[١٥٨٣] حديث: «لا صلاةَ بحضرةِ طعامٍ وَلاَ وَهُوَ يُدَافِعه الأَخْبَثَان»[7].

قال الأشرفي في هذا الحديث: لا أحققه.

قال الطيبي: يمكن أن يقال: إن (لا) الأولى لنفي الجنس، و(بحضرة طعام

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٩٦.

(٢) المسند ٢١/٦، والبخاري ـ نكاح ١٠٨، أدب ٦٣، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٨٠.

(٣) ليس في شواهد التوضيح، وانظره في مغني اللبيب (دار الفكر) ١٢٩.

(٤) انظر مغني اللبيب (دار الفكر) ١٢٩، والهمع (دار البحوث) ١٧٨/٣.

(٥) سورة النازعات ١٥.

(٦) سورة الذاريات ٢٤، ٢٥.

(٧) المسند ٤٣/٦، ٥٤، ٢٧٣، ومسلم ـ مساجد ٦٧، وأبو داود ـ طهارة ٤٣، والدارمي ـ صلاة ١٣٧.

خبرها، و(لا) الثانية زائدة للتأكيد، والواو عطف الجملة، وقوله: (هو) مبتدأ، و(يدافعه) خبر، وفيه حذف تقديره: ولا صلاة حين هو يدافعه الأخبثان فيها، يعني: الرجل يدفع الأخبثين حتى يؤدي الصلاة، والأخبثان يدفعانه عن الصلاة ويجوز أن يحذف اسم (لا) الثانية وخبرها.

وقوله: (وهو يدافعه) حال، أي ولا صلاة للمصلي وهو يدافعه الأخبثان ويؤيده رواية: (لا يصلي وهو يدافع الأخبثين).

[١٥٨٤] حديث: «كُنَّ نساء المؤمنات يشهدْنَ مَعَ رسولِ اللهِ - ﷺ - صلاةَ الفَجْرِ»(١).

قال ابن فلاح في المغني: اللغة المشهورة: تجريد الفعل من علامة تثنية وجمع عند تقديمه على ما هو مسند إليه استغناء بما في المسند إليه من العلامات: نحو حضر أخوك وانطلق عبيدك، وتبعهم إماؤك. ومن العرب من يقول: حضرا أخواك، وانطلقوا عبيدك، وتبعنهم إماؤك.

والسبب في هذا الاستعمال: أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ(مَنْ) فإذا قصدت تثنية أو جمعه، والفعل مجرد لم يعلم القصد فأراد(٢) أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره، فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجردوه عند قصد الإفراد فرفعوا اللبس ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سنن واحد. وعلى هذه اللغة قوله ﷺ: (يتعاقبون فيكم). وقول من روى: (كُنَّ نساءُ المؤمناتِ). وفي إضافة نساء إلى المؤمنات شاهد على إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس، لأن الأصل: (كنّ النساءُ المؤمناتُ). وهو نظير حبّة الحمقاءِ، ودار الآخرةِ ومسجد الجامعِ، وصلاة الأولى، انتهى.

---

(١) البخاري - مواقيت ٢٧.

(٢) في أ (فأرادوا).

وقال الزركشي: يجوز في (نساء) وجهان: النصب على أنه خبر كان، وقوله (يشهدْنَ) خبر ثانٍ. والرفع على أنه بدل من الضمير في كان، أو فاعل على لغة أكلوني البراغيث.

وقال الكرماني: فإن قلت: (صلاة الفجر) أهو مفعول به أو مفعول فيه، أي يشهدن المسجد في الفجر. قلت يصح أن تكون مشهودة أو مشهوداً فيها. والمعنيان صحيحان.

وقوله: (لا يعرفهن أحد من الغلس).

قال الطيبي والكرماني: (مِنْ) ابتدائية.

[١٥٨٥] حديث: «**(أنه ﷺ أراد أن يعتكف، فلما انصرف فإذا أخبية خباء عائشة وخباء حَفْصة وَخِباء زينب فقال: أَلِبِرّ تقولون بهنّ**»[1].

قال الكرماني: (أخبية) مبتدأ وخبره محذوف نحو: حاضرة أو مضروبة و(ألبر) بهمزة الاستفهام مجرى الظن في العمل، والمفعول الثاني (بهن) إذ تقديره: ملتبساً بهن.

قال الزركشي: ويجوز في (ألبر) الرفع على الحكاية وفي الرواية الأخرى: (ما حملكن على هذا البر).

قال الزركشي: بالرفع على الاستفهام، و(ما) استفهامية لا نافية.

وقال الكرماني: (ما) استفهامية، و(ألبر) بهمزة الاستفهام مبتدأ خبره محذوف، أو نافية و(البر) فاعل حمل. وقوله (أترعوها فلا أراها) بالرفع والجزم.

[١٥٨٦] حديث: «**أنها سُئِلَتْ: ما كان النبي ﷺ ـ يصنع في بيته، قالت: كانَ يكونُ**

---

(١) الموطأ ـ اعتكاف ٧.

في مهنةِ أهلِه»[1].

قال الكرماني: فإن قلت: ما فائدة تكرار لفظ الكون؟ قلت: الاستمرار، وبيان أنـه ﷺ كان يداوم عليها. فإن قلت ما اسم كان؟ قلت ضمير الشأن وتقديره: كان الشأن يكون كذا، فإن قلت: الشأن المراد إما ماض أو مستقبل، فما التلفيق بينهما؟ قلت: ماض، وذكر بلفظ المضارع استحضاراً وإرادة للاستمرار.

[١٥٨٧] حديث: **«صنعَ رسولُ اللهِ - ﷺ - شيئاً فترخّص فيه فتنزّه عنه قومٌ فقال: ما بالُ أقوامٍ يتنزّهون عن الشيءِ أَصْنَعُهُ»**[2].

قال الأشرفي: (أصنعه) في موضع النصب على الحال من الشيء، ويجوز أن يكون مجروراً وصفاً له، لأنه منكر معنى، كقوله ﷺ: (يأتيه الأمر من أمري) أي: أمر من أموري.

قال الطيبي: وفيه بحث لأن التعريف في الشيء للعهد، وهو إشارة إلى قوله: (شيئاً). وهو فعل مخصوص تنزهوا عنه. فالحال أولى.

وقوله: (يتنزهون)، صفة (أقوام) وفي معناها الحال في قولك: مالك قائماً.

وقوله: ﴿**مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً**﴾[3].

وقوله: (والله): وقع موقع ﴿**وَقَدْ خَلقكم أطواراً**﴾[4] فإنه حال من الضمير في: (لا ترجـون) مقـررة لجهـة الإشكال، أي ما لكم غير آملين لله وقاراً، والحالة هذه كذلك. (فما لكم) أي: ما بالهم يتنزهون، وأنا من أطهرهم وأعلم بالله منهم. فهذه الفاء نظيرتها في قوله تعالى: ﴿**أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ**﴾[5].

---

(١) المسند ٦/١٢٦، ٢٠٦، والبخاري - أذان ٤٤، نفقات ٨، أدب ٤٠، والترمذي - قيامة ٤٥.

(٢) البخاري - اعتصام ٥.

(٣) سورة نوح ١٣.

(٤) سورة نوح ١٤.

(٥) سورة آل عمران ١١٤.

قوله: (وأشدهم خشية)،

قال الطيبي والأشرفي: في القياس أخشاهم له لأن التوصل بأشد إنما يكون في الممتنع، وهذا الفعل غير ممتنع بناء (أفعل) منه.

قال الطيبي: (هو كقوله تعالى: ﴿أو أشد خشية﴾[1] وفيه مبالغة).

[١٥٨٨] حديث: «**لَمْ يكنِ النبيّ - ﷺ - على شيءٍ من النوافلِ أشدَّ تعاهداً عَلَى ركعتي الفجْرِ**»[2].

قال الطيبي: (على شيء) متعلق بتعاهد، ويجوز تقديم معمول التمييز عليه. والظاهر أنه خبر (لم يكن) (على شيء) أي لم يكن يتعاهد[3]، على شيء من النوافل. و(أشد تعاهداً) حال أو مفعول مطلق على تأويل أن يكون التعاهد متعاهداً كقوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾[4] وَ ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾[5] على الوجهين.

[١٥٨٩] حديث: «**أنه قال: ضَعُوني مَاءً فِي المِخْضَب**»[6].

قال الكرماني: فإن قلت: القياس أن يقال ضعوا لي. باللام لا بالنون، لأن الماء مفعول ولا يتعدى إلى مفعولين. قلت: ضمن الوضع معنى الإيتاء أو لفظ الماء تمييز عن المِخْضَب. فقدم عليه إن جوزنا التقديم وهو منصوب بنزع الخافض.

---

(١) سورة النساء ٧٧.

(٢) المسند ٦/٤٣، ٥٤، ١٧، والبخاري - تهجد٢٧، ومسلم - مسافرين٩٤، وأبو داود - تطوع، ٢.

(٣) (يتعاهد) مكررة في أ.

(٤) سورة الزمر ٢٣. والملك ١٢.

(٥) سورة النساء ٧٧.

(٦) المسند ٢/٥٢، ٦/٢٥١، والبخاري - أذان ٥١، ومسلم - صلاة ٩٠، والنسائي - إمامة ٤٠، والدارمي - صلاة ٤٤.

[١٥٩٠] حديث: «**كان إذا سمع المؤذن يتشهّد قال: وأنا وأنا**»[1].

قال الطيبي: عطف على قول المؤذن (أشهد) على تقدير العامل، لا الانسحاب إلى وأنا أشهد كما تشهد، والتكرير في (أنا) راجع إلى الشهادتين.

[١٥٩١] حديث: «**كـانَ النّاسُ يتنابون الجمعةَ من منازلهم والعوالي، فقال النبيُّ - ﷺ -: لو أنكم تطهّرتم ليومكم هذا**»[2].

قال الزركشي: يجوز أن يكون (لو) للتمني، فلا جواب لها، أو للشرط فجوابها محذوف.

[١٥٩٢] حديث: «**كانَ يصلّي جالساً فيقرأ وهو جالسٌ، فإذا بقيَ مِنْ قراءتِهِ نحواً كَذَا**»[3].

قال ابن مالك[4]: من روى (نحو من كذا) بالرفع فلا إشكال في روايته، وإنّما الإشكال في رواية من روى (نحواً) بالنصب وفيه وجهان:

أحدهما: أن تكون (مِنْ) زائدة ويكون التقدير: فإذا بقي قراءتُه نحواً، فقراءته فاعل «بقي» وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب (نحواً) بمقتضى المفعولية، وزيادة (مِنْ) على هذا الوجه لا يراها سيبويه، لأنه يشترط في زيادتها شرطين أحدهما: تقدم نفي أو نهي أو استفهام. والثاني: كون المجرور بها نكرة، والأخفش لا يشترط ذلك، وبقوله أقول لثبوت زيادتها دون الشرطين نثراً ونظماً، فمن النثر قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ

---

(١) أبو داود ـ صلاة ٣٦.

(٢) البخاري ـ جمعة ١٥، ومسلم ـ جمعة ٥.

(٣) البخاري ـ (١٨) كتاب تقصير الصلاة ـ (٢٠) باب إذا صلى قاعداً ثم صحّ أو وجد خفّة تمّ ما بقي.

(٤) شواهد التوضيح ١٢٥.

فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[1]، ﴿وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[2].

ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمَى لها حبُّها عندنا فَمَا قالَ مِنْ كاشحٍ لَمْ يَضُرّ[3]

وقال جرير:

لمّا بلغتُ إمامَ العدلِ قلتُ لهم: قد كانَ من طولِ إدلاجي وتَهْجِيرِي[4]

ومثله:

وكنتُ أرى كالموتِ من بين ساعة فكيف ببينٍ كانَ موعدَهُ الحشرُ[5]

ومثله:

يظلُّ بِهِ الحرباءُ يَمْثُلُ قائماً ويُكْثِرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الأباعِدِ[6]

والوجه الثاني: أن يجعل (من قراءته) صفة لفاعل (بقي) قامت مقامه لفظاً ونوى ثبوته، ويجعل (نحواً) منصوباً على الحال والتقدير: فإذا بقي باق من قراءته نحواً من

---

(١) سورة الحج ٢٣، والكهف ٣١.

(٢) سورة الأحقاف ٣١.

(٣) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٠١، وشواهد التوضيح ١٢٦، والسيوطي ٢٥١.

(٤) الشاهد لجرير في شواهد التوضيح١٢٧، وديوانه ص١٩٥.

(٥) الشاهد لسلمة بن يزيد الجُعْفِي في الدرر ٢/٣٥، والمرزوقي /١٠٨، والعيني ٣/٢٧٣، وبلا نسبة في الهمع ٢/٣٥، وهو لليلى بنت سلمى في حماسة البحتري ٤/٢٧، وانظر شواهد النحو الشعرية برقم ٩٢٧.

(٦) الشاهد بلا نسبة في العيني ٣/٢٥٧، والدرر ٢/٣٥، وشواهد التوضيح ١٢٧.

كذا. وهذا الحذف يكثر قبل (مِنْ) لدلالتها على التبعيض. ومنه قوله ﷺ: (حتى يكون منهن ثلاثاً وثلاثين). ومنه على أحد الوجهين قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ**﴾[1].

وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل كباقٍ بعد (بقي) وجاءٍ بعد (جاء) أولى من تقدير غيره لدلالة الفعل عليه معنى ولفظاً، ولا يفعل هذا الحذف غالباً دون صفة مقرونة بمِنْ، إلا بعد نفي أو نهي.

ومن وقوعه بعد النهي قراءة هشام: ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[2]. معناه: ولا يحسبنّ حاسب. ومثله: قوله ﷺ: (ولا تناجشوا، ولا يزيدنّ على بيع أخيه، ولا يخطبنّ على خطبة أخيه). ومثل ذلك ـ وإن لم يكن بصيغة النهي: (نهى رسول الله[3] ﷺ أن يقيم الرجل من مجلسه ويجلس فيه). ومثله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين: عن اللماس والنباذ وأن يشتمل الصماء وأن يحتبيَ في ثوب واحد. ومن حذف الفاعل بعد النفي قوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن).

[١٥٩٣] حديث: «**أنّه ﷺ دخلَ إلى المسجدِ فأوجعه البرد، فقال: ادن منّي، قلت: إنّي حائضٌ فقال: وإنْ**»[4].

قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح أبي داود: اي: وإن كنتِ حائضاً، وهو كقوله:

---

(١) سورة الأنعام ٣٤.

(٢) سورة آل عمران ١٦٩.

(٣) لفظ الجلالة ساقط من أ.

(٤) أبو داود ـ طهارة ١٠٦.

قالـتْ بنـاتُ الـعـمِّ يا سَلْمَـى وإنْ   كانَ فقـيراً مُعْـدِمـاً قالـتْ: وإنْ[1]

[١٥٩٤] حديث: «**دخـلَ عليَّ النبيُّ - ﷺ - وعنـدي جاريتان تغنيان بغناء بُعاث، ودخل أبو بكر فانْتَهَرني وقال: مزمارة الشيطان عند النبي - ﷺ**»[2].

قال الكرماني: الهمزة مقدرة قبل (مزمارة)،

وقوله: (فأقامني وراءه خدّي على خدّه).

قال الكرماني: جملة اسمية حالية،

فإن قلت؛ حقّق لي هذه المسألة فإن الزمخشري في الكشاف تارة يجعلها حالاً بدون الواو فصيحاً، وأخرى ضعيفاً.

قلت: إذا أمكن وضع مفرد مقامها استفصحه كقوله تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[3]، أي اهبطوا متعادين. وههنا أيضاً ممكن، إذ تقديره: أقامني متلاحقين.

قوله: (دونَكُم يا بني أَرْفِدَةَ)،

قال الكرماني: هي كلمة للإغراء بالشيء والمغرى به محذوف. أي الزموا ما أنتم فيه وعليكم به.

وقـال القرطبي ثم الزركشي: نصب على الظرف بمعنى الإغراء، والمغرى به محذوف دلت الحال عليه، وهو لعبهم بالحراب، والتقدير: دونكم اللعب.

---

(١) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦، والعيني ١/١٠٤، بلا نسبة في الدرر ٢/٧٨، والهمع ٢/٦٢، والخزانة ٣/٦٢٠، والعيني ٥/٤٣٦، والأشموني ١/٣٣، وشرح التصريح ١/٣٧، ١٩٥.

(٢) البخاري - عيدين٢، ٣، ٢٥، مناقب ١٥، جهاد٨١، ومسلم - عيدين٣٣، ٣٦، وابن ماجه - نكاح٢١، والحديث هنا مختصر.

(٣) سورة النور ٣٦، والأعراف ٢٤.

قوله: (حتّى إذا مللت قال: حسبك قلت: نعم).

قال الكرماني: الاستفهام مقدر: أي أحسبك، والخبر محذوف، أي: أكافيكِ هذا القدر؟ وكذا قال النووي والقرطبي: إن همزة الاستفهام مقدرة بدليل قولها: قلت: نعم.

وقوله في الحديث الآخر: (دَعْهم أَمْناً بَنِي أَرْفِدَةَ).

قال الخطابي: (أمناً) أقيم مقام الصفة نحو: رجل صوم أي صائم. وقد يكون معناه: ائمنوا أمناً ولا تخافوا أحداً ليس لأحد أن يمنعكم ونحوه.

وقال الزركشي: (بني أرفدة) إما منادى وإما مفعول مطلق لفعل أمر مشتق منه. وإما منصوب على الاختصاص، وإما حال بمعنى آمنين وإما بدل من المضمر.

[١٥٩٥] حديث: **«إنّي امرأةٌ أُستحاض»**[٢].

قال ابن دقيق العيد: يقال: استحيضت المرأة مبنيّاً للمفعول. ولم يُبْنَ هذا الفعل للفاعل كما في قولهم نُفِست المرأة ونُتِجت الناقة.

[١٥٩٦] حديث: **«اللهمَّ صيّباً نافعاً»**[٣].

قال الطيبي: (صيّباً) نصبه بفعل مضمر أي استقاء.

وقال الكرماني: (صيّباً) منصوب بمقدّر، أي اجعله، وروي (صَيْباً) أي: أصيبه.

---

(١) البخاري ـ عيدين ٢٥، ومناقب ١٥.

(٢) البخاري ـ وضوء ٦٣، حيض ٨، ٢٤، ومسلم ـ حيض ٦٢، وأبو داود ـ طهارة ١٠٧، والترمذي ـ طهارة ٩٣، ٩٦، والنسائي ـ حيض ٣، ٤، ٦، وابن ماجه ـ طهارة ١٥٥، والدارمي وضوء ٨٤، ٩٦، والموطأ ـ طهارة ١٠٤.

(٣) المسند ٦/ ٩٠ بلفظ (اللهم اجعله صيباً هنيئاً)، والبخاري ـ استسقاء ٢٣، وأبو داود ـ أدب ١٠٤، والنسائي استسقاء ١٥، وابن ماجه ـ دعاء ٢١.

قال الحافظ ابن حجر: (نافعاً) صفة للصيّب.

[١٥٩٧] حديث: «واللهِ مَا مِنْ أحدٍ أغيرُ من اللهِ أنْ يزنيَ عبدُهُ»[١].

قال الزركشي: برفع (أغير) على جعل (ما) تميمية فيكون خبراً للمبتدأ الذي هو (أحد) وينصبه على جعلها حجازية، و(من) زائدة مؤكدّة و(أحد) اسم (ما)، ويجوز إذا فتحت الراء من (أغير) أن يكون في موضع خفض على الصفة لأحد على اللفظ. وكذلك إذا رفعت أن يكون صفة لأحد على الموضع والخبر محذوف في الوجهين، كأنه قيل: ما أحد أغير من الله موجود.

وقال الكرماني: (أنْ يزني) متعلق بأغير، وحذف الجار وهو (في) أو (على).

وفي رواية: (إن من أحد أغير من الله).

قال القرطبي: (إن) نافية بمعنى (ما) و(من) زائدة على اسم (إن) و(أغير) بالنصب خبر (إن) النافية فإنها تعمل عمل (ما) عند الحجازيين. وعلى التميمية هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو (أحد).

[١٥٩٨] حديث: «أنها سألت النبي ـ ﷺ ـ أيعذّبُ النّاسُ في قبورِهم فقال: عائذاً باللهِ مِنْ ذلِكَ»[٢].

قال ابن السيّد: هو منصوب على المصدر الذي يجيء على فاعل، أي مثل فاعل. كعوفي عافية، أو على الحال المؤكدة النائبة مناب المصدر، والعامل فيه محذوف، كأنه قال: أعوذ بالله عائذاً، وروي بالرفع، أي أنا عائذ.

---

(١) المسند ٦/١٦٤، والبخاري ـ كسوف٢، توحيد١٥، مسلم ـ توبة٣٢، ٣٣، كسوف١، والترمذي ـ دعوات ٩٥، كسوف١١، والدارمي ـ نكاح ٣٧، والموطأ ـ كسوف١.

(٢) النسائي ـ كسوف ١٢، والدارمي صلاة ١٨٧، والموطأ ـ كسوف ٣.

قال سيبويه: والنصب على الحال أكثر في كلامهم أي أقول قولي عائذاً بالله.

وقال الرضيّ: من المحذوف عامله وجوباً، صفات قائمة مقام المصدر نحو: هنيئاً لك أي هناءة، وعائذاً بك أي عياذاً، وهي مثل قم قائماً وتعال جائياً. والفرق بينهما أن الأول لم يستعمل ناصبه، بخلاف الثاني. وقد قيل في هذا إنه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في (قم قائماً).

وقال أبو حيان في الارتشاف: وينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه، صفات نحو: عائذاً بك، وأقائماً وقد قعد الناس، والصحيح أن انتصابها انتصاب المصادر، وجاءت على (فاعل). ومن العرب من يقول: عائذ بالله بضمير مبتدأ أي: أنا عائذ بالله.

[١٥٩٩] حديث: «**الصلاةُ أولُ ما فُرِضتْ ركعتان**»[١].

قال الكرماني: (أول) بالرفع على أنه بدل من (الصلاة) أو مبتدأ ثان، ويجوز النصب على الظرف أي في (أول). و(ركعتان) روي بالألف على أنه خبر المبتدأ، وبالياء على أنه حال سادّ مسدّ الخبر. ومثله قول الشاعر:

الـحـربُ أولُ ما تكـونُ فَتِـيَّةً   تَسْعَى بِبِـزَّتِـهـا لكـلِّ جهـولِ[٢]

[١٦٠٠] حديث: «**أنّه صلّى ركعتين بينَ النّدائين ولم يكنْ يدعُهما أبداً**»[٣].

---

(١) البخاري تقصيد ٥ صلاة١، ومسلم ـ مسافرين ٣ برواية (أن الصلاة أول ما فرضت ركعتين)، وأبو داود ـ سفر ١، ٢، ٦ ـ ٨، والنسائي صلاة ٢.

(٢) الشاهد لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٥٦، وسيبويه والشنتمري ١/ ٢٠٠، واللسان (خدع) ٩/٤١٦، وهو لامرئ القيس في زيادات ديوانه ٣٥٣، وبلا نسبة في التمام ٦٧، والمقتضب ٣/٢٥١، والحماسة البصرية ١/١٢٧.

(٣) البخاري ـ تهجد ٢٢، وانظر المسند ٦/٥٥، ١٨٢.

قال الحافظ ابن حجر: تقرر في كتب العربية أن (أبداً) تستعمل للمستقبل وأما الماضي فيؤكد بقطّ.

قال: ويجاب عن الحديث المذكور بأنها ذكرت على سبيل المبالغة إجراء للماضي مجرى المستقبل. كأنّ ذلك دأبه لا يتركه.

[١٦٠١] حديث: «**هُوَ لَهَا صدقة**»[١].

قال ابن مالك[٢]: يجوز في (صدقة) الرفع على أنه خبر (هو). و(لها) صفة قدّمت فصارت حالاً، كقوله: (والصالحاتُ عَلَيْها مغلقاً بابُ)[٣] فلو قصد بقاء الوصفية لقال: (والصالحات عليها باب مغلق). وكذا الحديث؛ لو قصدت فيه الوصفية بـ(لها) لقيل هو صدقة لها. ويكون (لها) في موضع رفع، ويجوز أن ينصب (صدقة) على الحال، ويجعل الخبر (لها).

[١٦٠٢] حديث: «**مِنْ كلّ الليل أَوْتَرَ رسولُ اللهِ ﷺ من أوله وأوسطه وآخره**»[٤].

قال الطيبي: (مِنْ) الأولى يجوز أن تكون تبعيضية منصوبة بـ(أوتر)، و(من) الثانية بدل منها، لأن الليل إذا قسم ثلاثة أقسام يكون لكل قسم منها جزء، ويجوز أن تكون الثانية بياناً لمعنى البعضية، ويجوز أن تكون الأولى ابتدائية والثانية بياناً لـ(لكلّ) وهذا أوجه[٥]، ويعتبر في الكل الإفراد بمنزلة اللام الاستغراقية والثانية بدل أو بيان.

---

(١) البخاري ـ (٥١) كتاب الهبة ـ (٧) باب قبول الهدية، وروي برفع (صدقة) ونصبها في البخاري ٦٢/٧، وبالرفع فقط في ١٩٣/٣، ١١/٧.

(٢) شواهد التوضيح ١٥٣.

(٣) بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٥٤، والمرتجل لابن الخشاب ١٦٦.

(٤) المسند ٨٥/١، ١٠٤، بلفظ (من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من ....) و١٣٧/١ بلفظه. وانظر: البخاري ـ وتر ٢، ومسلم ـ مسافرين ١٣٦، والترمذي، ـ وتر ٤.

(٥) في أ (واجه).

[١٦٠٣] حديث: «فَقَالَ هـٰذَا مكانُ عُمْرَتِكِ»[١].

قال الـزركشي: المشهـور رفع (مكان) على الخبر، أي: عوض عمرتك التي تركتيها لأجل حيضتك. وروي بالنصب على الظرف.

وقـال بعضهم: لا يجـوز غيره، والعـامـل محـذوف تقـديره: هذه كائنة مكان عمرتك، أو مجعولة مكانها.

ورجح القاضي عياض الرفع لأنه لم يرد به الظرف والمكان. وإنما أراد به عوض عمرتها الفائتة وقضاء عنها.

وقال السهيلي: (الوجه) النصب على الظرف لأن العمرة ليست بمكان العمرة الأولى. ولكن إن جعلت المكان بمعنى العوض والبدل مجازاً أي هذه بدل عمرتك جاز الرفع.

[١٦٠٤] حديث: «أمرَ بكبشٍ أقْرَنَ يطأُ في سوادٍ وينظرُ في سوادٍ»[٢].

قال الطيبي: (في) هنا تجريد كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ﴾[٣].

وقوله: (في البيضةِ عِشْرُونَ رِطْلًا)، كذلك قوله: (يطأ في سواد)، معناه يطأ في الأرض بســواد قوائمه. جعل السواد ظرفاً ومحلًّا لوطئه، وهو صفة القوائم. وكذلك جعل المنظور فيه سواد العين، وهو الناظر نفسه.

[١٦٠٥] حديث: «أنّ النبيَّ ﷺ دخلَ عامَ الفتحِ مِنْ كُدا، وخرج من كُدا»[٤].

---

(١) المسند ٦/١٧٧، والبخاري ـ حج ٣١، ومسلم ـ حج ١١١.

(٢) المسند ٦/٧٨، ومسلم ـ أضاحي ١٩، وأبو داود ـ أضاحي ٤.

(٣) سورة الأحزاب ٢١.

(٤) المسند ٦/٥٨، ٢٠٢، وأبو داود ـ مناسك ٤٤.

قال الخطابي: المحدثون قلّما يقيمون هذين الاسمين، وإنما هما من كَداء وكُدَى قال الشاعر:

أنتَ ابنُ معتلجِ البِطَاحِ كُدَيِّهَا وكَدَائِهَا[1]

وقال التيمي: (كداء) بفتحها والمد والتنوين، و(كُدَيّ) بضمها والقصر والتنوين.

وقيل: كدىّ بضمها وشدة الياء على التصغير.

وقال النووي: العليا عند الجماهير بفتحها وبالمد، وقيل بالقصر، والسفلى بضمها وبالقصر.

قال: وأما كُديّ بضمها وشدة الياء فهو طريق الخارج إلى اليمن. وليس هو من هذين الطريقين في شيء وهذا قول الأكثر.

[١٦٠٦] حديث: «**إنها قالت يا رسولَ الله: وأفضلُ العملِ أَفَلَا نجاهدُ؟ قال: لَكُنَّ أفضلُ الجهادِ حجٌّ مَبْرُورٌ**»[2].

قال الحافظ ابن حجر: اختلف في ضبط (لكن) فالأكثر بضم الكاف خطاب للنسوة.

قال القابسي: وهو الذي تميل إليه نفسي، وفي رواية الجموي بكسر الكاف، وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك.

قال الزركشي: (وأفضل) على الوجهين مرفوع على أنه مبتدأ و(حج مبرور) خبره.

---

(١) قائله ابن قيس الرقيات، انظر لسان العرب (كدا) ٢٠/٨١ وديوانه.

(٢) البخاري - حج ٤، وجهاد ١.

قال: ويجوز تشديد (لكِنَّ) مع كسر الكاف فيكون (أفضل) منصوباً على أنه اسمها.

قلت: لفظ رواية النسائي: (قال لا ولكن حج مبرور). أي أحسن الجهاد وأجمله حج مبرور.

[١٦٠٧] حديث: «**إنّي ذاكرٌ لكِ أمراً ولا عليكِ أن لا تعجلي حتّى تستأمري أبويك**»[١].

قال الكرماني: (ولا عليك) أي لا بأس عليك في عدم التعجيل، أو (لا) زائدة، أي ليس عليك التعجيل.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: من حذف اسم (لا) للعلم به قولهم: لا عليك، يريدون لا بأس عليك.

[١٦٠٨] حديث: «**الصلاة جامعة**»[٢].

قال المظهري: (الصلاة) مبتدأ، و(جامعة) خبر. يعني: الصلاة تجمع الناس في المسجد، ويجوز أن يكون التقدير: الصلاة ذات جماعة، أي تصلي جماعة لا منفرداً كسنن الرواتب. فالإسناد مجازي، كـ(طريق سائر، ونهر جار).

[١٦٠٩] حديث: «**أمّا بعدُ، مَا بالُ أناسٍ يشترطونَ شروطاً ليستْ في كتابِ الله**»[٣].

قال ابن مالك[٤]: (أمّا) حرف قائم مقام أداة الشرط، والفعل الذي يليها، فلذلك

---

(١) البخاري ـ مظالم ٢٥.

(٢) المسند ١/١٤، ٢/١٦١، ٤/٨٩، ٢٩٩، ٦/٩٨، برواية النصب فيهما، وانظر البخاري ـ كسوف ٣، ومسلم ـ كسوف ٤، وأبا داود ـ استسقاء ٦.

(٣) المسند ٦/٢١٣، ٢٧٢، بلفظ مقارب، والبخاري ٧٠، بيوع ٦٧، شروط ١٣، ١٧، والنسائي ـ بيوع ٨٥، والموطأ عتق ١٧.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٦، ١٣٧، بتصرف في نقل النص.

يقدرها النحويون بـ(مهما يكن من شيء) وحقّ المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء نحو: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الأَرْضِ﴾[1]. ولا تحذف هذه الفاء غالباً إلا في شعر أو مع قول أغنى عنه مقوله نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾[2]، أي فيقال لهم: أكفرتم.

ومن حذفها في الشعر قول الشاعر:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ[3]

أراد: فلا قتال لديكم، فحذف الفاء لإقامة الوزن، وقد خولفت القاعدة في هذا الحديث. ومثله قوله ﷺ: (أما موسى كأني أنظر إليه إذ انحدر الوادي). وقول عائشة: (وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً).

وقول البراء بن عازب: (أمّا رسول الله ﷺ - لم يولّ يومئذٍ). فعلم بتحقيق عدم التضييق، أن من خصه بالضرورة مقصر في فتواه وعاجز عن نصرة دعواه.

وقال المظهري في شرح المصابيح: هاتان الكلمتان يقال لهما فعل الخطاب، وأكثر استعمالها بعد تقدم قصة أو حمد الله تعال وصلاة على النبي ﷺ، والأصل أن يقال: أما بعد قول الله تعالى، و(بعد) أضيفت إلى شيء، ولم يقدم عليه حرف جر، فهو منصوب على الظرف، وإذا قطع عنه المضاف إليه بني على الضم والفاء لازمة لما بعد (أمّا) من الكلام لما فيها من معنى الشرط.

---

(١) سورة فصلت ١٥.

(٢) سورة آل عمران ١٠٦.

(٣) ينسب الشاهد للحارث بن خالد المخزومي أو الوليد بن نهيك أو الكميت بن زيد، فهو للأول في ديوانه ٤٥، والخزانة ٢١٧/١، والدرر ٨٤/٢، وهو للوليد أو الكميت في شرح شواهد الإيضاح ٢٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٧١/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٧، والأشموني ١٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١١٣/٣، والهمع ٦٧/٢.

قال الطيبي: قوله: (وإنما الولاء لمن أعتق) حال من قوله: (يشترطون) مقررة لجهة الإشكال كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[1] حيث وقعت لإنكار ما سبق من قوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾[2].

[١٦١٠] حديث الإفك: «**قوله: يا رسولَ اللهِ أهلَك ولا نعلمُ إلّا خيراً**»[3].

قال القاضي عياض: (أهلك) بالنصب على الإغراء أي: الزم أهلك أو أمسك.

قال الكرماني: روي بالرفع أي: هي أهلُك أو: أهلُك غيرُ مطعونٍ عليها. ونحوه قولها: (آذن ليلة بالرحيل).

قال الكرماني: بالجر وبالنصب حكاية عن قولهم: (الرحيل) منصوباً على الإغراء.

قولها: (وأمرنا أمر العرب الأول).

قال عياض: بضمّ الهمزة وكسر اللام على الجمع صفة للعرب لا للأمر.

وقال ابن الحاجب: الرواية المشهورة الإفراد. ومنه قولك: الرجال الأخر. قال: ووجه رواية الجمع أن يقدر اسم جمع تحته جموع كل واحد عرب أو جماعة فتصير مفردة بهذا التقدير.

قولها: (أقول ماذا)

قال الكرماني: فإن قلت: الاستفهام يقتضي الصدارة.

قلت: هو متعلق بفعل مقدر بعده.

---

(١) سورة البقرة ٣٠.

(٢) سورة البقرة ٣٠.

(٣) المسند ٦/١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، والبخاري ـ شهادات ١٥، وتفسير سورة ٢٤، ومسلم ـ توبة ٥٦، مسافرين ٢٢، والترمذي ـ تفسير سورة ٩. والحديث طويل.

[١٦١١] حديث: «فإنّ الله لا يملّ حتى تملوا»[١].

قال التوربشتي: إسناد الملال إلى الله تعالى على طريقة الازدواج والمشاكلة، والعرب تذكر إحدى اللفظتين موافقة للأخرى وإن خالفتها معنى، قال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[٢] وقال الشاعر:

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فنجهلَ فوقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا[٣]

أراد: فنجازيه بجهله ونعاقبه على صنيعه.

ووجه آخر وهو: أن الله لا يمل أبداً وإن مللتم. وذلك نظير قولهم: فلان لا ينقطع حتى ينقطع خصمه، أي: لا ينقطع بعد انقطاع خصمه، بل يكون على ما كان عليه قبل ذلك.

[١٦١٢] حديث الهجرة: «قولها: لقلّ يومٌ كانَ يأتي على النبي ﷺ لا يأتي فيه بيتَ أبِي بَكْر»[٤].

قال الكرماني: (اللام) جواب قسم محذوف و(قلّ) فعل ماض وفيه معنى النفي، أي: ما يأتي يوم عليه إلا يأتي فيه بيت أبي بكر.

وقال أبو علي الفارسي في الشيرازيات: (قلّ) على ضربين: أحدهما: أن يراد به خلاف كَثُر. والآخر: أن يراد به النفي، فهذا الضرب يجري مجرى النفي. وحكى بعض البغداديين أنهم قالوا: أتيت بلاداً قلّما تنبت إلا الكُرَّات والبصل. أي لا تنبت،

---

(١) المسند ٦/ ٤٠، والبخاري - إيمان ٣٢، تهجد ١٨، ومسلم - مسافرين ٢١٥، وأبو داود - تطوع ٢٧، والنسائي - قيام الليل ١٧، وابن ماجه - زهد ٢٨، والموطأ - صلاة الليل ٤.

(٢) سورة الشورى ٤٠.

(٣) قائله عمرو بن كلثوم في معلقته: شرح المعلقات السبع للزوزني ١٧٦.

(٤) البخاري - بيوع ٥٧.

(فقلّ) على هذا نفي. ولما كان معناه هذا أدخلوا عليه (ما) الكافة فجعلوها تلي الفعل ولم تكن تليه قبل. قالوا: قلما يقوم زيد، يريدون: ما يقوم زيد، فأدخلوا (قلّ) وإن كانت مثالاً ماضياً من (أن يكون) مسنداً إلى فاعل، وجعلوه كحرف نفي، انتهى.

قوله: (هذا رسول الله مقبلاً مقنعاً)،

قال الطيبي: حالان مترادفان أو متداخلان، والعامل معنى اسم الإشارة قال الزجاج: إذا قلت هذا زيد قائماً، إن قصدت أن تخبر به من لم يعرف زيداً لم يجز، لأنه لا يكون زيداً إلاّ ما دام قائماً، فإذا زال عنه القيام فليس بزيد، وإنما: هذا زيد قائماً، لمن يعرف زيداً فيعمل في الحال التنبيه، أي انتبه لزيد في حال قيامه، وأشير إلى زيد في حال قيامه. لأن هذا إشارة إلى ما حضر. وقال: هذا من لطيف النحو وغامضه.

قوله: (أخرج ما عندك)،

قال الكرماني: هو على لغة من يقول: (ما) عامة للعقلاء ولغيرهم وروى: مَنْ عندك.

قوله: (قال: الصحبةُ يا رسولَ اللهِ، قال: الصحبةُ)،

قال الكرماني: (الصحبة) بالنصب، أي: أنا أريد الصحبة، أو أطلب الصحبة، وبالرفع، أي مرادي أي مطلوبي. وكذا لفظ (الصحبة) الثانية بالنصب، أي: أنا أريد أو أطلب الصحبة أيضاً. أو ألزم صحبتك. وبالرفع أي: مطلوبي أيضاً الصحبة أو الصحبة مبذولة.

قوله: (صبح ثلاث)،

قال الزركشي: نصب على الظرف.

[١٦١٣] حديث: «لقد رأيتُنا مع رسول ـ ﷺ ـ وما لنا طعامٌ إلاّ الأسودان»[١].

---

(١) المسند ١٩/٤ برواية: (لقد عمرنا مع نبينا ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان).

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: أجمع النحاة على أنه إذا اتفق اللفظان والمعنيان جاز التثنية، كرجلين وزيدين، وإن اختلف اللفظان وقف على السماع، كالقمرين، وإن اختلف المعنيان، هل يجوز التثنية أم لا؟ اختلف في ذلك فذهب بعضهم إلى جواز ذلك ومنهم من منعه.

وذهب جماعة من متأخري المغاربة وغيرهم إلى أنهما إذا اتفقا في المعنى الموجب للتسمية، جازت التثنية وإن اختلفا في المعنى فلا، كالأسودين في الماء والتمر، لما سمي كل واحد منهما بذلك لسواده، والأحمرين في الخمر واللحم، أو الخمر والزعفران، لما سمي كل واحد منهما بذلك لحمرته.

وقال ابن فلاح في المغنى: اختصت أفعال باب ظن وأخواتها بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول، ويكون ذلك في المتكلم، ومنه: (لقد رأيتُنا مع رسول الله ﷺ)، وفي المخاطب نحو: وجدتك عالماً، أي: وجدت نفسك. وفي الغائب نحو: زيد رآه عظيماً، أي: رأى نفسه، وفي التنزيل: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[1]، أي: رأى نفسه، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ﴾[2] أي: فلا يحسبن أنفسهم.

وإنما اختصت هذه الأفعال بهذا الحكم دون غيرها لوجهين، أحدهما: أن تعلقها فيه للعلم والظن والشك، (لأن)[3] تعلقها بالمفعول الثاني لا بالأول على الحقيقة، لأن الثاني هو الذي يقع فيه العلم والظن والشك فكأن الأول غير موجود، بخلاف: ضربتني فإن المفعول هو تعلق الفعل، فلا يتوهم وجوده.

والوجه الثاني: أن كون الفاعل والمفعول في هذه الأفعال كشيء واحد حملاً على الأكثر وجوداً. فإن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعاً من علمه بغيره وظنه بغيره.

---

(١) سورة العلق ٧.

(٢) سورة آل عمران ١٨٨.

(٣) في أ: (أحدهما أن) والتصويب يقتضيه المعنى.

وأما غيرها من الأفعال، فالأعم الأغلب. ولم يقو المضمر على دفع هذا اللبس لقيام الغالب، فأبدلوا المفعول بالنفس فقالوا: ضربت نَفسي، وضربت نفسك، وفي ذلك وجهان: أحدهما: إيذان بالعدول عن الأعم الأغلب.

والثاني: أنها نزلت منزلة الأجنبي، لأن فيها زيادة لفظ ليس بالمضمر، ولذلك تخاطب مخاطبة الأجنبي، قال:

أقـولُ للنَّـفسِ تَأْسَـاءً وتـعـزيةً ... إحـدى يديَّ أصـابـتْـني ولم تردِ[1]

وقال ابن مالك في توضيحه[2]: في قول عائشة: (لقد رأيتُنا مع رسول الله - ﷺ - ومـا لنا من طعام إلّا الأسودان[3]، وقول حذيفة: لقد رأيتُني أنا ورسول الله ﷺ: (نتوضّأ من إناء واحد). شاهدان على إجراء (رأى) البصرية مجرى (رأى) القلبية، في أن يجمع لها بين ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد. كـ(رأيتنا ورأيتني)، وكان حقه أن لا يجوز: أبصرتُنا وأبصرتُني، لكن حملت رأى البَصَرية على رأى القلبية لشبهها بها لفظاً ومعنىً.

ومن الشواهد الشعرية على ذلك قول قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءَةِ:

وَلَـقَـدْ أُرَانِـي للرِّمـاحِ دَرِيئَـةً ... مِنْ عَنْ يَمِـينِـي تارةً وَأَمَـامِـي[4]

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٧٦، ٣/٢٥، وشرح المفصل ٣/١٠، والخزانة ٢/٢٠٦.

(٢) شواهد التوضيح ١٤٦.

(٣) المسند ٢/٨٤، وأبو داود ـ أدب ١٢٤، والنسائي ـ جنائز ٤٤، وابن ماجه ـ صيام ١٠.

(٣) الشاهد لقطري بن الفجاءة في الخزانة ٤/٢٥٨، وشواهد التوضيح ١٤٦، والدرر ١/١٣٨، ٢/٣٦، وشرح التصريح ٢/١٩ والعيني ٣/١٥٠، وهو بلا نسبة في: الهمع ١/١٥٦، ٢/٣٦، وابن عقيل ٢/١٣٠، والأشموني ٢/٢٢٦.

وقول عنترة:

فرأيتُنا ما بيننا من حاجزٍ   إلاّ المِجَنُّ ونصلُ أبيضَ مِفْصَلِ[1]

انتهى.

قلت: قد كثر ورود ذلك في الأحاديث، منها حديث سعد بن أبي وقاص: (لقد رأيتُني سابعَ سبعةٍ مَعَ رسول الله ـ ﷺ ـ وما لنا طعام إلاَّ ورق الحبلة). وحديث علي: (لقد رأيتُني مع رسول الله ـ ﷺ ـ وإني لأربط الحجر على بطني من الجوع).

[١٦١٤] حديث: «مَا رأيتُ أحداً الوجعُ عليه أشدُّ من رسول الله ـ ﷺ»[2].

قال الطيبي: (الوجع) مبتدأ وخبره (أشد)، والجملة بمنزلة المفعول الثاني لـ (رأيت)، لأنها من دواخل المبتدأ والخبر. والخبر قد يكون جملة.

المعنى: ما رأيت أحداً أشدّ وجعاً من رسول الله ـ ﷺ.

[١٦١٥] حديث: «ليس من أحدٍ يقعُ الطاعونُ فيمكث في بلده صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كُتِبَ له إلا ما كان»[3].

قال الطيبي: قوله: (ليس من أحد)، الجملة بيان لقوله: (جعله رحمة للمؤمنين)، و(من) زائدة. و(يقع الطاعون) صفة لأحد والراجع محذوف، أي: يقع في بلده. و(فيمكث) عطف على (يقع)، و(صابراً محتسباً) حالان من فاعل (يمكث)، وكذا يعلم، وإلا خبر (ليس).

---

(١) من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٣٨، والخزانة ٤/٢٥٨، وبلا نسبة في الهمع ٢/٢٤١.

(٢) المسند ٦/١٨١، والبخاري ـ مرض ٢، ومسلم ـ بر ٤٤، وابن ماجه ـ جنائز ٦٤.

(٣) المسند ٦/٦٤، ١٥٤، ٢٥٢، والبخاري ـ أنبياء ٥٤، طب ٣١.

[١٦١٦] حديث: «سُئِل صلى الله عليه وسلم بما أفضلت الحمر، فقال: وبما أفضلت السباع»[١].

رواه الدارقطني.

قال الشيخ شمس الدين بن الضائع في تذكرته: الواو عاطفة على مضمر تقديره: نعم، ومثله قولك: وفقيه، في جواب من قال: زيد شاعر أي: نعم هو كذلك وفقيه. وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٢]، تقديره: نعم وثامنهم.

قلت: وقد صرح بذلك في رواية الترمذي ولفظه فقال: (نعم وبما أفضلت السباع).

[١٦١٧] حديث: «إنَّ أمَّ حبيبة وأمّ سلمة ذَكَرَتَا كنيسة رأينها»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: وقع في هذه الرواية (رأينها) وهو ضمير جمع المؤنث، فيكون أجرى الاثنين مجرى الجمع.

[١٦١٨] حديث: «فإنَّ خُلُقَ رسولِ الله ـ ﷺ ـ كان القرآن»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: اسم (كان) مضمر فيها يرجع إلى (الخلق)، و(القرآن) خبر (كان) منصوب.

وقولها: (فلما أسنّ وأخذ اللحم)[٧]، يجوز نصب (اللحم) على أنه مفعول

---

(١) رواه الدارقطني (٦٢/١) بإسناد ضعيف عن جابر.

(٢) سورة الكهف ٢٢.

(٣) المسند ٥١/٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٢٠٠.

(٥) المسند ١٨٨/٦، وانظر كتاب حياة الصحابة ١٢٢/٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٢٠٠.

(٧) مسلم ١٧٠/٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها.

(أخذ) ورفعه على معنى: أخذ اللحم منه مأخذه.

[١٦١٩] حديث: «لَخُلُوفُ فَمِ الصّائم»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الخاء مضمومة لا غير، وهو مصدر خلف فوه يخلف، إذا تغيرت ريحه. وهو مثل: قعد قعوداً، وخرج خروجاً، والفتح خطأ.

[١٦٢٠] حديث: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: هو منصوب على الحال، والتقدير: فيزيد صاعداً. انتهى.

وقال ابن الحاجب في أماليه: قولهم: أخذته بدرهم فصاعداً، هذا إنما يكون في أشياء متعددة أشتري أقلها وبعضها بدرهم، وبعضها بأكثر، فذكر أقل الأثمان أولاً، ثم أتبع ذكر الزائد منصوباً على أن المعنى: فذهب الثمن في بعضه زائداً على الدرهم، واختصر الكلام لكثرته وعلمهم به، ولو خفضت لم يستقم لما فيها من التعقيب على العطف، فيؤدي إلى أن يكون الثمن في وقت أكثر من وقت البيع. وأيضاً لو سلم من التعقيب أدى إلى أن يكون الثمن زائداً، فيفسد المعنى من حيث أنه يصير الثمنان كشيء واحد، وليس هو المراد، وإنما المراد ما تقدم. ولا تستقيم الواو لا خفضاً ولا نصباً؛ أما الخفض فلفساد الجمع بين الثمنين كشيء واحد، والنصب لما فيها من الجمعية، وغرض المتكلم أن يتبع ذلك الثمن ثمناً آخر. وهذا إنما يحصل بالفاء. وأمّا (ثم) فقد جاءت قليلاً لما فيها من معنى الاتباع إلا أن الفاء أولى منها لأمرين: أحدهما: أنا أخفّ. والآخر: أن في(ثمّ) دليل المهلة ولا حاجة إليه.

---

(١) المسند ٦/٢٤٠، وتمامه: (والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٠١.

(٣) المسند ٦/٣٦، ومسلم ٥/١١٢. والترمذي ٥/١٤١ حديث ١٤٤٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٢٠١.

[١٦٢١] حديث: «كانَ رسولُ اللهِ - ﷺ - كلما كانَ ليلتها يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: السّلام عليكم دارَ قومٍ مؤمنين وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون»[١].

قال الطيبي: (كلما) ظرف فيه معنى الشرط لعمومه. وجوابه (يخرج) وهو العامل فيه، والجملة خبر (كان). وهو حكاية معنى قولها لا لفظها الذي تلفظت به.

قال: وقوله: (مؤجلون) إعرابه مشكل، وإن حمل على الحال المؤكدة من واو (توعدون) على حذف الواو، والمبتدأ كان فيه شذوذان، ويجوز حمله على الإبدال من (ما توعدون) أي أتاكم مؤجلونه أنتم.

وقال ابن مالك: في قول عائشة: (أقول ماذا) شاهد على أن (ما) الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا) تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً. فالرفع كقولهم: كان ماذا، والنصب كقول عائشة رضي الله عنها: أقول ماذا. وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً، كقولك لمن قال: عندي عشرون. عشرون ماذا؟

قولها: (وكنت ما كنت غضباً)،

قال الكرماني: هو نحو قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

[١٦٢٢] حديث: «كنت أدخل البيت فأضع ثوبي وأقول إنما هو زوجي»[٢].

قال الطيبيّ: العطف على التقدير، أي: إنما هو أبي والآخر زوجي، ويجوز أن يكون هو ضمير الشأن، أبي وزوجي مدفونان.

[١٦٢٣] حديث: «أنها رأت أرادت أن تعتق مملوكين لها زوج»[٣].

---

(١) مسلم - جنائز ١٠٢، وأبو داود - جنائز ٧٩، والنسائي - طهارة ١٠٩، جنائز ١٠٣، وابن ماجه - جنائز ٣٦، وزهد ٣٦، والموطأ - طهارة ٢٨.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أبو داود - طلاق ٢٢.

قال الطيبي: قوله: (لها زوج)، في إعرابه إشكال. وفي رواية: (لها زوجين). وهـو صفـة لـ(مملوكين)، والضمير لعائشة إن يقدر أحدهما زوج الآخر، أو بينهما زواج. ويجـوز أن يكون الضمير للجارية، لما يفهم من قوله: (مملوكين) في هذا السياق، فحينئـذ يجوز أن يكون (زوج) مبتدأ، والجار والمجرور خبره، وأن يكون عامله لاعتماده على الموصوف، ويؤيده ما في بعض الروايات: (مملوكة لها زوج).

[١٦٢٤] حديث: «**كَانَ صَدَاقُهُ ﷺ لأزواجِه ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أوقيةً وَنَشّ**»[١].

قال القرطبي: (نش) هو معرب منون، غير أنه وقع هنا (نش) على لغة من يقف على المنون بالسكون بغير ألف.

وقـال الـطيبي: قولـه: (ونش) بالـرفع على تقدير: ومعها نش، أو يزاد نش، وبالنصب عطفاً على (أوقية).

[١٦٢٥] حديث: «**أَقِيلُوا ذَوِي الهيئاتِ عثراتِهم إلا الحدود**»[٢].

قال البيضاوي: إن أريد (العثرات) صغائر الذنوب، وما يندر عنهم من الخطايا، فالاستثناء منقطع. أو الذنوب مطلقاً، وبالحدود ما يوجبها فالاستثناء متصل.

[١٦٢٦] حديث: **ادْرَؤوا الحدودَ عن المسلمينَ ما استطعتم، فإنَّ الإمام إنْ يخطئْ في العفوِ خيرٌ من أنْ يخطئَ في العقوبة**»[٣]

قال الطيبي: (أَنْ) في (أن يخطئ) مصدرية، وهو خبر (إن)، أي: إن الإمام خطؤه في العفو خير من خطئه في العقوبة.

[١٦٢٧] حديث: «**أنهم قالوا لابن الدغنّة، مُرْ أَبَا بكرٍ فليعبد ربَّه في بيتِه**»[٤].

---

(١) مسلم ـ نكاح ٧٨، وابن ماجه ـ نكاح ١٧، والدارمي ـ نكاح ١٨.

(٢) المسند ٦/١٨١، وأبو داود ـ حدود ٥.

(٣) الترمذي ـ حدود ٢.

(٤) البخاري ـ مناقب الأنصار ٤٥، وكفالة ٤.

قال الكرماني: فإن قلت: لا معنى للفاء هنا قلت تقديره: مر أبا بكر ليعبد ربه، فليعبد ربه.

وكذا قول عمر: (ادعُ اللهَ فليوسع على أمتك). كان يقتضي الظاهر أن يقال ادع الله أن يوسع، وتقديره: ادع الله ليوسع فليوسع. فكرر لفظ الأمر الذي هو بمعنى الدعاء للتأكيد. انتهى.

[١٦٢٨] حديث: «**اللهمّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أمرِ أمَّتِي شيئاً فشقَّ عليهم**»[١].

قال الطيبي: قوله: (مِنْ أمْرِ أمّتي) بيان، (شيئاً). قدمت فصارت حالاً.

[١٦٢٩] حديث: «**إذا أرادَ اللهُ بالأميرِ خيراً جعل له وزيرَ صدقٍ**»[٢].

قال الطيبي: أصله: وزير صادق، ثمّ (وزير صدق) على الوصف به، ذهاباً إلى أنه نفس الصدق، ثم أضيف لمزيد الاختصاص به. ولم يرد بـ(الصدق): الاختصاص بالقول فقط. بل بالأفعال والأقوال.

قال الراغب: يعبر عن كل فعل، ظاهراً أو باطناً بالصدق، ويضاف إليه ذلك الفعل الذي يوصف به، نحو﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾[٣]وقَدَم صدقٍ. وعلى عكس ذلك: وزير شهرة.

[١٦٣٠] حديث: «**مَنْ أعمر أرضاً ليستْ لأحدٍ فَهُوَ أَحَقّ**»[٤].

قال الكرماني: فإن قلت: المستعمل (عمر) بدون الهمز. قلت: جاء: أعمر الله

---

(١) المسند ١/٦، ٥/٢٣٩، ٦/٩٣، والبخاري - جمعة ٢٩، ومناقب ٢٥، ومناقب الأنصار ١١، ومسلم إمارة ١٩.

(٢) أبو داود - إمارة ٤.

(٣) سورة القمر ٥٥.

(٤) البخاري - حرث ١٥.

بك منزلك. فمعناه: من أعمر أرضاً بالإحياء فهو أحق بها من غيره. وحذف متعلق أفعل التفضيل للعلم به.

وقال في التنقيح: (أعمر) بضم الهمزة أجود من الفتح.

وقال القاضي: كذا وقع رباعيّاً، والصواب عمر ثلاثياً. قال تعالى: ﴿وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾[1]، إلا أن يريد أنه جعل فيها: عمّاراً.

وقال ابن بطال: ذكر صاحب العين: أعمرت الأرض وجدتها عامرة، وليس هو بمراد هنا. وإنما يجيء هنا الثلاثة، ويمكن أن يكون: من اعتمر أرضاً، وسقطت التاء من الأصل.

[١٦٣١] حديث: «كانَ يكونُ عليَّ الصومُ من رمضانَ، فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلا في شعبان، من الشغلِ برسولِ اللهِ - ﷺ -»[2].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: (مِنْ) فيه للتعليل، أي: يمنعني الشغل من أجل رسول الله - ﷺ.

[١٦٣٢] حديث أم زرع: «قولها: زَوْجِي لحمُ جَمَلٍ غَثّ»[3].

قال الزركشي: يجوز في (غث) الرفع وصفاً للحم، والجر وصفاً لـ(جمل).

وقولها: (لا سهل) فيه ثلاثة أوجه: الفتح بلا تنوين، والرفع والجر مع التنوين، وإعرابها بالرفع على خبر مبتدأ مضمر. أي: لا هو. والنصب على إعمال (لا) مع حذف الخبر، أي: لا سهل فيه، والجر على الصفة لـ(جمل).

وقولها: (ولا سمين) بالرفع صفة لـ(لحم). وبالجر صفة لـ(جمل).

---

(١) سورة الروم ٩.

(٢) البخاري - صوم ٤٠، ومسلم - صيام ١٥١، ١٧٥، ١٧٧، والترمذي - صوم ٦٥.

(٣) البخاري - نكاح ٨٢، ومسلم فضائل الصحابة ٩٢.

قولها: (زوجي لا أبثّ خبره، إنّي أخاف أنْ لا أذره).

قيل: (الهاء) عائدة على الخبر، أي: إنه لطوله وكثرته، إن ذكرته لم أقدر على إتمامه. وإليه ذهب ابن السكيت. وقال غيره: إنها عائدة على (الزوج)، وكأنها خشيت فراقه إن ذكرته.

وتكون (لا) زائدة.

وقولها: (زوجي كَلَيْلِ تهامة لا حرّ ولا قرّ، ولا مخافة سآمة).

يجوز في الأربعة الفتح على أنها مبنية مع (لا) والخبر محذوف، أي: لا حر فيها. وكذا ما بعده، ويجوز الرفع.

قال أبو البقاء[١]: وكأنه أشبه بالمعنى، أي: ليس فيه حرّ فهو إما اسم (ليس) وخبرها محذوف. ويقوي الرفع ما فيه من التكرير[٢].

قولها: (زوجي إذا دخل فَهِدَ)، بكسر الهاء وفتح الدال، فعل ماض، أي: نام وغفل عن معائب البيت التي يلزمني إصلاحها، مشتق من الفهد لاتّصافه بوصفه، فإن الفهد يوصف بكثرة النوم، ويحتمل أنه هنا اسم. ويكون خبر المبتدأ مضمراً أي: فهذا كقوله: (الحمو الموت).

قولها: (إذا خرج أَسِدَ) بكسر السين وفتح الدال، فعل ماض، أي: فَعَلَ فِعْل الأسد، لمدحه بالشجاعة.

قولها: (زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والريحُ ريحُ زَرْنَب)، في (المس) و(الريح) ضمير مجرور محذوف، أي: منه، إذ لا بدّ من رابط، كقولهم: السمن منوان بدرهم. أي: منه، هذا إذا لم نقل: إن (أل) نائبة عن الضمير.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩٤.

(٢) جاء في إعراب الحديث بعد ذلك قوله: وإما أن تبطل عمل (لا) فيكن مبتدأ محذوف الخبر.

قولها: (زَوْجِي مَالِك وَمَا مَالِك؟)، (ما) استفهامية بمعنى التعظيم مبتدأ وما بعده خبر.

قولها: (عكُومُها رَدَاح)، قيل: لا يجوز أن يكون (رداح) خبر لـ(عكومها)، لأنه مفرد و(عكومها) جمع عِكْم، كجلد وجلود، بل هو خبر لمبتدأ مضمر. أي: كل عظم منها رداح. وتعقب بأنه مصدر كالذهاب والطلاق، فيجوز أن يكون خبراً، أو يكون على طريق النسبة، كقوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[1]، أي: ذات انفطار.

قولها: (طَوْعُ أبيها، وطَوْعُ أمّها، وملءُ كسائها، وغيظُ جَارَتِها) في هذا من الألفاظ دليل لسيبويه في إجازته: مررت برجل حسن وجهه، خلافاً للمبرد والزجاج.

قولها: (والأوْطاب تمخض)، هو من نادر جمع الوطب، والمشهور: (وطاب) في الكثرة، و(أوطب) في القلة.

قولها: (وأراح عليّ نعماً ثريّا): حقه أن يقول ثرية، ولكن وجهه أن[2] كل ما ليس بحقيقي التأنيث، لك فيه وجهان في إظهار علامة تأنيثه في الفعل واسم الفاعل والصفة، وتركها.

[١٦٣٣] حديث: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تصيبُ المسلمَ إلاّ كفّر اللهُ بِهَا عنه حتّى الشوكة يُشاكها»[3].

قال الكرماني: (يشاكها) بالضم لما لم يسم فاعله.

قال الكسائي: يقال: شكت الرجل، أي: أدخلت في جسده شوكة، وشيك هو يشاك.

---

(١) سورة المزمل ١٨.

(٢) (أن) مكررة في أ.

(٣) المسند ٦/٨٨ والبخاري ـ مرضى ١، ومسلم ـ جنائز ٣.

فإن قلت: هو متعدّ إلى مفعول واحد، فما هذا الضمير؟ قلت: هو من باب وصل الفعل، أي: يشاك بها، فحذف الجار وأوصل الفعل الضمير.

(الشـوكة) مبتدأ و(يشاكها) خبره. ورواية الجر ظاهرة، والضمير في (يشاكها) مفعوله الثاني، والمفعول الأول مضمر، أي: يشاك المسلم تلك الشوكة.

[١٦٣٤] حديث: **«ليأتينّ على القاضي العدل يوم القيامة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرة»**(١).

قال الطيبي: (يوم القيامة) قيل: هو فاعل (ليأتين)، و(يتمنى) حال من المجرور. والأوجه أن يكون حالاً من الفاعل، والراجع محذوف، أي: يتمنى فيه، ويجوز أن يكون (يوم القيامة) منصوباً على الظرف، أي: ليأتين عليه يوم القيامة من البلاء ما يتمنى أنه لم يقض، فإذن (يتمنى) بتقدير: أن، وقد عبر عن السبب بالمسبب، لأن البلاء سبب التمني.

[١٦٣٥] حديث: **«كيفَ تِجدُكَ»**(٢).

قال الزركشي: بالتاء المثاة في أوله، أي: كيف ترى نفسك من مرضك وهو من (وجدت) بمعنى (علمت)، ولذلك عداها إلى ضمير المخاطب، تقديره: كيف تجد نفسك ولا يستعمل ذلك إلاّ مع هذه الأفعال القلبية خاصة، ولا يقال: ضربتُني ولا تضربُك، وإنما يقال: ضربت نفسي، وتضرب نفسك، ويقال: وجدتُني، وتجدُك، وظننتُني، وتظنُّك.

وقـال الطيبي: (تجد) من أفعال القلوب، ولذلك تجد فيه الفاعل والمفعول، و(كيف) سؤال عن الحال، أي: على أي حال تجد نفسك.

---

(١) المسند ٦/٧٥.

(٢) المسند ٦/١٣٧، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٥/٣٢٣، وله رواية أخرى في المسند ٥/٢٦ هي: (كيف تجدينك).

[١٦٣٦] حديث: «**بَلْ أَنَا وَارأْسَاه**»[1].

قال الكرماني: أي: أضرب أنا عن حكاية وجع رأسك وأسبقك بوجع رأسي، إذ لا بأس وأنت تعيش بعدي.

قال: وقولها: (واثكلياه) مندوب، إما المصدر فاللام مكسورة، وإما (الثكلى) صفة، فاللام مفتوحة.

[١٦٣٧] حديث: «**كانَ إذا اشتكى نفث على نفسه بالمُعَوِّذات**»[2].

قال المظهري: حقه أن يقول بالمعوذتين، لأنهما سورتان، ولكن أتى بلفظ الجمع، إما على إجراء التثنية مجرى الجمع، أو لأنها تعني (المعوذات) هاتين السورتين، وكل ما يشبههما من الآيات.

[١٦٣٨] حديث: «**أَذْهِبِ الباسَ ربَّ الناسِ**»[3].

قال الكرماني: هو منادى مضاف. (ولا شفاء إلا شفاؤك)، حصرتا تأكيداً لقوله: (أنت الشافي)، لأن خبر المبتدأ إذا كان معرفاً باللام أفاد الحصر، لأن الدواء لا ينفع إذا لم يخلق الله فيه الشفاء. و(شفاء لا يغادر سقماً) مكمل لقوله: (اشف)، والجملتان معترضتان بين الفعل والمفعول المطلق.

وقال الزركشي: (لا شفاء) بالبناء على الفتح، والخبر محذوف، أي: لا شفاء لنا، و(إلا شفاؤك) مرفوع بدلاً من موضع (لا شفاء). ومثله: (لا إله إلا الله، و(شفاء) بالنصب مصدر (اشف)، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ، أي: هو شفاء.

---

(١) البخاري ـ مرضى ١٦، أحكام ٥١، وابن ماجه ـ جنائز ٩.

(٢) المسند ١٠٤/٦، والبخاري ـ فضائل القرآن ١٤، ومسلم ـ سلام ٥١، وأبو داود ـ طب ١٩، وابن ماجه ـ طب ٣٨، وعين ١٠.

(٣) المسند ٢٥٩/٤، ٤٤/٦، والبخاري ـ مرضى ٢٠، ٣٨، ومسلم ـ سلام ٤٦ ـ ٤٩، وابن ماجه ـ طب ١٩، ٣٦، ٣٩، وأبو داود ـ طب١٨، والترمذي ـ دعوات١١١.

[١٦٣٩] حديث: «من يلي من هذه البنات شيئاً فأحسنَ إليهنَّ كُنَّ له ستراً من النار»[1].

قال الكرماني: (شيئاً) منصوب بنزع الخافض أي: بشيء.

[١٦٤٠] حديث: «إذا أكلَ أحدُكم فنسيَ أن يذكرَ الله في طعامه، فليقل باسم الله أوله وآخره»[2].

قال الطيبي: أي: آكل أوله وآخره باسم الله ويكون الجار والمجرور حالاً من فاعل الفعل المقدر.

[١٦٤١] حديث: «جاءَ أعرابيٌّ إلى النبي - ﷺ - فقال: تُقبّلون الصّبيان فما نقبّلَهم، فقال: أَوَ أملكُ لَكَ أنْ نَزَعَ اللهُ من قلبِك الرحمةَ»[3].

قال الزركشي: بفتح الواو على أن الهمزة للاستفهام التوبيخي، ومعناه النفي، أي: لا أملك، أي: لا أقدر أن أضع الرحمة في قلبك، ولم يضعها الله فيه. رواه مسلم. و(أملك) بغير ألف الاستفهام.

وقال الكرماني: الهمزة للاستفهام، والواو للعطف على مقدر بعدها، نحو: يقول: (وأنْ نزع) بفتح الهمزة مفعول (أملك)، أي: لا أملك النزع وإلا ما كنت أنزعه، أو حرف الجر مقدر، أي: لا أملك لك شيئاً، لأن نزع الله الرحمة من قلبك. وروي بكسرها.

[١٦٤٢] حديث: «الملائكةُ تحدث في العنان الأمر يكون في الأرض، فتستمع

---

(١) البخاري أدب ١٨.

(٢) ٦/١٤٣، ٢٠٨، وأبو داود أطعمة ١٥، والترمذي أطعمة ٤٧، وابن ماجه - أطعمة٧، والدارمي - أطعمة ١.

(٣) المسند ٦/٧٠، والبخاري - أدب ١٨، ومسلم - فضائل ٦٤، وابن ماجه أدب ٣.

الشياطين الكلمة فتُقِرُّها في أذن الكاهن»[1].

قال الزركشي: بضم أوله، وكسر القاف، وقيل: إنه بضم القاف، وفتح أوله. لأن كل فعل متعد مضعف، بالضم، وصححه السفاقسي.

وقال الطيبي: قوله: (يكون في الأرض)، يحتمل أن يكون حالاً من (الأمر)، أو صفة له على تأويل إرادة الجنس[2] كقوله:

وَلَقَــدْ أَمُــرُّ عَلَى الـلَّئِيمِ يَسُـبُّنِي[3] ... ...

وقوله: (قرّ الزجاجة) مفعول مطلق.

[١٦٤٣] حديث: **«كان يأتي علينا الشهر ما توقد فيه نار إلا أن نُؤْتَى»**[4].

قال المظهري: أي: لا نطبخ إلا أن نؤتى، فحينئذ توقد النار. ولو قيل: (أن نؤتى) منصوب بنزع اللام، على أنه مفعول له، لكان وجهاً حسناً لا غبار عليه، أي: لا نوقد لشيء من الأشياء إلا أن نؤتى، ولا حملنا على ذلك إلا إتيان اللحم، وإنما لم نقل: إنه منصوب على المفعول مطلقاً، بل قيدنا بنزع الخافض لفقدان الشرط، وهو انتفاء كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلل.

قال الطيبي: ظاهره يشعر بأنه استثناء منقطع، والأظهر أن يكون متصلاً، لأن:

---

(١) البخاري ـ بدء الخلق ١١، برواية: (الملائكة تتحدث).

(٢) في أ (الجر).

(٣) الشاهد لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦، وهو لرجل من سلول في سيبويه والشنتمري ١/٤١٦، والعيني ٤/٥٨، والخزانة ١/١٧٣، وشرح التصريح ٢/١١١، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٣٣٠، وابن عقيل ٢/٢٦، والسيوطي ١٠٧، والأشموني ١/١٨٠، والهمع ١/٩.

(٤) البخاري ـ رقائق ١٧ برواية: (.. ما نوقد فيه ناراً إلّا أن نؤتى باللحم)، ومسلم ـ زهد٢٨.

(أن نؤتى) مصدر، والوقت مقدر، فيكون المستثنى منه، المجرور فيه إلى الشهر، ويجوز أن يكون مستثنى ممّا يفهم من قوله: (إنّما هو التمر والماء)، والمعنى: ما المأكول إلا تمر وماء، إلا أن نؤتى بلحم، فحينئذ يكون المأكول لحماً.

[١٦٤٤] حديث: «**شخص بصر النبي - ﷺ - ثمّ قال: في الرفيق الأعلى**»[١].

قال الكرماني: هو متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، نحو: أدخلوني فيهم، وفي رواية: (اللهم الرفيق الأعلى).

قال الزركشي: منصوب بإضمار فعل: أي: أختار، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ محذوف، أي: اختياري.

[١٦٤٥] حديث: «**فهذا أوان وجدت انقطاع أَبْهَرِي**»[٢].

قال الزركشي: فيه الضم على خبر المبتدأ، وهو (هذا)، والنصب على الظرف، وقيل: لا يجوز فيه إلا ذلك، وبني لإضافته إلى مبني، وهو الفعل الماضي، لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

[١٦٤٦] حديث: «**مَا رأيتُ النبيَّ - ﷺ - مستجمعاً ضاحكاً**»[٣].

قال الطيبي: (ضاحكاً) وضع موضع ضحكاً، على أنه نصب على التمييز، وإن كان مشتقّاً، كقولهم: لله درّه فارساً، أي: ما رأيته مستجمعاً من جهة الضحك.

قال في المقرب: استجمع السيل، اجتمع من كل موضع، واستجمعتْ للمرء أموره، اجتمع له ما يحبّه. وهو لازم كما ترى. واستجمع الفرس جرياً، نصب على التمييز، وأمّا قول الفقهاء: متسجمعاً شرائط الصحة فليس بثابت.

---

(١) البخاري - فضائل أصحاب النبي ٥.

(٢) المسند ١٨/٦، والدارمي - مغازي ١١.

(٣) المسند ٦٦/٦، ومسلم - استسقاء ١٦، وأبو داود - أدب ١٠٤.

[١٦٤٧] حديث: «**كنتُ أغتسلُ أنا والنبيّ - ﷺ - من إناءٍ واحدٍ ونحنُ جُنُبَان**»(١).

قال النووي: هذا جاء على أحد اللغتين في الجنب، أنه يثنى ويجمع، واللغة الأخرى أن يقال: رجل جنب ورجلان جنب، ورجال جنب، ونساء جنب. بلفظ واحد. قال تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُم جُنُباً**﴾(٢)، وهذه اللغة أفصح وأشهر.

[١٦٤٨] حديث: «**الدُّنْيَا دَارُ مَنْ لَا دَارَ لَه، وَلَهَا يجمعُ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ**»(٣).

قال الطيبي: قدم الظرف على عامله في قوله: (ولها يجمع) دلالة على أن الجمع للدار الآخرة، التزود وهو محمود، ويحتمل أن يكون (لها) مفعول به لـ(يجمع) كقولك: لزيد ضربت، فإن المفعول بغير واسطة إذا قدم على الفعل جاز اقتران اللام لضعف العمل إذ ذاك.

[١٦٤٩] حديث: «**إيّاك ومحقّرات الذنوب فإن لها من الله طالباً**»(٤).

قال الطيبي: هو من باب التجريد كقوله: وفي الرّحمن للضعفاء كافٍ.

[١٦٥٠] حديث: «**كانَ يذكرُ اللهَ على كلّ أحيانه**»(٥).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: (على) هنا بمعنى «في»، وهو للظرفية كما في قوله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ**﴾(٦)، أي: في حين غفلة، ﴿**واتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾(٧)، أي: زمن ملكه.

---

(١) المسند ٦/٢١٠، ومسلم - حيض ٤٣، ٤٦، وأبو داود - طهارة ٣٩.

(٢) سورة المائدة ٦.

(٣) المسند ٦/٧١.

(٤) المسند ١/٤٠٢، ٥/٣٣١، ٦/٧٠ برواية: (إياكم ومحقرات الذنوب).

(٥) المسند ٦/٧٠، ١٥٣، ١٧٨، والبخاري - حيض ٧، أذان ١٩، ومسلم - حيض ١١٧، وأبو داود - طهارة ٩.

(٦) سورة القصص ١٥.

(٧) سورة البقرة ١٠٢.

[١٦٥١] حديث: «**إنّ أولَ ما يُكفأ كما يُكفأ الإناء الخمرُ**»[1].

قال الطيبي: خبر إن (الخمر)، والكاف في (كما يكفأ)، صفة مصدر محذوف: يعني ما يكفأ في الإسلام إكفاء ما في الإناء الخمر.

[١٦٥٢] حديث: «**لا يجوزُ شهادةُ خائنٍ ولا خائنةٍ ولا القانع لأهل البيت**»[2].

قال الطيبي: اللام هنا بمعنى مع، فيكون حالاً من (القانع) والقائل الشهادة، أي: لا يجوز شهادة القانع، مقارنة لأهل البيت، ويجوز أن يكون صفة للقانع، واللام موصولة، وصلة الشهادة محذوفة أي: لا يجوز شهادة الذي يقنع مع أهل البيت.

[١٦٥٣] حديث: «**مثلُ الّذي يقرأُ القرآن وهو حافظٌ له مع السفرةِ الكِرام**»[3].

قال الكرماني: فإن قلت: (مثل) مبتدأ و(مع السفرة) خبره، ولا ربط بينهما. وكذا في قوله: (ومثل الذي يقرؤه وهو يتعاهده وهو عليه شديد أجران). قلت: لفظ المثل زائد، والمثل بمعنى المثيل، يعني شبيهه مع السفرة، فكيف به؟.

[١٦٥٤] حديث: «**كان إذا اشتكى إنسان الشيء منه أو كانت به قرحة قال بأصبعه باسم الله بتربة أرضنا بريقة بعضنا ليشفي سقيمنا**»[4].

قال البيضاوي: قوله: (بأصبعه) في موضع الحال من فاعل (قال)، و(بتربة أرضنا) خبر مبتدأ محذوف أي: هذه، والباء متعلقة بمحذوف خبر ثان أو حال منها العامل فيها معنى الإشارة، والتقدير: قال النبي ﷺ مشيراً بأصبعه باسم الله هذه تربة

---

(١) الدارمي ـ أشربة ٨.

(٢) المسند ٢/ ١٨١، وأبو داود ـ أقضية ١٦، والترمذي ـ شهادات ٢، وابن ماجه ـ أحكام ٣٠. وهو في المسند برواية: (وردّ شهادة القانع الخادم والتابع لأهل البيت).

(٣) الحديث في مشكاة المصابيح ١/ ٦٥٢ بروايتين الأولى: (الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة) والثانية: (مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجّة...).

(٤) أبو داود ـ طب ١٩.

أرضنا معجونة بريقة بعضنا، قلنا هذا القول، أو صنعنا هذا الصنيع ليشفي سقيمنا.

قال الطيبي: وعلى هذا (باسم الله) إلخ . . . مقول للقول صريحاً، ويمكن أن يقال: إن قوله (باسم الله) حال أخرى متداخلة، أو مترادفة على تقدير: قال متبركاً باسم الله، ويلزم منه أن يكون مقولاً، والقول الصريح: هذه تربة أرضنا.

[١٦٥٥] حديث: «**عَشْرٌ مِنَ الفِطْرَةِ: قَصُّ الشاربِ . . .**» الحديث[١].

قال الشيخ ولي الدين العراقي: يجوز أن يكون (عشر) مبتدأ و(من الفطرة) خبره، و(قصّ الشارب) وما بعده بدل من عشر أو خبر لمبتدأ محذوف أي: هو. ويجوز أن يكون (قص الشارب) مبتدأ، و(عشر) خبر مقدم، و(من الفطرة) في موضع الصفة له.

قوله: (وانتقاص الماء).

قال الزمخشري في الفائق: انتقاص الماء أن يغسل مذاكيره ليرتد البول. فإن أريد بالماء البول، فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول. وإن أريد به الماء الذي يغسل به فيكون مضافاً إلى الفاعل على معنى التعدية، والانتقاص يكون متعدياً ولازماً.

[١٦٥٦] حديث: «**سُبُّوح قُدُّوس**»[٢].

قال النووي: هما بفتح السين والقاف وضمهما، والضم أفصح وأكثر.

قال الجوهري: كان سيبويه يقولهما بالفتح.

وقال الجوهري: كل اسم على فعّول، فهو مفتوح العين أي: الأول إلا السبوح والقدوس، فإن الضم فيهما أكثر.

---

(١) مسلم ـ طهارة ٤٩، وانظر مختصر صحيح مسلم ١/٧.

(٢) المسند ٦/٣٥، ٩٤، ١١٥، وأبو داود ـ صلاة ١٤٧، والنسائي ـ تطبيق ١١/٧٥.

قال القرطبي: وهما مرفوعان على خبر المبتدأ المضمر تقديره: أنت.

قال القاضي عياض: وقيل فيه: سبوحاً قدوساً على تقدير: أسبح، أو أذكر أو أعظم، أو أعبد.

[١٦٥٧] حديث: «كانَ إذَا خرجَ من الخَلاَءِ قال: غُفْرَانَكَ»(١).

قال في النهاية: هو مصدر منصوب بفعل مضمر تقديره: أطلب غفرانك.

قال النووي في شرح المهذب: (غفرانك) منصوب بتقدير: أسألك غفرانك.

والوجهان مقولان في قول الله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾(٢)، والأول أجود.

[١٦٥٨] حديث: «فَأَشَارَ أن لا تلدُّوني قلنا: كراهيةُ المريضِ الدواءَ»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (كراهية) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الامتناع كراهية. ويحتمل أن يكون بالنصب على أنه مفعول له، أي: نهانا لكراهية الدواء، أو مصدر، أي: كره كراهية الدواء.

قال عياض: الرفع أوجه من النصب.

[١٦٥٩] حديث: «زَوْجِي كَلَيْلِ تهامَة، لا حرّ ولا قرّ ولا مخافة ولا سآمة»(٥).

---

(١) المسند ٦/١٥٥، وأبو داود ـ طهارة ١٧، والترمذي ـ طهارة ٥، وابن ماجه ـ طهارة١٠، والدارمي ـ وضوء ١٧.

(٢) سورة البقرة ٢٨٥.

(٣) البخاري ـ طب ٤/٩ باب اللَّدُود. وفيه كراهية المريض للدواء، ومسلم ـ طب ٧/٢٤ باب كراهية التداوي باللَّدُود.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٩٣.

(٥) البخاري ـ نكاح ٣/١٦٦ باب حسن المعاشرة مع الأهل، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٧/١٤٠ باب ذكر حديث أم زرع.

قال أبو البقاء[1]: يجوز في هذه الأسماء كلها الفتح على أنها مبنية مع (لا)، والخبر محذوف. مثل:

... ... فَأَنَـا ابــنُ قيسٍ لا براحُ[2]

ويقوي الرفع ما فيه من التكرير.

[١٦٦٠] حديث عاشوراء: «فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ، كَانَ هُوَ الفَرِيضَةُ»[3].

قال أبـو البقـاء[4]: يجـوز (في الفـريضـة) الرفع على أن يكون (هو) مبتدأ و(الفـريضة) خبره، والجملة في موضع نصب على أنه خبر كان، والنصب على أن يكون (هو) فصلًا لا موضع له، و(الفريضة) خبر (كان)، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَـٰذَا هُوَ الحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[5] يقرأ بالرفع والنصب على ما ذكرنا.

[١٦٦١] حديث: «إنَّ فِي العجوةِ العاليةِ شفاءً وإنّها ترياقٌ أوّلَ البُكْرَةِ»[6].

---

(١) إعـراب الحـديث النبـوي ١٩٤، والنقـل فيه اضطراب، فقد أغفل أبـو البقاء قول، ويجوز الرفع.. ثم أورد شاهداً على الرفع.

(٢) الشـاهـد لسعـد بن مالك القيسي في سيبويه والشنتمري ١/٢٨، والأصول ١/٥٥، وشرح التصريح ١/١٩٩، والسيوطي١٩٨، والخزانة ١/٢٢٣، ٢/٩٠، وهو بلا نسبة في الأشموني ١/٢٥٤، والمفصل ١٨، وهذا الشاهد على الرفع لا على البناء على الفتح.

(٣) المسند ٦/١٦٢، وبلفظ آخر في المسند ٦/٣٠، ٥٠، والبخاري ـ صوم ١/٢٢٤ باب صيام يوم عاشوراء، ومسلم ـ صيام ٣/١٤٦ باب صيام يوم عاشوراء والموطأ ١٩٩.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٩٥.

(٥) سورة الأنفال ٣٢.

(٦) المسند ٦/٧٧، ومسلم ـ أطعمة ٦/١٢٤ باب فضل تمر المدينة.

قال أبو البقاء[1]: الصواب: (ترياق) بالرفع والتنوين على أنه خبر (إنّ)، و(أولَ) بالنصب على أنه ظرف، أي: في أول البكرة، ويعضد ذلك حديث الزبير: (مَنْ تصبّحَ بسبعِ تمرات عجوة مما بين لابتيها، لم يضره ذلك اليوم سمّ ولا سحر)[2] وطريق لها أيضاً من جنس حديث الزبير وهو: (عَجْوَة العالية أوّل البكرة على ريق النفس).

وقال الطيبي: قوله: (أول البكرة) ظرف للخبر على تأويل أنها نافعة للسم، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَـهٌ﴾[3] أي: معبود فيها، وهذه الجملة معطوفة على الأولى، إمّا أنه على سبيل البيان، أو على أنه عطف الخاص على العام.

[١٦٦٢] حديث: «**ادْعُوا لِي بعضَ رُفَقَائِي قلت: أبو بكر قال: لا، قلت: ابن عمّك عليّاً قال: لا**»[4].

قال أبو البقاء[5]: كذا وقع في هذه الرواية، رفع (أبو بكر) ونصب (عليّ). ووجهه: أن يقدر في الأول: المدعو أبو بكر، أو المطلوب أو هو، وفي الثاني: ادعوا. انتهى.

وقال الحاكم في المستدرك: قد تواترت الأخبار أن اسم (أبي طالب) كنيته. قال: ووجد بخط علي بن أبي طالب الذي لا شك فيه، وكتبه: علي بن أبو طالب.

وقال محمد بن جرير الطبري: وذكر هذا الخط، كان (عليّ) أفضل وأفصح من أن يلحن، وإن كان كتبه كذلك، فيبقى أن يكون، لأن العرب تغفل ذلك في كتابتها

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١٩٥.

(٢) الجامع الصغير ٢/٢٨٩.

(٣) سورة الزخرف ٨٤.

(٤) المسند ٦/٥٢ وفيه: (عليٌّ) بالرفع.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٩٧.

وكلامها، فتجعل مكان الواو ياء، ومكان الياء واواً فتقلب. ولذلك قرأ بعضهم: (الحَيّ القَيَّام)[1]،والصوم والصيام والصوام في أشكال لذلك كثيرة،فقس أن جُعِل مكان الياء من أبي واو. وقد فعلوا أكثر من ذلك، فكتبوا الصلاة وهي ألف بواو، وكذا الزكاة. وأما الذين قالوا إن ذلك اسمه فخطأ، فإن اسمه عبد مناة. انتهى.

وقال الزمخشري في الفائق، كتب النبي - ﷺ - لوائل بن حجر: من محمد رسول الله إلى المهاجر بن أبو أمية)، تُرِكَ في حال الجرّ على لفظه في حال الرفع لأنه اشتهر بذلك فجرى مجرى المثل الذي لا يغيّر، وكذلك قولهم: علي بن أبو طالب ومعاوية بن أبو سفيان. انتهى.

وقال أبو بكر بن طلحة، في شرح الجمل: إنما كتب بالواو على الأصل، لأن أصل (أب): أبو، والقراءة فيه على غير الخط. ونظيره قوله تعالى: ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾.

قال: هذا أحسن ما رأيت أن ينزل عليه.

وقال: وكذا قال ابن خروف في شرح سيبويه.

قال: وقراءته بالخفض على الأصل.

وقال الأستاذ أبو منصور: تكلم النحاة في رفع كنية أبيه في موضع الإضافة، فقالوا: لما جعلت رسماً أجراها مجرى اسم واحد.

وقال ابن هشام في تذكرته: من كتب وكتبه عليّ بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان، ففيه أقوال، أحدها: ما ظهر لي أنه كتب على أصل لام الكلمة ولا ينطق به، لو تكلم به إلاّ بالياء، كما كتبت: الصلٰوة، والربٰو بالواو.

والثاني: أن الواو في ذلك حشو، وأن الآخر طالب وأن الضمة والفتحة والكسرة تقع على الياء، لاختلاط الأب بما بعده، وكونه غير مضاف، وذلك لأن أبا طالب وأبا

---

(١) البمرة ٢٥٥ كما يلي: (الحيّ القيوم).

(٢) سورة البقرة ٢٨٣. ومنها: (... فليؤدّ الذي اؤتمن أمانته).

سفيان وأبا عمرو بن العلاء ليس لهم اسم غير ذلك. وذلك لأن أبا طالب وأبا سفيان، ومن قال: عبد مناة وصخر وزبان فقد غلط.

والثالث: أنه لا أصل للواو خطّاً لا لفظاً، إنما هي واو كتبت بخط المصاحف، قائمة منتصبة معرفة تعريف الواو فظن أنها واو. حكى ذلك ابن الأنباري. أي: في كتاب المصاحف.

والرابع: أنه على الحكاية، فكأن الرفع سابق في الأسماء، وهذه يغلب عليها الرفع فكتبت عليه، أي: الشخص الذي يقال له: أبو طالب.

[١٦٦٣] حديث: «**فلما سمع أبو بكر حسّه ذهب ليتأخر فأومأ إليه رسول الله - ﷺ - أن قُمْ كَمَا أنتَ**»(١).

قال الأندلسي في شرح المفصل: قولهم: كن كما أنت فيه وجهان: أحدهما: أن تكون (ما) بمعنى الذي، والكاف حرف خطاب، وبعض الصلة محذوف، أي أنت عليه.

والثاني: أن تكون كافة، وخبر المبتدأ محذوف أي: كما أنت كائن. ولو كان حرفاً لم يمتنع، لأن الحروف تكفّ بـ(ما). فإن قلت: ما معنى هذا التركيب؟

قلت: (ما موصولة)، و(أنت) مبتدأ، وخبره محذوف، أي: عليه أو فيه، والكاف للتشبيه، أي: كن مشابهاً لما أنت عليه. **أي: يكون حالك في المستقبل مشابهاً** لحالك في الماضي. أو الكاف زائدة، أي: الزم الذي أنت عليه وهو الإقامة، ومن هذا قول الشاعر:

... ... كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ(٢)

---

(١) المسند ٦/٢٢٤، والبخاري - أذان ٦٨، ومسلم - صلاة ٩٥، والنسائي - أمامة ٤٠.

(٢) الشاهد لزياد الأعجم في العيني ٣/٣٤٦، والخزانة ٤/٢٧٨، وبلا نسبة في: ابن عقيل ٢/١٣٣، والأشموني ٢/٢٣١، وصدره (فإنّ الحمر من شرّ المطايا). وانظر: معجم شواهد =

[١٦٦٤] حديث: «**كانَ رجلٌ يدخلُ على أزواجِ النبي - ﷺ - مُخَنّث**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (مخنث) نعت لـ(رجل)، و(يدخل) خبر (كان). ويجوز تقديم الخبر على صفة المبتدأ. ويجوز أن تكون (كان) التامة. ويكون (يدخل) و(مخنث) صفتين لـ(رجل).

[١٦٦٥] حديث: «**ذَاكِ جبريلُ**»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: الجيد كسر الكاف لأن عائشة هي المخاطبة، والكاف تكون أبداً في مثل هذا على قدر المخاطب إن كان مذكراً فُتِحت، وإن كان مؤنثاً كُسِرت، وكذلك تثنى وتجمع على قدر المخاطب. ولو فتح الكاف في هذا الحديث جاز، لأن المؤنث إنسان فيكون التذكير راجعاً إلى معناه.

[١٦٦٦] حديث: «**لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وكَذَا آية كنتُ أسقطْتُها**»[٥].

قال القرطبي: قال ابن السيد البطليوسي: (كذاوكذا)، كناية عن الأعداد حقه أن ينصب.

قال: وإذا قال له: عندي كذا وكذا درهماً، فهي كناية عن الأعداد المضافة إلى المفرد من مائة إلى تسعمائة. ولا يجيز البصريون إضافة (ذا) إلى ما بعد، لأن المبهم لا يضاف. انتهى.

[١٦٦٧] حديث: «**يُحْشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ حفاةً عراةً غُرْلاً، قلت: يا رسولَ اللهِ**

= النحو الشعرية رقم ٢٦٨٥.

(١) المسند ٦/١٥٢.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٩٧.

(٣) المسند ٦/٧٤، ١٥٢، ٢٤١.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٩٩.

(٥) المسند ٦/٦٢، والبخاري - شهادات ١١، ومسلم - مسافرين ٢٢٤.

النساء والرجال جميعاً ينظرُ بعضُهم إلى بعضٍ»[1].

قال الطيبي: (النساء والرجال) مبتدأ. و(جميعاً) حال ساد مسد الخبر، أي: مختلطون، ويجوز أن يكون الخبر (ينظر بعضهم إلى بعض)، وهو العامل في الحال قدم اهتماماً كما في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ﴾[2]. وفيه معنى الاستفهام.

[١٦٦٨] حديث: «إذا ذهب أحدُكم إلى الغائطِ فليذهبْ مَعَهُ بثلاثةِ أحجارٍ يستطيبُ بها»[3].

قال الطيبي: (يستطيب) بالرفع مستأنف لأصله، والباء الأولى للتعدية. والثانية للآلة، كما في قولك: ضربت بالسوط.

[١٦٦٩] حديث: «كَانَ لَا يرقدُ فيستيقظ إلَّا تسوك»[4].

قال الطيبي: (فيستيقظ) يجوز فيه الرفع للعطف وبكون النفي منصباً عليهما معاً، والنصب جواباً للنفي كقوله تعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[5].

فإنه جواب لقوله: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[6] لأن الاستيقاظ مسبوق بالنوم كأنه مسبب عنه.

[١٦٧٠] حديث: «إِنَّما كَانَ يُجْزِئُكَ أَنْ رأيته أَنْ تغسلَ مَكَانَهُ»[7].

---

(١) المسند ١/٢٢٠، ٢٢٩، ٣/٤٩٥، ومسلم ـ جنة ٥٦، والترمذي ـ قيامة ٣، والنسائي ـ جنائز ١١٨، وابن ماجه ـ زهد ٣٣.

(٢) سورة الزمر ٦٧.

(٣) المسند ٦/١٣٣، وأبو داود ـ طهارة ٢١، والنسائي ـ طهارة ٣٩، والدارمي ـ وضوء ١١.

(٤) المسند ٦/١٢١، ١٢٣، ١٦٠، ٥/١٩٣، وأبو داود ـ طهارة ٣٠.

(٥) سورة الأنعام ٥٢.

(٦) سورة الأنعام ٥٢.

(٧) مسلم ـ طهارة ١٠٥.

قال القـرطبي : (أن رأيته) بفتح الهمزة روايتنا، ووجهها أنها مفعول بإسقاط حرف الجر تقديره : لأن رأيته، أو من أجل. وهي مع الفعل بتأويل المصدر. وكذلك (أن تغسل) مفتوحة أيضاً على تأويل المصدر، وهو الفاعل بـ(يجزئك).

[١٦٧١] حديث: «**كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَع**»(١).

قال الطيبي : (مِنْ) فيه لابتداء الغاية، أي : ابتداء اغتساله من جهة أربع.

[١٦٧٢] حديث: «**مَا غِرْتُ على امرأةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ**»(٢).

قال الطيبي : (ما) الثانية يجوز أن تكون مصدرية وموصولة، أي : ما غرت مثل غيرتي، أو مثل الذي غرتها.

مسند ميمونة رضي الله عنها(٣)

[١٦٧٣] حديث: «**مَا لَكَ شَعِثاً(٤) رَأْسُكَ**»(٥).

قال أبـو البقـاء(٦): (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(لك) خبره. و(شعثاً) حال من الضمير في (لك)، أي : ما لك استقررت شعثاً و(رأسك) مرفوع (شعث).

(١) أبو داود ـ طهارة ١٢٧، جنائز ٣٥.

(٢) مسند ٦/٥٨، ٢٠٢، والبخاري ـ نكاح ١٠٨، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٧٤، ٧٥، ٧٦، والترمذي ـ بر ٧٠، ومناقب ٦١، وابن ماجه ـ نكاح ٥٦.

(٣) ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية. آخر امرأة تزوجها رسول الله، وآخر من مات من زوجاته، كان اسمها برة فسماها ميمونة. بايعت بمكة قبل الهجرة، عاشت ثمانين سنة، وتوفيت في سرف قرب مكة سنة (٥١) هـ ـ الأعلام ٨/٣٠١، أعلام النساء ٥/١٣٨، تهذيب التهذيب ٢/٤٥٣.

(٤) في أ (شعثاء) والتصويب من المسند ٦/٣٣١.

(٥) المسند ٦/٣٣١.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٢٠٢.

مسند أم جُنْدُبِ الأَزْدِيَّة رضي الله عنها[1]

[١٦٧٤] حديث: «قلت: يا رسول الله إنّ ابني هذا ذاهبُ العقلِ فادعُ لَهُ، قال: ائْتِنِي بِمَاءٍ»[2].

قال أبو البقاء[3]: وقع في هذه الرواية (ائتني) بغير ياء بعد التاء. والوجه إثباتها لأنه أمر للمرأة، فهو مثل قولك: (ارْمِي)[4] يا مرأة. وإنما تحذف في خطاب المذكر، وقد يتكلّف تصحيح هذا بأن تجرى المرأة مجرى إنسان أو مخاطب كما قال الشاعر:

قامتْ تُبكّيهِ عَلَى قَبْرِهِ ... مَنْ لِيَ مِنْ بَعدِكَ يَا عَامِرُ
تركتَنِي في الحيِّ ذَا غربةٍ ... قَدْ ذَلَّ مَنْ ليسَ لَهُ نَاصِرُ[5]

أراد إنساناً ذا غربة، وكان القياس: ذات غربة، ويجوز أن يكون اكتفي بالكسر عن الياء لدلالتها عليها.

---

(١) أم جندب الأزدية: أسلمت وبايعت الرسول وروت عنه، وروى عنها ابنها سليمان بن عمرو بن الأحوص، وعبد الله بن شداد، وأبو زيد مولى عبد الله بن الحارث.
ـ أعلام النساء ١/٢١٦، تهذيب التهذيب ١٢/٤٦١، أسد الغابة ٧٣٨٩.

(٢) المسند ٦/٣٧٩.

(٣) إعراب الحديث النبوي ٢٠٤.

(٤) في أ (درى) والتصويب من إعراب الحديث النبوي ٢٠٤.

(٥) البيتان بلا نسبة في: الأصول ٢/٦٩٦، والسيرافي ١/١٣٣، وشرح المفصل ٥/١٠١، والإنصاف ٤٠٩، واللسان (عمر) ٦/٢٨٦.

مسند أم حبيبة رضي الله عنها[1]

[١٦٧٥] حديث: «إِنِّي كنتُ عَنْ هـذَا لَغَنِيَّة»[2].

قال ابن مالك[3]: فيه دخول لام الابتداء على خبر كان من أجل أنها واسمها وخبرها خبر (إنَّ). وفيه شذوذ. لأن خبر (إنَّ) إذا كان جملة فعلية، فموضع اللام منها صدرها نحو: ﴿وإنَّ ربَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُم﴾[4]، وإذا كانت اسمية جاز تصديرها باللام كقول الشاعر:

إِنَّ الكَرِيمَ لَمَنْ يَرْجُوهُ ذُو جِدَةٍ ... وَلَوْ تعذَّرَ إيسارٌ وتَنْوِيلُ[5]

وتأخيرها كقول الآخر:

فإنَّكَ مَنْ حاربتَهُ لمحاربٌ ... شقيٌّ، ومَنْ سالمتَهُ لَسَعِيدُ[6]

فكان موضع اللام من (كنت عن هذا لغنية). صدر الجملة. لكن منع من ذلك كونه فعلاً ماضياً متصرفاً. ومنع من مصاحبتها أول المعمولين كونه ضميراً متصلاً،

---

(١) واسمها رملة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهي بنت أبي سفيان، تزوجها عبيد الله بن جحش أولا، وهاجرت معه إلى الحبشة، ولما ارتد أعرضت عنه حتى مات، ثم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعد أن عهد للنجاشي بعقد نكاحه عليها: أعلام النساء ١/٤٦٤، والأعلام ٣/٦٠.

(٢) البخاري ـ جنائز ٣١، ومسلم ـ طلاق ٦٢.

(٣) شواهد التوضيح ١٥١.

(٤) سورة النمل ٧٤.

(٥) الشاهد بلا نسبة في العيني ٢/٢٤٢، وشواهد التوضيح ١٥٢.

(٦) الشاهد لأبي عزة عمرو بن عبدالله في العيني ٢/٢٤٥، وهو بلا نسبة في الدرر ١/١١٥، والهمع ١/١٣٩، وشواهد التوضيح ١٥٢.

فتعينت مصاحبتها ثاني المعمولين مع أن (كان) صالحة لتقدير السقوط لصحة المعنى بدونها. فـ(كان غنية) بهذا الاعتبار خبر (إنّ) فتصحبه اللام لذلك.

[١٦٧٦] حديث: «**فلا تعرضِنّ عليّ بناتكن ولا أخواتكن**»(١).

قال الزركشي: ضبط بكسر الضاد وتشديد النون خطاب لأم حبيبة وسكون الضاد، وتخفيف النون خطاب لجماعة النسوة.

مسند أم سلمة رضي الله عنها(٢)

[١٦٧٧] **حديث: «أنّ امرأةً كانتْ تهراقُ الدماءَ على عهدِ رسولِ الله - ﷺ -»(٣).**

وفي لفظ: (تهراق الدم).

رواهما أبو داود.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: هذا من زيادة (أل) في التمييز. والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة. وصار المسند إليه منصوباً على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائداً.

وقال الأندلسي في شرح المفصل: الأصل: تهراق دماؤها، فلما جعلت المرأة

---

(١) المسند ٦/٢٩١، ٣٠٩، ٤٢٨، وابن ماجة ـ نكاح ٣٤، وأبو داود ـ نكاح ٦، والنسائي نكاح ٤٥، ٤٦، والبخاري ـ نكاح ١٠.

(٢) أسماء بنت يزيد الأنصارية، من أخطب نساء العرب، وفدت على الرسول (ﷺ) وبايعته في السنة الثانية للهجرة، حضرت اليرموك سنة ١٣ هـ، وتوفيت سنة ٣٠هـ، الإصابة ٨/١٢، ولسان الميزان ٦/٨٥٤، والدر المنثور ٣٦، وحلية الأولياء ٢/٧٦.

(٣) المسند ٦/٣٢٠، وأبو داود ـ طهارة ١٠٧، ١١٠، والنسائي طهارة ١٣٣، حيض ٣، والموطأ ـ طهارة ١٠٥، والدارمي ـ وضوء ٨٤.

هي المهراقة مبالغة ورفع ضميرها (تهراق). نصب (الدماء) على التشبيه بالمفعول به، وعلى جهة البيان، بحقيقة المهراق. ومثله قول جرير:

فلو ولــدتْ قفــيرةُ جِرْوَ كلبٍ لَسُــبَّ بذلــك الـجِــرْوِ الكِــلاَبَــا[1]

لمّا أضمر السبّ، وجعله المسبوب مبالغة واتساعاً في كثرة وقوع الفعل. وأخرج الكلاب على التفسير لبيان حقيقة المسبوب، نصب على التشبيه بالمفعول به.

وقـال ابن الحاجب في أماليه: يجوز في (الدماء) الرفع والنصب. أما الرفع: فعلى البدل من الضمير في (تهراق) كأنه قيل: تهراق دماؤها. فجعل الفعل أولاً لها ثم أبـدل. كمـا تقـول: أعجبني الجـارية وجهها، وحذف الضمير للعلم به. وأما النصب: فوجهه أن يكون بفعل مقدر كأنه لما قيل: تهراق، قيل: ما تهريق؟ فقال: تهريق الدماء، مثل لبيّك، يريد في التقدير، وإن اختلفا في الإعراب. ومثله كثير في كلامهم. ويجوز أن يكون منصوباً على التمييز وإن كان معرفة، كما ينتصب مثل قولك منه: مهراق الدماء. كقولك: زيدٌ حسنٌ الوجهَ، ويجوز أن يكون منصوباً على توهم التعدي إلى مفعول آخر، كأن المعنى: جعلها غيرها مهريق الدماء. انتهى.

وقال صاحب النهاية: قوله: (تهراق) كذا جاء على ما لم (يسم)[2] فاعله، أي: تهراق هي، و(الدم) منصوب على التمييز وإن كان معرفة، وله نظائر. أو يكون أجري مجـرى: نُتج الفرس مهراً، ونُفِست المرأة غلاماً. ويجوز رفع (الدم) على تقدير: تهراق دماؤها، وتكون الألف واللام بدلاً من الإضافة كقوله تعالى: ﴿**أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾[3] أي نكاحها.

---

(١) الشاهد نسب لجرير في الخزانة ١٦٣/١، والدرر ٤٤/١، وهو بلا نسبة في الهمع ١٦٢/١، والخصائص ٣٩٧/١.

(٢) (يسم) ساقطة من أ.

(٣) سورة البقرة ٢٣٧.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي، كما شبه وصفه باسم الفاعل المتعدي، فأجاز ذلك بعض المتأخرين. فنقول: زيد قد تفقأ الشحم، أصله: زيد تفقأ شحمه، فأضمرت في (تفقأ)، ونصبت (الشحم) تشبيهاً بالمفعول، واستدل بما روي في الحديث: (كانت امرأة تهراق الدماءَ). ومنع من ذلك الأستاذ أبو علي الشلوبين. قال: لا يكون ذلك إلّا في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين. وقد تأوّلوا الحديث على أنه على إسقاط حرف الجر، أو على إضمار فعل. أي: بالدماء، أو يهريق الله الدماء منها، وهذا هو الصحيح، إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب. انتهى.

[١٦٧٨] حديث: «**فإذا هي قراءة مفسّرة حرفاً حرفاً**»(١).

قال أبو البقاء(٢): نصبها على الحال أي (مرتلة)(٣) نحو: أدخلتم رجلاً رجلاً، أي (مترتبين)(٤).

[١٦٧٩] حديث: «**فازدادتْ عليهم كرامةً**»(٥).

قال أبو البقاء(٦): هي تمييز، أي: ازدادت كرامتها، مثل: طيب به نفساً.

[١٦٨٠] حديث: «**ذيولُ النساءِ شِبْرٌ. قلتُ: إذنْ تَبْدُوَ أقدامُهُنَّ، قال: فذراعاً**»(٧).

قال أبو البقاء(٨): رفع (شبر) على أنه خبر المبتدأ، ونصب (ذراعاً) بفعل محذوف، أي: فليجعلنه ذراعاً.

---

(١) المسند ٦/٢٩٤، برواية: (. . . وإذا هي تنعت قراءته مفسرة حرفا حرفا).

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٠٢.

(٣) في أ (مزيلة) وهو تصحيف.

(٤) في أ (مقربين) والتصويب من كتاب إعراب الحديث النبوي ٢٠٢.

(٥) المسند ٦/٣٠٧.

(٦) إعراب الحديث النبوي ٢٠٢.

(٧) المسند ٦/٢٩٥، ٢٩٦، ٣١٥.

(٨) إعراب الحديث النبوي ٢٠٣.

[١٦٨١] حديث: **«إنما يكفيك أن تحْثِين على رأسِك ثلاثَ حَثَيَاتٍ من ماءٍ ثمّ تفيضِي على جَسَدِك»**[١].

كذا رواه النسائي، وفيه إهمال (أن) من النصب، حملاً على أختها (ما) المصدرية.

[١٦٨٢] حديث: **«فبِمَا يشبه الولد»**[٢].

قال الزركشي: فيه إثبات الألف مع (ما) وهو خلاف الفصيح، وأنه من تغيير الرواة، وقد حذفت من بعض النسخ.

[١٦٨٣] حديث: **«يَا رُبَّ كاسياتٍ في الدُّنيا عارياتٍ في الآخرةِ»**[٣].

قال أبو البقاء[٤]: الجيد جر (عاريات) على أنه نعت للمجرور بـ(ربّ) وأما الرفع فضعيف لأن (ربّ) ليست اسماً يخبر عنه، بل هي حرف جر. وأجاز قوم الرفع وهو عندنا على تقدير حذف مبتدأ. أي: هن عاريات.

وقال ابن مالك في توضيحه[٥]: أكثر النحويين يرون أن معنى (ربّ) التقليل، وأن معنى ما يصدّر بها المضيّ، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير. نصّ على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه، فأما نص سيبويه، فقوله في باب (كم): واعلم أن (كم) اسم، و(ربّ) غير اسم. فجعل معنى (ربّ) معنى (كم) الخبرية،

---

(١) رواية (أن تحثين) في النسائي ـ طهارة ١٤٩، ١٦٠، وهو برواية (أن تحثي) في مسلم ـ حيض ٥٨، وأبو داود ـ طهارة ٩٩، والترمذي ـ طهارة ٧٧.

(٢) البخاري ـ أنبياء ١، علم ٥٠، ومسلم ـ حيض ٣٢، والنسائي ـ طهارة ١٣٠، وابن ماجة ـ طهارة ٧، والمسند ٦/٢٩٢، ٣٠٦، ٣٧٧.

(٣) البخاري ـ فتن ٤/١٤٣ باب لا يأتي زمان إلّا الذي بعده أشرّ منه، والترمذي رقم ٢١٩٧.

(٤) إعراب الحديث النبوي ٢٠٣.

(٥) شواهد التوضيح ١٠٤.

ولا خلاف في أن معنى (كم) التكثير. ولا معارض لهذا الكلام في كتابه، فصح أن مذهبه كون (رب) للتكثير لا للتقليل. وأما الشاهد على صحة ذلك فمنها (ما هو نثر[1]، ومنها نظم. فمن النثر قول النبي ـ ﷺ ـ: (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتّصف بهذا من النساء كثير. ولذلك لو جعلت (كم) موضع (رب) لحسن. ونظائره كثيرة.

ومن شواهد هذا النظم قول حسّان:

رُبَّ حِلْمٍ أضاعَهُ عدمُ المالِ وجهلٍ غَطَّى عليهِ النّعِيمُ[2]

وقول ضابئ البُرْجُمِي:

وربّ أمورٍ لا تضيُرك ضيرةً وللقلبِ من مَخْشَاتِهِنَّ وَجَيبُ[3]

وقول عدي بن زيد:

ربَّ مأمولٍ وراجٍ أملاً قَدْ ثَنَاهُ الدّهرُ عن ذاكَ الأَمَلْ[4]

واحترزت بقولي: في الغالب، من استعمالها في ما لا تكثير فيه كقوله:

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٢) لحسان بن ثابت في شرح ديوانه ٤٣٤، من قصيدة مطلعها:

منع النوم بالعشاء الهموم وخيال اذا تغور النجوم

(٣) الشاهد لضابئ بن الحارث البُرْجُمِي في العيني ٣١٨/٢، والسيوطي ٢/٤، وشواهد التوضيح ١٠٥، والأصمعيات ١٨٤، والشعر والشعراء ٣٥١، واللسان (قير) ٤٣٨/٦، والخزانة ٣٢٧/٤. وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٥١.

(٤) ديوانه ٩٩، وشواهد التوضيح (ط العراق) ص١٦٥.

أَلَا رُبَّ مولـودٍ ولـيسَ لَهُ أبٌ وذِي ولـدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَـوَانِ[1]

يعني عيسى وآدم عليهما السلام، والصحيح أيضاً أن ما يصدّر بـ(ربّ)، لا يلزم كونـه ماضي المعنى، بل يجـوز مضيّه وحضـوره واستقبـاله. وقد اجتمع الحضور والاستقبال في؛ (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة).

وقد اجتمع المضي والاستقبال في ما حكى الكسائيّ من قول بعض العرب، بعد الفطر لاستكمال رمضان: رُبَّ صَائِمةٍ لَنْ تصومه، وربّ قائمة لن تقومه.

وقد انفرد الاستقبال في قول أم معاوية:

يـا رُبَّ قائـلـةٍ غـداً يـا ويـحَ أمِّ مُعَـاويَـهْ

وقول الآخر:

فإن أهـلِكْ فربَّ فَتـىً سيبـكـي عليَّ مهـذّبٍ رَخْصِ الـبَـنَـانِ[2]

وقول الراجز:

يا ربّ يومٍ لي لا أظـلّلُهُ أَرْمُضُ مِنْ تحـتُ وأُضْـحَى مِنْ عَلُهْ[3]

---

(1) الشاهد لرجل من أزد السراة، وقيل: هو لعمر الجني في سيبويه والشنتمري ١/٣٤١ - ٢/٢٥٨، والخزانة ١/٣٩٧، والعيني ٣/٣٥٤، والسيوطي ١٣٦، والكامل ٢/١١٤، والخصائص ٢/٣٣٣، والمفصل ١٩٦، والهمع ١/٥٤، وشرح المفصل ٤/٤٨.

(2) الشاهد لجحدر بن مالك في السيوطي ١٣٩، وشواهد التوضيح ١٠٦، والخزانة ٤/٤٨٤.

(3) البيتان لأبي الهجنجل في مجالس ثعلب ٤٩٨، ولأبي ثروان في العيني ٤/٥٤٥ وشرح التصريح ٢/٣٤٦، وبلا نسبة في الدرر ١/١٧٢، والهمع ١/٢٠٣، ٢/٢١٠ والأشموني ٢/٢٧١، وشرح المفصل ٤/٨٧.

ومع ذلك فالمضي أكثر من الحضور والاستقبال.

ومن شواهده قول امرىء القيس:

أَلَا رُبَّ يومٍ لَكَ منهنَّ صالحٍ ولا سيّما يوم بدارةِ جُلْجُلِ[1]

وقال الأندلسي في شرح المفصل: اعلم أن أصل (رب) للتقليل، ثم يعرض لها المجاز للمبالغة وغيرها، فتحمل على (كم) في التكثير، ويحمل عليها.

أيضاً (كم) في التقليل. وذلك لا يخرجها عن حقيقة أصل وضعها، حتى تجعل للتقليل والتكثير معاً، لأن المجاز عارض. هذا كما أن الذم قد يستعمل في موضع المدح كقولهم: ما أشعره قاتله الله. ولا يخرج ذلك عن الحقيقة.

وقال القاضي عياض: أكثر الروايات بخفض (عارية) على الوصف. وقال غيره: الأولى الرفع.

وقال السهيلي: الأحسن عند سيبويه الخفض على النعت، لأن (ربّ) عنده حرف جر تلزم صدر الكلام. ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ، والجملة في موضع النعت، أي: هي عارية، والفعل الذي يتعلق به (ربّ) محذوف. واختار الكسائي أن يكون (ربّ) اسماً مبتدأ، والمرفوع خبرها. وإليه كان يذهب شيخنا ابن الطراوة. انتهى.

وقوله أول الحديث: (استيقظَ النبيُّ ﷺ ذات ليلة).

قال الكرماني: أي: في ليلة ولفظ «ذات»[2] مقحم للتأكيد.

الزمخشري: هو من باب إضافة المسمى إلى اسمه.

الجوهري: أما قولهم: ذات مرة. وذو صباح فهو من باب ظروف الزمان التي لا تتمكن. تقول: لقيته ذات يوم وذات ليلة.

---

(١) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ١٤٥، وشرح الزوزني ٨٣، والخزانة ٢/٦٣، وهو بلا نسبة في المغني ١٨٦.

(٢) ذات ساقطة من أ.

وقوله: (سبحانَ اللّهِ)، العرب تقوله في ذلك في مقام التعجب. وقال بعض: إنه من ألفاظ التعجب.

وقوله: (ماذا أنزل الليلة من الفتن؟)، (ما) استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم. ويحتمل أن تكون نكرة موصوفة، والليلة بالنصب. انتهى.

وقال ابن هشام في المغني: (ماذا) تأتي في العربية على أوجه، أحدها: أن تكون (ما) استفهاماً. و(ذا) إشارة نحو: ماذا التواني.

والثاني: أن تكون (ما) استفهاماً و(ذا) موصولة نحو:

أَلَا تسألانِ المرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ[1] ... ...

الثالث: أن تكون (ماذا) كله استفهاماً على التركيب كقولك: لماذا جئت؟

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي، على خلاف في تخريج قول الشاعر:

دَعِي مَاذا علمتِ سأتَّقِيهِ[2] ... ...

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة كقوله:

أنوراً سرع ماذا يا فروق[3] ... ...

---

(١) قائله لبيد في ديوانه ٢٥٤، وسيبويه ١/٤٠٥، والخزانة ٢/٥٥٦، وعجزه:
أنحْب فيقضي أم ضلال وباطل.

(٢) جعله السيوطي ٦٩ من قصيدة المثقب العبدي، وصاحب الخزانة ٢/٥٥٤ نفى ذلك، ولم يعزه سيبويه ١/٤٠٥، ونسبه العينى في ١/٤٨٨ لسحيم بن وائل، وتمامه: ولكن بالمغيّب نبّيني.

(٣) البيت لزغبة الباهلي، وتمامه: وحبل الوصل منتكث حذيقُ

السادس: أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) زائدة. واختاره جماعة منهم ابن مالك في نحو: ماذا صنعت.

[١٦٨٤] حديث: **«أنّ امرأة قالت: يا رسول الله، إنّ ابنتي تُوُفِّيَ عنها زوجُها وقد اشتكت عينُها»**[١].

قال الزركشي: يجوز ضم النون على أن (العين) هي المشتكية، وفتحها، ويكون في (اشتكى) ضمير الفاعل: وهي المرأة الحادّة. وقد رجح الأول بما وقع في رواية (عيناها).

قولها: (ثم تؤتى بدابة حمار أو شاه) بدل من دابة.

قولها: (قلّما تفتض بشيء إلا مات).

قال الطيبي: (ما) في (قلّما) مصدرية، ويجوز أن تكون كافة.

قولها: (فحشوا عينها) أصله: (حَشُيُوا) بوزن عَمِلُوا فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت. واجتمع ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء، لاجتماع الساكنين وضمت الشين لتصبح العين.

قولها: (فلا أربعةَ أشهرٍ وعشراً).

قال الزركشي: لا: نفي للكلام السابق. ويجب الوقف عليه، لأنّه نهي عن الرخصة التي سَأَلَتْ. ثم أكد ثانياً، فقال: أربعة أشهر وعشراً، وهو منصوب بفعل مضمر، أي: لتكمل أو لتقعد.

[١٦٨٥] حديث: **«الّذي يشربُ في آنيةِ الفضّةِ إنما يجرجر في جهنّم بطنه ناراً»**[٢].

---

(١) المسند ٦/٢٩١، والبخاري ـ طلاق ٤٦، وأبو داود ـ طلاق ٤٣، ٤٦، والنسائي ـ طلاق ٦٣، وابن ماجه ـ طلاق ٣٤، والموطأ ـ طلاق ١٠١.

(٢) المسند ٦/٩٨، ٣٠١، ٣٠٦، والبخاري ـ أشربة ٢٨، ومسلم ـ لباس ١، ٢، وابن ماجه ـ =

قال النـووي: المشهـور في (النـار) النصب، فالفاعل ضمير الشارب، والنار المشروب. يقال: جرجر فلان الماء، إذا جرعه جرعاً بصوت. أي: كأنما يجرع نار جهنم، وأما بالرفع فمجاز، لأن نار جهنم لا تجرجر في جوفه حقيقة.

وقال الزركشي: روي بالنصب والرفع، فمن نصب جعل الجرجرة بمعنى الصّبّ أي، إنما يصب في بطنه نار جهنم. ومن رفع فالجرجرة الصوت وفي رواية (يجرجر ناراً من نار جهنم) وهو يقوي رواية النصب.

وقال ابن السّيد: من رفع فعلى خبر (إنّ)، وجَعْل (ما) بمعنى الذي، كأنه قال: الـذي يجرجر في بطنه نار جهنم. ومن نصب، جعل (ما) صلة. لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[1] برفعه ونصبه على الوجهين.

قال: ويجب إذا جعلت (ما) بمعنى الذي أن تكتب منفصلة من (أن).

[١٦٨٦] حديث: **«كانَ يأمرُنِي أنْ أصومَ ثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهرٍ أولُها الإثنين والخميس»**[2]

قال الأشـرفي: القياس من جهـة العربية: الاثنان بالألف مرفوعاً على أنه خبر للمبتدأ الذي هو (أولها).

لكن يمكن أن يقال: جعل اللفظ المثنى عَلَماً لذلك اليوم، فأعرب بالحركة لا بالحرف. أو يقال: تقديره: أولهما يوم الاثنين، فحذف المضاف، وأبقي المضاف إليه على حاله.

= أشربة ١٧، والدارمي ـ أشربة ٢٥، والموطأ ـ صفة النبي ١١.

(١) سورة طه: ٦٩.

(٢) المسند ٤/١٩ بلفظ مقارب، والبخاري ـ تهجد، ٥٩، ٦٠، أنبياء ٣٧، أدب ٨٤، والترمذي ـ صوم ٥٣، وابن ماجه ـ صيام ٢٩.

وقال الطيبي: يمكن أن يقال: إن (أولها) منصوب. وكذا (الاثنين) بفعل مضمر، أي: أولها الاثنين.

[١٦٨٧] حديث: «شكوتُ إلى رسولِ اللهِ - ﷺ - أنّي أشتكي»[١].

قال الطيبي: (أني أشتكي) مفعول (شكوت مرضي).

[١٦٨٨] حديث: «لا يحْرُمُ من الرّضاعِ إلاّ مَا فتّق الأمعاء من الثدي»[٢].

قال الطيبي: (ما) في قوله: (إلا ما فتق) موصولة. وضمير الفاعل حال مقدرة، كقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الجِبَالَ بُيُوتاً﴾[٣]، أي: حال كونه ممتلئاً في الثدي فائضاً منها، ولو قيل: من الثدي، لم يفد هذه الفائدة.

مسند أم شريك رضي الله عنها[٤]

[١٦٨٩] حديث: «أَمَرَنا أن نخرج الحيّض يوم العيدين»[٥].

قال ابن مالك[٦]: في هذا الحديث اليوم المضاف إلى العيدين، وهو في المعنى مثنى. ولو روي بلفظ التثنية، على الأصل، وبلفظ الجمع - لأَمْنِ اللّبس - لجاز. ففيه

---

(١) البخاري - صلاة ٧٨، حج ٦٤، ٧٤، أدب ٦٨، وأبو داود - مناسك ٤٨، والنسائي - حج ١٣٨، وابن ماجه - مقدمه ١١، والموطأ - حج ١٢٣.

(٢) المسند ٤٣٢/١، الترمذي - رضاع٥ برواية (يحرم من الرضاعة إلاّ ما فتّق الأمعاء في الثدي).

(٣) سورة الأعراف ٧٤.

(٤) من ربات البر والإحسان واليسار، كان ينزل عليها الضيفان، فتنفق عليهم ابتغاء وجه الله، تزوجها رسول الله (ﷺ)، انظر ترجمتها في: أعلام النساء ٢٩٦/٢ وتهذيب التهذيب ٤٧٣/١٢.

(٥) البخاري - كتاب الصلاة (٨) - باب وجوب الصلاة في الثياب (٤٦) في سنن أبي داود.

(٦) شواهد التوضيح ٦٠.

وفي أمثاله ثلاثة أوجه: فمن الوارد بالإفراد ما في حديث الوضوء من قول الراوي: (ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما). ومنه ما حكى الفراء من قول بعض العرب: أكلت رأس شاتين. ومنه قول الشاعر:

حَمَامَةَ بَطْنِ الوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي[1] ... ...

ومن الوارد بلفظ التثنية قول الشاعر:

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بنوافذٍ كنوافذِ العُبُطِ الّتي لا تُرْقَعُ[2]

ومن الوارد بلفظ الجمع قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾[3] و ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[4]، وقوله ﷺ: (أزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه). وقد اجتمعت التثنية والجمع في قول الراجز[5]:

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مثلُ ظُهُورِ التُّرسَيْنْ

ويلحق بهذا توحيد المثنى المعبر عنه بواحد. كالتعبير عن الأذنين والعينين بحاسة. فإجراء هذا النوع مجرى الواحد جائز. كقوله ﷺ: (من أفرى الفرى أن يُرِيَ عينيه ما لم تر) ولو راعى اللفظ لقال: ما لم تَرَيَا. ومثل الحديث قول الشاعر:

---

(١) للشماخ في ديوانه ٤٣٨، ٤٤٠، والعيني ٤/٨٦، وهو لتوبة بن الحمير في الدرر ١/٢٦، والأغاني ١١/٣٩٩٤، والشعر والشعراء ٤٤٦.

(٢) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٤٠، والدرر ١/٢٧ واللسان (خلس) ٧/٣٦٦، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٦١، والهمع ١/٥١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٥٢٢.

(٣) سورة الأعراف ٢٣.

(٤) سورة التحريم ٤.

(٥) قائلهما خطام المجاشعي أو هيمان بن قحافة، سيبويه (هارون) ٢/٤٨، والخزانة ٣/٣٧٤، والعيني ٤/٨٩، وابن يعيش ٤/١٥٥، والهمع ٢/٦٢.

وكـأنّ في الـعـينينِ حبَّ قرنـفـلٍ أو سُنْـبُـلاً كُحِـلَتْ بِهِ فَانْـهَـلَّتِ[1]

[١٧٠٠] حديث: «**أنه ﷺ دخل على عائشة فقال: أعندكم شيء؟ قالت: لا، إلّا شيء بعثت به إلينا نسيبة**»[2].

قال ابن مالك[3]: فيه شاهد على إبدال ما بعد (إلا) من محذوف، لأن الأصل: لا شيء عندنا إلا شيء بعثت به.

[١٧٠١] حديث: «**نهى النبي ـ ﷺ ـ ولا تمس طيباً**»[4].

قال الكرماني: (ولا تمس طيباً) إلا أدنى طهرها. أي في أول طهرها.

وقولها: (نبذة منصوب بفعل مقدر. أي: تمس نبذة، أو بدل عن (طيباً).

مسند أم عطية رضي الله عنها[5]

[١٧٠٢] حديث: «**أن حفصة قالت لها: أسمعت رسول الله ـ ﷺ ـ قالت: بأبي نعم**»[6].

قال ابن مالك في توضيحه[7]: فيه أربعة أوجه، أحدهما: سلامة الياء، الثاني:

(١) الشاهد لسلمى بنت ربيعة في أمالي ابن الشجري ١/١٢١، والخزانة ٣/٤٠٢، ونوادر أبي زيد ١٢١، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٦١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٤١٤.

(٢) البخاري ـ كتاب الهبة ٥١، باب قبول الهدية ٧. حديث ٧٢٢.

(٣) شواهد التوضيح ٢٠٥.

(٤) المسند ٥/٨٥، والبخاري ـ طلاق ٤٩، وأبو داود ـ طلاق ٤٦ والدارمي ـ طلاق ١٣.

(٥) يقال نسيبة بنت كعب، ويقال بنت الحارث، روت عن النبي (ﷺ)، قال ابن عبد البر: كانت تغزو مع الرسول (ﷺ) تمرض المرضى، وتداوي الجرحى: تهذيب التهذيب ١٢/٤٥٥.

(٦) البخاري ـ حيض ٢٣، والنسائي ـ حيض ٢٢.

(٧) شواهد التوضيح (ط العراق) ٢٥٥.

ليس في أصل المحقق. والثالث: سلامة الهمزة وإبدال الياء ألفاً. والرابع: إبدال الهمزة ياء. والياء ألفاً.

[١٧٠٣] حديث: «**لا تحدّ امرأة على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً**»[١].

قال الطيبي: الاستثناء في قوله: (إلا على زوج) متصل. وإذا جعل قوله: (أربعة أشهر) منصوباً بمقدر بياناً لقوله: (فوق ثلاث)، أي: أعني أو أذكر. فهو من باب قولك: ما اخترت منك رفيقاً. لكون ما بعد (إلا) مستثنى. فيقدم المفسر. أي: أعني أربعة أشهر إلا على زوج. أو من قولك: ما ضرب أحد أحداً إلا زيدٌ عمراً. وإذا جعل معمولاً بفعل مضمر، كأن منقطعاً. فالتقدير: لا تحدُّ امرأة على ميت فوق ثلاث لكن تحد على زوج أربعة أشهر وعشراً.

مسند أم فروة رضي الله عنها[٢]

[١٧٠٤] حديث: «**أفضل الأعمال الصلاة لوقتها**»[٣].

قال الطيبي: اللام للتأكيد، وليس كما في قوله: ﴿قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[٤]، أو وقت حياتي. لأن الوقت مذكور. ولا كما في قوله ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٥] أي: قبل عدتهن، لذكر لفظه الأول، فيكون تأكيداً.

---

(١) المسند ٥/٨٥، وأبو داود ـ طلاق ٤٣، ٤٦، وانظر البخاري ـ حيض ١٢.

(٢) جدة القاسم بن عنام، من راويات الحديث، أسلمت، وبايعت رسول الله (ﷺ)، وروت عنه: أعلام النساء ٤/١٦٠.

(٣) مسلم ـ ايمان ١٤٠.

(٤) سورة الفجر ٢٤.

(٥) سورة الطلاق ١.

مسند أم قيس بنت محصن الأسدية رضي الله عنها[1]

[١٧٠٥] حديث: «أنّها أتت النبيَّ - ﷺ - بابنٍ لها قد أعلقتْ عليه من العُذْرَةِ»[2].

قال الخطابي: أكثر المحدثين يروونه هكذا، والصواب رواية سفيان: أعلقت عنه.

قال ابن العربي: يقال: أعلقت عن الصبي: إذا عالجته من العذرة، وذلك بأن تحنكه بالإصبع، أي: ترفع حنكه بإصبعك.

وقال غيره: قد يجيء (على) بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[3]، أي: عنهم.

وقوله: (علام تدغرن أولادكنّ بهذا العلاق) بفتح العين. وفي رواية: (الأعلاق). قال بعضهم: وهو الصواب، لأنه مصدر: أعلقت عنه، وقال ابن الأثير: يجوز أن يكون العلاق هو الاسم منه.

مسند أم كلثوم القرشية رضي الله عنها[4]

---

(١) راوية من راويات الحديث، أسلمت قديماً بمكة، وهاجرت إلى المدينة، روت عنه صلى الله عليه وسلم أربعة عشر حديثاً، أعلام النساء ٤/٢٢٤.

(٢) المسند ٦/٣٥٥، ٣٥٦، والبخاري - طب ٢١، ٢٣، ٢٦، ومسلم - سلام ٨٦، ٨٧، وأبو داود - طب ١٣، وابن ماجه - طب ١٣.

(٣) سورة المطففين ٢.

(٤) أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وراوية من راويات الحديث. روت عن النبي وعن أم سلمة أم المؤمنين وروت عنها أم موسى بن عقبة - أعلام النساء ٤/٢٥١، أسد الغابة ٧٥٧٤.

[١٧٠٦] حديث: «إنّي قَدْ أهديتُ إلى النّجاشيّ حُلَّةً وأواقٍ مِنْ مِسْكٍ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الوجه (وأواقيّ) بفتح الياء، وتشديدها، لأن الواحدة (أوقيّة)، وقـد سمع تخفيف الياء، قالوا: أوقية وأواقي، وعلى كلا الوجهين ينبغي أن يكتب بالياء، ويفتح في الوصل، لأنه منصوب معطوف على «حُلَّة»، ولا وجه لحذف الياء بحال، فإن قيل: لم لا يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: ومعهما أواق. فعند ذلك يجوز أن تكتب بغير ياء؟ قيل: هذا إضمار وتأويل لا يُحتاج إليه، لضعفه في المعنى، لأنك إذا قدرت ذلك لم يلزم أن يكون (الأواقي) هدية من الرسول ﷺ، كما كانت (الحُلَّة) منه، بل يجوز أن يكون صحبت الحلة، ولم تكن هدية.

[١٧٠٧] حديث: «ولمْ أسمعْه يرخصُ فِي شيءٍ مما يقول الناس كذب»[٣].

قال الطيبي: (كذب) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف مقول للقول، و(مما يقول) بيان لقوله: (في شيء)، أي: في شيء من أقوال الناس هو كذب. وإن روي منصوباً، كان مفعولاً مطلقاً، أي: يقول قولاً كذباً. وإن روي مجروراً كان صفة أخرى لـ(شيء).

مسند أم معبد[٤] رضي الله عنها

[١٧٠٨] حديث: «فَإنَّكَ تعلمُ خَائِنَةَ الأعين»[٥].

---

(١) المسند ٦/ ٣٧٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ٢٠٤.

(٣) مسلم ـ بر ١٠١.

(٤) أم معبد بنت كعب بن مالك الأنصارية، من راويات الحديث: أعلام النساء ٥/ ٦٣.

(٥) لم أقف عليه.

قال في الكشاف[1]: الخائنة صفة للنظرة، أو مصدر بمعنى الخيانة، كالعافية بمعنى المعافاة، ولا يحسن أن يراد الخائنة من (الأعين)، لأن قوله: (وما تخفي الصدور)[2] لا يساعد عليه.

قال الطيبي: يريد أنه لا يجوز أن يجعل الإضافة محضة، بل تكون إضافة العامل إلى معمولة، ليناسب قرينته في العمل، كأنه قيل: يعلم نظرة الأعين وخيانتها وما تخفي الصدور.

مسند أم هانئ[3] رضي الله عنها

[١٧٠٩] حديث: «دخلَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ، فقال: عندك شيء؟ فقلت لا إلاّ كِسَر يابسة وخلّ»[4].

قال الطيبي: المستثنى منه محذوف، والمستثنى بدل منه، ونظِيره: (ما أقفر بيت من أدم فيه خلّ)، (من أدم) متعلق بـ(أقفر) وقوله: (فيه خلّ) صفة (بيت) وقطّ فصل بين (الموصوف)[5] والصفة بأجنبي، ولا يجوز. ويمكن أن يقال إنه حال، وذو الحال على تقدير الموصوفية، أي: بيت من البيوت.

---

(١) قول الزمخشري في الكشاف ٣/٤٢١، تفسير أية ١٩ من سورة غافر.

(٢) سورة غافر ١٩. ولكنها هنا جزء من الحديث.

(٣) فاختة بنت أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية القرشية، أخت أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، روت عن النبي (ﷺ) ٤٦ حديثاً، وتوفيت بعد سنةِ ٤٠هـ: أعلام النساء ٥/٢٠٤، الاستيعاب بهامش الإصابة ٤/٤٧٩، تهذيب الكمال ٤٣٠.

(٤) الترمذي ـ أطعمة ٣٥.

(٥) زيادة على الأصل ليستقيم المعنى.

مسند امرأة من غِفَار رضي الله عنها

[١٧١٠] حديث: «**فَوَاللهِ لنزلَ رسولُ اللهِ ﷺ إلى الصّبح**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: تقديره: لقد نزل، وهو جواب القسم، كقول امرئ القيس:

حلفــتُ لَهَــا باللهِ حلفــةَ فاجــرٍ   لَنَـامُـوا فَمَا إنْ مِنْ حديثٍ وَلَا صَالِ[٣]

وقولها: (إلى الصبح) أي: إلى صلاة الصبح ليصليها.

أحاديث مرسلة لم يقف على صحابتها، ولا على أسانيدها، وآثار

[١٧١١] حديث: «**أَنَا أفصحُ العربِ بيدَ أَنّي مِنْ قُرَيْش**»[٤].

قال ابن النحاس في التعليقة: غير أني من قريش. وقيل: معناه: على أني من قريش.

[١٧١٢] حديث: «**يحملُ هذا العلمَ مِنْ كلّ خَلَفٍ عُدُولُه، يَنْفُونَ عَنْهُ تحريفَ الغَالِين**»[٥].

قال الطيبي: يحتمل أن تكون (من) تبعيضية، في موضع فاعل (يحمل)،

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) إعراب الحديث ١٣٩، وكلام أبي البلقاء عن حديث آخر مناظر لهذا الحديث.

(٣) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٣٢، والأصول ١/١٨٢، والسيوطي ١١٨، والدرر ١/٩٦، والخزانة ٤/٢٢١، وشرح المفصل ٩/٢٠، وشواهد التوضيح ١٦٨.

(٤) ليس في الكتب الصحاح، وجاء في النشر ١/٢٢٠، وكشف الخفاء ١/٢٠٠، والمقاصد الحسنة ٩٥ أنّ معناه صحيح ولكن لا أصل له.

(٥) أخرجه العقيلي (١/٩، ١٠) وابن عدي (١/١٥٢، ١٥٣) وابن الجوزي في الموضوعات (١/٣١)، وذكره الهيثمي في المجمع (١/١٤٠)

و(عدوله) بدل منه، وأن تكون بيانية على طريقة: لقيني منك الأسد. جر من الخلف الصالح العدول، وهم هم كقوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير﴾[1].

وقوله: (ينفون)، إما حال من الفاعل، أو استئناف، وهو الأوجه. كأنه قيل: (لِمَ اختص هؤلاء بهذه المنقبة العلية؟ فأجيب: لأنهم يحمون مشارع الشريعة، ومتون الروايات من تحريف الذين يغلون في الدين.

[١٧١٣] حديث: «الفكاهة مقودة إلى الأذى»[2].

قال ابن يعيش في شرح المفصل: قالوا: مشورة وهي مفعلة من الشورى وهو شاذ، والقياس: مشارة كمقالة، وهي مفعلة، من الشورى كمقالة ومعانة. وقالوا: وقع الصيد في (مصيدتنا) وقالوا: مقودة وهي مفعلة من القود. وفي الحديث: «الفكاهة مقودة إلى الأذى). وقرأ قتادة: (لَمَثُوبَة)[3] وهي مفعلة من الثواب. والقياس: مثابة. وحكى أبو زيد: هذا شيء مطيبة للنفس وهذا شراب مبولة، فهذا في الاسم كاستحوذ. وأغيلت المرأة في الفعل كأنهم أخرجوا بعض المعتل عن أصله تنبيهاً عليه، ومحافظة على الأصول المغيرة، وكان المبرّد لا يجعل ذلك من الشاذ، لأنه لا يعلّ إلا ما كان مصدراً جارياً على الفعل. فأما ما صيغ منها اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل ولا زماناً، ولا مصدراً كمقودة. وجميع ما كان من ذلك فإنه على الأصل لبعده من الفعل. انتهى.

[١٧١٤] حديث: «قال ابن هشام في تذكرته: من ندبة المضاف ما رواه المبرّد في كتابه متشابه القرآن: (أن النبي - ﷺ - استسقى ربه عزّ وجل على المنبر وقال: يا أبا طالباه، لو رأيت ابنَ أخيك على المنبر إذْ تقول:

(١) سورة آل عمران ١٠٤.

(٢) انظر النّص وقول الزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٨٥، ٨٦.

(٣) سورة البقرة ١٠٣.

وأبيضَ يُسْتَسْقَى الغَمامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالِ اليَتَامَى عصمةً للأَرَامِلِ»[1]

ولم يقل: لسررت بذلك، ففي ذلك ثلاث مسائل. ندبة المضاف، والندبة بها لعدم اللبس، وحذف جواب (لو)، اللهم إلا أن تجعل للتمني، ووجه رابع: وهو عدم كناية المتكلم عن نفسه، ولم يقل: لو رأيتني. انتهى.

[١٧١٥] حديث: «**قال ابن الشجري في أماليه، قال أبو عبيدة في حديث النبي ﷺ (إنَّ المهاجرين قَالُوا يَا رسولَ اللهِ إنَّ الأنصارَ قَدْ فضلونا أنهم آوَوْنَا وفعلُوا بِنَا وفعلُوا، فقال: أَلَسْتُمْ تعرفون ذلك لَهُمْ؟ قالوا: بَلَى، قال: فَإنَّ ذٰلِكَ)**»[2].

قوله: (فإنّ ذلك)، معناه: فإنّ ذلك مكافأة منكم لهم، أي: معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة لهم. فقوله عليه السلام: (فإنّ ذلك)، يريد به هذا المعنى ﷺ.

قال أبو عبيدة: وهذا اختصار من كلام العرب، **يكتفى منه بالضمير، لأنه قد علم ما** أراد به قائله.

وروى أن رجلاً (جاء)[3] إلى عمر بن عبد العزيز فجعل يمت بقرابته، فقال عمر: فإن ذاك. ثم ذكر حاجته فقال: لعلّ ذاك. لم يزده على أن قال: فإن ذاك ولعلّ ذاك. أي: إن ذاك كما قلت، ولعل حاجتك أن تُقْضَىٰ.

وقال ابن الرقيات:

بكَرتْ عليَّ عواذِلي يَلْحَيْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شيبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فقلتُ: إِنَّهْ[4]

---

(١) الشاهد لأبي طالب في السيوطي ١٣٥، والسيرة ٢/١٤، والخزانة ١/٢٥٧، وانظر شواهد النحو الشعرية رقم ٢١٨٨.

(٢) انظر الحديث وكلام ابن الشجري في أماليه ١/٣٢٢، وقد نقله السيوطي بشيء من الاختصار.

(٣) **زيادة ليستقيم الكلام بها، وانظر أمالي ابن الشجري ١/٣٢٢.**

(٤) البيتان لابن قيس الرقيات في ديوانه ٦٦، والخزانة ٤/٤٨٥، والسيوطي ٤٧، والأغاني ١/١٦،

أي: إنّه قد كان ما يقلْنَ. انتهى كلام أبي عُبيدة.

[١٧١٦] حديث: «ظلم دون ظلم»(١).

قال الكـرماني: (دون) بمعنى غير، يعني: أنواع الظلم مختلفة متغايرة، وإمّا بمعنى الأدنى يعني: بعضها أشد في المظلمية وسوء عاقبتها.

[١٧١٧] حديث: «نِعْمَ العبدُ صُهيب لو لَمْ يَخَفِ الله لم يَعْصِه»(٢).

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: له أربعة أجوبة:

الأول: أن (لو) تستعمل بمعنى أن، ولا يلزم أنه خاف وعصى، كما يفهم من (لو) إذا قلنا: لو لم يقم زيد ما قام عمرو، أنهما قاما، لأن (لو) لا تفيد ذلك.

الثاني: أن (لو) في لغة العرب لمجرد الارتباط فقط وإنما غلب عليها الاستعمال في ارتباط العدم بالوجود.

الثالث: أن الجواب محذوف تقديره: لو لم يخف الله لخرقت له العادة، فإن العادة أن العصيان لا ينتفي إلا عند وجود الخوف، فيدل الكلام بمفهومه على أنه خاف وما خرقت له عادة، ويدل عليه منطوق اللفظ، والعرب تحذف إذا دل الدليل.

الرابع: أن المسببات على قسمين: ماله سبب واحد، ماله سببان فأكثر، ففي الأول يصدق لو انتفى هذا السبب، لانتفى المسبب بخلاف الثاني. فكأنه يقول: النفي معصيته سببان: الإجلال والخوف، فلو انتفى الخوف، لثبت المسبب بالسبب

وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٤٧٥، وشرح المفصل ٣/١٣٠، والسمط ٩٣٩، والبيت الأول منهما برواية: (بكـر العواذل في الصبوح يلمنني وألومهنّه) انظر: معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢٩٦٨.

(١) البخاري ـ إيمان ٢٣.

(٢) انظر مغني اللبيب (مبارك) ٣٣٩، والهمع (دار البحوث) ٤/٣٤٥.

الآخر، وهذا يلزم منه تخصيص قول النحاة، لأنهم يقولون: لا يصدق قوله على هذا التقدير، إلّا فيما اتّحد سببه.

ومن هذا هرب صاحب الجواب الثالث.

والرابع أرجح من جهة المعنى.

[١٧١٨] حديث: قالَ ابنُ فلاحٍ في المغني: «**وأمّا قوله عليه الصلاة والسلام في صفة المهدي: إنّه قُرَشِيّ يمانٍ ليس من ذوي ولا ذوو**»(١)

فإنما رفع الثاني نسقاً على مجرور حرصاً لإزالة اللبس عند السامع لأنه إن ألبس اللفظ الأول لم يلتبس الثاني، أي: هو من الأذواء، وهم ملوك اليمن، ذو يزن، وذو جدن وذو فائش، وذو الكلاع.

[١٧١٩] حديث: «**المؤمنونَ هيّنونَ ليّنونَ، كالجمل الأَنِف**»(٢).

قال في النهاية: هما تخفيف الهيّن واللّيّن، وهيِّن فيعل، من الهون، كما يقال: مصدور، ومبطون، للذي يشتكي صدره وبطنه، وإنما جاز شاذّاً. ويروى الآنف بالمدّ وهو بمعناه.

[١٧٢٠] حديث: وقال الزمخشري في المفصل: تقلب ألف ما الاستفهامية هاء، جاء في حديث أبي ذؤيب: «**قَـدِمْتُ المَـدِينَـةَ ولأَهْلِهَـا ضَجِيـجُ بِالبُكَـاءِ كضجيجِ الحَجِيجِ، أَهَلُّوا بالإحرامِ، فقلتُ: مَهْ، فَقِيلَ: قَدْ قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**»(٣).

---

(١)

(٢) أبو داود ـ سنة ١٦، والمسند ٤/١٢٦ بلفظ قريب.

(٣) انظر الحديث وقول الزمخشري في شرح المفصل ٤/٦ـ١٧.

قال الخوارزمي : إنما قلبت ألف (ما) هاء، استعظاماً للواقعة العجيبة على أسرع حال.

[١٧٢١] حديث: «قال ابنُ القوّاس في شرح الدّرة: قد جاء بدل المضمر الغائب مثل قوله عليه السلام، لعمر رضي الله عنه: (لَا وَلكن انْحَرْها إياها»[١].

[١٧٢٢] حديث: «حُزُقَّةٌ حُزُقَّةْ، تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّةْ»[٢].

قال في النهاية[٣]: (حزقة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أنت حزقة، و(حزقة) الثاني كذلك، أو أنه خبر مكرر، ومن لن ينوّن (حزقة) بحذف حرف النداء وهو فيّ الشذوذ كقولهم: أَطْرِقْ كَرَا، لأنّ حرف النداء إنما يحذف من العلم المضموم أو المضاف، و(ترق) بمعنى: اصعد. و(عين بقة): كناية عن صغر العين.

[١٧٢٣] حديث: «اغزوا قزوين فإنه من أعلى أبواب الجنة»[٤].

قال الرافعي: يجوز رد الكناية إلى الغزو، ويجوز ردها إلى (قزوين)، والتذكير على تقدير الصرف إلى البلد والموضع.

[١٧٢٤] حديث: «وَمَنْ زَنَى مِم بِكْرٍ فَاصْفَعُوه»[٥].

قال ابن الأثير في النهاية: قوله: (مم بكر) لغة أهل اليمن يبدلون لام التعريف ميماً، فعلى هذا تكون راء (بكر) مكسورة من غير تنوين، لأن أصله من البكر، فلما أبدل اللام ميماً بقيت الحركة بحالها، كقولهم: بلحارث، في بني الحارث، يكون قد استعمل البكر في موضع الإبكار.

---

(١) المسند ٢/١٤٥.

(٢) انظر لسان العرب (حزق) ١١/٣٣٠، والنهاية ١/٣٧٨.

(٣) النهاية ١/٣٧٨.

(٤) حديث موضوع.

(٥) أورده صاحب النهاية في باب (مم) ٤/٣٦٣، ونقْلُ السيوطي عن النهاية فيه تصرف واسع.

قال: والأشبه أن يكون (بكر) نكرة منونة، وقد أبدلت النون ميماً، لأن النون الساكنة إذا كان بعدها باء قلبت في اللفظ ميماً، نحو: (منبر) و(عنبر)، فيكون التقدير: من زنى من بكر فاصفعوه.

[١٧٢٥] حديث: «قول عمر: أَيّما رجلٍ بايعَ آخر فإنّه لا يُؤَمَّرُ واحدٌ منهما تَغِرَّةَ أنْ يُقْتَلا»[١].

قال في النهاية: التَّغرّة: مصدر غرّرته، وهي من التَّغرير، كالتّعلّة من التّعليل، وفي الكلام مضاف محذوف، تقديره: خوف تغرّة أن يقتلا، أي: خوف وقوعهما في القتل، فحذف المضاف الذي هو (الخوف)، وأقام المضاف إليه الذي هو (تغرة) مقامه، وانتصب على أنه مفعول له. ويجوز أن يكون قوله: (أن يقتلا) بدلاً من (تغرة)، ويكون محذوفاً كالأول، ومن أضاف (تغرّة) إلى (أن يقتلا) فمعناه: خوف تغرّته قتلهما.

[١٧٢٦] حديث: «إذا نشأتْ بحريّةً ثم تشاءمتْ فتلك عينٌ غديقةٌ»[٢].

قال في النهاية: الضمير في (نشأت) للسحابة فتكون (بحرية) منصوبة، أو (للبحرية) فتكون مرفوعة.

[١٧٢٧] حديث: «قول عروة: أَمَا إِنَّ جبريلَ نزلَ فصلّى أمام رسولِ اللهِ ﷺ»[٣].

قال ابن مالك[٤]: (أَمَا) حرف استفتاح بمنزلة (أَلَا)، ولا إشكال في فتح همزة (أَمَام) بل في كسرها. لأن إضافة (أمام) معرفة، والموضع موضع الحال، فيوجب

---

(١) الحديث والتعليق الذي عليه في النهاية ٣/٣٥٦.

(٢) الموطأ ـ استسقاء ٥.

(٣) أخرجه البخاري في: ٥٩ كتاب بدء الخلق، ٦ باب ذكر الملائكة، والنسائي ـ مواقيت ١، وابن ماجه ـ صلاة ١.

(٤) شواهد التوضيح ١٩٠-١٩٣.

جعله نكـرة بالتـأويل، كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً، كأرسلها العراك. وجاؤوا قضّهم بقضيضهم.

[١٧٢٨] حديث ابن أبي مليكة: «**كَادَ الخَيِّرَانِ يهلكا**»(١).

قال السفاقسي: كذا وقع بغير نون، وكأنه نصب بتقدير: أَنْ، ورواه بعضهم: أن يهلكا، بلا حذف على الأصل.

[١٧٢٩] حديث القاسم بن محمد: «**كان في بَرِيرَةَ ثلاث سنن، أرادت عائشة أن تشتريها، فتعتقها، فقال أهلها: ولنا الولاء**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت: لا تدخل الواو بين القول والمقول، قلت: هذا عطف على مقدر، أي: قال أهلها: نبيعها ولنا الولاء.

قوله: فقال رسول الله ﷺ: (لو شئت)، شرطية، هو جواب (لو) والياء حاصلة من إشباع الكسرة.

قوله: (وأعتقت فخيّرت في أن تقرّ تحت زوجها).

قال الكرماني: بكسر القاف وفتحها.

وجوز السفاقسي فيه ثلاثة أوجه: هذان، وتخفيف الراء، و(قرّ) إذا جلس.

[١٧٣٠] حديث: قال ابن الأثير في النهاية في الحديث: «**الحجامة على الريق فيها شفاء وبركة فمن احتجم فيوم الأحد والخميس كَذَبَاك**»(٣).

معنى (كذباك). أي: عليك بهما، يعني اليومين المذكورين.

---

(١) البخاري ـ تفسير سورة ٤٩، ١، اعتصام ٥، والمسند ٤/٦.

(٢) المسند ٢/١١٣، والبخاري ـ بيوع ٧٣، مكاتب ٢، فرائض ٢٢، ومسلم ـ عتق ٥، وأبو داود ـ فرائض، والموطأ ـ عتق ١٨.

(٣) ابن ماجه ـ طب ٢٢.

قال الزمخشري: هذه كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم، ولذلك لم تتصرّف، ولزمت طريقة واحدة، في كونها فعلاً ماضياً معلقاً بالمخاطب وحده، وهي في معنى الأمر، كقولهم في الدعاء: رحمك الله، أي: ليرحمك الله.. والمراد بالكذب الترغيب والبعث من قول العرب كذبته نفسه، إذا أمنته الأماني، وخيلت إليه من الآمال ما لا يكاد يكون. وذلك مما يرغب الرجل في الأمور، ويبعثه على التعرض لها، ويقولون في عكسه: صدقته نفسه، وحببت إليه العجز والكد في الطلب. أي: ليكذباك، ولينشطاك على الفعل، ويبعثاك عليه.

وقال ابن السكيت: كأن (كذب) هنا إغراء، أي: عليك بهذا الأمر، وهي كلمة نادرة، جاءت على غير قياس، ومنه حديث عمر: (كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذبن عليكم)، معناه الإغراء، أي: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة. وكان وجهه النصب على الإغراء، ولكنه جاء شاذّاً مرفوعاً.

وقيل: معناه: لا حج عليكم، فهو كذب، وقيل: معناه، وجب عليكم الحج، وقيل: معناه: الحث والحض، يقول: إن الحج ظن بكم حرصاً عليه ورغبة فيه، فكذب ظنه.

وقال الزمخشري: معنى (كذب عليكم الحج) على كلامين، كأنه قال: كذب الحج عليك الحج. أي: ليرغبك الحج هو واجب عليك، فأضمر الأول، لدلالة الثاني عليه. ومن نصب (الحج) فقد جعل (عليك) اسم فعل وفي (كذب) ضمير (الحج).

وقال الأخفش: (الحج) مرفوع بـ(كذب)، ومعناه نصب لأنه يريد أن يأمره بالحج، كما يقال: أمكنك الصيد، يريد: أرمه.

ومنه حديث عمر: (كذبتك الظهائر) أي: عليك بالمشي فيها. وهي شدة الحر،

وفي رواية: (كذب عليك الظواهر). جمع ظاهرة، وهي ما ظهر من الأرض وارتفع، ومنـه حديثـه الآخر أن عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ شكى إليه المعص فقال: كذب عليك العسل، يريد العسلان، وهي مشي الذئب، أي: عليك بسرعة المشي، و(المعص) بالعين المهملة التواء في عصب الرجل.

ومنه حديث علي: (كذبتك الحارقة) أي: عليك بمثلها. انتهى.

وهذا آخر الكتاب، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبي الرحمة، وآله وصحبه أجمعين، وذلك في شهر صفر سنة ثمانين وثمانمائة.

اللهم اغفر لكاتبه ومؤلفه وقارئه ولكل المسلمين.

والحمد لله رب العالمين. كتبه أصغر الناس جِرْماً، وأكبرهم جُرْماً. غفر الله له ولوالده يوم العرض عليه.

وغفر الله جلّ وعلا لمن قال:

(آميـــــن)



فهرس الفهارس



فهرس الآيات القرآنية

* سورة آل عمران

* سورة النساء

* سورة مريم

* سورة طه

* سورة الشعراء

* سورة النمل

فهرس القراءات القرآنية

* سورة الفاتحة

الآية	رقمها	وجه القراءة	الجزء الصفحة
مالكي يوم الدين	٤	بإشباع كسرة الكاف	٤٨٢/٢
إيّاك نعبدو		الكاف وضمة الدال وهي رواية أحمد ابن صالح عن ورش	

* سورة البقرة

الآية	رقمها	وجه القراءة	الجزء الصفحة
سواءٌ عليهم أنْذرتَهُم	٦	قراءة ابن محيصن بهمزة واحدة	٣١٥/٢
وما يخدعون إلّا أنفسَهُم	٩	قراءة عبد السلام ابن شداد	٣٩٩/١
الذي خلقَكُم والذين مَنْ قبلكم	٢١	قراءة يزيد ابن علي	١٥١/٢
ما يأمْرُكم	٦٧	بتسكين الراء قراءة أبي عمرو	٦٣/٢
لَمَثُوبَة	١٠٣	قراءة قتادة	٢٧٩/٣
وزُلْزِلوا حتى يقولُ الرسول	٢١٤	قراءة نافع بالرفع	٣٥/٢
. . . حتّى يقولَ	٢١٤	قراءة بالنصب	١٣٨/٢
قل أَصْلِحْ	٢٢٠	قراءة طاووس	٤٣٣/١
بُعولَتْهُنَّ	٨٢٢	بتسكين التاء[1]	٦٣/٢ ٦٥/٢
لِمَنْ أرادَ أنْ يتمُّ الرّضاعة	٢٣٣	قراءة مجاهد برفع (يتم)	٢٢٨/١، ٣٩٤
لا تضارُّ والدةٌ	٢٣٣	برفع[2] «تضار»	١٢٦/٣
فَشَربوا مِنْهُ إلاّ قليلٌ	٢٤٩	بالرفع قراءة أُبَيّ والأعمش	٢٦٢/٢، ٣٢٣
الحيُّ القيَّام	٢٥٥	إبدال الألف بالواو[3]	٢٥٤/٣
وذروا ما بقيْ مِنَ الرِّبا	٢٧٨	قراءة الحسن بتسكين الياء	١٢٤/١
فَلْيُؤدِّ الذي اتُمِن	٢٨٣	قراءة ابن محيصن بألف وصل[4]	٢٠٥/٣

(١) وهي قراءة مسلمة بن محارب.

(٢) وهي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي، ومجاهد، وقتيبة، ويعقوب، وابن محيصن، واليزيدي.

(٣) وهي قراءة ابن عمر، وابن مسعود، وعلقمة، والنخعي، والأعمش، وعمر.

(٤) وردت في البحر المحيط أنها قراءة عاصم، وفيه أنها شاذة ٣٥٦/٢.

فهرس أطراف الحديث

* حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

* حرف الدال

* حرف الذال

* حرف الراء

* حرف الزاي

* حرف السين

* حرف الشين

* حرف الصاد

* حرف الظاء

* حرف العين

حرف الميم

* حرف النون

* حرف الياء

فهرس الشواهد الشعرية

* الهمزة

ـ المضمومة :

ـ المكسورة :

* الباء

ـ المضمومة :

ـ المفتوحة :

المكسورة :

- المفتوحة :

يا سحر	بَدَا	——	٢٥٣/١
ليس	بردا	عمرو بن يكرب	٢٥٤/١، ١٨٠/٢
إذا	أُسْدَا	عمر بن أبي ربيعة	٤٨٥/١، ١٠٤/٣
تزوّد	زادا	جرير	٤٩٤/٢
دعاني	مُرْدا	الصمة بن عبدالله القشيري	١٩/٣
وما شيء	رشدا	الحريري	٣٢٥/٢
زكيّ	ولدا	الحريري	

* الـــراء

- المضمومة :

لَئِنْ	لصبورُ	مجنون ليلى	٢٥٢/١
هل الوجد	الحمر	عبدالله بن عجلان النهدي	٤٢٨/١
وَقَدْ	يكثرُ	ابن مالك (من الألفية)	٤٣٠/١
ثلاثٌ	والقمرُ	محمد بن وهيب	٤٤١/٢، ٤٤٨
وَقِدْماً	قدارُ	——	٤٦١/٢
أمامَ	يحذرُ	——	١٥١/٣
لولا	ولا حَذَرُ	——	١٧٦/٣
وكنتُ	الحشرُ	سلمة بن يزيد	٢١٨/٣
قامَتْ	يا عامرُ		٢٥٩/٣
تركتني	ناصرُ		
فإنك	حمارُ	خداش بن زهير	٢٥٨/٢

- المفتوحة :

لَقَدْ وَلَدَ	عارًا	جرير	٢٣٣/١
فقلت له	فَنُعْذَرَا	امرؤ القيس	٢٥٥/١
وهم	كوثرا	المخبل السعدي	٤٤٣/١
يا صاحبيّ	ومزورا	جرير	٤٧٢/١
حراجيحُ	قَفْرَا	ذو الرمة	٤٩٠/١
من القاصرات	لأثّرَا	امرؤ القيس	٢١١/٣
فشبهتهم	مُقَيَّرا	امرؤ القيس	٢١١/٣
أضننت	ولا أَثْرَا	——	٣٨٠/٢

- المكسورة :

رَأَيْنَ	النّواضِرِ	أبو عبد الرحمن محمد بن عبدالله العتبي	٢١٣/١
وإذا	المشْتري	عبدالله بن سلمة	٢٥٢/١
أراك	المجيرِ	——	٣١١/١
فلو كنتُ	المشافِرِ	الفرزدق	١٧١/١
ما زالَ	الأَشْبَارِ	الفرزدق	٤٢٨/١
أقول لما	الفاخرِ	الأعشى	٢٤٩/٢، ٤٣٨، ٤٤١
بَيْدَ أن	بإزارِ	عدي بن زيد	٥٠٢/٢
إذا المرءُ	إلى الفخارِ	——	٣١/٣
كَمْ قد	ومزورِ	——	٦٠/٣
نبئتُ	الرازي	النابغة الذبياني	٦١/٢، ٩١/٣
لَما بلغتْ	وتهجيري	جرير	٢١٨/٣
جاء	على قدرِ	جرير	٢٥٢/٢
أمالك	آخرُ الدهرِ	——	٣٠٦/٢
وعيرتني	من عارِ	النابغة الذبياني	٣١٧/٢

- الساكنة :

فيومَ	نسر	النمر بن تولب	٢٨٧/١

ـ المفتوحة :

* الهاء

ـ الساكنة :

ـ المفتوحة :

ـ المكسورة :

ـ المفتوحة :

فهرس الأرجاز

فهرس أنصاف الأبيات

مرتبة حسب الحرف الأول

* الهمزة

* الياء

فهرس الأدوات

فهرس المسائل النحوية والصرفية والإعرابية

* حرف الباء

* حرف التاء

* حرف الجيم

* حرف الحاء

فهرس الأعلام

* حرف الباء

* **حرف الثاء**

* **حرف الجيم**

* حرف الحاء

*** حرف الخاء**

* حرف الدال

* حرف الذال

* حرف الشين

* حرف الغين

* حرف الفاء

*** حرف القاف**

* حرف الكاف

* حرف اللام

* حرف الميم

*** حرف الهاء**

* حرف الواو

* حرف الياء

فهرس القبائل

فهرس الأماكن

فهرس المذاهب واللغات

فهرس الأقوال والأمثال

فهرس مصادر السيوطي

* حرف الصاد

* حرف الطاء

* حرف العين

* حرف الغين

* حرف الفاء

* حرف النون

* حرف الواو

مصادر التحقيق

- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٣.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر (يوسف عبدالله بن محمد عبد البر، ت ٤٦٣ هـ)، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية ـ بذيل الإصابة.
- أسد الغابة: في معرفة الصحابة لابن الأثير (علي بن محمد الأثير، ت ٦٣٠ هـ)، دار الشعب ـ القاهرة.
- أسـرار العربية: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧.
- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، حيدر آباد الدكن ـ الطبعة الثانية.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي) (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ) ـ عيسى الحلبي.
- إعراب للحديث النبوي: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت ـ دمشق ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧م.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي، بيروت ١٩٦٩م.
- الأغـاني: لأبي الفـرج الأصفهـاني (ت ٣٥٦ هـ)، مطبعـة التقدم، وطبعة دار الكتب المصرية، وطبعة مكتبة الحياة ـ بيروت.
- الاقتراح في علم النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد البطليوسي، نشرة عبدالله البستاني ـ بيروت ١٩٥٧م.

ـ أمالي الزجاجي: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٢ هـ.

ـ أمالي ابن الشجري: لأبي السعادات هبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، طبعة حيدر آباد، سنة ١٣٤٩ هـ، وطبعة دار المعرفة ـ بيروت

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة.

ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور: لمحمد بن أحمد بن إياس، تحقيق: محمد مصطفى ـ القاهرة ١٩٦٠م.

ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، مطبعة السعادة، طبعة أولى ١٩٤٨م.

ـ بغية الوعاة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، طبع عيسى الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٤ هـ/١٩٦٥م.

ـ البيان في غريب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، نشر الهيئة العامة ودار الكتاب العربي ـ القاهرة، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩م.

ـ تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف ـ مصر.

ـ التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ـ التحدث بنعمة الله: للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: اليزابيث ماري سارتين، جامعة كمبرج، نشر المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ١٩٧٢م.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات، نشر دار الكتاب العربي، القاهرة: ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧م.

ـ تفسير القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن)، المصرية ـ القاهرة ١٩٤٦م.

ـ تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، ط/١، مصورة عن الطبعة الهندية بحيدر آباد سنة ١٣٦٥ هـ.

- تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي)، (ت ٨٥٢ هـ)، ط/١، مصورة عن الطبعة الهندية بحيدر آباد، سنة ١٣٦٥ هـ.

- الجامع الصغير في النحو: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. أحمد محمود الهرميل، نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.

- حاشية الدمنهوري على متن الكافي: مصطفى الحلبي ـ القاهرة ١٣٤٤ هـ.

- جلال الدين السيوطي (مجموعة بحوث أُلقيت في الندوة التي أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٧٦م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٨م.

- حروف المعاني: للزجاجي لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ١٩٨٤م.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٦٧م.

- حماسة أبي تمام: للمرزوقي (شرح الحماسة)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٥١ ـ ١٩٥٣م.

- حماسة البحتري: لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق: لويس شيخو ـ بيروت ١٩١٠م.

- الحيوان: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط/٢، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩م.

- خزانة الأدب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، طبعة بولاق، والطبعة الحديثة بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي ـ القاهرة.

- الخصائص لابن جني: تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان.

- خطط المقريزي: كتاب المواعظ والاعتبار لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي ـ القاهرة: دار التحرير ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع: لأحمد بن الأمين الشنقيطي، نشر الخانجي، المطبعة الجمالية ـ القاهرة.

- در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة: لجلال الدين السيوطي، ضمن كتابه: حسن المحاضرة، الجزء الأول: ٨١ - ١١٧.

- ديوان أبي تمام: شرح محي الدين الخياط - بيروت ١٣٢٣ هـ.

- ديوان أبي دهبل الجمحي: تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، بغداد ١٩٧٢م.

- ديوان أبي دؤاد الأيادي: نشره: جوستان جرونبام ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة الدكتور: إحسان عباس - بيروت ١٩٥٩م.

- ديوان امرىء القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف - القاهرة.

- ديوان أوس بن حجر: تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

- ديوان حسان بن ثابت: دار صادر - بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

- ديوان حسان بن ثابت: دار صادر - بيروت ١٩٦١م.

- ديوان حميد بن ثور: تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥١م.

- ديوان ذي الرمة: تصحيح وتنقيح: كارليل، كمبردج بلندن ١٩١٩م.

- ديوان سلامة بن جندل: صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ديوان طرفة بن العبد: بعناية: مكس سلفسون شالون، ١٩٠٠م.

- ديوان عدي بن زيد: جمعه وحققه: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥م.

- ديوان الراعي النميري: جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، بيروت ١٤٠١ هـ/ ١٩٨٠م، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت - لبنان.

- ديوان الطرماح: تحقيق: الدكتور عزة حسن، دمشق ١٩٦٨م.

- ديوان العجاج: تحقيق: الدكتور عزة حسن، دار الشروق ـ بيروت ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق: دار صادر ببيروت، ١٩٦٦م.
- ديوان المتنبي: المكتبة الثقافية، بيروت ـ لبنان.
- ديوان المخبل السعدي: حياته وما تبقى من شعره: صنعه: حاتم الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد الثاني، العدد الأول لسنة ١٩٧٣م.
- ديوان المعاني: تأليف: أبي هلال العسكري، تصحيح: كرنكو، مطبعة القدسي بالقاهرة ١٣٤٢ هـ.
- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ مصر.
- ديوان الهذليين: (شرح أشعار الهذليين)، صنعه: أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مطبعة المدني ـ القاهرة ١٩٦٥م.
وديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية ـ مصر ١٩٦٥م.
- ديوان لبيد: (شرح ديوان لبيد بن ربيعة)، تحقيق: الدكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- ديوان مجنون ليلى: جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.
- ديوان معن بن أوس: معن بن أوس: حياته وشعره وأخباره، جمعه: كمال مصطفى، ط١، مكتبة النهضة بالقاهرة ١٩٢٧م.
- ديوان ابن مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن، طبع دمشق ١٩٦٢م.
- الرسالة المستطرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني، طبعة دمشق.
- سر صناعة الإعراب لابن جني: تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، طباعة ونشر مصطفى الحلبي، ط١، القاهرة ١٩٥٤م.
- سنن أبي داود: (سليمان بن الأشعث السجستاني) (ت ٢٧٥ هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي ـ القاهرة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢م.
- سنن الترمذي: (محمد بن عيسى بن سورة) (ت ٢٧٩ هـ)، مطبعة الحلبي ـ القاهرة.
- سنن الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥ هـ)، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، نشر دار إحياء السنة النبوية ـ القاهرة.

ـ سنن ابن ماجه: ابن ماجة (عبدالله بن محمد بن يزيد القزويني) (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى الحلبي.

ـ سير أعلام النبلاء: لمحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ/١٣٧٤م)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد، ط١، ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

ـ شرح أدب الكاتب: لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٠ هـ.

ـ شرح ديوان جرير: لمحمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس ـ بيروت.

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر.

ـ شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب: لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة، بلا تاريخ.

ـ شرح شواهد المغني: لجلال الدين السيوطي، المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ.

ـ شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل: بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ مصر.

ـ شرح الأشموني على الألفية: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) لنور الدين أبي الحسن علي بن محمد (ت ٩٠٠ هـ) ـ عيسى البابي الحلبي.

ـ شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ إياس بن زين الدين العليمي الحمصي، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ـ شرح الشواهد للعيني على شرح الأشموني: (عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة)، بلا تاريخ.

ـ شرح المعلقات السبع: للزوزني ـ السعادة ١٣٤٠ هـ.

ـ شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب ـ بيروت.

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لجمال الدين محمد بن عبد الباقي، مطبعة لجنة البيان العربي ـ نشر مكتبة العروبة، القاهرة ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧م.

- الصاحبي: لابن فارس تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- الصحاح: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر.
- صحيح البخاري: دار إحياء التراث العربي، وطبعة مطبعة دار الشعب - القاهرة.
- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٩٧٢م، وطبعة المكتبة المصرية - القاهرة.
- طبقات خليفة بن خياط: (خليفة بن خياط العصفوري) (ت ٢٤٠ هـ)، مطبعة العاني، بغداد، ط١، تحقيق أكرم العمري، ١٣٨٧ هـ.
- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، دار صادر - بيروت، مطبعة دار التحرير بالقاهرة ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨م.
- عقود الزبرجد: على مسند الإمام أحمد لجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٩٣ حديث، وأخرى برقم (٢٤١٢٥)، وثالثة برقم (١٩٦٩٦ ب)، ورابعة برقم (٨٥٧ حديث طلعت)، وخامسة في مكتبة أياصوفيا برقم (٨٧٦)، وعنها صورة بالميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية برقم (٣٢٢ حديث).
- الفائق للزمخشري: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار المعر فة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية.
- فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، المطبعة الأدبية بالقاهرة ١٣١٧ هـ.
- فهرس مؤلفات السيوطي: مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٣٢) مجاميع.
- قبر السيوطي وتحقيق موضعه: لأحمد تيمور، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٦ هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لمحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النصر للطباعة، القاهرة ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢م.

- الكامل: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل، والسيد شحاته، دار نهضة مصر - القاهرة.

- الكافية في النحو: لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦ هـ) مطبوعة مع شرحهاللاستراباذي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

- الكامل في الضعفاء: ابن عدي (عبدالله بن عدي الجرجاني) (ت ٣٦٥ هـ)، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد.

- الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب - بيروت.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور محي الدين رمضان، طبعة دمشق.

- كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون: لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى لوكالة المعارف - القاهرة ١٣٦٢ هـ/١٩٤٣م.

- لسان العرب: لابن منظور. (ت ٧١١ هـ).

- مجالس ثعلب: تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، طبعة ثانية، دار المعارف بمصر.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط٢، - بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩م.

- المخصص: لأبي الحسن علي بن إسماعيل (ابن سيده المرسي)، (ت ٤٥٨ هـ)، المكتب التجاري - بيروت.

- المستدرك: للحاكم (أبو عبدالله محمد بن عبدالله) (ت ٤٠٥ هـ)، مكتبة النصر الحديثة - الرياض.

- مسند أحمد بن حنبل: وبهامشه منتخب كنز العمال للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط٢، بيروت.

- مسند الطيالسي : (أبو داود سليمان بن داود) (١٢٣ - ٢٠٤ هـ)، حيدر أباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية.

- مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب، طبعة دمشق.

- معاني الحروف للرماني : تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٧٣م.

- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

- المعاني الكبير: لابن قتيبة، تصحيح : سالم الكرنكوي ، حيدر أباد، الدكن ١٩٤٥ - ١٩٥٠م.

- معجم شواهد العربية : تأليف : عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى ١٩٧٢م، مكتبة الخانجي - مصر.

- معجم شواهد النحو الشعرية : د. حنا حداد، ط١ ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض - السعودية ١٩٨٤م.

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : مطبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٦٧م.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب، القاهرة ١٣٦٤ هـ/١٩٤٥م.

- معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع : البكري (عبدالله بن عبد العزيز)، (ت ٤٨٧ هـ)، ط١ ، دار التأليف والترجمة والنشر.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي (محمد بن عبدالله بن أحمد)، (ت ٧٤٨)، ط١ ، دار الكتب الحديثة - مصر ١٩٦٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق : د. مازن المبارك، د. محمد علي حمدالله ، دار الفكر - بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

- المفصل في العربية : لأبي القاسم جارالله الزمخشري ، مطبوع مع شرحه لابن يعيش، عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المتنبي - القاهرة.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة المثنى في بغداد، دار الأدب العربي للطباعة ـ القاهرة ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦م.

- المقرب لابن عصفور: تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٧١م.

- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩٩ هـ.

- مكتبة الجلال السيوطي: للشرقاوي إقبال، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧م.

- المنصف لابن جني: تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة عيسى الحلبي.

- الموضوعات: لابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي القرشي) (٥١٠ - ٥٩٧ هـ)، المكتبة السلفية، ط١، سنة ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦م.

- الموطأ: للإمام مالك، مطبعة عيسى الحلبي.

- النشر في القراءات العشر: لمحمد بن محمد الدمشقي (ابن الجرزي) (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق الشيخ محمد أحمد دهمان، مطبعة التوفيقية ـ دمشق ١٣٤٥ هـ.

- نهاية الأرب: للنويري، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٨م.

- النوادر في اللغة: لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت (ت ٢١٥)، تصحيح سعيد الشرتوني، المطبعة اليسوعية، بيروت ١٨٩٤م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت ١٩٧٥م.



فهرس

أصحاب المسانيد

* أصحاب الكنى